

5/10 / 5/14



فهرس مطالب كليل الكرامة في بيان مقاصد الامامة

| صفحة | مطالب | صفحة | مطالب |
|------|--|------|---|
| ٢ | خطبة الكتاب..... | ٦٥ | قال الحافظ ابن القيم في بدائع الفوائد |
| ٣ | المقدمة في معرفة وجوب الامامة..... | | السرد لله اعلم في خروج الخلافة من اهل بيت |
| ٤ | فصل في معنى الخلافة والامامة..... | | النبي صلى الله عليه واله وسلم الى ابي بكر |
| ٩ | فصل في الملك وانه انقلاب الخلافة اليه | | وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم |
| ١٣ | فصل في معنى البيعة وايمانها | ٦٠ | شروط الامامة..... |
| ١٨ | فصل في ولاية العهد..... | ٦٤ | معنى الخلافة..... |
| ٢٢ | فصل في المخطط الدنيوية المختصة بالخلافة | ٦١ | عزل الامام بالفسق..... |
| ٢٤ | العدالة..... | ٦٢ | مقاصد الامامة..... |
| ٢٨ | الحسبة..... | ٨٠ | فصل في الفرق بين السياسة الشرعية |
| ٣٠ | السكة..... | | والمملكية..... |
| ٣٩ | فصل في اللقب بامير المؤمنين وانه من | ٨٩ | فصل في اداء الامانات..... |
| | سمات الخلافة وهو محمد بن عبد الله خلفا | ٩٣ | ولما كان اجتماع القوة والامانة في |
| ٣١ | فصل في المخطط الملوكية السلطانية | | الناس فليلا كان عمر بن الخطاب يقول |
| ٣٣ | فصل في ايات كريمة وردت في الخلافة | | الاهل البيت شكم رحمة الفاجر وعجز الثقة |
| | والامارة واطاعة اهلها واحكامها النزل الله | ٩٨ | فصل في الاموال وهي القسم الثاني من الاملاك |
| | تحتاج الامر بالمعروف والنهي عن المنكر | ١٠٠ | الاموال السلطانية التي اصلها في الكتاب |
| ٥٦ | قال القاضي محمد الشوكاني في السيل الجران | | والسنة تلتنا اصنافا الغنيمة والصدقة والفيتة |
| | للمعرض المقصود للشارع من نصب الاثمة هو امران | ١٠٢ | الصدقات..... |
| ٦٣ | فصل في وجوب نصب الامام على | ١٠٣ | الصبي..... |
| | المسلمين وشروط الامامة ومقاصدها | ١٠٨ | فصل في المصارف..... |

| صفحة | مطلب | صفحة | مطلب |
|------|---|------|---|
| ١١٣ | واما قوله تعالى وادعكم الى الله والناس الى | ١٢١ | وحكم العاثر المستحلنة وحكم اطفال |
| ١١٩ | تخكموا بالعدل فان الحكم بين الناس | ١٢٢ | الكفار اذا مات اباؤهم |
| ١٢٩ | يكون في الحدود والحقوق وهي قسمان | ١٢٩ | فصل في العقوبات العامة |
| ١٣١ | عقوبة الحاربين وقطاع الطريق الذين | ١٢٩ | فصل في عوائد بعض الجهات |
| ١٣٢ | يعترضون للناس بالسلاح في الطرق ونحوها | ١٢٩ | الناردين بالمال |
| ١٣٥ | فصل في الحدود ومنها السرقة | ١٢٩ | فصل في عدم جواز الاستعانة من |
| ١٣٨ | الزاني | ١٢٩ | خالص الاموال |
| ١٣٩ | حد الشرب | ١٢٩ | فصل في تحريم الظلم مطلقا |
| ١٤٢ | العاص التي ليس فيها حد محمد وكافكا | ١٢٩ | فكر الروافض |
| ١٤٣ | المجلد الذي جاءت به الشيعة من مجلد العقول | ١٢٩ | من اقيح انواع الظلم ما يرجع الى الاموال |
| ١٤٤ | فصل في العقوبات التي جاءت بها الشيعة | ١٢٩ | المكس بسائر انواعه من جاني المكس |
| ١٤٥ | لمن عصى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم | ١٢٩ | وكاتبه وشاهده ووازنه وكاشفه |
| ١٤٦ | الحدود والحقوق التي تكون ادي معيدين منها النفوس | ١٢٩ | وعندهم من ابرز انواع الظلمة - |
| ١٤٧ | النوع الثاني الخطأ الذي يشبه العمد | ١٢٩ | واعلم ان بعض فسقة التجار يظن ان |
| ١٤٨ | النوع الثالث الخطأ المحض مما يخرج به | ١٢٩ | ما يؤخذ من المكس بحسب عنه |
| ١٤٩ | القصاص في الجراح ايضا ثابت | ١٢٩ | الانوى به الزكاة |
| ١٥٠ | القصاص في الاعراض مشروع ايضا | ١٢٩ | خاتمة في حكم الاتصال بالسلطين |
| ١٥١ | ومن الحقوق الابضاع | ١٢٩ | خاتمة الطبع لولد المؤلف السيد علي حسن |
| ١٥٢ | الاموال | ١٢٩ | جعله الله تعالى حيا في كل علم وفن |
| ١٥٣ | حكم المشورة | ١٢٩ | تاريخ عام الطبع للحافظ البد المنير |
| ١٥٤ | فصل في شأن البلدان وما يتعلق بها | ١٢٩ | خان محمد خان المتخلص بالشهير |
| ١٥٥ | من الضمان وحكم الاعراب سكان البادية | ١٢٩ | سلمه الله القدير |

5116
51A

المبارك واليسع والاول الامين
اطيعوا اطيعوا

الحمد لله على ما من طبع هذا السفر المبارك الميمون المسمى



اهتمام مدیریت ایامه والشان الواری محمد عبد الحیدر خان سلمه الزهر

المطبع
موسسة الصندوق
کافة فیکایة مال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ارشد عباده والمخلصين الى سبيل الهداية والوقاية من الغواية وأوضح لهم
 طرق الحق بما علم في الخلافة والامامة والسياسة من علم الرواية والدراية وجعل الانصاف
 في مواضع الخلاف ولا خلاف بالحق بغير الميلين في مزالق الاعتساف من سيما المتقين بشاغل
 التوسعين فحصل للمتبعين المخلصين لله الدين والصلوة والسلام على من قال اعلم الناس
 بصرفهم بالحق اذا اختلف الناس كما اخرجهم الحاكم في المستدرک وصحبه وعلى الدرر وصحبه
 الذين كانوا يقبل الحق ويتعكبوا عن مزالق الجدل ووقفوا عند الشبهة
 ويعمل على انبليت بالولاية الرئاسية والسياسة المدنية خلافة عن منبرها الله تعالى
 قطر من ارض مالوة الدكن ففاض على العالمين من اياديها الكريمة انواع المدن وهو
 بلدة طويال المحروسة المحمية صانها الله واهلها عن كل رزية وبليّة وهي الرئيسة
 المعطرة صاحبة الحسين والكرم اهل بيتي نواب شاهجهان بيگم حسن الله
 تعالى اليها وعليها الامر وشرحت نظري في مجاري امور الرئاسة وسهرت غورها وفجرها
 بميزان السياسة وجد شلدي ينقد فيها وفي غيرها من الدرسات الملكية العظمى الملكة

تخالف السياسات الشرعية وتباين القضايا المالية لما عادت الملة الحققة منذ زمن طويل
ودهر عريض غريبة وذهب الدين وحلوته والإسلام وطلوته بن هاب أهل وصار
حالته حالة عجيبة ووجدتني لا محيص لي من هذه التبعات والرتايا ورايتني أسعى في هذا
الابتلاء في سجون تلك الآفات والبلايا وأن كنت كارهة لها من صميم قلبي وقهر فؤادي
تأفيل فاراد منها خشية من قوله تعالى يحشر الله الذين ظلموا وأزواجهم يوم ينادي له المناد
وليس هذا اللهم غفر من التبرم بالقضا ولا التضجر بالمقد وربك بالتحزين ونفثه بمصدا
يسأرح ان ابدى التوجع والالين ويجد خفة من ثقله اذا باح بالشكوى **المحزون**
ولو نظر وابين الجوانح والكشاشا رأوا من كتاب الحُب في كبد جسطرا
ولو جربوا ما قد لقيت من الطوقى اذا حلدوني او جعلت لهم عذرا
كيف والنخاطر بالافكار والاحزان مشغول والغزوات الامور ونسرها فانه محول
واعظم شيء في النفوس قنعا تتاج مرار من عديم نعمان
فالذ من من خطوب هذا الرمن القطوب كليل القلب لتوالي المحن وتواتر الاحزاج عليل
يعا ندني دهرى كاني علة وفي كل يوم بالكربة يلقاني
فان رمت شيتا جاري مضية وان راني لي يواكدا في الثاني
حلفي الخاطر على تاليف سالة فيها جوامع من احكام الخلافة والسياسة الالهية والامانة
والابالة النبوية التي لا يستغنى عنها الراعي والرعية في قطر من اقطار البرية بعبارة مفيدة
واشارة مفيدة ومساائل مرضية من غدا طالة واكثر ولا اجاف محل بالغرض ولا
اختصار بل وسط بين الطرفين وطريق بين بين اخذ العا من كتب ائمة الامة المرحومة
وسادتها وشيوخ الملة الحققة وقادتها كما سيا في تفصيل ذلك في الكتاب يلوح فحيا عزو
كل قول القائله في مطاوى الخطاب فان كنت احسنت فيما جعت فاصبت في الذي
صنعت ووضعت فذلك من عليم من الله وعزير فضله علي وعظيم انعمه وجليل طوبه
وكريم احسانه الي وان اسأمت فيما فعلت واتخطأت اذ وضعت فما احسن الانس في كل
والعريب اذ البعصه ويصده علام الغيوب سميت هذا الكتاب **الكلي الكرامة في**

تبيان مقاصد الإمامة وهو اسم له فإيضا استخراج بعض الأحكام من تبيينه على
مقدمة وفصول وخاتمة رجا أن يحظى هذا الرقيم السعير الكريم عند من يحب
اتباع الكتاب والسنة من الرؤساء والملوك ولا تنوع عنه طباع العاصي والصعلوك
وتجلبه العالم المنتهي ويقتدي به الطالب المبتدي ويتخذ به أهل الصدق والحق سمرا
وبعدا أولوا الأراء السليمة والأفكار الصائبة من عظمة وعبرا يستدلون به على
عظيم قدرته سبحانه وتعالى في تبدل الأبدان ويعرفون به عجائب صنع الله القدير
في تنقل الأمور من حال إلى حال وهو المستعان وبه التوفيق وعليه الاعتماد والتكلا

المقدمة في معرفة وجوب الإمامة

يجب أن يعرف أن ولاية الأمر من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها فإن
بني آدم لا تتم مصالحهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من إمام
حين قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فليؤثروا الحد ثم رواه أبو داود من حديث أبي سعيد
وأبي هريرة رضي الله عنهما وروى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
قال لا رجل ثلاثة يكونوا بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحد ثم قد وجب صلى الله عليه وسلم
تأثير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تبين ما بذلت على سائر أنواع الاجتماع
ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة وكذلك
سائر ما أوجبه الله من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة
الحج ودلائم إلا بالقوة والإمارة ولهذا روي أن السلطان ظل الله في الأرض وقال ستون سنة
من إمام جاثر أصله من لياقة واحدة بلا سلطان والخبرة تبين ذلك ولهذا كان السلف
كالفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وغيرهما يقولون لو كانت لناد عوقبة لنادوا بها
للسلطان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لكرم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصوا
عجل الله جميعا ولا تفرقوا وأن نأصحابنا من ولاه الله أمرهم رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم لا يغفل
عن من قرب عليه أخلاص العمل الله ومناجاة وكافة الأمور ولنزوم جماعة المسلمين فإن عظم

تخطيط من ورائهم رواه اهل السنن وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة الدين النصيحة تارة
النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال لله وكتابه ورسوله ولائمة المسلمين وحامتهم قالوا بئنا نؤذي
الامانة ديننا وقربة يتقرب بها الى الله تعالى فان التقرب اليه فيها بطاعته وطاعة رسوله
صلى الله عليه وسلم افضل القربات وانما يفسد فيها حال اكثر الناس لا بتغاضي الرئاسة او المال بها وقوله
عن كعب بن مالك رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذنبان جاثعان ارسلنا في غنم بافسد لها من
حرص الراعي على المال والشرف لدينه قال الزمدي هذا حديث حسن صحيح فاخبر صلى الله
عليه وسلم عن حرص الملوك على المال والرئاسة يفسد دينه مثل او اكثر من افساد الذين بين الجنائين ارسلنا
في الغمر وقد اخبر الله عز وجل عن الذي يؤتى كتابه بشماله انه يقول ما اغنى عني ماليه هلك
عني سلطاناه وغاية مرید الرئاسة ان يكون كفرون وجامع المال ان يكون كفرون وقد
بين الله تعالى في كتابه حال فرعون وقارون وقال يا لميسروا في الارض فينظروا كيف كان
حاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا اشد منهم قوة وانما ارضي الارض فاحلوا عليه بدعهم
وما كان لهم من الله من واق وقال تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في
الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين والناس اربعة اقسام قسم يريدون العلو على الناس و
الفساد في الارض وهو معصية الله وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون كفرون حربه
وهؤلاء شر الخلق قال الله تعالى ان فرعون علا في الارض وجعل اهلها شيعا يستضعف
طائفة منهم يدعواهم ابناهم ويستغي لساء هم انه كان من المفسدين وروى مسلم في صحيحه
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من كان
في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه مثقال حبة من ايمان فقال رجل
يا رسول الله اني احب ان يكون ثوبي حسنا ونعلي حسنا افسن الكبر قال لا لان الله جميل يحب
الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس فبطر الحق محمد بن عبد الله وغمط الناس استحقارهم و
استزادهم وهذا حل من يعلو على الناس والقسم الثاني الذين يريدون الفساد
بالعلو كالسراق والمجرمين من سفلة الناس ونحوهم والقسم الثالث
الذين يريدون العلو بفساد كالذين عندهم دين يريدون ان يعملوا

به على غيرهم من الناس وإما التقسيم الرابع فهو أهل الجنة الذين لا يريدون علواً في الأرض
 ولا فساداً مع انهم قد يكونون أعلى من غيرهم كما قال تعالى ولا تقنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون
 إن كنتم مؤمنين وقال تعالى ولا تقنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم
 أعمالكم وقال تعالى لله العزة ولرسوله وللمؤمنين فكم من يريد العلو ولا يزيد ذلك إلا سفلاً
 وكم من جعل من العالين وهو لا يريد العلو ولا الفساد وذلك أن إرادة العلو على الخلق ظلم
 لأن الناس من جنس واحد فأراد أن لا يكون هو الأعلى ونظيره تحت ظلم له ثم مع أنه
 ظلم للناس يفتنون منه ذلك ويعاونه لأن العادل منهم لا يجب أن يكون مقهوراً
 لنظيره وغير العادل منهم يؤثمن بكون هو القاهر ثم أنه مع هذا لا بد لهم في العقل والدين
 أن يكون بعضهم فوق بعض كما أن الجسد لا يصح إلا برأسه قال الله تعالى وهو الذي جعلكم
 خلائف في الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما أنتم قال تعالى نحن قسمنا
 بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً
 سخرياً وجاءت الشريعة بصرف السلطان والمال في سبيل الله فإذا كان المقصود بالسلطان
 والمال هو التقرب إلى الله وإقامة دينه وانفاق ذلك في سبيله كان ذلك صلاح الدين و
 الدنيا وإن انفرد السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس وإنما
 يكون تمييز أهل طاعة الله عن أهل معصيته بالنية والعمل الصالح كما في الصحيح عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أنه قال إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أحوالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم ولما غلب على كثير
 من ولاية الأمور إرادة المال والشرف وصاروا يعملون عن حقيقة الإيمان في ولايتهم رأى
 كثير من الناس أن الأمارات تنافي حقيقة الإيمان وكما للدين أثرهم من غلب الدين و
 اعترض على أن لا يتم الدين إلا به ذلك ومنهم من رأى حاجته إلى ذلك فآخذة معرضاً عن الدين
 لا اعتقاداً أنه ينافي ذلك وصار الدين عنده في محل الرحمة والذل لا في محل العلو والعز والذل
 لما غلب على كثير من الديانين العجز عن تكميل الدين والعجز لما قد يصيبهم في إقامته من
 البلاء واستضعفت طريقهم واستذلها من لا يرى أنه لا تقرب مصلحته ومصلحة غيره بها
 وهذا أن السبيل إلى الفساد أن سبيل من اتسبب الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان

والجهاد والذل والسبيل من اقبل على السلطان والذل والحرب ولم يقصد بذلك اقامة الدين وهما سبيل المضر بغيرهم والنضالين الاول للمفسد بغيرهم وهو البصير والنا^{نية} للنضالين وهما النصارى والاصراط المستقيم صراط الذين اثم الله عليهم من الذين و الصديقين والشهداء والصالحين هي سبيل نبينا محمد صلام وسبيل خلفائه الصالحين ومن سلك سبيلهم وهم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوا هم احسن رضي الله عنهم ورضوانه واعد لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا ذلك الفوز العظيم فالواجب على المسلمين مجتهد في ذلك بحسب سعة فس ولي ولاية يقصدهم طاعة الله واقامة ما يمكنه من دينه ومصلح المسلمين واقام فيها ما يمكنه من الواجب واجتنب ما يمكنه من المحرمات امرؤ اخذ بما يجز عنه فان تولية الابرار خير من تولية الفجار ومن كان عاجزا عن اقامة الدين بالسلطان والجهاد ففعل ما يقدر عليه من النصيحة والدعاء للامة وحجة الدين واهله وفضل ما يقدر عليه من الخير لم يكلف ما يجز عنه فان قوام الدين بالكتاب الهادي والحديد الناصر كما ذكر الله تعالى فعلى كل احد الاجتهاد في انفاق القرآن والحديد لله تعالى ولطلب ما عنده مستعين بالله عز وجل في ذلك ثم الدنيا تخدم الدين كما معاذ بن جبل يا ابن ادم انت محتاج الى تنصيبك من الدنيا وانت الى نصيبك من الآخرة فان بدأت بنصيبك من الدنيا فانك نصيبك من الآخرة وانت من الدنيا على خطر وان بدأت بنصيبك من الآخرة تحظى بنصيبك من الدنيا فانظروا الى نظام اوزى للرمذي عن النبي صلام ان يقال من اصبح والآخرة اكبر همه جمع الله له شمله وجعل غناه في قلبه وولته الدنيا وهي باغية ومن اصبح والآخرة اكبر همه فرق الله عليه ضبطه وجعل فقره بين عينيه ولو^{ته} من الدنيا الا ما كتب له واصل ذلك قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين

فَصِيلُ فِي مَعْنَى الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ

اعلم ان القوانين اذا كانت مفروضة من المقلاد واما بالادلة كانت سنانة عقلية

وإن كانت من رتبة من يتبع غيرها أو شرعها كانت سياسة دينية نافذة في الحياة
الدنيوية والأخرى وإن كان الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط فإنها كلها عبث وباطل
إذا غلبها الموت والغدا والله يقول المحسب أنما خلقناكم حديثا فالمقصود بهم دنياهم
المقتضى لهم إلى سعادة في آخرتهم صراط الذي له ما في السموات وما في الأرض فجاءت
الشرعية بحلهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة حتى في الملك الذي هو
طبيعي الاجتماع الإنساني فاجتمع على من واج الدين ليكون الكل عوفا بنظر الشارع فصار
من مقتضى القهر والتغلب وإعمال القوة الغضبية في مرعاهما فجور وعلان ومنه من عند
كما هو مقتضى الحكمة السياسية وما كان عنها بمقتضى السياسة وإحكامها فصار من مقتضى
نظر غير نور الله ومن لم يجعل عمله نورا فماله من نور لأن الشارع لم يصالح الكافة فيما
هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم وإعمال البشر كلها طائفة عليهم في معادهم من ملك وأخيرة
قال صلوات الله على أئمة الكرم عليهم وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط يعلمون ظاهرا
من الحياة الدنيا ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم فيجب بمقتضى الشارع حمل الكافة على
الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم
الأنبياء ومن قام مقامهم وهم الخلفاء فقد تبين لك من ذلك معنى الخلافة والإمامة
وإن الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة والسياسة هو حمل الكافة
على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدينية ودفع المضار والخلافة هي حمل الكافة
على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها إذا حال الدنيا
ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة فهي في الحقيقة نيابة عن صاحب الشرع
في حراسة الدين وسياسة الدنيا وهذه النيابة تسمى خلافة وإمامة ويسمى القائم به خليفة
وإماما وتسميته إماما تشبيها بإمام الصلوة في اتباعه والافتدائه ولهذا يقال للإمامة الكبرى
وتسميته خليفة لكونه يخلف النبي في أمته فيقال خليفة باطلاق وخليفة رسول الله صلى
الله عليه وسلم خليفة الله اقتباسا من الخلافة العامة التي للأدبيين في قوله تعالى لا جاحل
في الأرض خليفة وقوله جعلكم خلائف في الأرض ومنع الجمهور منه لأن معنى الآية ليس عليه

وقد ثبت أبو بكر عنه لما دعي به وقال لست خليفة الله وإنما خلفي خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وكان الاستخلاف إنما هو في حق الغائب أما في الحاضر فلا ثم إن نصب الإمام واجب قبل عمره
 وحربه في الشرع بأجماع الصحابة والتابعين لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله عند وفاته باينوا
 إلى بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أمورهم وكذا في كل عصر من
 بعد ذلك وترك الناس فوضى في عصر من الأعصار واستقر ذلك أجماعاً على
 وجوب نصب الإمام

فصل في الملك وانتقال الخلافة إليه

أعلم أن الشرع لم يردم للملك لذاته ولا حظ القيام به وإنما ذم المفسد الناشئة عنه من
 القهر والظلم والتمتع بالذات ولا شك أن في هذه مفسد محظورة وهي من توابعه كما
 اتفق على العدل والنصفة وإقامة مراسم الدين والذب عنه وأوجب بأزائها الثواب
 وهي كلها من توابع الملك فاذن إنما وقع الذم للملك على صفة وحال دون حال أخرى
 ولم يذمه لذاته ولا طلب ثبته كما ذم الشهوة والغضب من المكلفين وليس مراعاة تركها بالكلية
 لعلية الضرورة إليه وإنما المراد تصريفها على مقتضى الحق وقد كان لأزود وسليمان عليهما السلام
 الملك الذي لم يكن لغيرها وهما من أنبياء الله تعالى وأكرم الخلق عندنا وأما قرآن هذا
 النص واجب بأجماع فهو من فروض الكفاية ويراجع إلى اختيار أهل العقد والحل
 فيتعين عليهم نصبه ويجب على الخلق جميعاً طاعته لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله الرسول ذكر ابن خلدون مداهب الشيعة
 في حكم الإمامة وليس ذلك من غرضنا في هذا الكتاب فلهذا أهل بدعة وأهواء وفي كل واحدة
 من مقالهم اختلاف كبير ومن أراد استيعابها ووسط العتيا فعليه بكتاب الملل والنحل
 لابن حزم والشهرستاني وغيرها فغيرها بيان ذلك والله يضل من يشاء ويهدي من يشاء
 إلى صراط مستقيم وإنما كانت العصبية ضرورة للمادة وبوجودها يذم المرء عنها قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله الصحيح ما بعد الله نبياً لا في منعة من فومه فوجدنا الناس في ورثهم العصبية

ونزب إلى أطراح وترها فقال إن ساد هب عنكم عبادة الجاهلية وفخرها بالآباء إنتم بنو آدم
 وادم من تراب وقال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال تعالى لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم
 ومراة حيث تكون العصبية على الباطل وأحواله كما كانت في الجاهلية وإن يكون لأحد فخر
 بها الحق على أحد من ذلك فحان من أفعال العقلاء وغير نافع في الآخرة التي هي دار القرار
 وجدناه أيضاً قد ذم المالك وأهله ونعمي أهل الأحوال من الاستمتاع بالخلاف والاسراف في غير
 القصد والشك من صراط الله وإنما حض على الألفة في الدين وحذر من الخلاف والفرقة وإذا
 كانت العصبية في الحق وإقامة أمر الله فامر مطلوب ولو بطل لبطلت الشرائع إذا لم يبق قوامها
 إلا بالعصبية وكذا المالك لما خمد الشارح لم يزد منه الغلب بلحق وقهر الكافة على الدين ومراعاة
 المصالح وإنما خمد لما فيه من التغلب بالباطل وتصريف الأحميين طوع الأغراض والشبهات فلو
 كان المالك مخلصاً في غلبة الناس لله ولجميعهم على عبادة الله وجهاد حدة لم يكن ذلك ^{ممكن}
 وقد قال سليمان عليه السلام رب هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي لما علم من نفسه
 أنه بمنزل عن الباطل في النبوة والملوك ولما لقي معاوية عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 عند دخوله إلى الشام في ابهة الملك وزيه من العديدين والعدا استنكر ذلك وقال كسرية
 يا معاوية فقال يا أمير المؤمنين أنا في ثغر تجاه العدو وبنينا إلى مباهاة بني بنيته الحبيب والجهاد
 حاجة فسكت عمر ولم يخطئه لما احتج عليه بمقصد من مقاصد الحق والدين وهكذا كان
 شأن الصحابة في رفض المراك وأحواله ونسيان عوائد حذر من التباسها بالباطل وكانت
 الخلفاء الأربعة كلهم متبرئين من المالك فتكبين عن طرفة وأكدر ذلك أن هم ما كانوا عليه
 من غضاضة الإسلام وبدادة العرب فقد كانوا بعد الألام عن أحوال الدنيا وترفعوا لا من حيث
 دينهم الذي يدعوهم إلى الزهد في التعميم ولا من حيث بدوا وقهر مواطنهم وما كانوا عليه من
 خشونة العيش ونظف الذي أغره فلم تكن أمة قمر إهيم اسغب عيشاً من مضر لما كانوا بالحجاز في
 أرض غبر ذات زرع ولا ضرع وكانوا ممنوعين من الأرياف وجوبها بعد لها واختصاصها بمن
 وليها من بيعة واليمن فلم يكونوا يتطاولون إلى خصبها ولقد كانوا أكثراً ما ياكلون العفان
 والخنافس ويغفرون بكل العاهز وهو وبراه بل يمشون به بالحجارة في الدم ويطنونه وقربانهم

هذا كانت حال قوتهم في مطاعهم ومساكنهم حتى اذا اجتمعت عصبية العرب على الدين بما اكرم
 الله من نبوة محمد صلى الله عليه وسلم انهم فارس والروم وطلبوا ما كتب الله لهم من الارض بوحده الصدق
 فابتزوا ملكهم واستباحوا دنياهم فخرت بجلالته لديهم حتى كان الفارس الواحد يقسم له
 في بعض الغزوات ثلثون الفاضل من الذهب ونحوها فاستولوا من ذلك على مالا باخذاً لم يحصر
 وهم مع ذلك على خشونة عيشهم فكان عمر يرقع ثوبه بالجلد وكان علي يقول يا صغرا ميا بيضا
 غريبي غيوي وكان ابو موسى يتخاف عن اكل الدجاج لانه لم يعهدها للعرب لقلتها يومئذ وكان
 المناخل مفقودة عندهم بالحاجة ولما كانوا ياكلون الخبث يتخلفها ومكسبهم مع هذا التواضع
 لا احد من اهل العالم قال المسعودي في أيام عثمان اقتصى الصحابة الضياع والمال فكان له يوم قتل
 عند خازنه خمسون ومائة الف دينار والف الف درهم وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين
 وغيرها مائة الف دينار وخلف ابلا وخيالا كثيرا وبلغ الثمن الواحد من مئونة يزيد بعد وفاته
 خمسين الف دينار وخلف الف فرس والف امة وكانت غلة طلحة من العراق الف دينار كل يوم
 ومن ناحية السراة اكثر من ذلك وكان على مبرط عبد الرحمن بن عوف الف فرس وله الف فريد
 وعشرة الاف من الغنم وبلغ الزرع من مئونة بعد وفاته اربعة وثمانين الف وخلف زيد بن ثابت
 من الفضة والذهب ما كان يكسر بالغوس من غير ما خلف من الاموال والضياع بمائة الف دينار
 وبنى الزبير داره بالبصرة وكذلك بنى بمصر والكوفة والاسكندرية وكذلك بنى طلحة داره بالكوفة
 وشيد داره بالمدينة وبنهاها بالبحر والاجرو الساج وبنى سعد بن ابى وقاص داره بالعقيق ورفع
 سمكها ووسع فضاءها وجعل على اعلاها شرافات وبنى للقنادل داره بالمدينة وجعلها محصنة
 الظاهر والباطن وخلف يعلى بن مينة خمسين الف دينار وعقارا وغير ذلك مما قيمته ثلثه
 الف درهم انتهى كلام المسعودي فكانت مكاسب القوم كما تراه ولم يكن ذلك من غير سبب فيهم فممن
 اذهبي اموال حلال لانها غنائم وفسخوا ما كان يصره فيهم باسراف انما كانوا ان قصدوا في اللحم
 فلم يكن ذلك بقادر فيهم وان كان الاستكثار من الدنيا من موصافنا يرجع الى الاسراف
 الخروج به عن المقصد واذا كان حالهم قصدا ونفقا قيمهم في سبل الحق ومذاهبة كان ذلك
 الاستكثار هو نالهم على طرق الحق والكتاب الدار الآخرة فلما تدرجت اليد والاه ضائعة الى

نبي: وما أوجاهت طبعه المراءى التي هي مقنعة آدم بيده ومصلب الغنم كان حجة
وكانت تربت عنده حكمة ذلك الرفاه والاسكندر من الأموال فأمر بصرفها ذلك التخليع باطل
ولا حرجوبة عن مفاصل الديانة ومذاهب الحق ولما وقعت الفتنة بين علي ومعاوية وهي مقنعة
للعصية كان طريقهم فيها الحق والاحتياط ولم يكونوا في محاربة ثم لغرض نبوي ولا يثار باطل
ألا استشعار حقد كما قد يتوجه متوجه وينزع اليه ملحد كان المصيب عليا فلم يكن معاوية
قائما فيه بقصد الباطل إنما قصد الحق وأخطأ هذا ما ذكره ابن خلدون في كتابه العبر وقال الشوكاني
في ويل الغمام على شفاء الأوام لا شك ولا شبهة أن الحق بيده في جميع مواطنه أما طحمة والزبير ومن
معهم فلا خلاف قد كانوا بأبى هة فكانوا يبعثه بغيا عليه وخرجوا في جيوش من المسلمين فوجب عليه
قتلهم ولما قتله للخوارج فلا ريب في ذلك والأحاديث المتواترة قد دللت على القوم يرمون من الدين
كما يرمي السهم من الرمية وأما أهل صفين فبغيرهم ظاهر ولو لم يكن في ذلك إلا قوله صلوات الله
تقتله الفتنة الباغية لكان ذلك معيدا للمطوب وليس معاوية ممن يصلح لمعاوضة علي ولكنه
أراد طلب الرياسة والدنيا بين أقوام اغتنام لا يعرفون معروفها ولا ينكرون منكرها فخادعهم بانه طامع
بهم عثمان فنطق ذلك عليهم وبذلوا بين يديه دماءهم وأموالهم ونصحوه حتى كان يقول علي
لأهل العراق أنه يود أن يصرف العشرة منهم بواحد من أهل الشام صرف الدارهم بالدنيا وليس
العجب من مثل عوام الشام إنما العجب من له بصيرة ودين كبعض الصحابة المائتين اليه ويعظم فضله
ثم بعين فليت شعري أي امرأ شقية عليهم في ذلك الأمر حتى نصر البطلان وخذلوا المحقين وقد
سمعوا قول الله تعالى فان بغت أحدكم على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ إلى أمر الله وسمعوا
الأحاديث المتواترة في تخيير عصيان الأئمة ما لم يروا كفرة باحا وسمعوا قول النبي صلوات الله
تقتله الفتنة الباغية ولولا عظم قدر الصحة ورفع فضل خير القرون لقلت حبل المال والشر
قد روي عن سلف هذه الأمة كما في حنف النعم غفر الله له كلامه رحمه قال ابن خلدون خرافت
طبيعة الناس لأنفراد بالمجد واستينار واحد به واستشعرته بنوامية فأعصوا صوابا عليه فلو
حالفهم معاوية في الأفراد لوقع في فراق الكلمة التي كان جمعها وتاليها أهم عليه من أمر ليس
وراءه كمد فخا لفته فاما إذا حصل وفرضنا أن الواحد انفرد به وصرفه في مذاهب الحق ووجه

لوركن في ذلك فذكر عليه ولقد انفرد سليمان وابوه عليهما السلام بمالك بن نسيب لما اشتهر
 طبيعة الملك من الانفراد به فوجد خلفهم اي خلف بني امية واستعملوا طبعه الملك في غزوهم
 الدينويه ومقاصدهم ونسوا ما كان عليه سلفهم من تحري القصد فيها واء ناد الحق في ذلك
 فكان ذلك عاماد الناس الى ان نعو عليهم افعالهم وادوا بالدعوة العباسية منهم وولي جده
 فكانوا من العدل بمكان وصرفوا الملك في وجود الحق ومذاهبه ما استطاعوا حتى جاء
 بنو الرشيد بعده فكان منهم الصالح والطالح ثم افضى الامر الى بنيهم فاعطوا الملك والترف حظه
 وانغمسوا في الدنيا وباطلها ونبدوا الدين وراهم ظمير يفتأذن الله بحجهم وانتزاع الامر من
 ايدي العرب جملة وامكن سواهم منه والله لا يظلم مثقال ذرة ومن قائل هو لا خلفاء و
 الملوك واختلافهم في تحري الحق من الباطل علم صحة ما قلناه وصدق ما سقناه وههنا
 يتبين لك كيف انقلبت الخلافة الى الملك ان الامر كان في اوله خلافة وازع كل احد فيها
 من نفسه وهو الدين وكانوا يثرونه على امور دنياهم وان افضت الى هلاكهم ^{سليم} وهم والكافة
 نرفع دنيانا بمزق ديتا فلا ديننا ببق ولا ما نرفع

ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق الا اسمها وصار الامر ملكا بجنا وجرت طبيعة التغلب
 الى غايتها واستعملت في اغراضها من القهر والقلب في الشهوات والملاذ ثم ذهب رسم ^ف النبوة
 واثرها بن هاب عصبية العرب وفناء جيلهم وتلاشي احوالهم وبقي الامر ملكا بجنا كما قلنا
 وكما كان الشأن في ملوك العجم بالمشرك يدبون بطاعة الخليفة نيركا والملك بجميع القابله
 ومناحه لهم ليس للخليفة منه شيء وكذلك فعل ملوك زمانه في العرب وبني يقرب خلفاء
 بني امية بالاندلس والعبيد بين بانقران فذلتم من ان الخلافة قد وجدت بدون
 الملك ولا ثم التبت معانيها واختلطت ثم انفرد الملك حيث افترقت عصبية عن عصبية
 الخلافة والله تعالى مقدر الليل والنهار وهو الواحد القهار الجبار

فصل في معنى البيعة وايمانها

اعلم ان البيعة هي العهد على شرط ان يقر ان الشايع ما هدا امره على ان يسلمه النظر في

مر نفسه وامر بانه لا يرضى له ان يذبح في نبي من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الامر على المنطق والمنكر وكانوا ذابوا الامبر وعقدوا عهدا جعلوا ايديهم في يده تأكيد للعهد فاشبه ذلك فعل البائع والمشتري فهي بيعة مصدر باع وصارت البيعة مصافحة بالايدي هذا هو المعنى في عرف اللغة ومعهود الشرع وهو المراد في الحديث بيعة النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة وعنده التخيير وجئنا وورد هذا اللفظ ومنه بيعة الخلفاء ومنه ايمان البيعة كان الخلفاء يستخلفون على العهد ويستوعبون الايمان كلها لذلك فسمي هذا الاستيعاب ايمان البيعة وكان لا كراهية فيها اكثر واغلب لهذا لا افتي مالك امام دار الهجرة رضي الله عنه بسقوط عمن الكراهة انكرها الولاية عليه ورأوها قاذرة في ايمان البيعة ووقع ما وقع من محنة الامام واما البيعة المشهورة لهذا العهد فهي تحية الملوكة والكسرية من تقبيل الارض واليد والرجل والذيل وليست من الشرع في ورد ولا صدر اطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة عجا لما كان هذا المخطوع في التحية والترم الادب من لوازم الطاعة وتوابعها وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية واستغنى بها عن مصالحة ايدي الناس التي هي الحقيقة الشرعية في الاصل لما في المصافحة لكل احد من التنازل والامتثال للمنافيين للرياسة وصون المنصب المملوكي الا في الاقل من يقصد التواضع من الملوكة فيأخذ به نفسه مع خواصه ومشاهير اهل الدين من عينه فافهم معنى البيعة في العرف فانه اكيد على الانسان معرفته لما يلزمه من حق سلطانه وامامه وتكون افعاله عبثا وعجائزا واعتبر ذلك من افعالك مع الملوكة والامراء والرؤساء والائمة والولاية وانه الغوي العزيز انتهى ما ذكره ابن خلدون واما بيعة الصوفية فقد قال الشيخ العارف احمد ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالقول الجميل في بيان سواء السبيل ما لفظه قال الله تعالى الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق ايديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجرا عظيما واستغاض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الناس كانوا يبايعونه تارة على الهجرة والجهاد وتارة على اقامة اركان الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معركة الكفار وتارة على التمسك بالسنة والكتاب والاجتناب عن البدعة وانحصر على الطاعة كما صحه انه بايع نسوة من الانصار على ان لا يخرجن رزق ابنيهما

انه بايع ناسا من فقراء المهاجرين على ان لا يسألوا الناس شيئا فكان احد هم بسيطة سوطه
 فينزل عن فرسه فياخذه ولا يسأل احدا ولا يشك فيه ولا شبهة انه اذا ثبت عن رسول الله
 صلعم فعل على سبيل العبادة والاهتمام بشانه فانه لا ينزل عن كونه سنة في الدين بقي صلعم
 كان خليفة الله في ارضه وعالمهما انزل الله تعالى من القرآن والحكمة معلما للكتاب والسنة
 مزكيا الامة فمافعله على جهة الخلافة كان سنة للخلفاء وما فعله على جهة كونه معلما
 للكتاب والحكمة ومزكيا للامة كان سنة للعلماء الراشدين فلنبحت عن البيعة من اي قسم
 هي فظن قوم انها مقصورة على قبول الخلافة وان الذي تعاداه الصوفية من متابعة
 المتصوفين ليس بشي وهذا ظن فاسد لما ذكرنا من ان النبي صلعم كان يبائع تارة على اقامة
 اركان الاسلام وتارة على التمسك بالسنة وهذا صحيح بخاري شاهد على انه صلعم اشترط
 على جريه عند مبايعته النصر لكل مسلم وانه بايع قوما من الانصار فاشترط ان لا يخافوا في
 الله لومة لا ثمر ويقولوا الحق حيث كانوا وكان احد هم يجاهر الامراء والملوك بالرد والاكثار
 انه صلعم بايع نسوة من الانصار واشترط الاجتناب عن النوحاة الى غير ذلك وكل ذلك من
 باب التنكية والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالحق ان البيعة على اقسام منها بيعة
 الخلافة ومنها بيعة الاسلام ومنها بيعة التمسك بحبل التقوى ومنها بيعة الهجرة والجهاد
 ومنها بيعة التوثيق في الجهاد وكانت بيعة الاسلام متروكة في زمن الخلفاء اما في زمن الراشدين
 منهم فلان دخول الناس في الاسلام في ايامهم كان غالبا بالقهر والسيف لا بالتأليف
 اظهار البرهان ولا طوعا ولا رغبة واما في غيرهم فلا هم كانوا في الاكثر ظلمة فسقة لا همون
 وكان البيعة التمسك بحبل التقوى متروكة اما في زمان الخلفاء الراشدين فلذكورة الصحابة
 الذين استناروا بصحبة النبي صلعم وتادبوا في حضرته فكانوا لا يحتاجون الى بيعة الخلفاء
 اما في زمن غيرهم فخوفهم من افتراق الكلمة وان يظن بهم مبايعة الخلافة فتمجيد الفتن وكانت
 الصوفية يومئذ يقيمون الخرقه مقام البيعة ثم لما اندرس هذا في الخلفاء انهم الصوفية
 الفرصة وتمسكوا بسنة البيعة والله اعلم والبيعة سنة ليست بواجبة لان الناس بايعوا النبي
 صلعم ونقر بانه الله تعالى ولم يبدل دليل على تأييد تاريخه ولم يذكر احد من الامة على نكر

رسول الله وقام الصلوة وابتداء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت ان استطعت اليه سبيلا
 ثم يقول قل يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله على ان لا اشرركم بالله شيئا ولا اسرق ولا
 اذني ولا اقتل ولا اتق بيوهن افترية بين يدي ورجلي ولا اعصيه في معروف ثم يتلو الشيخ
 هاتين الايتين يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وابغوا اليه الوسيلة وجاهدوا في سبيله لعلم
 تفلحون ان الذين يباعدونك انما يباعدون الله يد الله فوق ايديهم فمن نكث فاما ينكث
 على نفسه ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجرا عظيما ثم يدعوا نفسه والتلميذ ^{ضمير} والحاكم
 فيقول بارك الله لنا ولكم وفقنا وبارك واما بيعة النساء فبان ياخذ الشيخ طرفه ^{والله} في
 يبايع طرفه الاخر والله اعلم انتهى كلام القول الجميل وهذا تمام الكلام على البيعة وانواعها وسألتها

فصل في ولاية العهد

اعلم ان حقيقة الامة الشرعية النظر في مصالح الامة لدينهم ودنياهم وهو وليهم لا يرد
 عليهم ينظر لهم في ذلك في حياته وتبع ذلك ان ينظر لهم بعد مماته ويقوم لهم من يتولى امورهم
 كما كان هو يتولاها ويتقون بنظره لهم في ذلك كما وثقوا به فيما قبل وقد عرف ذلك من الشرع
 باجماع الامة على جواز انعقادها ذوق بعهد ابي بكر رضي الله عنه لعمر بن الخطاب مخضرم
 الصحابة واجازوه واوجبوا على انفسهم به طاعة عمر كذلك عهد عمر في الشورى الى السنة
 بقية العشرة وجعل لهم ان يختاروا المسلمين نفوض بعضهم الى بعض حتى افضى ذلك الى
 عبد الرحمن بن عوف فاجتهدوا في نظر المسلمين فوجدوا متفقين على عثمان وعلى علي
 فان عثمان بالبيعة على ذلك لموافقته اياه على انوع الاقتداء بالشيخين في كل ما يعين دون
 اجتهاده فانهقد امر عثمان لذلك واوجبوا طاعته والمدار من الصحابة حاضرون للاولى
 والناحية ولم ينكره احد منهم فدل على انهم متفقون على صحة هذا العهد عارفون بمشروعه
 ولا جمع حجة عندهم ولا يتصور الامام في هذا الامر وان عهد الى ابيه وابنه لانه مأمون على
 النظر لهم في حياته فاولى ان لا يحتفل فيها تبعة بعد مماته خلافا لمن قال بالنيابة في الولد
 واولادنا ومن خصص التهمة بالولد دون الوالد فانه بعيد عن الظنة في ذلك كله

لاسيما اذا كانت هناك داعية تدعو اليه من ابناء المصلحة او توقع مفسدة فتشتفي الظنة عند
 ذلك لاسيما كما وقع في عهد معاوية لابنه يزيد ولن كان فعل معاوية مع وفاق الناس له
 حجة في الباب والذي دعاه معاوية الى ايثار ابنه يزيد بالعهد دون من سواه انما هو
 مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق اهلهم باتفاق اهل الحل والعقد عليه حينئذ من
 بني امية اذ بنوا امية لا يرضون سواهم وهم عصاة قرش واهل القبيلة اجمع واهل الغلب منهم
 فاشبه بذلك دون خيرة من يظن انه اولي بها واصل عن الفاضل الى الفضل هو صلاحي
 الاتفاق واجتماع الاهواء الذي شأنه اهم عند الشارع وان كان لا يظن بمعاوية خيرا هذا
 فعدا لانه وصحبته مانعة من سوادك وحضور اكار الصحابة لذلك وسكونهم عند دليل الحق
 الرب فيه فليسوا ممن يلزمهم الحق هو اداة وليس معاوية من تاحذه العزة في قبول الحق فاهم
 كلهم اجل من ذلك وعد التهم مانعة منه وفرار عبدالله بن عمر من ذلك انما هو محمول على
 تورعه من الدخول في شيء من الامور مباحا كان او محظورا كما هو معروف عنه ولم يوفق
 للخلافة لهذا العهد الذي اتفق عليه الجمهور الا ابن الزبير وندد بالخالف معروف ثم انه وقع
 مثل ذلك من بعد معاوية من الخلفاء الذين كانوا يتحرون الحق ويعملون به مثل عبدالله
 وسليمان بن أمية والسفاح والمنصور والمهدي والرشيد من بني العباس وامثالهم من غير
 عد التهم وحسن رآهم للمسلمين والنظر لهم ولا يعاب عليهم ايثار ابنه اثم واخلهم وخرقهم
 عن سنن الخلفاء الاربعة في ذلك فشا اثم غير شان اولئك الخلفاء فانهم كانوا على حين لم
 تحدث طبيعة الملك وكان الواقع حينئذ عند كل الخلفاء من نفسه فعهدهم والى من يرتضيه الله
 فقط واشروه على غيره ووكلا اكل من يسمو الى ذلك الى وازعه واما بعدهم من لدن معاوية
 فكانت للعصية قد اشرفت على غايتها من الملك والوازع الذي قد ضعف واحتمل الى الواقع السلطان
 والعصيان في فلو عهد الى غير من يرتضيه العصية لردت ذلك العهد وانتقض امره سرعا وصار
 الجماعة الى الفرقة والاختلاف اقل ترى الى المأمون لما عهد الى علي بن موسى بن جعفر الصافي
 وسماه الرضا كيف انكرت العباسية ذلك ونقضوا بيعته وبايعوا العباسيين ابراهيم بن المهدي و
 من المخرج والخلاف والنقطاع السبل وتعد الثوار والخوارج ما كاد ان يصطلم الامر حتى يادر

انهم من اهل البيت في ذلك زمان من اعداء معاودة فلا بد من اعتبار ذلك في العهد
 بمسكن خد من بخاري في من الامور والقبائل والعصبات مختلف باختلاف البصائر
 ولكل واحد من حاكم يخصه من الله بعبادة وآمر ان يكون القصد بالعهد حفظ التمسك
 على الابناء فليس من المعاصد الدينية اذ هو امر من الله بخص به من يساء من عبادة ينبغي
 ان يحسن فيه النية ما يمكن خوفا من العتبات المناصب الدينية والممالك لله يثيبه من يتساء
 وآياك ان تظن بمعاوية رضي الله عنه انه علم ما حدث في يزيد من الفسق ايام خلافة
 فانه اعدل من ذلك وفضل لما حدث فيه ذلك اختلف الصحابة حينئذ في شأنه
 فمنهم من رأى الخروج عليه ونقض بيعته من اجل ذلك كما فعل الحسين عليه السلام و
 عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ومن اتبعهما في ذلك وكانا على الحق وقد غلط القاصي
 ابو بكر بن العري المالك في هذا فقال في كتابه الذي سماه بالنواصم والقواصم ما معناه
 ان الحسين قتل بشر عجلة وهو غلط حملته عليه الغفلة عن اشتراط الامام العادل
 ومن اعدل من الحسين في زمانه في امامته وعدالته في قتال اهل الأهواء ما الزبير
 فانه رأى في منامه ما رآه الحسين وظن كما ظن ولما يزيد فعين خطاه فسقه وظلمه
 واما عبد الملك صاحب ابن الزبير فناهيك بعد الله احتجاج مالك امام دار الهجرة
 بفعله وعدل ابن عباس وابن عمر الى بيعته عن ابن الزبير وهم معه بالحجاز مع ابن
 الزبير شهيد مشايخ اعتبار فصدرة وتحرية الحق ومنهم من اياه اي الخروج على يزيد لما فيه
 من اثار الفتنة وكثرة القتل مع العجز عن الوفاء به لان شوكته يزيد يومئذ هي عصبة
 بني امية وجمهور اهل الحل والعقد من قريش وتستتبع عصبية مضرا جمع وهي اعظم
 من كل شوكه ولا تطاق مقاومتهم فاقصر واعن يزيد بسبب ذلك واقاموا على الدعاء بهذا
 ولوا منه وهذا كان شأن جمهور المسلمين هذا هو الذي ينبغي ان تحمل عليه افعال
 السلف من الصحابة والتابعين فمخيار الامة واذا جعلناهم عرضة للقدح فسر الذي
 يختص بالعدالة والشيء صلي لم يقل خير الناس فري ثم الذين يلوهم مرتين او ثلاثا ثم يغشوا
 الكذب فجعل الخيرة وهي العدالة مختصة بالقرن الاول الذي يليه فبالك ان تعود نفسك

اولسانك التعرض لاحد منهم ولا تشوش قلبك بالريب في شيء مما وقع منهم والقسم طهر من اذهب
 الحق وطرقه ما استطعت فهم اول الناس بذلك والاختلافوا الا عن بينة وما قاتلوا وقتلوا
 الا في سبيل جهادا واطرها حق واعتقد ان اختلافهم رحمة لمن بعدهم من الامة ليقتدي
 كل واحد بمن يختاره منهم ويجهله امامه وهاديه ودليله فانهم ذلك وتبين حكمه الله
 في خلقه واكوانه وما احسن ما قضى به شيخنا القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه
 في رسالته ارشاد السائل الى احالة المسائل في شأن ما شجروا بين الصحابة في الخلافة ولفظه
 فليدع السائل الاشتغال بهذا الامر ويترك المرور في هذا المضيق الذي تاهت فيه الافكار
 وتخبرت عنده انظار اهل الانظار فان هؤلاء الذين نبحث عن حوادثهم ونتطلع لمعرفة ما
 شجروا بينهم قد صاروا تحت اطباق النثر والقبور ادهم في المائة الاولى من البعثة وها نحن الان
 في المائة الثالثة عشر فما لنا والاشتغال بهذا الشأن الذي لا يعنينا ومن حسن اسلام المرء
 تركه ما لا يعنيه واي فائدة لنا في الدخول في الامور التي فيها ريبة وقد ارشدنا الشارع الى
 ان ندع ما يربينا ويكفيننا من تلك القلاقل والزكائل ان نعتقد بعصر خير القرون وافضل
 الناس وان الخارجين على امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه الجاردين للمصير
 على ذلك الدين لم يصح توبتهم بعبادة وانه الحق وهم المبطلون وما زاد على هذا المقدار فهو من
 الفضول الذي يشتغل به من لا يبالى بدينه وقد لعب الشيطان بكبر من الناس فاقصمهم
 في الاختلاف في خير القرون والله لو جاء احد هم يوم القيامة بما يملك الدنيا من الحسنات
 ما كان لنا من ذلك شيء ولو جاء احد هم وصا لهم الله بما يملك الدنيا من السيئات ما كان علينا
 من ذلك شيء فمدير التعجب علام تضيق الاوت في هذه الزهات انتهى حاصله هذا وانما
 شأن العهد من النبي صلى الله عليه وآله وما تدعيه الشيعة من وصية علي رضي الله عنه فهو امر لا
 نفي له من ائمة النقل والذي وقع في الصحيح من طلب الدلالة والنقض من الكتب توصية
 من غير شيء منه منع من ذلك فلا بد واضحا على انه لم يقع وكذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 في عهد محمد فقال ان العهد فقد عهد من هو خير مني يعني ابا بكر وان اترك عهد نزل من
 من عهد مني يعني النبي صلى الله عليه وآله لم يعهد وكذا قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه في عهد
 من عهد مني يعني النبي صلى الله عليه وآله لم يعهد وكذا قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه في عهد

يسألونه عن شأنهما في العهد فابي علي من ذلك وقال انه ان منعنا منها فلا نطع فيها الخوالد
وهذا دليل على اطلاق ايمانه لم يوصح للعهد الى احد وشيئا للشيعته اجوبة ناهضة ليس هذا محل ذكرها

فصل في الخطط الدينية المختصة بالخلافة

اعلم ان الخطط الدينية الشرعية من الصلوة والفتيا والقضا والجهاد والحسبة كلها
مندرجة تحت امامة الكبرى التي هي الخلافة فكانها الامام الكبير والاصل الجامع وهذه
كلها متفرعة عنها وداخله فيها العموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر احوال الملّة الدينية
والدينية وتنفيذ احكام الشرع فيها على العموم فاما امامة الصلوة فهي ارفع هذه الخطط
كلها وارفع من الملك بخصوصه المندرج معها تحت الخلافة ولقد يشهد بذلك استدل
العصاة بتفي شان ابي بكر الصديق رضي الله عنه باستخلافه في الصلوة على استخلافه في السياسة
في قولهم ارتضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا افلا نرضاه لديننا فلو كان الصلوة ارفع من السياسة
لما صحر القياس واذا ثبت ذلك فاعلم ان المساجد في المدينة صنفان مساجد عظيمة كثيرة
الغاشية معدة للصلوات المشهودة واخرى ونها مختصة بقوم ومجلاة وليست للصلوات
العامّة فاما المساجد العظيمة فامرها راجع الى الخليفة او من يفوض اليه من سلطان او و
اوقاض فينصب لها الامام في الصلوات الخمس والجمعة والعيدين والخسوفين والاستسقاء وتعين ذلك
فما هو من طريق الاولى الاستحسان لئلا يفتك الرعايا عليه في شيء من النظر في المصالح العامة
وفد يقول بالوجوب في ذلك من يقول بوجوب إقامة الجمعة فيكون نصب الامام لها عند واجبا
واما المساجد المختصة بقوم ومجلاة فامرها راجع الى الجيران ولا تحتاج الى نظر خليفة ولا سلطان
واحكام هذه الولاية وشروطها والمولى فيها معرفة في كتب فقه السنة ومبسوط في كتب الحكم
السلطانية للماورى وغيره فلا ينطول بذكرها ولقد كان الخلفاء الاولون لا يقلدونها فيها الغير
من غير نظر من طعن من الخلفاء في المسجد عند الاذان بالصلوة وترصد لهم لذلك في
اوقاتها يشهدون لذلك بمباشرة فمخاوانهم لم يكونوا يستخلفون فيها وكذا كان رجال الدولة
الاموية من بعد هزم استنصار ابيها واستعظام الرتبة يحكي عن عبد الملك انه قال الحاجبه

قد جعلت الحجابة بآبي الآ عن ثلاثة صاحب طعام فإنه يفسد بالتأخير والأذان بالصلاة
 فإنه داع إلى الله والبريد فإن في تأخير فساد القاصية فلما جاءت طبيعة الملك وعوارضه
 من الغلظة والترفع عن مساواة الناس في دينهم ودنياهم استتابوا في الصلاة فكانوا
 يستأثرون بها في الأحياء وفي الصلوات العامة كالعبد بن والجمعة أشادة وتنوفاً فعل
 ذلك كثير من خلفاء بني العباس والعبيديين صدر دلتهم وأما الفتيا فمخلفة تفحص أهل
 العالم والتدريس ردة الفتيا إلى من هو أهل لها وأمانته على ذلك ومنع من ليس أهل لها
 وزجرة لأنها من مصالح المسلمين في أحيائها فتجب عليه مراعاتها لتلا يتعرض لذلك من
 ليس له بأهل فيضل الناس والمدرس لا انتصاب لتعليم العالم وبثه ويجلس لذلك في
 المساجد فإن كانت من المساجد العظام التي للسلطان أو لاية عليها والنظر في أئمة أهل البيت
 من استيذنه في ذلك وإن كانت من مساجد العامة فلا يتوقف ذلك على إذن على أنه
 ينبغي أن يكون لكل واحد من المفتين والمدرسين زاجر من نفسه يمنع عن التصديك لما ليس
 بأهل فيضل به المستهدي ويضل به المسترشد وفي الحديث أكرم على الفتيا أكرم أهل
 جرائمهم فله سلطان فيهم لذلك من النظر ما توجه للصحة من إجازة أو ردة وأما القضاء
 فهو من الوظائف الخلة تحت الخلاف لأن منصب الفصل بين الناس في الخصومات حكاماً للعدل
 وقطعاً للتنازع إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة فكان لذلك من وظائف
 الخلافة ومن وجبها وكان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم ولا يجعلون
 القضاء إلى من سواهم وأول من دفعه إلى غيره وفوضه فيه عمر رضي الله عنه فولى بالدرد الإيمع
 بالمدينة وولى شريحاً بالبصرة وولى إمام موسى الأشعري بالكوفة وكتب له في ذلك الكتاب المشهور
 الذي تدور عليه أحكام القضاء وهي مستوفاة فيه يترك ما يعذر من لقضاء بفريضة
 تحكمه سنة متبعة فإنهم إذا دى اليك فإنه لا ينفع تكلم حتى لا نفاذاً وتس بين الناس في
 وجهك وعجسك وعدلك حتى لا يطع شريفي حيفك ولا يياس ضعيفك من عدلك
 البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم
 حلالاً ولا يمتنعوك فضلاً قضيت به أمس فراجعت اليوم فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق إن شئت

ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل الفصم الفصم فما تلج في صدره كماله في كتاب
 فلا سنة نرا عرف الامثال والاشباه وقس الامور بظاثرها واجعل لمن ادعى حقا غائبا الوثبة
 امل ينتهي اليه فان احضر بينة احذت له بحقه ولا استحال القضية عليه فان خالف
 للشك واجل للمعالم المسلمون عدول بعضهم على بعض لا جلودا في حد او مجرا عليه شهاد
 ز ولا وطنيا في حسب ولا مفان الله سبحانه عفا عن الايمان وحرأ بالبينات واياك والعلق
 والخصم ولما قفل الخصم فان استقر الحق في موطن الحق يطعم الله به الاجر ويحسن به الذكر
 وبسلام انتهى كتاب عمر رضي الله عنه وانما كانوا يقدرون للقضاء فغير هو وان كان عتقوا
 بموتهم بالسياسة العامة وكثرة اشتغالها من الجهاد والقتل طبع سبل الثغور وسبل القلاع
 ولعل ذلك مما يقربه غير هو لعظم العناية واستحقاقه في الوقت كما هو في بلاد المسلمين
 فيه من يقوم به مقتضاها على انفسهم وكانوا مع ذلك لا يقدرونه اهل عصبيتهم بالنسب
 الولاء ولا يقدرونه لمن بعد عنهم في ذلك واما احكام هذا المنصب وشروطه فمعروفة
 في كتب الفقه وخصوصا كتب الاحكام السلطانية الا ان القاضي انما كان له في عصر الخلفاء
 الفصل بين النحصر فقط ثم دفع طوعا بذلك وامورا اخرى على التدبير بحسب استيغال الخلفاء
 وللولاك بالسياسة الكبرى واستقر منصب القضاء آخر الامر على انه يجمع مع الفصل بين النحصر
 استيفاء بعض حقوق العامة المسلمين بالنظر في اموال المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين
 واهل السفه وفي صايا المسلمين وواقفهم وتزوج الايامى عند فقد الاولياء على راي من رآه والنظر
 في مصالح الطرقات والابنية وتصحيح الشهود والامناء والنواب استيفاء العلم والخبر فيهم بالعدالة و
 المخرج ليحصل له التوقيف وصارت هذه كلها من تعلقات خليفته ونوابه ولايته وقد كان الخلفاء
 من قبل يعملون للقاضي النظر في المظالم وهي وظيفة مما ترجع من سطوة السلطنة ونسبة القضاء
 تحتاج الى علو يد وعظم رتبة تقع الظالم من الخصمين وتزجر المنعك وكانه يعضد ما عجز القضاء وغيرهم
 عن امضائه ويكون نظرة في البينات والتقرير واعتماد الامارات والمراش وتأخير الحكم الى استجد الحق
 وحل الخصمين على الصلح والسحار والشهود وذلك اوسع من نظر القاضي وكان الخلفاء الاولون يباشرونها
 بانفسهم الى ايام المهدي بن العباس وبما كانوا يجعلونها لفضائهم كما فعل عمر رضي الله عنه مع قاضي

[illegible][illegible]

للاشهاد وتقييد ما بالكتاب وصار عدل هذه اللفظة مشتركة بين هذا الوصف والوصف
 مدحا وبين العدالة الشريعة التي هي اختصار الجرح وقد يتولد ان ويفترقان والله تعالى اعلم
 الحسب به هي وظيفة معينة تمن باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض
 على القائم بأمر المسلمين يعين لذلك من براه اهلها فليتعين فرضه عليه ويتخذ الاعوان
 على ذلك ويحجب عن المنكرات ويبرز وتؤدب على قدرها ويحل الناس على المصالح العامة
 في المدينة مثل المنع من المضايقة في الطرق ومنع الخوارج واهل السفن من الاكثار في البحر
 والحكم على اهل اللباني المنذاعة بالسقوط طبعها واولاها ما يتوقع من ضررها على السبل
 الضرب على ايدى المعلمين في الكتب وغيرها في الاخراج في ضررها على السبل والاعيان
 يتوقف حكمه على تنازع او استدلال له النظر بالحكم فيا يصل الى علمه من ذلك ويرفع
 اليه وليس له امضاء الحكم في الدعاوي مطلقا بل فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعايش
 وخرها وفي المكاييل والموازين وله ايضا حل المساطلين على الانصاف والعدل في
 سماع بينة ولا انفاذ حكمها وكانها احكام بينة القاضي عنها العموم وسهولة اغراضها المتدفع الى
 صاحب هذه الوظيفة يقوم بها فوضعها على ذلك ان تكون خاصة بصلب القضاء وقد كانت في
 كثير من الدول الاسلامية مثل العبيديين بمصر والمغربيين في بلاد المغرب اخلية في عموم ولاية
 القاضي بولي فيها باختياره ثم لما انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة وصار نظرها
 في امور السياسة اندرجت في وظائف الملك واخرت بالولاية

السكة هي النقر في النقود للتعامل بها بين الناس وحفظها ما يداخلها من الغش او
 النقص ان كان يتعامل بطاقد التي لها تعلق بذلك ويوصل اليه من جميع الاعمال التي ترفي
 وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجداء والخلوص برسم تلك العلامة فيها من
 خاتم حديد اتخذ لذلك ونقش فيه نقوش خاصة فيوضع على الدبر بعد ان يقد
 ويضرب عليه بالمطرقة حتى يرسم فيه تلك النقوش وتكون علامة على جودته بحسب الغاية
 التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف اهل القطر ومذاهب الدولة الحاكمة فان
 السبك والتخليص في النقود لا يقف عند غاية وانما ترجع غايته الى الاجتهاد فاذا وقف اهل الف

لهم

الثاني الشفقة بالرحمة حتى يكون الكبير منهم كلاب والاولى وسطا والاخر والصغير كالابن
 وما يعينه على ذلك ان يكون له وزير خيرا كما قال النبي صلى الله عليه وآله افاض الله بالملك خيرا
 يسره وله راضا كما ان ذكر اعانه وان لم يذكركه الثالث تقديرا لحوال الرحمة من قضاء
 دين من توفي تحت ولايته وعليه دين ولم يخلف ما يكون فيه قضاي او خلفا يقضي
 ولكن له ورثة فاذا صار ذلك في الدين لم يصل اليهم شيء مع حاجتهم ان يقضي ذلك عنه
 ويخلص ذمته منهم ^{بذلك} المال تقرب من كان منهم من اهل الصلاح والتقوى والامانة
 والايمان ويؤتيه ما يصلح له من العمل ويختاره فان رآه اهلا رقا من رتبة الى اخرى وان
 ليس باهل تركه الى غير ذلك فافيه صلاح الرحمة الرابع ان يكون له مشير صاحب عقل
 ودين وعدم خيانة ناصحا للسلطان والمملكة لا طمع فيه ولا هوى وقد امر الله تعالى رسوله
 صلى الله عليه وآله وشاورة من هو الامر واستشار صلوات الله واصحابه في امور كثيرة منها يوم احد ومنها
 قصة الافك وغيرها كما ذكرنا ذلك معروف والحال ان الوحي عليه ينزل وهو اعلمهم بالاشياء
 وصفوهم من الاصفياء واعقل الجنس الانساني واقرب الى الجناب للرحماني انما مس ان يكون
 كريم النفس متجبالا له قد جعل الله اليه قبض حقوق الناس وامرهم بان يسلموها اليه وحل
 اليه صرفها فلا ينجل عليهم بحقوقهم ويجوز عليهم ما يستحقونه وما ينقصه من نصيبه
 ان فضل عن كفايته قال تعالى وما تنفقوا من خير فهو خلفه وهو خير الرازقين وقال صلى
 الله عليه وآله وسلم جعل لكل منفق خلفا ولكل مساك تلفا وغير ذلك من الادلة فكيف بالملك الذي
 السابع السؤال له مع تحريمه لغير المضطر السادس ان يكون حليما قال تعالى فمن عفو واصلم
 فاجرة على الله وقال تعالى الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وانه مع قدرته اذا عكر
 غضبه ونظر قدرته سبحانه عليه يبلغ الرتبة التي لا تساويه رتبة شرانه يجر عاقبته
 لانه ان ساعد غضبه مع قدرته ادى ذلك الى هلاك النفوس وذهاب الاموال وخواب
 الديار السابع ان يكون شجاعا عند وقوع الشدائد ثابت الجأش عند مصائد ما يجيش
 بالجهش ولكن لا تكون شجاعته كشجاعة افراد اصحابه من الخيالة والرجالة في اقدام والافراد
 بنفسه عند عدم الحاجة والثامن انه اذا نظر من احد اصحابه فعلا حسنا او شجاعة مبررة

او قتل اعظيا من اعدائه او قتل على يد غيره ونحو ذلك ان يرفع من شأنه ويرقيه الى رتبة
 اعلى من رتبته ويجعل له عزية على من في رتبته فان للمملوك المهررة قواعد حسنة في ذلك
 للتأسيع ان يكون الملك بجانب السماحة والمحرمات لان فائدة قيامه ومعظم المقصود من
 نصبه في ذلك المنصب هو اقامة الشريعة والالتيان بجميع واجباتها والاجتناب لجميع مقبحاتها
 فان فعل شيئا فقد خلف الفألة التي نصب لاجلها ولا يمكنه الا امر بالمعروف والنهي
 عن المنكر ولا يمكنه اقامة الحدود فلا بد ان يعطى كما هلك بنو اسرائيل وقد قال
 صلواتنا هلك من كان قبلكم لانهم كانوا اذا زنا فهم الضعيف اقاموا عليه الحد ولا
 زنا القوي تركوه وحينئذ تهدم الشريعة وتهلك الامة وتخرب المملكة وتفسد العباد
 العاشر ان يكون منتهىها على ما يقع في مدينته مخالفا للمادة او في غيره وقته المضروب
 ويعلم ان ذلك سببا واذا لم يكن له سبب في الفاعل الحادي عشر ان لا يسلط
 الجند واتباعه على رعيته ومن فعل في رعيته منهم شيئا اخذ للرعي بحقه وبكل
 بالفاعل وان يصف من نفسه واولاده ويقدم عليهم الامور الشرعية وينفذ عليهم الاحكام
 فانهم ان علموا بذلك لا يقدح احد منهم على ظلم احد منهم انه سينصف منهم فان
 يعود هم ان لا يرحلوا الا بعد بعثته وان لا يقفوا الا بعد وقوفه فانه ان فعل ذلك كان
 احسن للمادة ان يطمع فيه عدو في هذه الفرصة واقطع لطمع اتباعه ان يفارقوه ان قد
 الفوا ذلك منه وراوا منه عقاب من فعل ذلك الثاني عشر ان الملك يكون
 عند جميع من تحت ملكه بانه مقدم الشريعة ومعظمها وان غيرها لا يسمع ونحوها
 يمان ويقع فانه مع كونه هو الواجب عليه بالادلة وكونه قائما مقام النبوة التي هي سبب
 وجوب الشريعة وان كل فعل كان على غير منجها فساله الاضلال والعقاب والوبال
 ويكون فيه صلاح حاله واقامة صيته واستقامة اموره وامان رعيته ودفع كل
 ظالم ويتقرب اليه كل احد بذلك ولو كانها لا يعرفون ان ليس بناق عند سوى ذلك
 وينصل كل احد بحقه ولا يخاف الخصم خصمه ولا يطمع احد في مخالفتها الثالث عشر
 ان يكون الملك محبا للرعية داعيا لهم فانه قد ورد ان خير الامراء الذين تحبهم ويحبونهم

وتصلون عليهم ويصلون عليهم وشر الامراء الذين تلغوا فيهم ويعتدونهم ويغفونهم وينظرونهم
والهبة والدعاء من اسباب الخيرية والتباعد عن اسباب الشرارة والبطالة والاول
سبب الفوز والثاني سبب الخلاك والسبب الثالث هو ان يعيّنهم الامير ويحبته طوره ان يقيم
فيهم على فخر الشرف ومعاملتهم به وعقابه ما يقتضيه الرابع عشر ان يكون الامراء
وهو كل من قاد عنه في امر من اموره وما يحتاج اليه صلاح ملكه وهما اثنا عشر نوعا
اليهم المملوك في ملكه وتجب له عليهم واجبات فاذا قاموا بها وعلموا على وفق ما اراد منهم وضعهم
فيهم فاراد وسعدوا وكانت من الطاعات الموصلة الى الجنة وان خالفوا خابوا وخسرنا وان
اما الذي يجب عليه فانه يمكنهم في الامور التي تطابق مراد الله سبحانه وان يولي كل واحد
منهم ما يولي ولا يجعل لغيره عليه بدل الا الشرف فانه جار على جميع تلك الاوصاف بل وعلى تلك
نفسه لانه الدين والاسلام والشرع هو الذي فيه العدل والاحسان وفيه الفصل واطهار الحق
لكل اللسان وان يسمع طوره اقل من ان يقبل منهم ما نصروه وان يعيّنهم على شريف مقاصد
وان يعطيهم من الاصول حاجاتهم وما يقوم به اودهم وان لا يتركهم يشغلوا للناس لوظائف
البلاد ويعثوا بالعباد بل ينظر اليهم من صلحهم فيقيم حظهم وجاههم من اساءتهم فيكسر
ويباعد ويدن يقه وبال امره وسوء ضله واما الذي يجب عليهم فاذا ذكر كل نوع على حدة
الاول القاضي الثاني الوزير ويجب عليه ان يعلم انه قد قام مقام لي بكر الصديق وعمر
وعلي المرتضى في ايام النبي صلى الله عليه وسلم قال موسى عليه السلام واجلي لي وزير من اهل
فينظر مقام من قام ويعلم ان الله قد اراد له الخير كله ان فعله والعذاب لا يبرأ منه
فليحذر وجه النار وبش القبر لا يجعل للملك وزير الا من اهل التقوى والبر والوفاء
الكرم لانه عنوان ملكه واول من ينظر الولد اليه والواسطة بينه وبين الناس وفيما
ان الله اراد بالملك خيرا جعل له وزير اصالحا ان نسي ذكره وان ذكرا حانه ويكون متبعا
للشرع جاعلا جميع اموره على وفقه مرجح له على ما اراد ولو كان الملك في غيبته محسوبا
عليه جميع ما فعله ولا يتعلق به هوى ولا خديعة لاحد من الرعية ولا مكر لفرج من افراد
العباد ويكون ظاهرة وباطنه على السوية فانه لا يحتاج الى النفاق والمداهنة بل حقه ان يصح

بما رآه موافقا للحق ويظهره على أنه إذا عرفت منه ذلك فزمنه الناس وعاملوه بما يعلم
به ويكون محبا للعدل بجانب الظلم بذلك المال مدبر الاحوال على جهة الكمال فلهذا الشرط
التي تكون الوزير والابها واما الامور التي تجب عليه ^{ففيها} أن لا يحزن السلطان فانه اذا
خافه خان الله وتصغر الملك في جميع حالاته والقيام بخدته وتعظيم امره واذا قدر الرعية
عدله وينظر في احوال البلاد والعباد بما فيه صلاحها وصلاحهم ويجعل من ينقل اليه
الاخبار من جميع الاقطار فانه اذا فعل ذلك خافه كل احد من تحت امره وعلم انه لا يخفى عليه
حاله ويجعل عليهم من العمال من يكون بهم برا مشفقا يصلح حالهم ويقدم ملهم ويسهل الحاجات
ولا يطع في المال ويكون عند الملك مقدما على نفسه فحوى اشد من حب اهله
فيحل فيما يرضيه ما لم يكن مخالفا لرضا الرب سبحانه ولا يغفل من مال السلطان ولا يأخذ
هدية لنفسه من عماله وان لا يأخذ من مال الله الا ما يكفيه فونا وما يحتاجه ولا يجعل الله
الله لعبه بل عبدا كيف يشاء فيكسب الخبيث ويعمل الدور بل يعظم اهل الدين والورع والصدقة
ويعطيهم ويحبب اليهم هو والملك فانه ينال منهم الدعاء فيدفع عنه سوء القضاء ويكون
سبب النصرة والظفر والعون على الاعداء ويقوي جند الملك لانه اذا كان الملك قويا ^{في} الجا
خافه العدي ومن على ملكه من التعدي ولا ينظر بنفسه على الملك حقا وان بلغ في خد ^{منه}
كل مبلغ وظهوره فالتجوال الملك بحسن رأيه وتدبيره بلوغ المراد من الظفر بالاحل ^{الصلابة}
البلاد وكثرة الدخول وتمام النظام وكذلك لا ينظر بنفسه حقا ولا يعتريه على احد من الناس
اصطهاه واستحقاق لانه لا يأمن دوائر الزمان ولا يضم لنفسه البقاء في
ذلك المقام وما وقع منه ذلك لمن يقوم مقامه ويكون في يد امرة في عدله وعقابه
يعامله بما كان يعامله ويهيئ له ويستحضره وكرم قد وقع ذلك ويكون صدق الهمة لا يؤثر
عنه الكذب ولا يتعرض في اخاوض العلم والعلماء ولا يدخل بينهم ولا يتكلم في ترجيح مذهب على
مذهب ولا ينصر اهل قول على اهل قول اخر لانه لما قد قام بهالة الوظيفة ونصب في هذه
المهمة يقع بسبب التنصب والهلاك له والملك ولا اهل البلاد لانه مع نفاذ كلامه يريد ان يتم
صامه ويكون ما قاله وانما العالم لله يجعل فيه خطأ لمن يشاء وينصر من كان قائما بالحق

الثاني الشفقة بالرعية حتى يكون الكبير منهم كالأب والأوسط كالابن والصغير كالابن
 وما يعينه على ذلك ان يكون له وزير خيرا كما قال النبي صلى الله عليه وآله افلا اراد بالملك خيرا
 يسره وزيره ان ذكر اعانه وان لم يذكره الثالث فقد اخلل الرعية من قضاء
 دين من توفي تحت ولايته وعليه دين ولم يخلف ما يكون فيه قضاء او خلف ما يوجب
 ولكن له ورثة فاذا صار ذلك في الدين لم يصل اليهم شيء مما جهم ان يقضي ذلك عنه
 ويخلص ذمته منهم بل جعل المال في قريب من كان منهم من اهل الصلاح والتقوى والامانة
 والايثار ويؤليه ما يصلح له من العمل ويختاره فان رآه اهلا لرفاه من رتبة الى اخرى وانما
 ليس باهل تركه الى غير ذلك مما فيه صلاح الرعية الرابع ان يكون له مشير صاحب عقل
 ودين وعدم خيانة ناصحا للملك والمملكة لا طمع فيه ولا هوى وقد امر الله تعالى رسوله
 صلواته فقال وشاره من يشاء من اهله من غير ان يكون له من يشاء من اهله من غير ان يكون له من يشاء
 قصة الافك وغيره كما في ذلك معروف والحال ان الوحي عليه ينزل وهو اعلم به بالاشياء
 وصفوهم على الاصفى واعقل المجلس الانساني واقرب الى الجناب الرحاني انما من ان يكون
 كريم النفس متفيا لانه قد جعل الله اليه قبض حقوق الناس وامره بان يسلمها اليه وحل
 اليه صرفها فلا يخل عليهم بحقهم ويجرد عليهم عما يستحقونه وما يخصه من نصيبه
 ان فضل عن كفايته قال تعالى وما تتغفوا من خير فهو بخلفه وهو خير المازقين وقال صلى الله عليه وآله وسلم
 اللهم جعل لكم دينكم خيرا ولكل حسنة تلتوا وغير ذلك من الأدلة فكيف بالشأن الذي
 الشارح السؤال له مع تحريمه تغير المضطر السادس ان يكون حليما قال تعالى فمن عفو واصل
 فاجرة على الله وقال تعالى الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله مع المتقين اذا عكس
 غضبه ونظر قدرته سبحانه عليه يبلغ الرتبة التي لا تساوويه رتبة ثرائه يجل عاقبته
 لان ما ساعد غضبه مع قدرته ادى ذلك الى هلاك النفوس وذهاب الاموال وخوار
 الديار السابع ان يكون شجاعا عند وقوع الشر ما لم يثبت اليك شر عند مصداق ما يجيش
 بالجيوش ولكن لا تكون شجاعته كشجاعة افراد اصحابه من الحيالة والرجالة في اقدام والافراد
 بنفسه عند عدم الحاجة والثبات من انما اذا نظر من احد اصحابه فدر احسننا او شجعنا بطا

او قنلا عظيما من اعدائه او فتح بلاد على دولة ونحو ذلك ان يرفع من شأنه ويرقيه الرتبة
 اعلى من رقبته ويجعل له مزية على من في رقبته فان للملوك المهرة قواعد حسنة في ذلك
 للتاسع ان يكون الملك بجانب السعاصي والمحميات كان فائدة قيامه ومعظم المقصود من
 نصبه في ذلك للتصيب هو اقامة الشريعة والامانة بجميع واجباتها والاجتناب بجميع مقتضاها
 فان فعل شيئا فقد خلف الفائدة التي نصب لاجلها ولا يمكنه الا امر بالمعروف والنهي
 عن المنكر ولا يمكنه اقامة الحدود فلا بد ان يعلم كماله كماله كماله كماله كماله كماله
 صلواتها هلك من كان قبلكم لانهم كانوا اذ انا فيهم الضعيف اقاموا عليه الحدود
 لنا القوي تركوه وحينئذ اتهم الشريعة ونهكوا الامانة وتخرب المملكة وتفسد العباد
 العاشر ان يكون منتهىها على ما يقع في مدينته خلف العادة او في غير وقتها المصروف
 ويعلم ان ذلك سببا واذا لم يكن له سبب في الفاعل الحادي عشر ان لا يسلط
 الجند واتباعه على رعيته ومن فعل في رعيته منهم شيئا اخذ للرعي بحقه وبكل
 بالفاعل وان ينصف من نفسه واولاده ويقيم عليهم الامور الشرعية وينفذ عليهم الحكم
 فانهم ان علموا بذلك لا يغدروا احدا منهم على ظلم احد احدهم انه سينصف منهم فان
 يعود هم ان لا يرحلوا الا بعد رجولته وان لا يقفوا الا بعد وقوفه فانه ان فعل ذلك كان
 احسن للمادة ان يطمع فيه عدوه في هذه الفرصة واقطع لطمع اتباعه ان يغتفوا ان قد
 الفوا ذلك منه وراوا منه عقاب من فعل ذلك الثاني عشر ان الملك يكون
 عند جميع من تحت ملكه بانه مقدم الشريعة ومعظمها وان غيرها لا يسمع ويخالفها
 بها ان ويقمع فانه مع كونه هو الواجب عليه بالادلة وكونه قائما مقام النبوة التي هي سبب
 وجود الشريعة وان كل فعل كان على غير منجها ضاله الاضلال والعقاب والوبال
 ويكون فيه صلاح حاله واقامة صيته واستقامة اموره وامان رعيته ودفع كل
 ظالم ويتقرب اليه كل احد بذلك ولو كانها لا فهم يعلمون ان ليس بناق عند سوى ذلك
 وينصل كل احد بحقه ولا يخاف الخصم خصمه ولا يطمع احد في مخالفتها الثالث عشر
 ان يكون الملك محبا للرعية داحيا لهم فانه قد ورد ان خيرا لامر الدين تحبهم ويحبونكم

وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشر الامراء الذين تلغونهم ويعتزلونكم ويتغصونهم ويغضونكم
وللمجبة والد عام من اسباب الخيرية والتباعد عن اسباب الشرارة والبطالة والاول
سبب الفوز والثاني سبب الهلاك والسبب الثالث هو ان يحبهم الامراء ويحبهم هو هو القيام
فيهم على نهي الشرع ومعاملتهم به وعقائهم بما يقتضيه الرابع عشرون يكون له امران
وهو كل من قاد عنه في امر من اموره وما يحتاج اليه صلاح ملكه وهو اثنا عشر نوعا
اليهم المالك في ملكه ونجبه عليهم واجبات فاذا اقاموا بها وعملوا على وفاء ما ائتمروا به
فيه فاروا وسعدوا وكانت من الطاعات الموصلة الى الجنة وان خالفوا خابوا وخسرنا وان
اما الذي يجب لهم عليه فانه يمكنهم من الامور التي تطابق مراد الله سبحانه وان يولي كل واحد
منهم ما ولي ولا يجعل لغيره حليه يد الا الشرع فانه جار على جميع تلك الاصناف بل وعلى الملك
نفسه لانه الدين والاسلام والان الشرع هو الذي فيه العدل والاحسان وفيه الفصل واظهار الحق
لكل لسان وان يسمع لهم ما قالوا ولين يقبل منهم ما نصحه ولان يعينهم على شريف مقاصدهم
وان يعطيهم من الاموال حاجاتهم وما يقوم به اودهم وان لا يتركهم يشغلوا الناس لو نظروا
البلاذ ويعتزلوا بالعباد بل ينظر الى من صلح منهم فيقيم حظه وجاؤه ومن اساء منهم فيكليه
ويباعد ويدنيقه وبال امره وسوء فعله واما الذي يجب عليهم فاذا ذكر كل نوع على حدة
الاول القاضي الثاني الوزير ويجب عليه ان يعلم انه قد قام مقام اي بكر الصديق وعمر
وعلي المرتضى في ايام النبي صلعم وقد قال موسى عليه السلام واجعل لي وزيرا من اهلي
فينظر مقام من قام ويعلم ان الله قد اراد له الخير كله ان فعله والعذاب لا يبرأ منه
فليحذر وجه النار وبش القرار ولا يجعل للملك وزيرا الا من اهل التقوى والبر والوفاء
الكرم لانه عنوان ملكه واول من ينظر للوارد اليه والواسطة بينه وبين الناس وفي الحديث
ان الله اخذ الاراد بالملك خيرا جعل له وزيرا صالحا ان نسي فذكره وان ذكر احاطه ويكون متبعا
للشرع جاعلا جميع اموره على وفقه مرجح له على ما عداه ولو كان الملك ويعلم انه محسوب
عليه جميع ما فعله ولا يتعلق به هوى ولا خديعة لاحد من الرعية ولا مكر لفرج من افراد
العباد ويكون ظاهرة وباطنه على السوية فانه لا يحتاج الى النفاق والمداينة بل حقه ان يصح

بما رآه من الحق ويظهر على أنه إذا عرفت منه ذلك فزمنه الناس وعاملوه بما يعالجه
به ويكون محال للعدل بجانب الظلم بذلك للمال مدبر الأحوال على جهة الكمال فهذا الشرط
الذي يكون الوزير وبر الأمان وإما الأمور التي تجب عليه أن لا يجوز السلطان فانه إذا
خافه خان الله ويتصغر للملك في جميع حالاته والقيام بخلافته وتعظيم أمره وإذا قدر الرعية
عدله وينظر في أحوال البلاد والعباد بما فيه صلاحها وصلاحهم ويحصل من ينقل إليه
الأخبار من جميع الأقطار فانه إذا فعل ذلك خافه كل أحد من تحت أمره وعلم أنه لا يخفى عليه
حاله ويجعل عليهم من العمال من يكون بهم بر اشفاقا يصلح حالهم ويقدم ملهم ويسهل الحاجات
ولا يطع في المال ويكون خدعة للملك مقدما على نفسه نحو بالاشد من حب أهله
في عمل فيما يرضيه ما لم يكن مخالفا لرضاء الرب سبحانه ولا يغل من مال السلطان ولا يأخذ
هدية لنفسه من عماله وإن لا يأخذ من مال الله إلا ما يكفيه فورا وما يحتاجه ولا يجعل لله
الله لعبه بلعبه كيف يشاء في كل الصنيع ويعمل الدور بل يعظم أهل الدين والورع والصلاح
ويعظمهم ويحبهم هو والمالك فانه ينال منهم الداء في دفع عنده من القضاة ويكون
سبب النصر والظفر والعون على الأعداء ويقوي جند الملك لانه إذا كان الملك يقوي
خافه العدو من على ملكه من التعدي ولا ينظر لنفسه على الملك حقا وإن بلغ في خد
كل مبلغ وظهوره فالتدبير والملك بحسن رأيه وتدبيره بلوغ المراد من الظفر بالأصل والصلح
البلاد وكثرة الدخل وتمام النظام وكذلك لا ينظر لنفسه حقا ولا يعثره على أحد من الناس
اصطفاً واستحقاق لانه لا يأمن دوائر الزمان ولا يضمن لنفسه البقاء في
ذلك المقام فبما وقع منه ذلك لمن يقوم مقامه ويكون في يده أمره في عذابه وعقابه
بجمله بما كان يعامله ويؤينده ويستحقه وكما قد وقع ذلك ويكون صدق الحجج لا يتر
منه كاذب ولا يتعرض في أخاوض العلم والعلماء ولا يدخل بينهم ولا يتكلم في ترجيح مذهب على
مذهب ولا ينصر أهل قول على أهل قول أخوانه لما قد قام بجهة الوظيفة ونصب في هذه
العهد يقع سببه التعصب والهلاك له وللمالك ولا أهل البلاد لانه مع نفاذ كلامه يريد أن يفر
مراومه ويكون ما قاله وإنما العلم به يجعل فيه حظا لمن يشاء وينص من كان قائما بالحق

ويخذل من اراد الباطل منه تعالى وكم قد نقلوا ذلك في جميع الايمان من عند قيام صلح
الى الان وكم قد بنا على الخلق هلكت بذلك الانفس وذهبت الاموال وخرت المدن بعرف
هذا من له اطلاع على احوال العالم فالتواريخ مشحونة بهذه الامور ولم يكن منها الا ما وقع
في بغداد بين الرافضة ومن خالفهم قتلات وفتن ووقائع يكون سبب تعصب بعض
الامراء والوزراء والاخر مع الآخرين فيستمر ذلك ولا يمكن الخليفة ولا نوابه دفع ذلك
وحسم المادة وهكذا ما وقع ايام المأمون والمعتصم يعرفه كل من له معرفة فدخل
المالك واربابه في ذلك يكون سبب الهلاك للدين والدنيا والاخرة والمالك وانظر
ما وقع من ابن العلقمي قصة المتر من قتل الخليفة واصحابه واستباحة بغداد و
اهلاك اكثر اهلها ونفاش ما فيها حتى ان الكتب القرها في البحر صار لونه من كثرتها
لون المداد وفعلوها جسر افلح بفعل هذا الشقي كما نقله الذهبي ان المقل يقول
القتل اربعة عشر لك والمكر يقول ثمان عشرك ولا بد ان يكون له من اهل الكمال
والعقل والاختيار والتجارة عناية يعلم نصيحتهم وصحة قوهم يكونون له اعوانا في
التدبير واصابة الرأي المشاورة ويتانى في وقت التاني ولا يجعل فان في الجمل الزلل
فعمر يجعل في الامور الذي لا يدركه الا بالمعاجلة مثل المبادرة لسد ثغرها بالرجال او دفعه
عند خروجه قبل تملكه وعليه ان يحفظ سر الملك في جميع مهماته وحركاته وسكناته
وحتى على الملك ان ينتخب لهذا الامر من جمعت فيه هذه الامور وبعضها من خل
عنها او بعضها فانما هو كمال للعالم للملك ومملكه وكم قد وقع ذهاب الممالك لاجل
عدم صلاحية الوزراء وزال الملك عن الملك بتولية من لم يكن اهلا لذلك بعث
ذلك كل عارف الثالث الامير ولا بد للملك من امراء يقومون بمندة ويرسلونهم
ويقدمونهم على اعدائه ويجعلونوا باعنه في امر القتال ويدرب بهم الاجناد ويعلمهم
للمجياد وكم كان له صلح امراء من الصحابة من المهاجرين والانصار يعرف ذلك من يعرف
سيرته صلحهم وما زال من حين هاجروا الى ان قبضه الله في كل سنة يشن على الكفار
السرايا ويرسل عليهم الامراء ويجهز الجيش بعد الجيش في مرضى اربابا بعد صحابي وكان

اخرها وصى به تنفيذ جيش سامية رضي الله عنه وقد كان هذا في كل شريعة فانك
 تنظر واذا في ايام موسى عليه السلام النقباء وفي ايام عيسى الخوايون وفي ايام سليمان ^{عليه}
 والامارة انواع منها امارة الاجناد والمعدن ليوم الجلال ومنها امارة بيت الملك و ^{حشمه}
 وخدمه وجميع الالهة يسمى صاحبها الدويدار وفي عرفنا نقيب الحج ومنها الامارة في القيام
 بمداب الملك من خيل وجمال وبنغال وعجلات وافعال والقيام بحال سواها الرابع الكا
 وهو ينقسم الى اربعة اقسام كاتب للنشاء وكاتب سير وكاتب دخل وكاتب خراج ولكل واحد
 من هؤلاء شروط يطول ذكرها انما خمس المشير فالملك يحتاج الى جماعة من كل الناس و
 عقلم واهل للذكاء والفراصة والاختيار والعقول الراسخة يكونون عند هجوم امر يخشاه او فائز
 تبذل وعليه ملجأ ينظر اشوارهم وما عند هم وما يليق في تلك الحادثة وما يحسن به حسم
 تلك الواقعة والكلام في صفات المشير وما يجب عليه وله يطول السادس من المجلس
 وانهما شدا حوران السلطان خطا بافعليه ان ينصحه وان يحذره العقاب ويبلغ اليه حوائج
 المحتاجين ويحسن له العدل واتباع الشرع وبذل جهده في ايصال امور الضعفاء اليه
 السابع العمال وهم اما عامل قطر او عامل اخذ الزكاة وخرصها او عامل قربك لا وقاف والوصايا
 والصدقات وطعم الجميع شروط جامعة ويختص بكل واحد من الاصناف شروط واجبات
 ولهم على الملك واجبات وشروط تحويها الكتب المبسوط والمؤلفة في هذا الباب الثامن الرسول
 والرسول بيان عقل المرسل وانه يدل على حالة المرسل ويعلم الخصم والملوك كيف حال
 صاحبه كما نهم ان لا قوة مكله فيما يجب عليه علوان المرسل له اكمل وافضل لانه لا يجعل ذلك
 الشخص في هذا الامر الا كمال حسن صفاته التاسع الشرط وهم الخدم للملك او احد اعوانه
 قيل واول من قام بذلك الامر في ايامه صلعم قيس بن سعد ولكن لم يكن في ايامه واما خلفاء
 الراشدين مثل ما صار فيمن بعدهم فانهم استغنوا عنهم بالمعاملة الكاملة في جميع انواع
 الدين فلم يحتاجوا الى ذلك العاشر الحجاب هو الذين يقومون بحجب الملك عن كل من يصل
 اليه ويستأذنه في الدخول عليه وعدمه فان اذن له ادخله وان منع منعه وقد وقع ذلك
 في ايام النبي صلعم في قصة الابل الحادي عشر الاجناد قال تعالى واعزوا لهم ما استطعتم من قوة

وقال تعالى ولولا رهطك لرجمناك وقال عمر في يوم الحديبية اعطى اللد نية ونحن في نية
 وعزة وكان النبي صلواته غزواته كلها يجعل على الخيالة من يقوم بامرهم ويجعل لهم خلا
 للقتال ويا امرهم بامر وكذا النبالة ولم يعزل اسلام الا بعد نزول اية السيف والامر بالقتال وقد
 اختلفت حالة الملوك في كفاية اجادهم ومقابل ما يحتاج من الزاد والذواله الحرب ومونة
 السفر الثاني عشر العرفاء ولا بد للملك من يكون ملاصقا للريعية وطالما باحوالهم ومطلعا على
 امورهم ويكون واسطة بينهم وبين الملك او وزيره في كل قرية او بلد او قبيلة وفي الخش
 لا بد للناس من عريف وكل عريف في النار والمراد كل عريف خالف امره به الشارع من قيام
 بشأن من ولي امرهم ولم ينظر الى ما فيه صلاحهم ويدل على ان المراد به الاغلب العرفاء
 كانوا في ايام النبي صلواته من الصحابة واهل الفضل والتقوى هذا واذا قام كل واحد من هؤلاء
 الملك بما يجب عليه صلت احوال الملك وحوال ملكه ولا يقع منهم خلل الا اذا صلح هو في
 نفسه واذا خالف الملك او الامير او احد اعوانه ما وجب عليهم اذى الى خهاب الملك في خطا
 كل وظيفة من صاحبها انتهى حاصل ما ذكره الشوكاني رحمه في كرايس طويلة وليس تفصيل هذه المقامات
 من غرضنا في هذا الكتاب انما المقصود الاشارة الى اطراف هذا الباب والله التوفيق وذكر ان
 من الخطط المملوكية السلطانية امورا منها الوزارة قال وهي ام الخطط السلطانية والمرتبة المملوكية
 لان اسمها يدل على مطلق الاعانة وصاحبها هو الوزير والكاتب فمنها ديوان الاعمال والنجاشيات
 واصلا من كسرى اول من وضع الديوان في الاسلامية عمر رضي الله تعالى عنه ويسمى خزانة
 الكتاب مكان جلوس العمال المباشرين لها بالديوان ومنها ديوان الرسائل والكتابة وانما
 كما الحاجة اليها في الدولة الاسلامية شأن اللسان العربي والبلاغة في العبارة عن المقاصد
 فصار الكتاب يود كنه الحاجة ابلغ من العبارة اللسانية في الاكثر وكان الكاتب لا يكون من
 اهل نسيه ومن عظماء قبيلته كما كان للخلفاء وامراء الصحابة بالشام والعراق لعظم انتمهم
 وخلوص اسرارهم ومن خطط الكتابة التوقيع ومنها الشرطة وكان اصل وضعها في الدولة
 العباسية لم يبق احكاما سخر في حال متبدلتها ولا ثم تحدد بعد استيفائها ومنها قياد
 الاساطيل ويعبر عنها بما ملئت بتفهم الزعم وهي من الاساطيل بالرجال والسلاح والمقاتلة

والصكوك معروفة للسلوك قبل الاسلام وبعد ما قد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله
ان يكتب الى قيصر فقبل ان يكتب اليه لا يكتب كتابا الا ان يكون مختوما فالتحق خاتما من فضة
ونقش فيه محمد رسول الله وتختاره ابو بكر وعمر ثم سقط من يد عثمان في يد ابي سفيان بن حرب
فقبل الخاتم والخاتمة وجوه ليس تفصيلها من غرضنا في هذا الكتاب ومنها الطرازون
توسم سائر الامارات تختص بهم في طرازات عدة للبائس من الحواريين والارباب والارباب
نعتير كتابا حقه في نسخ الشياكل كما وسد بخط الذهب او ما يخالف لون الثوب من الخيط
الملونة من غير الذهب على ما يحكم الصناع في تغدير ذلك فقصير للثياب الملوكية معلنة
بناتك الطراز قصد التنويه بلاسها وكان ذلك في الدولتين وبعدها الى ان ضاق نطاق
الدول عن الترف والتفنن فيه فتعطلت هذه الوظيفة وامداد دولة الترك بمصر والشام
من الطراز تحريدا اخر على مقدار ملاكهم وهران بلادهم ومنها الفساطيط والسياح وهي
شارات الملوك وترفه تتخذ من ثياب الكتان والصوف والقطن فيباهى بها في الاسفار
وتنوع منها الالوان ما بين كبير وصغير على نسبة الدولة في الثروة واليسار ومنها المقصورة
للصلوة والدعاء في الخطبة وهما من الامور الخرافية ومن شارات الملوك الاسلامي واليعزوني في غير
دول الاسلام واول من اتخذها معاوية حين طعنه الخارجي بقيل مروان بن الحارث بن
اليمان ثم اتخذها الخلفاء من بعدها وصارت سنة في تمييز السلاطين عن الباطن الصالحين
وما زال الشأن ذلك في الدول الاسلامية كلها واما الدعا على المنابر في الخطبة فكان الشأن
او عند الخلفاء ولاية الصلوة بانقسام فكانوا يدعون لذلك بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
والرضا عن اصحابه واول من اتخذ المنبر عمرو بن العاص لما بنى جامع مصر ولما بلغ عمر ذلك
كتب اليه اما بعد فقد بلغني انك اتخذت منبرا ترقى به على رقاب المسلمين او ملكك
ان تكون قائما والمسلمون تحت عقبك فعزمت عليك بالامانة واول من دخل خطبة
على المنبر ابن عباس عا على في خطبة وهو بالبصرة عامل له عليها فقال اللهم انصر عليا على
الحق وانصل العمل على ذلك فيما بعد ومنها الحروب ومذاهيكم في تمييزها مختلفة والحروب
وانواع المقاتلة واقعة في الخليفة منذ برأها الله واصحابها ارادة انتقام بعض البشر من بعض

ويتعصب لكل منها أهل حصية وهو امر طبيعي في البشر لا تخلو عنه أمة ولا جيل وسبب هذا
 الانتقام في الأكثر إما غيرة ومنافة وإما حقد وإما غضب لله ولدينه وإما غضب للملك
 وسعي في تهديد والثالث هو المسمى في الشريعة بالجهاد وفيه كتاب العبرة فاجاء في الغز والشهادة
 طهرت فهذه أربعة أصناف من الحروب وكل صنف تفصيل وبسط لا يليق ذكرها في هذا المقام
 وقد فصلها القاضي العلامة ابن خلدون في كتابه العبر وكذا بسط كل واحد من النخط المذكور
 فيه بسطاً لا يحتاج معه الكتاب أخري في هذا الباب إن كان قد احتفى به جمع آخر أيضاً
 بالتأليف واهمهم علم ذكر الشيخ العلامة تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المعروف بالمقري
 في كتاب المواعظ والاعتبار يذكر النخط والآثار دواوين كثيرة منها ديوان المجلس وهو
 أصل الدواوين قد يما وفيه علوم الدولة بجمعها وفيه عدة كتاب في ديوان النظر واجل
 دواوين الاموال من يتولى للنظر عليهم وله العزل والولاية ومن يديره عرض الاوراق في
 اوقات معروفة على الخليفة والوزير وديوان التحقيق وهو ديوان مقتضاة للقبالة على الدواوين
 وكان لا يتولاها الا كاتب خبير وله الخلع والمرتبة والحاجب يلحق برأس الدواوين يعني متولى النظر
 ويفتقر اليه في اكثر الاوقات وديوان الجيوش والرواتب ديوان الانشاء والمكاتب وكانت
 لا يتولاها الا جل كتاب البلاغة وخطاطب الشيخ الاجل ويقال للكتاب دست الشريف ويسلم
 للمكاتب الواحدة مختومة فمعرضها على الخليفة من بعده والتوقيع بالقلم الدقيق في المظالم
 وكان لابد للخليفة من جلس يذكروا ما يحتاج اليه من كتاب الله ونحويد النخط واخبار الانبياء
 والخلفاء والتوقيع بالقلم الجليل ويقال له الخدمة الصغرى وهي تبة جليلة وتجلس النظر
 في المظالم وترتب الامراء ويقال لتولي هذه الخدمة صاحب الباب فاذا كان الخليفة مستبداً قلد
 القضاء رجلاً ونعته بقاضي القضاة وتكون رتبته اجل رتب ارباب العما ثم وارب الاقلام
 ويكون في بعض الاوقات داعياً فيقال له حينئذ قاضي القضاة وداعى الدعاة ولا يخرج
 شيء من الامور الدينية عنه ثم ذكر قاعات القصر بمصر قل ومن جملتها قاعة الفضة وقاعة السدرة
 وقاعة النخيم وللمناظر الثلاث وقصر الشوك وقصر اولاد الشيخ وقصر الزمرذ والركن الخاق في
 السقيفة وقصر الطرب ثم ذكر خزانة السلاح والمارستان وخزانة الكتب وكان فيها ثمانية عشر ألف

كتاب من العلوم القديمة ومن اصناف الكتب ما يزيد على مائتي الف كتاب من المجلدات الصغيرة
من المجردات فمنها الفقه على سائر المذاهب والنحو واللغة وكتب الحديث والتواريخ وتفسير المأثور
والنجامة والروحانيات والكيمياء من كل صنف الف نسخ قال أبي طي ومن جملة ما باعوه خزانة الكتب
وكانت من عجائب الدنيا ويقال انه لم يكن في جميع بلاد الاسلام دار كتب اعظم من التي كانت
بالقاهرة في القصور من عجائبها انه كان فيها الف وستمائة الف كتاب كان فيها من المخطوطات المنسوبة لاشياء
كثيرة انتهى فذكر ابن ابي اصل ان خزانة الكتب كانت تزيد على مائة وعشرين الف مجلد ذكر
خزانة الكسوات اطال في بيانها وخزانة الفرش والامتعة وخزانة السلاح وخزانة السروج
وخزانة الخيم وخزانة الشراب وخزانة التوابل وخزانة الادم وخزانة البنود وهي الرايات والاعلام
ويشبه ان تكون هي التي يقال لها في زمننا العصائب السلطانية انتهى وهذه المخطوطات كانت
القاهرة خاصة وتكون مثلها او نحوها في كل دولة وسلطنة ولها تفاصيل يعسر شرحها وليس
ذكرها من غرضنا في هذا الكتاب انما اشرنا اليها لعلها ما بالحوادث التي حدثت في دولة
الاسلام من جهة ملوكها بناء على انقلاب الخلافة الشرعية والامامة المليية الى رسوم الملوك
والسلطنة والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد

فصل في آيات كيمياء ردت الخلافة والامارة واطاع أهلها والحكم ما انزل الله تعالى والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال الله تعالى اني جاعل في الارض خليفة الارض هنا هي الغبراء ولا يختص ذلك بمكان ولا
مكان والخليفة قيل هو ادم عليه السلام او كل من له خلافة في الارض ولاول اقوى لكن
استغنى بذكر ادم عن ذكر من بعده والصحيح انه سمي خليفة لانه خليفة الله في الارض لا قامة
حدودة وتنفيذ قضاياء قال العارف الدهلوي في ازالة الخفاء عن خلافة الخلفاء بالخلافة
هي الرئاسة العامة في التمدد لا قامة الدين باجاء العلوم الدينية واقامة مكان الاسلام
والقيام بالجهاد وما يتعلق به من ترتيب الجيوش والفرص للمقاتلة واعطائهم من الفتي

فقوام القضاء واقامة الحدود ورفع الظلم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر نيلية عن التبع
 حتى ذكر في هذا الكتاب من خلافه الخاصة والعامة وشروطها وطرق انعقادها وفير
 الآيات الدالة على خلافه في المأخذين للهديين واطال في بيان ذلك اطالة حسنة
 والفصلان الفرس مهولة للتناول فمن شاء فليبرأجه وقال تعالى يا داود انا جعلناك
 خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضالك عن سبيل الله فيه بيان
 تفويض امر خلافة الارض اليه وامره بالعدل الذي هو حكم الله بين عباده لان الاحكام
 اخلافت مطابقة للشريعة المحمدية استظمت مصالحة العالم اتسعت ابواب الخيرات
 ولذا كانت على في الاهوية وتخصيل مقاصد الانفس بافضى الى تحريك العالم ووقوع المخرج
 فيه والرجوع في الخلق وذلك يعني الى هلاك الحاكم والله اعلم وقال تعالى اني جاعلك
 للناس اماما امام اسم من يؤتمره ومنه قيل للطريق امام والبناء امام لان يؤتمرك
 اي يستدي به السالك والامام كل هو القادة للناس كقوله ياتون به ويهندرون
 اطلق عليه هذا اللفظ اذ لم يبعث بعد ابراهيم عليه السلام نبي الا كان من ذرية هاشم
 باتباعه من الجاهلية وابراهيم يعترف بفضله جميع الطوائف قد يما وحديثا ظما اليهود في
 النصارى فانهم مقررون بفضله ويتشرفون بالنسبة اليه واهم من اولاده واما العرب في
 الجاهلية فانهم ايضا يعترفون بفضله ويتشرفون على غيرهم به لانهم من اولاده و
 من ساكني حرمه وخدم بيته ولما جاء الاسلام زاده الله شرفا وفضلا وقال تعالى
 الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من
 قبلهم ويمكنهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدانهم من بعد خوفا منا يعبدونني لا
 يشركون بي شيئا من كفر بعد ذلك فاولئك هم الفاسقون هذه الآية فيها وعد من الله
 سبحانه لمن آمن بالله وعمل الصالحات بالاستخلاف لهم وهو جميع الامة ويمكن وقوع
 ذلك من كل واحد من هذه الامة ومن عمل بكتاب الله وسنة رسوله فقد اطاع الله ^{رسوله}
 والعن ايمانهم فيها خلفاء يتصرفون فيها تصرف الملوك في ملوكاتهم قد ابعدهم
 قال انها مختصة بالخلفاء الاربعة او بالهاجرين لان الاعتبار بعموم اللفظة لا بخصوص السبب

قال ابن العربي انها اي الارض في هذه الآية بلاد العرب والحجاز والعجم والمراد بالدين هنا
الاسلام والمراد بالتمكين التثبيت والتقرير اي يجعله ثابتا مقرا ويوسع لهم في البلاد وفيما كانوا
ويظهر دينهم على جميع الاديان فاذا ذلك ان هذا الملك ليس على وجه التعرض والاطلاق بل
على وجه الاستقرار بحيث يكون للملك طهر ولعقبهم من بعدهم وقد انجز الله وصل هذا الطهر
على جزيرة العرب واشتغل البعد بلاد الشرق والغرب ومزقوا ممالك كثيرة ومكوا اخراجهم من سننهم
على الدنيا كما فصل ذلك اهل التاريخ والسيد منوط السعوطي في تاريخ الخلفاء والآية اوضح
دليل على صحة خلافة ابي بكر الصديق والخلفاء الراشدين بعدة قال المفسرون اول من كفر
بهذه النعمة ومجد حقها الذين قتلوا عثمان فلما قتلوا غير الله ما بهم من الامن وادخل
عليهم الخوف حتى صاروا يقتلون بعدوان كانوا اخرافا والقصبة معروفة **وقال تعالى**
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم امر الله سبحانه للناس بطاعة
الولاية والقضاة والائمة والسلاطين كل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية والمراد
طاعتهم فيما يأمرون به وينهون عنه ما لم تكن معصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جابر بن عبد الله قال امرهم اهل القرآن والعلم به وقال
ابن كيسان هم اهل العقل والرأي وقال ابن عباس هم الفقهاء والعلماء الذين يعلمون الناس
معالم دينهم وقال مالك والضمك هم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاول ارجح لصحة الاخبار
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالامر ببطاعة الائمة والولاية فيما كان لله وللمسلمين نصيب مصلحة فاذا
زال عن الكتاب والسنة فلا طاعة له وانما تجب طاعته فيما وافق الحق قال عطاء طاعة الله
ورسوله اتباع الكتاب والسنة قال ابو هريرة اولوا الامر هم الامراء وفي لفظ هم امراء المسلمين قال المفسرون
ومن جملة ما يجب فيه طاعة اولى الامر تدبير المحبوب التي تدبر الناس ولا تتفاد بارائهم
فيها وفي غيرها من تدبير امر المعاش وجلب المصالح ودفع المضار والمفاسد الدينية ولا
يبعد ان تكون هذه الطاعة في هذه الامور التي ليست من الشريعة المرادة بالامر ببطاعتهم
لانه لو كان المراد طاعتهم في الامور التي شرعها الله تعالى برسوله لكان ذلك داخل تحت طاعة
وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم لا بعد ان تكون الطاعة لهم في الامور الشرعية في مثل الواجبات

المخيرة وواجبات الكفاية فاذا امروا بواجب من الواجبات المخيرة او الزموا بعض الاشخاص
 الدخول في واجبات الكفاية لزم ذلك فهذا امر شرعي وجب فيه الطاعة وبإجماله فهذه الطاعة
 الاولى الامر المذكورة في الآية هي الطاعة التي ثبتت في الاحاديث المتواترة في طاعة الامراء
 لم يأمروا بعصية الله او يرى المأمور بكفر او اياها في الاحاديث مفسرة لما في الكتاب العزيز
 وليس ذلك من التقليد في شيء بل هو في طاعة الامراء الذين غالبهم الجاهل والبعد عن العلم
 في تدبير المحاربات وسياسة الاجناد وجلب مصالح العباد واما الامور الشرعية المختصة
 فقد اغتنمها كتاب الله العزيز وسنة رسوله المطهرة **وقال تعالى** فلا وربك لا يؤمنون
 حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما الظاهر
 ان هذا شامل لكل فرع في كل حكم كما يؤيد ذلك في له تعالى وما ارسلنا من رسول الا
 ليطاع باذن الله فلا يختص بالمقصودين بقوله يريدون ان يتحاكموا الى الطاعات وهذا
 في حياته صالما وما بعد موته فتحكم في الكتاب والسنة تحكما يحكم بما فيها من الاثمة والقضايا
 اذا كان لا يحكم بالراي المجرد مع وجود الدليل في الكتاب والسنة او في احدهما وكان يعقل
 ما يرد عليه من حجج الكتاب والسنة بان يكون عالما باللغة العربية وما يتعلق بها من فروعها
 ومعاني وبيان عارف بما يحتاج اليه من علم الاصول بصيرا بالسنة المطهرة مما بين الصحيح
 وما يلحق به والضعيف وما يلحق به منصف غير متعصب بالذهب من المذاهب ولا الخلة من
 النحل ورعا لا يحيف ولا يميل في حكمه فمن كان هكذا فهو قاض في مقام النبوة مترجما عنها
 حاكما بحكمها وفي هذا الوعيد الشديد يدع ما تشعره الجلود وترجف له الافئدة
وقال تعالى لا انزلنا اليك الكتاب باحق لحكم بين الناس بما اراد الله ولا تكن من الخائنين
 خصيما الكتاب القرآن والحق الصدق او الامر والنهي او الفصل بين الناس والمراد بالبرهان
 ما عرفه الله به وارشده اليه اما بوحى او بما هو جار على سنن ما قد اوحى اليه به وانما
 سمي العالم باليقين رؤية لانه جرى مجرى الرؤية في قوة الظهور وفي الآية دليل على ان لا يجوز
 لاحد ان يخاصم عن احد الا بعد ان يعلم انه حق **وقال تعالى** فان جاؤك فاحكم بينهم او
 اعرض عنهم وقد استدل به علان حكام المسلمين مخبرون بين الامرين وقد اجمع العلماء

عليه يجب على حكام المسلمين ان يحكموا بين المسلم والذمي كما توفوا اليهم وقال تعالى
 فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق اي احكم بين اهل الكتاب
 بحكمهم اليك وتفديهم بينهم للاعتناء ببيان تعميم الحكم والمراد من انزل الله القرآن لشمله
 على جميع ما شرع الله لعباده في جميع الكتب السابقة عليه وفيه التي عن ان يتبع اهواءهم
 الكتاب ويعدل عن الحق الذي انزله الله عليه فان كل ملة من الملل هي ان يكون الامر
 على ما هم عليه وما اذكروا عليه سلفهم وان كان باطلا منسوخا او محرفا عن الحكم الذي انزله
 الله على الانبياء كما وقع في الرجم وغيره ما حرقه مكتبة الخطاب وان كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يتبع اهواءهم وقال تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتام ذى القربى ونهى
 عن الفحشاء والمنكر والبغى يخلف اهل العلم في تفسير العدل والاحسان على اقوال كثيرة
 في تفسير فتح البيان والاولى في تفسير العدل بالمعنى النعوي وهو التوسط بين طرفي الافراط والتفريط
 والافراط هو الغلو المزمع في التفریط هو الاخلال بشئ ما هو من امر الدين والاحسان بمعنى النعوي
 التفضل بما لم يجب كصدقة التطوع وهذه الآية من الايات الدالة على وجوب الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر قال ابن عباس اجمع آية في كتاب الله للخير والشر في الخل يعني هذه الآية وعن
 الحسن انه قرأ هذه الآية ثم قال لن امة عز وجل جمع لكم الخير كله والشر كله في بقية واحد
 ما ترك العدل والاحسان من طاعة الله شيئا الا جمعه وامره ولا ترك الفحشاء والمنكر شيئا
 من معصية الله شيئا الا جمعه وزجر عنه وعن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ قوله تعالى
 هذه الآية فقال له يا ابن اخي اعد علي فاعادها عليه فقال له الحمد لله ان له محلا
 وان عليه لطاوة وان اعلا له لغروان اسفله ثمة فمما هو بقول البشر وقال تعالى
 ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون قال اهل العلم يفتون في صيغ العموم فيفيد
 ان هذا غير مختص بطائفة معينة بل لكل من ولي الحكم وهو اقل وبه قال السدي وقيل
 انها مختصة باهل الكتاب وقيل بالكفار مطلقا لان المسلم لا يكفر بارتكاب الكبيرة وبه قال ابن
 عباس وقتادة والضحاك وقال ابن مسعود والحسن والنعيمي هذه الايات اثلاث عامة في
 اليهود وفي هذه الامة فكل من ارتشى وحكم غير حكم الله فقد كفر وظلم وفسق وهو الاول

لان الاعتبار بمجموع اللفظ لا بخصوص السبب قيل هو قول علي ان الحكم بغير ما انزل الله وقع
 استخفافا واستحلالا او محدا قال ابو السعود قال ابن عباس يقول من محدا الحكم بما انزل
 الله فقد كفر ومن اقرب به ولم يحكم فهو ظالم فاسق وهذه الآية وان نزلت في اليهود لكنها
 ليست مختصة بهم لان الاعتبار بمجموع اللفظ لا بخصوص السبب قال الشوكاني وكلمة من وقعت
 معرض للشرط فتكون للعموم فهذه الآية الكريمة معتنا ولا تكل من لم يحكم بما انزل الله وهو لا يتقيا
 والسنة والمقلد لا يدعي الحكم بما انزل الله بل بقرانه حكم بقول العالم الفلاني وهو لا يدعي
 هل ذلك الحكم الذي حكم به هو من محض رايه ام من المسائل التي استدل عليها بالدليل ثم
 لا يدعي انها صواب الاستدلال ام اخطأ وهل اخذ بالدليل القوي ام بالضعيف فانظر
 يا مسكين ما اذا صنعت نفسك فلك لم يكن جهالك مقصودا عليك بل جهالت على عبادة الله
 فارقت الدنيا واقسمت لكل دهرتكت الحرم بما لا تدري فقيم الله الجهل بما انزل الله ولا سيما
 اذا جعله صاحبه شرعا وديناله والمسلمين فانه طاعوت عند التحقيق وان ستر التلبس
 بسائر رقيق فيا ايها المقلد اخذ بنا اي القضايا فانت من الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ففوض به ورجل
 عرف الحق فجأري الحكم فهو في النار ورجل قصر للناس على جهل فهو في النار اخرج ابو
 داود وابن ماجة عن بريدة قبا لله عليك هل قضيت بالحق وانت تعلم انه الحق ان
 قلت فمخافات وما اثر اهل العلم يشهدون بانك كاذب لانك معترف بانك لا تعلم ما
 الحق وكذا لك سكر من يحكمون عليك بهذا من غير فرق بين مجتهد ومقلد وان قلت
 بل قضيت بما قاله امامي ولا تدري يا حق هو ام باطل كما هو شان كل مقلد على وجه
 الارض فانت باقرارك هذا احد جلين اما قضيت بالحق ولا تعلم انه الحق او قضيت
 بغير الحق لان ذلك الحكم الذي حكمت به هو لا يخلو عن احد الامرين اما ان يكون
 حقا واما ان يكون غير حق وعلى كلا التقديرين فانت من قضاة النار ينص الصالح
 المختار وهذا ما اطلق يتردد فيه احد من اهل الفهم الامر من احد جان النبي صلى الله عليه وسلم
 جعل القضاة ثلاثة وبين صفة كل واحد منهم ببيان يفهمه المقصر والكامل والعالم والجاهل

الثاني ان المقلد لا يدهي به انه يعلم ما هو حق من كلام امامه وما هو باطل بل يقرر على نفسه انه
يقبل قول الغير ولا يطالبه بحجة وانه لا يعقل الحجة اذا جاءته فافاد هذا انه حكيم شيء لا يدري
ما هو فان وافق الحق فهو قضي الحق ولا يدري انه الحق وان لم يوافق الحق فهو قضي غير الحق
وهذان هما القاضيان اللذان في الناس فالقاضي المقلد على كل حال يتقلب في نار جهنم كما قال قائل
خدا بطن هرشا او قفاها فانما كلا جانبي هرشا هرز طريت

وكما تقول العرب ليس في الشر خيار ولقد خاب خسرو من لا يتجو على كل حال من النار فبايعها
القاضي المقلد ما الذي اوقعك في هذه الورطة والجا الى هذا العهد ثم التي صرت فيها
على كل حال من هل النار اذا دامت على قضاء اولي لم تنب فان اهل المعاصي البطالة على اختلاف انوعهم
هم حرمي الله منك واخوف له لا هم على عز التوبة والا فلاح ويلوون انفسهم على ما رطمنها
بخلاف هذا القاضي المسكين فانه ريماد ما الله في خلواته وبعد صلواته ان يديم عليه
تلك العهدة ويحرسها عن الزوال حتى لا يتمكنوا من فصله ولا يقدر راحل عن له وقد بين
في استمراره على ذلك تقايس الاموال ويدفع الرشا والبراطيل لمن كان له في امرة مدخل
فيجمع بهذا الافتعال بين خسروان الدنيا والآخرة وتسمي نفسه بهما جميعا في حصول ذلك الفضل
فيشتري بهما النار ^{ولا يخرج} نحن هذه الاوصاف الا القليل النادر انتهى والآيات الكريمة في هذا الباب ^{بشيء} واحد
الصحيح في هذا المعنى كثيرة جدا ولولم تكن من الزواجر عن هذا الاهذة آياته وهذا الحديث
المتقدم لكفت فالمقلد لا يصلح للقضاء وانما يصير قضاء من كان مجتهدا معروفا عن اموال
الناس عاكفا في القضية حاكما بالسوية ويجرم عليه الحرص على القضاء وطلبه ولا يحل الايام
تولية من كان كذلك ومن كان مناهلا للقضاء فهو على خطر عظيم وله مع الاصابة اجرا
ومع الخطا اجران لمر بال جهدا في البحث ويجرم عليه الرشوة والهدية التي اهديت له لاجل
كونه قاضيا ولا يجوز له الحكم حال الغضب وعليه التسوية بين الخصمين الا اذا كان احدهما
كافرا او سباعا منها ما قبل القضاء وتسهيل المحاب بحسب الامكان ويجوز له اتخاذ الاعوان
مع الحاجة والشفاعة والاستيضاع والارشاد الى الصلح وحكمه ينفذ ظاهرا فقط من قضاه
بشيء فلا يحل له الا اذا كان الحكم مطابقا للواقع فان قلت اذا كان المقلد لا يصلح للقضاء ولا

يهل له ان يتولى ذلك ولا غيره ان يولىه فما نقول في المفتي قلنا ان كنت تسأل عن القيل
 وقال وما ذهب الرجل والكلام في شروط المفتي وما يعتد برفيه مبسوط في كتب الاصول
 والفقه وقد اوضحها الشوكاني في ارشاد الفحول والتحقيق الحق من علم الاصول ونيل الاوطار
 شرح منتقى الاخبار والحافظ الامام ابن القيم في اعلام الموقعين عن رب العالمين بما يشفي
 العليل ويروي الغليل فان شئت الاطلاع فارجع الى هذا الكتاب يتضح لك الحق من الباطل و
 الخط من الصواب ولا تكن من الممتدين **وقال تعالى** ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك
 هم الظالمون قلت هذه الآية حين اصطلحوا على ان لا يقتل الشريف بالوضيع ولا الرجل
 بالمرأة وذهب الفصل مع اسم الاشركة وتعريف الخبر يستفاد منها ان هذا الظلم الصادق من
 ظلم عظيم بالغ الى الغاية وذكر الظلم هنا مناسبا لما جاء عقبه من اشياء مخصوصة من القتل
 والجرم فتناسب الظلم للمنافي للقصاص وعدم التسوية فيه قال الشيخ في الدين الكافي في
 كتابه سيف الملوك قد توجد الله الظالمين بعشرة الآف البغضاء قال تعالى انه لا يحب الظالمين
 الثانية لعنته قال تعالى لا اعتد الله على الظالمين الثالثة خراب الديار قال تعالى فتلك بيوتهم خاوية بما
 ظلموا الرابعة شدة سكرات الموت قال تعالى فلو ردوا الى الظالمون في غمرات الموت الخامسة
 شدة الحشر قال تعالى يا حشر والذين ظلموا وازواجهم السادسة العذاب لا يبر قال تعالى
 وان الظالمين لهم عذاب اليم السابعة انهم حطب جهنم قال تعالى واما القاسطون فكانوا
 لجهنم حطباً الثامنة ان لا شفيع لهم قال تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ^{سبعة} **الثانية**
 طول العذاب قال تعالى وان الظالمين لفي شقاق بعيد العاشر طول العظم قال تعالى
 ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون فمن تاب الى الله تاب الله عليه انتهى
 ثم هذه الآية من الاحكام على اشراط الاجتهاد فانه لا يحكم بما انزل الله الا من عرف التنزيل و
 للتأويل اما اذا لم يجد مستندا للحكم في تلك المخصوصة من كتاب ولا سنة ولا قياس معتد ولا
 اجماع يجهت به على خلاف ذلك فحديث معاذ بن جبل لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قضيا وان كان
 فيه مقال بعض اهل العلم فطرقة قد كثرت جدا وبعضها حسن لذاته وهو حديث مشهور
 حسن لغیره اخرجه الترمذي والبخاري والدارمي واعتل عليه ائمة الاسلام وهو معمول به

ومجموعه من كتبهم للاجتماع به وقد دل هذا على انه يجب على القاضي ان يكون ينظر
في نصيب الكتاب في السنة فان وجد ذلك فيها فدمه على خيرة وان لم يجد . . .
منها وما يستفاد من مطلقها ومفهومها فان لم يجد نظري افعال النبي صلى الله عليه وسلم في تقريره
لبعض امته ثم في الاجماع ان كان يقول بحجته ثم في القياس الجلي على ما يقتضيه اجتهاده
واذا عوزة ذلك تمسك بالبراءة الاصلية وعليه عند التعارض بين الادلة ان يقدم طريق
الجمع على وجه مقبول فان عوزة رجع الى المرجحات للدعوة في كتب الاصول بعد ان يصح ان
ذلك المرجح مرجح واذا عرفت هذا عرفت ان كل من حكم بغير ما انزل الله تعالى من كتابه وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم فقد حكم بالطاغوت اسم الحكم بغير الشريعة او الحكم بغيرها قال الامام ابو
والهام الامجد حسن بن احمد بن عبد الله عاكش في اوضح الدلائل بحواب الست المسائل ان
الله تعالى قد بين حكم هذه المسئلة اكل بيوت واشفاة وائمة ووافاة قال تعالى للمزالي الذين
يرعون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت
وقد امر وان يكفروا به والطاغوت اسم مشترك يقال على اللات والعزى والكاهن والشیطان
وكل راس ضلال والاصنام وكل ما عبد من دون الله وسبب نزول الآية يبين المراد به فالوجه
ابن ابي حاتم والطبراني بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان ابو برزة الاسلمي
كاهنا يقضي بين اليهود فيما يتنافرون فيه ففتنا فرأى ناس من المسلمين فانزل الله تعالى امر
الى الذين يرعون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى
الطاغوت وقد امر وان يكفروا به الى قوله احسانا ونوفيقا واخرج ابن اسحق وابن المنذر
وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال كان الحارث بن الصامت قبل تو . . . ومصعب بن بشير
يرافع بن زيد يدعون الاسلام فدعاهم الى الكهان حكام لجاهلية فانزل الله هذه الآية
قال ابن عباس الطاغوت جل من اليهود كان يقال له كعب بن الاشرف كانوا اذا مادعوا الى
ما انزل الله والى الرسول ليحكم بينهم قالوا بل نحاكم الى كعب فذلك قوله تعالى يريدون ان
نحكموا الى الطاغوت وعنه قال نزلت في رجل من المنافقين يقال له شيون عاصم بن
عاه اليهودي الى النبي صلى الله عليه وسلم دعاه المنافق الى كعب بن الاشرف ثم اتياهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

ففعل اليهودي فلمريض المنافق وقال تعالى نختكم الى عمر بن الخطاب فقال اليهودي لعمر
 ففعل لما رسول الله صلى الله عليه وسلم فلمريض بقضائه فقال للمنافق اذ لك قال نعم فقال عمر مكانك حتى
 اخرج اليكما فدخل عمر فاشتمل على سيفه فخرج فضرب عنق المنافق حتى برد ثم قال هكذا
 اقضي لمن لمريض بقضائه ورسوله صلى الله عليه وسلم فانزلت اخراجه الثعلبي فعرفت من سبب
 ان الحكمين به هم اهل الجاهلية والابتداع فحكم القبايل الحكمون بالمنع الحاء علون له قسما
 للشرع هم اهل الطاغوت وقد سمت بهذا البلوى في جميع الاقطار الاسلامية لا ترى القبايل
 يترافعون الى حكم الشريعة الا في الامسح لعقولهم فيه من قسمة الموارث وحكم الشفعة
 وهو ذلك بل بعض شياطينهم يتولى ذلك ويحكم فيه برأيه وهذا يعرفه من يطالع على
 اخبار الناس ولا شك ان هذا مصداق لاحاديث النبوة المنذرة باحوال الزمان الذميمة
 فيه من الاسلام لا اسمه ولا من الدين الاسم فان الله ولنا اليه اجون وتامل قوله تعالى
 يزعمون انهم امنوا ولم يقل امنوا بل اعلان من اراد التحاكم الى غير كتاب الله تعالى وسنة
 رسوله صلى الله عليه وسلم من حقيقة لا وقر لايمان في قلبه ثم قال ويريدون ولم يقل
 يتحكمون بل يدل اعلان هجر جادة التحاكم الى غير كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
 من شأن اللؤم من بل هو من شأن من يزعم انه امن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم اخبر ان
 الشيطان يريد ان يضاهم عن طريق الحق ضلوكه بعيدا والبعيد من الضلال هو الكفر ثم
 قال واذا قيل لهم تعالى الى ما انزل الله والى الرسول لميت المنافقين بصدور عنك صدورا
 فانها مخبرة بان من دعي الى الله ورسوله فلم يقبل ذلك انه من المنافقين فكفى بهذا الزاجر
 عن احكام الطاغوت واما من الف الكتاب في قوانين الطاغوت فلا يبعد كفره لانه قد
 صد عن سبيل الله ولاثر الضلالة على الهدى والباطل على الحق والجهل على العلم وخلاصة
 لمن ياتي من الجاهل فاضاهم عن الطريق النبوية واما الحكمون به فقد قال تعالى ومن
 لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وفي الآية الثانية الظالمون وفي الثالثة
 الفاسقون وليس المراد من الايات بقوله ومن لم يحكم مطلقا انتفاء الحكم حتى يشمل الغافل
 الذي لم توجه عليه الحكم بل المراد من ترك ما انزل الله مع توجه الحكم اليه لانه انما تركه

ان من يزعم انه
 آمن بالله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم
 ثم يترك ما انزل الله
 والى الرسول لميت
 المنافقين بصدور
 عنك صدورا
 فانها مخبرة بان
 من دعي الى الله
 ورسوله فلم يقبل
 ذلك انه من
 المنافقين

رغبة عنه أو شكافيه أو استنكارا وإن غيره أولى منه عندنا قال الحسن البصري نزلت
 في اليهود وهي علينا واجبة وحل كلام السلف^{عليه السلام} المراد بالكفر في الآية أنه معصية عظيمة
 شبيهة بالكفر وليس به فوجوهان حكام الطاغوت والتحاكين اليهم فاسقون ظالمون
 أما الفسق الأصل لاخي هو تركاب الكبائر فلا شك فيه ولا ريب وأما الكفر وهو الخروج عن الإسلام
 فلا يحكم به عليهم لما سمعت من قول السلف أنه كفر دون كفر أي معصية عظيمة تلحق بالكفر
 ولا تخرج عن الإسلام فالظاهر أنه يجب لهم مع ذلك اسم الإيمان لكنه يمكن التخصيص إذا ثبت هذا
 فلا بد من تأويل قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون أي إيمانهم لا يؤمنون المراد بقوله بزعمهم أنهم
 آمنوا أي إيمانهم لا يؤمنون ليس المراد من قوله تعالى لا يؤمنون أي إيمانهم لا يؤمنون
 النفاق الحقيقي بل نفاق دون نفاق وحيث أن تنفق آيات ولا تستنكر هذه التأويلات
 المحل لهذه الثلاثة الألفاظ التي هي الإيمان والكفر والنفاق حل ما ذكرنا من الإيمان بالنفاق
 والكفر دون الكفر الأصلي والنفاق دون النفاق الحقيقي شيئا آخر صانعه وصفه ابتكرناه
 بل هذه المعاني ثابتة لهذه الألفاظ في الكتاب السنة كثيرة جدا وإذا تحققت ما حورنا فثبت
 أن الواجب على أهل الإسلام في حق حكام الطاغوت ومن يريد التحاكم إليهم هو ما أوجبه الله تعالى
 من الثلاثة أوامر من التحقير ولاهانة ولا استخفاف بهم ثم الوعد والوعود والتخويف بالله عقوبته
 وإيما مع العصاة ثم القول بالبليغ ثم الوثوق في أنفسهم اثر البليغ ويكر ذلك في كل مقام وعند مجمع
 أهل الإسلام ويتلو عليهم هذه الآيات من قوله تعالى للمؤمنين قعودا وحسن أولئك رفيقا ثم قال
 لهم يبلغ عبارة والله أعلم انتهى **وقال تعالى** ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون أي من أمر
 يحكم بما في الكتاب العزيز والسنة المطهرة لقوله تعالى وما أمركم الرسول فخذوه وما نهاكم
 عنه فانتهوا ولقوله **آل آي** أوتيت القرآن ومثل سمعه رواه أبو داود والدارمي وابن ماجه
 عن المقدم بن معد يكرب فأولئك هم الخارجون عن الطاعة وفي هذه الآية والآيتين ^{متن} المتخذتين
 من الوعيد والتهديد ملايقادر قدرة وفيها دلالة على اشتراط الاجتهاد في القضية وإنشاق
 إلى تراخي الحكم بالتقليد فإن قلت إذا كان النخاص مبدلة لا يوجد فيها مجتهدا شيئا يجوز للخصم
 النزاع إلى من بها من القضية للمقلدين تلك إذا كان يمكن صحتها إلى قاض مجتهد لم يجز للمقلدين بقضيتها

بل يرشدنا الى القاصي للمجتهدين ويرفع القضية اليه ليحكم فيها بما انزل الله او بما اراده الله فان
 كان الوصول الى القاصي للمجتهدين متعذرا او متعسرا فلا بأس بان يتولى ذلك القاضي المقلد ^{فصل}
 خصوصاً انما لكن يجب عليه ان لا يدعي علم ما ليس من شأنه فلا يقول صحوا ولم يصح شروا بل
 يقول قال امامنا كذا ويعرف بالخصمين انه لم يحكم بينهما الا بما قاله الامام المقلد في وفي الحقيقة هو
 محكم لا حاكم وقد ثبت التكليف في هذه الشريعة المطهرة كما جاء ذلك في القرآن الكريم في شأن ^{جاء} الزوج
 وانه من كل الامر الى حكم من اهل الزوج وحكم من اهل المرأة وكما في قوله تعالى يحكم به ذوا عدل
 منكم وكما وقع في زمن النبوة وعهد الصحابة في غير قضية ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب والعرى
 غير من العرى ولا يفتقر العاقل بما يخرجه المقلدين ويحسون به على العامة من تعظيم شأن
 من يشارونه ونشر فضائله ومناقضه والموازنة بينه وبين من يبلغ رتبة الاجتهاد في عصر
 هؤلاء المقلدين فان هذا الخروج عن محل النزاع ومغالطة قيمة وما اسرع نفاقها عند العامة
 لان فهم قاصرون عن ادراك الحقائق ولحق عندهم يعرف الرجل ولا موات في صدقهم
 جلاله وقامته وطباع المقلدين قريبة من طباعهم فظم الى قبول اقوالهم اقرب منهم الى قبول
 اقوال العلماء المجتهدين لان المجتهدين قد باينوا العامة وارتفعوا الى رتبة تضيق اذهان
 العامة عن تصور ما اذا قال المقلد مثلاً انا احكم بكذا من ذهب الشافعي وهو اعلم من هذا المجتهد
 المعاصري واعرف للحق منه كانت العلامة الى تصديق هذه المقالة والاذعان لها اسرع من السيل
 للبحر وتنفعل اذها فلهذا اكمل النفعان فاما قال المجتهد يجب ان ذلك المقلدان محل
 التراجع هو الموازنة بيني وبينك لا بيني وبين الشافعي فاني اعرف العدل والحق وما انزل الله واجتهد
 بما لي اذ امر اجد في كتابي وسنة رسوله نصاً وانت لا تعرف شيئاً من ذلك ولا تقدر على ان
 ان تجتهد دايتك اذ لا رأي لك ولا اجتهاد لان اجتهاد الرأي وهو ارجاع الحكم
 الى الكتاب والسنة بالمقاييس او بعلاقة يسوغها الاجتهاد وانت لا تعرف كتاباً ولا سنة
 فضلاً عن ان تعرف كيفية ارجاع اليها بوجه مقبولة كان هذا الجواب الذي اجاب المجتهد
 مع كونه حقا بخلافه عن ان يفهمه العامة او تدعن لصاحبه ولهذا ترى في هذه الايام
 الغريبة الشأن ما ينقله المقلدان عن امامه او وقع في النفوس مما ينقله المجتهدين من كتاب الله

وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وان جاء من ذلك بالكثير الطيب وقد رأينا وسمعنا ما لا يشك فيه انه من
 علامات الساعة الكبرى على ان كثيرا من المقلدين قد ينقل في حكمه وفتواه عن مقدار
 مثله قد صار تحت اطباق الثرى وامامه عنه راوي مجول ويصول وينسب في ذلك الى هذا
 الامام وينسب من يأتي بما يخالفه من كتاب او سنة الى الابتلاع ومخالفة المذهب جبراً
 اهل العلم وهو لو ارتفعت رتبة عن هذا الخفيض قليلاً لاعلم انه مخالف لامامه
 لا الموافق له ومن كان بهذه المنزلة فهو صاحب الجهل المركب الذي لا يستحق ان يخاطب
 بل على كل صاحب علم ان يرفع نفسه عن مجادلته ويصون شأنه عن مقاولته الا ان يطلب
 منه ان يعلمه ما علمه الله قال تعالى وتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
 وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون وفي الآية دليل على وجوب الامر بالمعروف والنهي
 المنكر ووجوبه ثابت بالكتاب والسنة وهو من اعظم واجبات الشريعة المطهرة واصل عظيم
 من اصولها وركن مشيد من اركانها به يكمل النظام ويرتفع السنام **وقال تعالى**
 يؤمنون بالله واليوم الآخر ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر اي ان هذا من شأنهم
 وصفهم وظاهر الآية العموم **وقال تعالى** والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء
 بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك من
 الاحاديث ما هو معروف **وقال تعالى** الزكوة الساجدون الامرون بالمعروف والنهي
 عن المنكر والحافظون لحدود الله اي القائمون بامر الناس بما هو معروف في الشريعة وبالنهي
 عنه ففعل شيئاً بذكره الشرع قال الحسن اما اهلهم يأمرون الناس بالمعروف حتى كانوا من اهل
 ولهم ينهون عن المنكر حتى انتهوا عنه **وقال تعالى** الذين ان مكناهم في ارض لقاصوا
 الصلوة واتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وقد انجز الله تعالى وحده بان سلطهم
 على صناديد العرب واكاسرة الجعم وقياصهم واورعهم ارضهم وديارهم حيث اثمروا بما اذكروا
 في الآية **وقال تعالى** واتقوا ايئناكم بمعروف خطاب للزواج والزوجات يعني تشاوروا
 بينكم بما هو معروف غير منكر وليقبل بعضكم من بعض المعروف الجميل **وقال تعالى**
 كنتم خيرا مة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله فيه بيان

كونه خيرامة ما أقاموا على ذلك وتصرفوا به فاذا تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر زال عنهم
 ذلك قال مجاهد أخر خيرامة على الشرائط المذكورة أي في هذه الآية ولا يخفى أن نصب الأئمة
 الثابت في هذه الشريعة نبونا لا ينكرون يعرفها من إله صلواتهم وقوله بالتشريع من بعد
 صلواتهم الصحابة فمن بعدهم ليس فيه ما ينبغي وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على
 أفراد المسلمين وإن كان الأئمة هم المقدمون في ذلك ولا حقون به لكن إذا فعلوا كان
 ذلك مسقطا لهذا الغرض العلوم بالأحالة القطعية من الكتاب والسنة والمجمع عليه من
 جميع الأمة وإن لم يفعلوا ولم يطلعوا على ذلك فالخطاب باق على أفراد المسلمين لأسماء
 على العلماء فإن الله سبحانه قد أخذ عليهم البيان للناس فقال الله تعالى وإذا أخذ الله
 الذين أتوا الكتاب للبينته للناس ولا تكفونه **وقال تعالى** في الآية التي بعد هذه
 أن الذين يكفون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله
 ويلعنهم اللاعنون فإذا كان البيان لا يتم إلا ببقاء حكم الله تعالى بالفعل مع التمكن من ذلك
 فلا يتم الواجب إلا به وأوجب كونه قال شيخنا بركتنا القاضي محمد الشوكاني في السيل الجرار العجوة
 المقصود للشارع من نصب الأئمة هو أمران **أولهما** إقامتهم منار الدين وتنفيذ العباد
 على صراطه المستقيم ودفعهم عن مخالفته والوقوع في مناهيه طوعا وكرها **ثانيهما** أن يرد
 المسلمين في جلب مصالحهم ودفع المفاسد عنهم وقسمة أموال الله تعالى فيهم وأخذها عنهم
 عليه ورجعها فيهم هي له وتجنيد الجنود وأعداد العدة لدفع من أراد أن يفسد في الأرض فسادا
 من بغاة المسلمين وأهل الجسارة منهم من التسلط على ضعفاء الرعية ونهب أموالهم وهتك
 حرمةهم وقطع سبلهم ثم القيام في وجه عدوهم من الطوائف الكفرة إن قصدوا ديار الإسلام
 وغزوهم إلى ديار الكفر إن أطاق المسلمون ذلك ووجدوا من العدد والعدة ما تقوم به فهذا
 هو موضوع الإمام الذي ورد الشرع بنصبه كما يأتي تفصيله في محله وعلى المسلمين إظهار
 الطاعة له في غير معصية الله تعالى وامتنثال أوامره ونواهيه في المعروف وغير المنكر وعدم
 منازعته وتخريب نزع الدين من طاحته لأن بركنا أربابا حاكما وردت بذلك الأدلة المتواترة
 التي لا يشك في نواتها إلا من لا يعرف السنة المطهرة وإذا كان الأمر هكذا فليس هو هنا ما يسقط وجوب

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بحججه تعالى في إرشادنا إلى فوائده ودرجته من حيث
 ولا يصح وجود الأمر مستقطاً لذلك لكنه إذا قام بشي منه وجب على المسلمين معارضته
 ومناصرتها وإن لم يقر بصفاهاً باللقضية لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المسلمين
 على العموم بآية في أعناقهم معدودة في أهم تكليفاتهم لا خصوصاً لغيرها إلا بالقيام بها على الوجه الذي
 أمر الله تعالى به وشرع لعباده وهكذا العلماء فلهذا ظهر في هذا التكليف حوا ويلغى خبر
 بتكليف البيان على الوجه الذي ذكرناه وإذا تقرر ذلك فمجموع ما ذكرناه عرفنا الصواب في الحق بيننا وبين منكريها
 وأما أصل أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو العمادان العظيمان من أعمدة الدين والركنان الكبيران
 من أركان الإسلام ولا يتسع لما ورد في ذلك من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية الأمثلة
 مستقلة وهو مجمع على وجوبه إجماعاً معلوماً من سابق هذه الأئمة ولا حقي لا نعلم في ذلك خلافاً
 وإنما وقع الخلاف بينهم في قيود قيدوا بها هذا الوجوب وإذا عرفت هذا كان كل مسلم واجباً عليه
 رأى منكراً أن يغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه كما صرح ذلك عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وظهر كون هذا منكراً يحصل بكونه مخالفاً للكتاب الله سبحانه أو لسنة رسوله صلى الله
 عليه وسلم أو إجماع المسلمين ثم إذا كان قادراً على تغييره بيده كان ذلك فرضاً عليه ولو بالمقاتلة وهو
 أن قتل شهيد وإن قتل فاحل المنكر فالحق والشرع قتله ولكنه يقدم الموعظة بالقول باليد
 فإن لم يثر ذلك جاء بالقول الخشن فإن لم يثر ذلك انتقل إلى التغيير باليد ثم
 المقاتلة إن لم يمكن التغيير بها فإن كان غير قادر على الإنكار باليد أو باللسان فخطه وذلك فرضه
 فإن لم يستطع الإنكار باللسان أو بالقلب وهذا يقدر عليه كل أحد وهو أضعف الأيمان
 كما قاله الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم وهذا يعرف أن استراطاً للتأثير إنما هو في الإنكار باليد
 ثم في الإنكار باللسان وأما الإنكار بالقلب فهو فرض على كل مسلم ولا يحتاج إلى نفيدة بظن
 التأديراً لأنه امر كائن في القلب لا يظهر في الخارج ولا يحصل به تأديراً ولا يكون الشيء منكراً من فاعله
 الأفعلة أو عند الشروع في مقدماته ولكنه إذا ظن أن المنكر لا محالة واقع من فاعله ولو
 بعد حين كان عليه أن يكره وإن لم يحضر وقت فعله لأن الكف عنه قبل الشروع فيه هو
 النهي لفعله أقطع لمعرفه واحتمل مادته ولا بد هنا من اعتبار شرط وهو أنه إذا كان القيام

والنهي عن منكرها هي هذه الموجودة في الكتاب والسنة وأما ما حدث من المنكرات فليس
بشرائع متخذة ولا هي شرائع ناسخة قلنا جاء به خاتم النبيين صلوات الله عليه وآله من حيث
في الإسلام حدثت فما كان فيها موافقا للشرع الثابت في الكتاب والسنة فقد سبق إليه ما للكتاب
والسنة وما كان مخالفا للكتاب والسنة فهو حلال قائله مضروب به في وجهه كما جاء به في ذلك
الأدلة الصحيحة التي منها كل امر ليس عليه امرنا فهو رداً خارجاً عن الشئان عن عائشة رضيها
فالأمر واجب على من لا علم به من الشرع وتوابعه حقيقة من معروفها ومنكرها أن يأمر بما عليه معروفها
وينهى عما عليه منكرها حتى لا يتغير حكمه ولا يسقط وجوب العمل به ولا أمر بفعله ولا إنكاره على من
خالفه مجرد قول قائل أو اجتهدا وجهته أو ابتدع مبتدع فان قال تارك الواجب أو فاعل المنكر
قد قل بهذا فلان أو ذهب إليه فلان اجاب عليه بأن الله تعالى لم يأمرنا باتباع فلانك
بل قال لنا في كتابه العزيز ما أنا كمر الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فان لم يقتض به
حاكمه إلى كتاب الله وسنة رسوله كما أمرنا الله تعالى في كتابه بالرد إليهما عند التنازع وقلم
التكليف مرفوع عن الصغير فاذا رآه يعمل معصية من المعاصي فتلك بالنسبة بالنسبة
إلى المكلفين لا إلى من لا تكليف عليه لكنه يحول بينه وبينها لأنها إذا اعتاد الأقدام على المعاصي
قبل التكليف شق عليه مفارقتها بعد التكليف والولي أقدم من غيره فمراهم للولايات
ثم سائر الناس فما إذا أقدم الصغير والمجنون على بدن الغير أو على ماله وجب علينا الدفع
عنه لأن بدن ماله معصومان بعصمة الإسلام وترك الصبي والمجنون يفعلان ذلك
منكر بالنسبة إليهما بل بالنسبة إليهما ونحن ما مودون بانكار المنكر بل في ذلك علينا ولو كان فاعله
من غير نجاد من فأن الدابة إذا قدمت على بدن المسلم أو على ماله كان حقا علينا أن ندفعها
عنه ونحول بينها وبينه حفظا لحرمة ماله وقياماً بما أوجب الله تعالى له علينا
فان لم يندفع الصبي والمجنون أو الدابة إلا بالضرر بهم كان ذلك واجبا علينا والنهي عن المنكر
فرض وإذا لم يتم إلا بدخول المنزل وجب ذلك لأن ما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه وهذا
المنزل الذي فيه المنكرات كان لفاعل المنكر فلا مرجع في دخوله فطوائفهم لغيرهم
فليس في دخوله من المعصية أي يوازن ببعض ما في ترك انكار المنكر من المعصية ولا شاء ولا كره

ان مفسدة ترك المنكر واجب ^{في نفسه} مفسدة دخول المكان الغصب لاجماع اهل العلم على
 تأخير اعظم المفسدين على اخفها فالقول بان المنكر المنكر بالدخول معارض بمثله من دخول الغصب
 جرد وغفلة وانكار المنكر ارجح من مصلحة ترك التجسس ومفسدة ترك انكار المنكر اشد من مفسدة
 التجسس ولكن يمكن الجمع بان تحريم التجسس مقيد بعدم العلم بوقوع المنكر لانه لا يسمى
 تجسس الا اذا كان فاعله على غير بصيرة من امرة وقد دخل صالم على حمزة لما جئ
 اسمة شاري على بن ابي طالب فعد في بيته يشرب وتغنيه القينات كما هو ثابت في
 الصحيح ومن هذا الباب تغيير الكتب المخالفة للشرع المطهر لان بقاءها لا سيما مع مظنة
 ان يعمل بها عامل من ليس له بصيرة كاملة منكر يجب على الواقف عليه ان يغير ^{او يمسك} بحسب
 ومثل هذا دخل تحت ادلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانه لم يخص صورة دون صورة
 وما احتج كتب المذهب والآراء صحف البدع والاهواء بالتغيير بكل ممكن ودفاتر الكفر من علوم
 اليونان وطواير المعقولات التي ليست من الدين في ورد ولا صدر ولا حراق لان بقاءها منكر
 لتجوز ان يقف عليها من يميل الى شي مما فيها واذا امكن تسويد ما فقد حصل المطلوب
 ولم يبق فيها ما يجب قطع ذريته وحسم مادته فارجاعها لما لكها بعد التسويد موجبا لانها
 باقية في ملكه وقد نال ما كان فيها من المنكر وان كنت تحب الصدق فحالة الكتب التي
 تخالف الكتاب السنة تستحق الافناء والاعدام من وجه البسيطة كاشنة ما كان اينما
 كان ونراق عصير بطنه خمر الكون ذلك مظنة للسكرو لكن لا يجوز الاقدام على اراقة
 الا بعلم فاذا علم بذلك وجبت عليه اراقة لان بقاء الخمر مع وجود من يجوز عليه شربها
 من الفسقة منكر وقد امر رسول الله صلى الله عليه وآله بالخمر غند نزول تحريمها وفعل ذلك
 كل من عند شيء منها فلهذا سنة قائمة وشرعية ثابتة والقول بان المحرم انما هو شربها لا عينها
 كلام لا حاصل له ولا يدل عليه دراية فان هذا بعينه كائن في عين زمن الصحابة الذين
 هم خير القرون وهم اتقى لله من ان يكونوا مظنة لعدم امتثال ما قد نزل تحريمه عليهم
 من جهة الله سبحانه وتعالى بل مثل هذه المظنة حاصل فيمن بعدهم من الفسقة ^{الذين} للنجس
 على محارم الله عن وجل وكذلك تمزق وتكسر آلات الملاهي لما قد اخرج احمد وغيره من حديث

ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى بعثني رحمة وهدى للعالمين وامرني ان
 احقق المنزلة والكبريات يعني البرابط والمعارف والاوثان التي كانت تعبد في الجاهلية
 ولا يخفاه ان من محققها تكسيرها وتزييقها واذا كان هذا في مثل آلات هذا المذاهب اقل
 مفسدة من التمهيد فارقة النجس ثابتة الاولى في اسناد هذا الحديث علي بن يزيد الشامي
 وقد تكلم فيه بعض اهل العلم بما لا يوجب طرح روايته وترك العمل بما جاء من طريقه وبعد
 من الكسور ماله قيمة بشرط ان لا يصلح لتجديد الاله اخرى لا كلا ولا بعضا وينبغي ان لا
 حيوان لادلة في تحريم التصوير وكثيرة جدا وورد ما يدل على تغييرها على العموم سواء
 كانت تمثال حيوان او غيره كما في حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري وغيره قالت ان
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب الا نقضه والتصاليب صورة الصليب
 وفي لفظ في البخاري وغيره لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصاليب الا نقضه وفي الصحيحين
 وغيرهما من حديثها انها نصبت سدا وفيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقطعته وسادتين كان يرتفق عليهما وورد ما يدل على عدم تصوير غير الجوارح
 ذلك ما أخرجه احمد وابو داود والترمذي وصححه من حديث ابن هبيرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يجوز لاني ليلته فقال يا ايها الناس لا تبتك الليلة فلم ينعني ان ادخل البيت الذي انت فيه الا الله
 كان في البيت تمثال رجال وكان في البيت فرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلبا
 براس التمثال الذي في باب البيت فقطع حتى صاكت الشجرة الحديث فهذا يدل على جواز
 تصوير ما عدا الحيوان ومن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس وفيه
 فان كنت لا بد فاحلا فاجعل الشجر وما لا نفس له ولا يخفاه ان اقتضاه صلى الله عليه وسلم على الوعيد
 على تصوير ماله نفس لا ينافي وجوب تغيير ما كان على غير صور الحيوان من سائر المخلوقات
 كما يفيد ذلك ما تقدم من حديثي عائشة لكن حديث ابن هبيرة قد حل على حوائج
 الشجر فيمكن الجمع بان التصاليب فيها صورة حيوان وهكذا التصاوير المذكرة في حديث
 عائشة الاخر فيكون المنع متوجها الى تصوير الحيوان فقط ولا يصلح لتخصيص بعض صور التصوير
 ما ورد عن بعض الصحابة من قوله الا رقباني فوب كما لا يصلح قول ابن عباس لتخصيص التصوير

بما هو من الحيوانات الا ان لما قدم في حديث عائشة فاجعلت من البستر الذي نزعته رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسكنين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع عليهما وفي لفظ احمد فلقد بايته متكيا على احد هما وفيها صوت هذا وقد
عمت الميول في زماننا هذا بغير التصاوير كل شيء حتى الماكل والملابس المساكن والركب لم يبق شيء الا وفيه تصوير
فذلك من مخسة عمل الكفار وعسر اهل التقوى التحفظ منه كل مكان كيف وقد تساهل الناس الفاسقون في
ذلك تساهلا ومقتله عليهم ولعل اكثرهم يرتكب التصاوير التي فيها تصاويرهم وتصاوير الولاة
والملوك وذوى القربى وجعلوها ملعبة تظهر في المجالس والمحافل تذكرا لمن اراد ان يوسع غايب وكان
امر الله قد امقد واطنا الله اننا اليه يلجئون ونسبحه على اقامه شعروا وازالة منكر لما قد قررنا فيها سبق
ان امر بالمعروف والنهي عن المنكر من اعظم الفرائض الاسلامية واهم الواجبات الدينية والظاهر اذا قام بذلك فقل
بحق واطلحناج الى من يعينه على ذلك كانت اعانة واجبة لانها اعانة على الحق وقيام لاجل الحق لا لاجل الظاهر
نفسه ومعلوم ان الحق حق فامره من قام ولا يخرج عن كونه حقا بقيام ظاهره فاسق به هذا معلوم لا يخفى
ون هذا الفيل اعانة الاقل ظلما من الفسقة على الاكثر ظلما اذا كان يندفع به هذه الاعانة ظلم الاكثر ظلما او ^{بعضه}
فمن هذا داخل تحت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويجوز اطعام الفاسق واكل طعامه وهذا الجواز معلوم لا شك
فيه فقد جازى الكفار قبل الصنع الى طعام الذين اتوا الكتاب حل الكرم وطعامكم حل لهم وقد حل النبي صلى الله عليه وسلم طعام
الكفار كما في الشاة التي اهدتها اليه حيث بعد ان طبخته لكان اذا كانت مأكلة الفاسق توجب الى التورث من عى القيام بما عليه
لنكارة على الفاسق او توجب الى تجزئ الفاسق على فسقه كان هذا وجها للمنع من هذه الحبيثة لا من حيثية كونه
فاسقا كذلك يجوز النزول على الفاسق وانزاله لديه ومحبة ومن عمره لا يجوز ذلك فعليه الدليل بان الفاسق
رجل من المسلمين له ما للمسلم عليه مما هو فيه من الفسق يجب كراهية عليه بما يقتضيه الشرع بالبعد
بالسان خوفا للقلب ليس المصروع الا ان يحبه لاجل فسقه ومعصيته لا لاجل كونه رجلا من المسلمين
ولا لاجل كونه رجالة واذا كان مجرد الاخوة الاسلامية كافيا في جواز المحبة كان جوازها انحصار الخيرو
الرجلة لا ينبغي ان يتردد فيه ولا يحتاج الى النص عليه وقد قال الله سبحانه وتعالى في الكفار لا يفتكم
الله عن الذين امر فأنلوكم في الدين لم يخرجواكم من دياركم ان تبوءهم الاية وهذا يجوز تعظيمه السر بسره
لكونه رجلا من المسلمين كما قد منا ومعلوم وجود الاخوة الاسلامية بين المطيع والعاصي من المسلمين وقد
صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يفتك بين المؤمنين من احدكم حتى يحل عليه ما يحبه لنفسه وقال المسلم

اخوالهم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يحدث في هذا الباب كثيرة فكل من العوالم القرآنية وانما المنع
ان يعظم له عصيته وفسقه او يسر ما يسر من خصال الشر التي هي من معاصي الله سبحانه وللموالات الفاسق
واجبة من حيث كونه محجرا من المسلمين ومن حيث كونه اخطا للمؤمنين كما يدل على هذا الحديث المنع
انفا وهو في الصحيح ومعناه ثابت في الكتاب والسنة ثبوته لا يخفى ولا يتحقق عدم جواز الموالات الا في موالاته لاجل
ما هو عليه من الفسق والفجور وهذا الكلام على بعض ما ينبغي ذكره في باب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر استفدت من السيل الجرار ونزلت عليه بعض العبارات بالله التوفيق بيد ائمة التحقيق

فصل في وجوب نصب الامام على المسلمين بشرط الامامة ومقاصدها

قال الشوكاني في السيل الجرار قد اطال اهل العلم الكلام على هذه المسئلة في الاصول والافرع
واختلفوا في وجوب نصب الامام هل هو قطعي او ظني هل هو شرعي فقط او شرعي وعقلي و
جاؤا بحجج ساقطة وادلة خارجة عن محل النزاع والحاصل انهم اطلقوا في غير طائفتين يعني عن
هذا كله ان هذه الامامة قد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وآله والاشارة الى منصبها
كما في قوله الائمة من قرئش وثبت كتابا وسنة الامر بطاعة الائمة ثم ارشد صلى الله عليه وآله الى الاستئذان
بسنة الخلفاء الراشدين فقال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المجاهدين وهو حديث
صحيح وكذلك قوله الخلافة بعدني ثلاثون عاما وقعت منه الاشارة الى من سيقوم بعده
ثم ان الصحابة لما مات رسول الله صلى الله عليه وآله امر الامامة واتباعه الامام قبل كل شيء حتى
اخذوا شغلوا بذلك قبل تجهيزه صلى الله عليه وآله ثم لما مات ابو بكر الصديق رضي الله عنه عهد الى عمر
عنه رضي الله عنه بايعوا عليا وبعده الحسن عليه السلام
ثم اسقر المسلمون على هذه الطريقة بحيث كان السلطان واحدا وامر الامامة مجتمعين ثم لما
اتسعت اقطار الاسلام ووقع الاختلاف بين اهله واستولى على كل قطر من الاقطار
سلطان اتفق اهله على انه اذا مات باءروا بنصيب يقوم مقامه وهذا معلوم لا يخالف
فيه احد بل هو اجماع المسلمين اجمعين منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله الى هذه الغاية لما هو
مرتبط بالسلطان من مصالح الدين والدنيا ولو لم يكن مني اجماعهم على جها دعوى هذا

سبيلهم وانصاف مظالمهم من ظالمهم وامرهم بما امر الله تعالى به ونهيهم عما نهى الله تعالى عنه ونشر السنن وامامة البدع واقامة حدود الله تعالى فمشرع وحيد نصب السلطان
هم من هذه الحيثية ودفع عنك ما وقع في المسئلة من النحيط والنحيط والدعاوى الطويلة
العريضة التي لا مستند لها الا مجرد القيل والقال والافتكال على النحال الذي هو كسراب
بقية بحسبه الظمان ما عرض اذا جاءه لم يجد شيئا اثر من اعظم الاحلة على وجوب
نصب الائمة وبذل البيعة لهم اخرجها احمد والترمذي وابن خزيمة وابن حبان وصححه
من حديث الحارث الاشعري بلفظ من مات وليس عليه امام جماعة فان موته مونة
جاهلية ورواه الحاكم من حديث ابن عمر من حديث معاوية ورواه البزار من حديث ابن عباس
قلت وفي الباب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من خلع يدا من طاعة لقى الله يوم القيامة لاجحة له ومن مات وليس في عنقه بيعة
مات ميتة جاهلية ورواه مسلم قال الشوكاني في نيل الاوطار المراد بالميتة الجاهلية
وهي بكسر الميم ان يكون حاله في الموت كحالة اهل الجاهلية على ضلال وليس له امام
مطاع لانهم كانوا لا يعرفون ذلك وليس المراد انه يموت كافرا بل يموت عاصيا ويحتمل ان
ان يكون التشبيه على ظاهره ومعناه انه يموت مثل موت الجاهلي لان لم يكن جاهليا
او ان ذلك ورد مورد الزجر والتنغير وظاهرة غير مراد ويؤيد ان المراد بالجاهلية التشبيه
ما اخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وصححه من حديث الحارث الاشعري
من حديث طويل وفيه من فارق الجماعة شبرا فمات فماتة الاسلام من عنقه
واخرج البزار والطبراني في الاوسط من حديث ابن عباس في سنة جليل بن علي
وفيه مقال وقال من راسه بدل من عنقه ثم قال الشوكاني في ويل الغمام والحاصل ان
مسئلة الامم هذه قد تفرقت فيها المذاهب تشعبت فيها الاقوال وصارت من اعظم مسائل
الخلافت فهذا يقول الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان بالنص وهذا يقول فلان بالاجماع
هذا بكذا وهذا بكذا ويرتبون على ذلك التكفير والتفسيق والتبديع والتشيع وتنشأ عن ذلك
العداوات الموجبة لسفك الدماء وهناك المحرم والتفرق في الدين كما تجد ذلك في كتب التواريخ

فانها مشهورتين كذا الفتن الواقعة بين الشيعة والسنية في كثير من اقطار الارض حتى صارت
كل فرقة تنطوي من العداوة والاخرى على اكثر مما تنطوي عليه من ذلك ليهودي او نصراني
وانت اذا حققت النظر وامعنت الفكر ولم تقلد ظاهرك وصفت نفسك عن اجران العصبية للرؤية
علمت ان هذه المسئلة ليست بحقيقة ببعض البعض من ذلك فان كل واحد من اولئك
الخلفاء الراشدين قد بذل وسعه في صلاح المسلمين ولعمري ان جهدي في نصيحتهم والقيام بواجبهم
حقهم واذا وقع منه ما هو في صورة الخطأ لم يحمله الشريفان ليحمل علي احسن الحال
واجمل التأويل فقد تولى الله عز وجل تعديل اهل القرن اجمالا وكذلك سئلنا الله صلعم
واقل احوال ذلك حمل الكل على السلامة وقد تعهدنا الله بواجبات شرعية من صلاة وصيام
وجع وزكاة وجهاد ونحو ذلك ولم يوجب علينا ان نعرف ان فلانا هو الخليفة في وقت كذا او
ان فلانا ليس هو خليفة في وقت كذا فهذا امر قد جفت القلم وقضى الله بين عباده بما
قضاه طهر الجميع موقف بين يديه يبين فيه الحق من المبطل والمصيب من الخطي فها لنا و
الاشتغال بقوم قد تصرفوا منذ ازمان طويلة وليس لنا من احسان محسنهم ولا علينا من
اساءة مسيئتهم نقيروا لا فطير فهل يفعل العاقل بنفسه كفعل من تخامق من هؤلاء
الذين فرطوا من اولئك الذين افرطوا فليحدوا الحريص على دينه ان يقع في هذه الهوة
التي قد هلك فيها من الناس من لا ياتي عليه المحصور من اهل كل قرن ومن زعموا انه يجب على
عبد من عباده ان يعرف امامه لم يدرك عصره لم يقبل منه ذلك ولا يعرف ان
لان واجبات هذه الشريعة لا تثبت بحد الدعوى العاطلة التي لا يجز عنها احد ولو كان هذا
صحيحا لكان وجوب معرفة نبوة الانبياء من اين ادم عليه السلام الى نبينا محمد صلا الله عليه وسلم واجب من ذلك
واهم واقدم والله اعلم انتهى قال الحافظ ابن القيم في بدائع الفوائد السراية اعلم في خروج
الخلافه من اهل بيت النبي صلا الله عليه وسلم الى ابي بكر وعمر وعثمان ان عليا لو تولى الخلافة بعد موته
صلعم لا وشك ان يقول المبطلون انه ملك ورث ملكه اهل بيته فصان الله منصب رسالته
ونبوته عن هذه الشهرة وتامل قول هرقل لابي سفيان هل كان في ابائه من ملك قال لا فقال
له لو كان في ابائه ملك لقلت جل يطلب ملك ابائه فصان الله منصبه العلي من شجرة الملك

في إبانة واهل بيته وهذا اسم اعلم هو لسري كونه لم يوردت هو ولا يبي قط لهذا التشبيه لئلا
 يظن البطل انهم انبياء طوائف اجمع الدين اهل ولا دهر وورثتهم كما يفعل الانسان من زهد
 لنفسه ونور بيته واهله لو اوردت بيته فصلاهم الله عن ذلك ومنعهم من توريث ورثتهم شيئا
 من ذلك لئلا ينطرق التهمة على محمدا صلى الله عليه وآله ولا تبقى في بوقهم وورثتهم شبهة اصلا ولا يقال
 بعد بلها على اهل بيته لان الامر المستقر انما ليس بمالك موروث وانما هي خلافة تورو
 تسحق بالسبق والتقدم كما حصل في وقته هو سابق الامة واخصاها والحق بكن فيهم حينها
 حتى يهاجمته ولا خير منه فلم يحصل البطل بذلك شبهة والحمد لله الذي هدانا لهذا
ثم وطال امامة فتها ان يكون مكلفا وهذا لا يجوز لان الصغير لا يكلف بالعبادة
 امور المشايخ بل لم يصح لئلا يبرئ نفسه فكيف يصح لغيره من غير غيره وقد تقرر ان ذلك لا يرفع
 قلم التكليف عن الصبي والصغير ومن لازم الامة والقضاء ان يكلف بالعبادة بما تقتضيه
 الشريعة المظهرة فكيف يصح ان لا يكلف التكليف نفسه وكيف يقوم الظل والعودا
 فكيف يصح ان لا يكلف بالعبادة الذي هو مع العلم بالامر والاحكام والقاضي وتقرر ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله من ائمة الصديين كما اخبرنا من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو حديث
 مما رواه الشيخان كما اخبرنا من حديث ابي اسحاق رضي الله عنه وهو حديث مما رواه
 ابن النبي صلى الله عليه وآله من علامات القيامة اذا وُسِدَ الامر الى غير اهله والصبي ليس من اهله
 ومنها قوله ذكره وجهه ان النساء ناقصة عقل ودين كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لا يصح لئلا يدير امر الامة ولتولى الحكم بين عباده وفصل خصي فلتهم بما تقتضيه الشريعة
 المظهرة ويوجبها العدل فليس بعد نقصان العقل والدين شيئا ولا نقاس الامة والقضاء
 على الرواية فانها تروى ما بلغها وتحكي ما قيل لها واما الامة والقضاء فهو يحتاج الى اجتهاد
 الراي وكمال الادراك والتبصر في الامور والتفهم لمخالفاتها وليست المرأة في وردها صدر من
 ذلك ولا تقوى على تدبير امر العباد والبلاد بل هي اضعف من ذلك واجز ويؤيد هذا
 ما ثبت في الصحيحين من حديث ابي بكر رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله لا يؤمن
 امرأة قال صلى الله عليه وآله اهل فارس قد ماكوا عليهم بنت كسر يعني بولان بنت بني يوييه

العبدان النسب القرشي لأجماع الصحابة يوم السقيفة على ذلك وثبت أيضا في الصحيح لا يزال
 هذا الأمر في هذا الحي من قريش وامثال هذه الأدلة كثيرة إلا أنه لما ضعف امر قريش و
 تلاشت عصبيتهم بما نالهم من الزحف والنعم وبما انفقهم الدولة في سائر أقطار الأرض
 عجزوا بذلك عن حمل الخلافة وتعلبت عليهم الأجايم وصار الحل والعقد لهم فاشتبه ذلك
 على كثير من المحققين حتى ذهبوا إلى نفي اشتراط القرشية وعولوا على ظواهر في ذلك ومثل
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أطيعوا الله وأطيعوا أبا بكر» ولي عليكم عبد حبشي خذون بيعة وهذا لا تقوم به حجة في
 فانه مخرج مخرج التشييل الغرض للمبالغة في إيجاب السمع والطاعة ومثل قوله عمر لو كان سالم
 مولى حذيفة جالسا لبيته أو لما دخلني فيه الخطنة وهو أيضا لا يفيد ذلك لما علمت أن مد
 الصحابي ليس بحجة وإنما كقول القوم منهم وعصبية الولي لا تحصل إلا في قريش وهي القليلة
 لما اشتراط النسب ومن القائلين بنفا اشتراط القرشية القاضي أبو بكر الباقلاني لما أدرك
 عليه عصبية قريش من التلاشي والاضمحلال واستبداد ملوك العجم على الخلفاء فاستقطر
 القرشية وإن كان موافقا لرأي الخوارج لما دأى عليه حال الخلفاء لعهد وبقي الجهم على
 القول باشتراطها وصحة الإمامة للقرشي ولو كان عاجزا عن القيام بأمور المسلمين ومراعاة
 سقوط شرط الكفاية لبقوى بها على أمره لأنه إذا ذهبت الشوكة بنهاية العصبية
 فقد ذهبت الكفاية وإذا وقع الإخلال بشرط الكفاية تطرق ذلك أيضا إلى العلم والدين
 وسقط اعتبار شروط هذا المنصب وهو خلاف لأجماع انتهى ثم ذكر حكمة اشتراط النسب في
 الإمامة وليس في غيرها كذا فائدة وقد قال الشوكاني رحمه الله في بطلان كلامه في بعض
 هذه الألفاظ ما يدل على المحصر ولكن قد خصص مفهوم هذا المحصر حديث جوب الطاعة
 على العموم من ذلك صرح القرآن الكريم على أنه قد ورد ما يدل على وجوب الطاعة لغير القرشي
 على الخصوص كحديث أبي طيسر السلطان وإن كان عبدا حبشيا راسه كالزبيبة وهو في الصحيح
 وكذلك حديث عليكم بالطاعة وإن كان عبدا حبشيا فانما اللئيم من كالجمل إذا قيد انقاد
 أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم وغيرهم ومن زعم أن ثمر فقاين الإمام والسلطان فعليه
 الدليل ولا سيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم في أمي ثلاثون سنة ثم ملاه بعد ذلك خراجا و

والترمذي وحسنه من حديث سفينة ثراخبار عنه صلوات الله عليه من قرئش هو كذا
 منه صلوات الله عليه في الحجة والقضاء في الآرد وما هو الجواب عن هذا فهو الجواب عن ذلك
 وتخصيص كون الأئمة من قرئش ببعض بطونهم لا يتم الأبدان ولا أخذ بما وقع عليه الإجماع
 لأشكائه أحوط وأما أنه يتحتم المصير إليه فليس محاضراً ولو صح ذلك لزم بطلان أكثر أدلة
 من المسائل والمقام من المراكز وما أحقه بان لا يكون كذلك انتهى ومنها أن يكون سليم
 الحواس عاقلان المقصود بالولاية العامة هو تدبير أمم الناس على الصوم والخصوص
 وأجراء الأمور مجاريها ووضع مواضعها وهذا لا يتيسر ممن في حواسه خلل لأنه يقتضي
 نقص التدبير إما مطلقاً أو بالنسبة إلى تلك الحاسة كيف والامام القاضي يحتاجان مثلاً
 إلى البصر لمشاهدة الخصوم ومعرفة أحوالهم ويحتاجان إلى السمع لسماع كلامهم وما يوردونه
 لهم عليهم فولاية الأعمى والأخرس إنما هي بدلاء مصوب على الخصوم وتعذيب لهم مع عدم الركوة
 إلى ما يفعلانه لهذا النقص الواضح الظاهر فما مانعان من هذه الجحشة مع أنها فاقدان
 لأعظم ما لا يتم مقتضى إله وأما سلامة الأطراف فلا وجه لاشتراط طرفان الآخر عرج ولا شلل
 ينقص من تدبيره شيء ويقوم بما يقوم به من ليس كذلك ومعلوم أنه لا يراد من مثل الإمام
 السياق على الأقدام ولا ضرب المصوب لجان وحمل الأثقال والتجنون يحتاج إلى حفظه عن انزال
 ضرورة بالغير لذهاب عقله الذي هو المرجع في التدبير فكيف يلي أمر هذه الأمة وإني له
 ذلك ومنها كونه مجتهداً وهذا من أهم الأمور وأقد مهالات المقصود من نصب الأئمة
 هو تنفيذ أحكام الله عز وجل وجهاد أعداء الإسلام وحفظ البيضة الإسلامية ودفع من
 أرادها بمكر ولاخذ على يد الظالم وإنصاف المظلوم وتأمين السبل وأخذ الحقوق الواجبة
 على ما اقتضاه الشرع ووضعها في مواضعها الشرعية فإذا لم يكن له من العلم ما يهدي به إلى
 الحق خط خط عشواء ولا سيما إذا كان يباشر الأحكام الشرعية بنفسه ويصدر في حق
 المسلمون وقام بهمة الأمور فقد تحمل أعباء الإمامة فإن انضم إليه هذه الإمامة كونه أماً
 في العلم مجتهداً مطلقاً في مسائله فلا شك ولا ريب أنها نهض من الإمام الذي لم يبلغ رتبة
 الاجتهاد لأنه يورد الأمور ويصدر بها عن علم ولكن لا دليل يدل على أنه لا يكون الأمر إلا من

كان بهذه المنزلة من الكمال وفي هذه الغاية القصوى من محاسن الخصال وليس النزاع في
 الأكل ولا في الأفضل بل النزاع فيمن يصلح لنولي هذا المنصب ومن قام بتلك الأمور وفضليها
 فهو المراد من الإمامة والمراد بالإمام نعم عليه أن ينتخب من العلماء المبرزين والمجاهدين
 المحققين من يشاؤهم في الأمور ويخرجها على ما ورد به الشرع ويدبر دحي الشريعة المطهرة
 عليه بعد أن يصلح له سعة علمه وقوة عقله وتصلبه في أمر الدين فيجعل الخصومات إلى
 أهل هذه الطبقة فما حكموا به كان عليه انفاذ وما أمروا به فعلاه وإذا لم يعرف ذلك
 بنفسه فعليه احكام السوال من أهل العلم على اختلاف أنواعهم فلا بد يحصل له من
 ذلك ما يطمئن اليه كيف ومعرفة أهل هذه الطبقة لا يخفى على العقلاء الذين لا نصيب
 من العلم فانه لا بد أن يرفع الله عنهم من الصيت والشهرة ما يعرف الناس أنهم الطبقة
 العالية من جنس أهل العلم وليس للإمام إذا لم يكن مجتهدا أن يستبد بما يتعلق بأمور الدين
 ويدخل نفسه في فصل الخصومات والحكم بين الناس فيما ينوونهم لأن ذلك لا يكون إلا من جهة
 كفا في القضاء والحاصل انه لا دليل في المقام يوجب علينا اشتراط اجتماع الأئمة حتى
 يجب اليه المصير والإجماع حتى يكون التعويل عليه وليس في المقام إلا جهة واحدة مما
 راجعة إلى الرأي البحت كما يعرف ذلك من يعرفه وما هو من مثلها على المحققين من علماء
 المتقيدين بالدليل المحكمين بالشرع قال الشوكاني في بيل الغمام وضدي ان ملاك أمر الإمامة
 والسلطنة وأعظم شروطهما وأجل أركانها أن يكون قادرا على تأمين السبل وإنصاف
 المظلومين عن الظالمين ومتمكن من الدفع عن المسلمين إذا دهمهم أمر يحتاجونه كجيش
 كافرا وباع غير متقاعد عن ذلك ولا متبسط ولا عاجز ولا مشغول بملاذة موثر اللذة والسكون
 فإذا كان السلطان بهذه المثابة فهو السلطان الذي أوجب الله طاعته وحرم مخالفته
 بل هذا الأمر الذي شرع الله له نصب الأئمة والسلاطين وحصل ذلك من أعظم شانه
 الدين ولا يضر الإمام نقص شرط أو أكثر من شروط ذكرها ما كان قائما بما ذكرناه فليس للمسلمين
 حاجة في إمام قاعد في مصلاة مسك سيجته موثر لمطالعة الكتب العلمية مدرسين فيها
 لطلبة عصره مصنف في مشكلاتها متورع عن سفك الدماء والأموال المسلمون أكل بعضهم

بعضاً ويظلم قلوبهم ضعيفهم ويصطيد شريرهم وضيعتهم فان الامر اذا كان هكذا الحر
يحصل من الامامة والسلطنة شيء لعدم وجود الاهل الاعظم الذي شرع الله وهذا الكلام
لا يعقله الا افراد من اهل العلم انتهى كلامه ومنها ان يكون عدل والعدالة ملاك لا يثبو
وعليها تدور الدوائر ولا ينقض بتلك الامور التي ذكرنا انها المقصودة من الامامة قال الله
الذي يجري افعاله واقواله وتدبيراته على مرضى الرب سبحانه فان من لا عدالة له لا يوثق
على نفسه فضلاً عن ثبوت من على عباد الله تعالى ويوثق به في تدبير دينهم ودنياهم معلوم
ان وازع الدين وعزيمة الورع لا تتم احكام الدين والدنيا الا بهما من لم يكن كذلك خبط
في الضلالة وخط في الجهالة واتبع شهوات نفسه واثرها على مرضى الله تعالى ورا
عبادة لانه مع عدم تلبسه بالعدالة وخلوه من صفات الورع لا يبالي بزواج الكتاب والسنة
ولا يبالي ايضاً بالناس لانه قد صار متولياً عليهم نافذ الامر والنهي فيهم فليس كاهل
الحل والعقدان يباليان من لم يكن عادلاً اذ قد اشتهر بذلك الا ان يتوب ويتعذر عليهم
العدل الى غيره فعليهم ان ياخذوا عليه العمل باعمال العادلين والساوون في مسالك
المتقين ثم اذا لم يثبت على ذلك كان عليهم امر بما هو معروف ونهيه عما هو منكرو ولا
يجوز لهم ان يطيعوا في معصية الله ولا يجوز لهم ايضاً الخروج عليه ومحاكمته الى السيف
فان الاحاديث المتواترة قد حلت على ذلك دلالة اوضح من شمس النهار ومن له اطلاع على
ما جاءت به السنة المطهرة الشرح صدره لهذا فان به يجمع شمل الاحاديث الواردة في
اطاعة مع تشهد لها من الآيات القرآنية وشمل الادلة الواردة في الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وشمل الادلة الواردة في انه لا طاعة في معصية الله وهي كثيرة جداً لا ينسع لها
الا مؤلف بسيط **واما عزل الامام بالفسق** فلا ريب ان الامام تبذل من عباد
الله طاعة كطاعتهم ومعصيته كمعصيتهم والتوبة نحو اخوة والله يحب التوابين فاذا
وقعت منه معصية توجب الفسق ولا توجب له واجبت عليه التوبة عنه **واما الخ** فمما لا
ولا يثبت فلا ومن ادعى ذلك فعليه الدليل وقد فصل الفقهاء تفصيلاً ووفوا بين من كانت
اصحابه او مستفاداة وجعلوا بعض التوبة يوجب عهده مرتفعاً لصاحبها الذي وقعت منه المعصية

بجهد التوبة وبعضها لا بد من مضي مقدار من الزمن مع الاحتياط وكل هذه ما هي ليس تختص
طائل وبعضها ما ذكرناه ما ورد من الأحاديث الصحيحة للنوازل المقتضية لوجوب طاعة
الأئمة ما أقاموا الصلوة وتحريم نزع أيدي الرعية من الطاعة ما كبروا وكفروا ما أوجبوا وليس معنى
الإمامة والسلطنة الأوجب طاعتهم وتحريم معصيتهم فهما كان ذلك ثابتا في ثابتة لم يطل
والله اعلم **واما مقاصد الإمامة** فمنها كون الإمام سخيا يضع الحق في
مواضعها ولا يأخذها إلا من مواضعها فإنه إذا أخذ التي من غير موضعها كان ظالما وظالم
ليس بعدل واما وضع الحلي في الكعبة والدراهم والدنانير والجواهر النفيسة فلا يستبعد أن يكون
فعله من الكاترين الذين قال الله عز وجل فيهم يوم يحى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم
جنوبهم وظهورهم ولا يرى على من أخذها من الأئمة والخلفاء والولاة ليس فيها في مصالح المؤمنين
أو يدفع بها مفسادهم بأسا ولم يدع ما يدل على المنع قال الشوكاني في الدرر المضية ومثل ذلك
ما يوضع في الكعبة وفي مسجده صلواته حديث عائشة في صحيح مسلم وخيرة قال سمعت رسول الله صلى
يقول لو أن قوما عهدوا بحاجتهم أو قال بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله فهذا
يدل على جواز اتفاق ما في الكعبة إذا زال المانع وهو حدث عهد الناس بالكفر وقد نال ذلك
واستقر أمرا لا سلام وثبت قدمه في أيام الصحابة فضلا عن زمان من بعدهم وإذا كان هذا
هو الحكم في الأموال التي في الكعبة فالأموال التي في غيرها من المساجد والمشاهد أولى بذلك
بغوى الخطاب فمن وقف على مسجده صلواته على الكعبة أو على سائر المساجد شيئا يقر فيها لا
يلتفع به أحد فهو ليس بمنقرب ولا متصدق بل كأنه زيد خل تحت قوله تعالى المذكور أنفا
ولا يعارض هذا ما روى أحمد والبخاري عن شيبه بن عثمان في قصة عمر وأنه ترك كنز الكعبة
أخذ ابن النبي صلى الله عليه وآله أبي بكر رضي الله عنه لأن حديث عائشة أن السبيل الذي لا جلاء له
صلواته لا ينتفع بأصله وقال في الدرر البهية ومن وضع ماله في مسجدا ومشهد لا ينتفع به
أحد بخلاف الإمام والسلطان صرفه في أهل الحاجات ومصالح المسلمين وقال في وبل الغم
وأما أموال المساجد فإن كانت الأموال التي يقفها الواقفون عليها ليحصل من غلاتها ما يحتاج
إليه من عمارة ونحوها وما يقو به من يجيبها بالصلوة والتلاوة وتدريس العلوم فلا شك أن هذا

من اعظم القرب ولا يحل لمسلم ان يأخذ منه شيئاً ومن كان ذلك من ماله يحرر الرقيق
التي هي من علامات القيامة والمباهات والمكاثرة فهو من اضاعه المال بل من وضعه في
معاصي الله فيكون اخذ وصرفه في مصالح المسلمين من باب القيام بواجبين احدهما النبي
عن المنكر والثاني نوب اضاعه المال لله في عنها بالدليل الصحيح انتهى تعالى الشيخ العلامة مري
الحنبلي المقدسي المتوفى سنة في كتابه نزهة الناظرين في تأخير من ولي مصر من الخلفاء
السلطين وعلى السلطان ان يأخذ المال من حله ويضعه في محل فوجده ولا يئذه من
مستحقه فتحل اليه الاموال ويبارك له فيها تحمل مرة الى عمر بن الخطاب على عظيم من الخصال
ان قوماً والامانة في هذا فقال له بعض الحاضرين انك ادبت الامانة على الله فاذ واليك
الامانة ولو رقت رقت وما آخذ نوابه من المسلمين بغير حق كما هذا يلو الرشوة فعليه اخذ
منهم ودفعه لربابه فان جهلوا وضعه في بيت المال ففي حديث احمد بن حنبل في داود من شفع اخيه
شفاعة فاهلك له عليه هدية فقبلها فقداق بابا عظيم من ابواب الربا وعن ابو مسعود قال
الصحابة ان يطلب الرجل الحاجة للرجل فمضى له فيها لم ياله هدية فقبلها وكان مسلم
يقول ابغوني حاجة من لا يستطيع ابلاغها فان من ابغى خاسطاً من حاجة من لا يستطيع ابلاغها
ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الاقدام قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله اجمع المسلمون على
ان تعطيل المحرمات يوجب لايحوز واجمعوا على انه مال تحت محبة وان ذلك مما يوجب
حرمة السلطان وسقوط قدره من القلوب والاحلال بمرد قال واصل البرطيل هو المحرم
المستطيل سميت به الرشوة لانها تلغى المرتشي عن التكلم بالحق كما يلقيه البحر الطويل انشد في ذلك
اذا انت الهدية دارق مر تطايرت الامانة من كواها

فاذا اترك السلطان انكار المنكرات واقامة الحدود بمال ياخذ كان بمنزلة مقدم الحرام
الذي يقاسم المحاربين عن النهب بمنزلة القواد الذي ياخذ ما ياخذ ليجمع بين اثنين على
فاحشة وكانت حاله شبيهة بحالة عجمي السوء وغاية مرير الرياسة وجامع المال ان يكون
كفرعون وقارون وقد بين الله في كتابه حالهما وقد زعموا في حاله ان السلطان لا يقوم
بعطاء والعطاء لا يكون الاعمال والمال لا يحصل الا باستغناء من حاله وغير حاله فصاروا في حاله

رهابين ويقولون لا يمكن ان يتولى على الناس الامن باكل ويطعم اولئك هم الكاذبون والعلماء
 الذين يقررونهم على ذلك كاليهود الذين قال الله فيهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبشر ما
 كانوا يفعلون قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا
 رأوا المنكر فلم يغيروه او شاهدوا بشايعات بعضهم الله بعقاب منه انتهى هذا الخبر كلام الشيخ مروي وانا
 تحققت هذا علم ان ذلك مما لا يربو عند الله وان ربي عند الناس وصاحبه وان اثر
 يده فهو في خدام ذوى الافلاس في هذه كلها خبيثات المطاعين وبيانات المظالم ثقيلات
 المغلوم والحلال من الزاد مما يزيد العلوب تنويرا ومن سنة الله ان يبارك في القليل حتى يصير
 كثيرا فينبغي للسلطان ان يضرب احشاق هذه الحوادث بسنن الابطال ويقبل الحوالة
 فيها على خزانة راحة الله في لا ينقصها كثرة الافضال حكى ابن السبكي وغيره ان الشيخ عمر الدين
 بن عبد السلام حضر عند السلطان الملك الصالح ايوب وقد كان قد اطلع على خاتبة تباع
 فيها الخمر وتعمل فيها المنكرات فقال يا ايوب كيف يسعك في دينك ان تكون الخاتبة لفلان
 في سلطانك فقال يا مولانا انا ما علمت هذا بل هو من زمان فقال افترضى ان تكون ممن يقول
 يوم القيامة انا وجدنا ابا منا على امة وانا على امة هم مقتدون فساو سعدا لان امر باطال الخاتبة
 وسئل الشيخ بطلان انفصل للجلب كيف تجلس على هذا السلطان مع شدة سطوته فقال اليه
 قد تعاظم في موكله فاردت ان اهيئه فقليل له فباخفته فقال استخضرت هيبه الله تعالى
 في قلبي فصرت اليه كالظط هكذا تكون العلماء العاملين جعلنا الله منهم امين ومنها
 كونه مدبرا اكثر رايه الاصابة لان من لم يكن اكثر رايه الاصابة فهو في حد الاحكام الذين
 لا يصلحون لتدبير انفسهم فضلا عن تدبير سائر المسلمين واتحاصل له اذا كان عاقلًا متأنًا
 في الامور متجنبًا للعجل والحدة ومباشرًا في الامور حال الغضب كان غالبًا بتدبيره الاصابة ولا سيما
 اذا اقتدى بكتاب الله وسنة رسوله في المناورة لاهل الراي فان الله سبحانه قد ندب الى
 ذلك رسوله صلى الله عليه وسلم فكيف لا يقتدى به غيره ويمثل امر الله سبحانه وثبت في الصحيح
 ان النبي صلى الله عليه وسلم شاور الصحابة حين بلغه اقبال ابي سفيان وقد اطبق العقلاء على حسن
 الاستشارة في الامور ومعلوم ان اجتماع الراي من رجلين احرم من رأي الواحد نفسه

فكيف اذا تطابق على ذلك اراي جماعة **ومنها** ان يكون مع الامام من قوة القلب وشدة
 الياس ما يحمله على مناجرة الاعداء ومناخرة الخارجين على الاسلام فان كان من الجهد
 بمكان يمنعه عن ذلك فقد اصيب بسبب هذه الغزيرة التي يبغضها الله لفقدان اعظم
 المقاصد من امامته لانه يقتكب عن مواطن القتال ويضعف عن مصاباة النزاع فيسرى
 جبنه الى غيره وتعمد ذلك البلى وتسلط على المسلمين الاعداء ومع هذا فقد يحمله جبنه
 وضعف قلبه على عدم اقامة الحد وادخال القصاص والتكليف من سعي في الارض فسادا وفساد
 اعناق من اوجب الشرع ذلك عليه وان كانوا عدد اجماع من كان معهم فابو هذه الغزيرة لا
 يجوز لاهل الحل والعقد ان يبايعوه واذا ابتلوا ببايعته فلا يجوز لهم ان يبايعوه في فشله و
 جبنه بل يقيمونه ويقومون معه فان قعوده عن الحرب في الوقت الذي تفتح فيه الحرب
 يقضي بالمسلمين الى الضرر العظيم في ابد انفسهم واموالهم وجسومهم **ومنها** ان يجتمع جماعة
 من اهل الحل والعقد فيعقدون البيعة ويقبل ذلك سواء تقدم من اهل الحل والام لاكن اذا تقدم من اهل الحل
 وقع في النهي الثابت عنه صلحهم عن طلب الامارة فاذا بويع بعد هذا الطلب انعقدت ولايته
 وان اثم بالطلب هكذا ينبغي ان يقال على مقتضى ما يدل عليه السنة المظهره والحاصل ان
 الاعتبار هو وقوع البيعة له من اهل الحل والعقد فانها هي الامر الذي يجب بعده الطاعة
 وتنشبه بالولاية ويحرم معه المخالفة وقد قامت على ذلك الدالة وثبتت به الحجية وتنعقد
 المخالفة بوجوب بيعة اهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء وامراء الاجناد ممن يكون له
 رأي ونصيحة للمسلمين كما انعقدت خلافة ابي بكر رضي الله عنه وبيان بوضعي الخليفة الناس به
 اي يعهد الخليفة الاول الى الخليفة الاخر كما انعقد خلافة عمر رضي الله عنه ولم ينكر ذلك الصحابة ان
 يجعل شورى بين قوم اي ينص الامام الاول على واحد من جماعة يوافقون عليه يبايعونه كما
 فعل عمر رضي الله عنه الى اولئك النفر من الصحابة ولم ينكر ذلك عليه كما كان عند انعقاد خلافة عثمان ^{عليه} السلام
 ايضا رضي الله عنه ما استتلا من رجل جامع للشروط على الناس وتسلطه عليهم كسائر الخلفاء
 بعد خلافة النبوة ثم ان استولى من لم يجمع الشروط لا ينبغي ان يبادر الى المخالفة لان خلعه
 لا يتصور غالبا الا بحر وبمضايقات وفيها من المفسدة اشد مما يرجي من المصلحة وسئل عن
 الله صلحهم فقبل افلا نسابذهم قال لا ما اقاموا فيكم الصلوة وقال لا ان تروا كافرين اجمعين

من الله فيه بهتان في نص الآية او خبر صريح لا يحتمل التأويل ومقتضاه انه لا يجوز الخروج عليهم
بإقدام فعلهم يحتمل التأويل قال المحققان حجر في الفتح جامع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان بالتغلب
ولم يهاجمه وان طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حق للمسلمين وتكميل للأحكام
ولم يستثنوا من ذلك الا اذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا يجوز طاعته في ذلك بل يجب
مجاهدته لمن قدر عليها كافي الحديث انتهى في باحجاة فاذا كانت الامامة اسلامية مختصة
بواحد لا مورد راجعة اليه موطئة كما كان في أيام الصحابة والتابعين وتابعيهم فحكم الشرع
في الثاني الذي جاء باغيا بعد ثبوت ولاية الاول ان يقتل اذا لم يتب عن المنازعة قال الشوكاني
في وبل الغمام والباغي احد رجلين اما رجل بغى على جميع المسلمين وبعضهم ينهب من الحرم وسفك
دمائهم وهتك حرمة الله جل جلاله ودامت كونه في كتابه العزيز واذا اجتمع منهم
جيش كان الذي فعلهم عن انتهاك حرمة الدين والمسلمين من اوجب واجبات الامر بالقتل
والنهي عن المنكر واما رجل بغى على امام من ائمة المسلمين بعد اجتماع كلمتهم عليه ودخولهم
تحت طاعته سواء كانوا قليلا او كثيرا فهذا يجب مقاتلته بنص القرآن الكريم فان بغت احدكم
على الاخرى فقاتلوا التي تبغي ولا تفرجه عن كونه باغيا زعمانه امام اوله اصله او الهض فقاتلوا
ثلاثة من المسلمين له لان النبي صلى الله عليه وسلم قد امر بضرب عنق من جاءوا امر الناس مجتمع وارا دتقرت
كلمتهم كما ثبت في الصحيح نعم اذا ظهر من الاول ما هو كفر بواح او اظهر من نفسه العجز عن القيام
بما هو اهم الاقدم والركن الاعظم من امور الامامة وهو ما قد مناه قريبا لم يكن الثاني باغيا
انتهى وزاد في نيل الاوطار شرح منتهى الاخبار لا ينبغي لمسلم ان يحط على من خرج من السلف
الصالح من العترة وغيرهم على ائمة الجور فانهم فعلوا ذلك باجتهاد منهم وهو تقى الله و
اطوع لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من جماعة ممن جاء بعدهم من اهل العلم ولقد افرط بعض اهل العلم
كالكرامية ومن وافقهم في الجور على احاديث الباب حتى حكموا بان الحسين السبط رضي الله
عنه وارضاه باغ على الخبير السكير الحيات الحرة الشريعة المظهرة يزيد بن معاوية لعنه الله
فيه الله العجب من مقلات تقشع من الجور ويتصدع من سمعها كل جلود انتهى قال في الحجة اذا تقدم
من اجابة الناس وبايعوه فالثاني باغ خارج على الامام وقد تواترت الاحاديث في النهي

عن الخروج على الأئمة ما لم يظهر منهم الكفر البواح أو يتركوا الصلوة فأخبر بظهور من الإمام الأول
أحد الأمرين لم يخرج الخروج عليه وإن بلغ في الظلم ما يبلغ لكنه جسامته بالمعروف ونهيته
عن المنكر بحسب الاستطاعة ويحبط عنه آلاف معصية الله عز وجل وقد ثبت في الصحيح عنه ^{صلوات}
الأمير بقتل الإمام الآخر الذي جاء ينازع الإمام الأول وكفى بهذا زجرا ووعظا وبكلمة أذكرك
الخليفة بالتكاضري من ضرورات الدين حل قتاله بل وجب ألا وذاك لأنه حينئذ
فانت مصلحة نصبه بل يخاف مفسدته على القوم فصارت قتاله من الجهاد في سبيل الله قال صلوات
السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ^{ولا سمع ولا طاعة} لما كان الإمام
منصوصا بالنوعين من المصالح الذين يجمعان النظام الملة والمدن وإنما بعث النبي صلوات الله عليهم أجمعين والإمام
نائبه ومنفذ أمره كانت طاعته طاعة رسول الله صلوات الله عليهم ومعصيته معصية رسول الله لا أن يبايع
بالمعصية فحينئذ ظهر أن طاعته ليست بطاعة الله وأنه ليس بنائب رسول الله صلوات الله عليهم أجمعين
يطع إلا ما يرضى عنه ومن عصى إلا ما يرضى عنه عصاني وقال إنما الإمام جنة يقال من رآه يتقوى
به فإن أمر يتقوى الله هدى فإن لم يزل كذلك جازوا أن قال بغيره فإن عليه منه نزل وإنما جعل بمنزلة النجدة
لأنه سبب اجتماع كلمة المسلمين والذب عنهم وقال صلوات الله عليهم أجمعين رأى من أمير شيئا يكرهه فليصبر
فإنه ليس له أن يفارق الجماعة شبرا فميتا فإمامات ميتة جاهلية وذلك لأن الإسلام إنما امتد
من الجاهلية بهذين النوعين من المصالح والخليفة نائب رسول الله صلوات الله عليهم أجمعين فإذا فارق منصبه
ومقيمهما أشبه الجاهلية انتهى **ومنها** أنه إذا بيع كل واحد منهما جماعة في وقت واحد
فليس أحدهما أولى من الآخر بل يجب على أهل الحل والعقد أن يأخذوا على أيديهما حتى يجعلوا
الأمر في حل هما فان استقر على الخالف كان على أهل الحل والعقد أن يجتاروا منه ما من هو أصح
للمسلمين ولا تخفى وجوه الترجيح على المتأهلين لذلك وأما بعد انتشار الإسلام واتساع نفوذه
وتباعد أطرافه فمعلوم أنه قد صار في كل قطر وأقطار الولاية إلى إمام أو سلطان وفي القطر
الآخر أو الأقطار كذلك ولا ينفذ بعضهم أمر ولا في غير فطرة أو فطرة التي رجعت إلى فطرته
فلا بأس بتعدد الأئمة والسلاطين ونحو ذلك على كل واحد منهم بعد التبعية على أهل
الفطر الذي ينفذ فيه أو أمرة ونواهيته وكذا ثبت مما سمعنا من الفطرية الخيرية فإنه من نواهيته

في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته وبايعه اهله كان الحكم فيه ان يقتل اذا لم يثبت ولا يجب
 على اهل القطر الا طاعته ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الاقطار فانه قد يبلغ الى مائتي
 منها خبرا مامها وسلطانها ولا يدري من قام منهم او مات فالتكليف بالطاعة والحال
 هذه تكليف بما لا يطاق وهذا معلوم لكل من له اطلاع على احوال العباد والبلاد فان اهل
 الصين والهند لا يدرون بمن له الولاية في ارض المغرب فضلا عن ان يتكلموا من طاعته و
 هكذا العكس كذلك اهل ما وراء النهر لا يدرون بمن له الولاية في اليمن وهكذا العكس
 فاعرف هذا فانه المناسب للقواعد الشرعية والمطابق لما يدل عليه الادلة ودفع عنك وما
 يقال في مخالفته فان الفرق بين مكانت عليه الولاية الاسلامية في اول الاسلام وما هي
 عليه الآن اوضح من شمس النهار ومن انكر هذا فهو مباهة لا يستحق ان يخاطب بالجمعة لانه
 لا يعقلها **ومنها** انه ليس من شرط ثبوت الامامة ان يبايعه كل من يصلح للمبايعة
 ولا من شرط الطاعة على الرجل ان يكون من جملة المبايعين فان هذا الاشتراط في الامر
 مردود باجماع المسلمين او طهر واخرهم سابقهم ولا حقهم ولكن التحكم في مسائل الدين و
 ايقاعها على ما يطابق الرئي المبني على غير اساس يفعل مثل هذا واذا تقرروا ما ذكرناه
 فهذا الذي قد بايعه اهل النحل والعقد قد وجبت على اهل القطر الذي يفعل فيه او
 ونواهير طاعته بالادلة المتواترة ووجبت عليهم نصيحته كما صرح به احاديث النصيحة
 لله تعالى ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم والبيعة هي السبب الذي ثبتت به الولاية ووجبت
 عند الطاعة ولكن على كل مسلم في ذلك القطر ان يقبل امامته بعد وقوع البيعة له ويطيعه
 في الطاعة ويعصيه في المعصية ولا ينارعه ولا ينصر من ينارعه فان لم يفعل هكذا فقد خالف
 ما تواتر من الاحلة وصار باغيا ذاهبا للعدل التخيالف لما شرعه الله عز وجل ووصى عباده به
 في كتابه من طاعة اولى الامر وخالف لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ايجاب الطاعة وتخريم
 المخالفة والواجب فعنه عن هذا التثبيط فان كف ولا كان مستحقا للتغليظ العقوبة والحيلولة
 بينه وبين من صار يسعى لردية بالتثبيط بالحبس او غيره لانه مرتكب لحرم عظيم وساع في
 اثارة فتنة تراق بسببها الدماء وتهاك عند الحرم وفي هذا التثبيط نزع ليدل من طاعة الامام وقد ثبت

في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله قال من تزعم يده من طاعة الإمام فإنه يجيئ يوم القيامة ولا يجزله
 ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية ولما رأيت في كتابي كونه ولا قوله
 صاحب ولا اجتماع إن من دعى الناس إلى مبايعته كان ما لم يخرج في الكعبة طاعته وتحرم مخالفته بل إن
 في الأحاديث الصحيح أن من بايع إماما وجبت عليه طاعته وحرمت عليه مخالفته ومثل ذلك
 ما وقع من الخلفاء الراشدين فإنه ما كان أحد منهم يدعوا إلى نفسه ويقول إني إمام مدعوا
 إلى طاعته ومبايعتي بل كانوا يكرهون ذلك ويعتصمون بحق لا يعدونهم عن القيام من بايعهم
 فيجبون ذلك فالحاصل لهذه الاجتماع جماعة من المسلمين على رجل من صلحي هذه الأمة وبايعوا
 على أن يطيعوه فيما يأمرهم به من المعروف وينهاهم عن المنكر وقد وجبت عليهم الطاعة له إذا لم يكن
 قد تقدمه غيره ممن يقتدر على الأمر والنهي في ذلك الموضع فكل من بلغ إليه مبايعة هذا
 الرجل الصالح من أهل الأرض ممن لم يكن في عنقه مبايعة لغيره وجبت عليه إجابته و
 الدخول تحت طاعته إذا كان قد تمكن من الأمر المعروف والنهي عن المنكر وهذا الطاعة إنما هي في
 المعروف من الشريعة لا فيما لم يكن معروفا كالعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كما
 مراراً وهذا حاصل ما تدل عليه الأدلة الصحيحة من قول الله صلى الله عليه وآله وأطيعوا الله وأطيعوا
 خير القرون وقد صح عنه صلى الله عليه وآله قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ومنها أن
 الخليفة فرد من أفراد المسلمين له حق في بيت ما لهم كسائر الناس فيأخذ منه ما يأخذ من هو
 مماثل له في الدرجة وله مزيد خصوصية وهي قيامه بمصالحهم لا ينهض للقيام بها غيره وله
 أجرته عمله في بيت المال فإن الله سبحانه قد سوغ للعامل على الصدقة أن يأخذ نصيباً منها
 فكذا الأجرة له بحسب ما يستحقه من الأجرة فإذا أراد الخلو من المأثم أخذ لنفسه عند تفرق
 عطيات المسلمين مثل نصيب من يشابهه في شجاعة وجواد وعلم بحسب أسباب الاستحقاق ثم
 بعد ذلك يأخذ أجرته ويجعل لنفسه من الأهل والخدم بمقدار ما يحتاج إليه لا بمقدار تشبهه
 نفسه ولا كراهته في البيع والشراء العالي حاكماً كان أو أملاً لأن التجارة التي أحلها الله لعباده جائزة
 لكل فرد من أفرادهم سواء كان أميراً أو مأموراً ولم يمنع مانع من مجرد البيع والشراء بمثل ما يتبع
 الناس به في أسواقهم كيف والوالي يحتاج إلى بيع بعض الأشياء وشراء بعضها ليقوم العاشق لا بد من ذلك

لان كل احد من الناس ان وجد في ملكه ما يحتاج اليه فهو لا يجلب له بعض الاخر لكثرة الامور
التي تدعو اليها الحاجات من طعام وشراب ولبوس وفراش ومركوب نعم الامير للتوسع اذا
عرف ان الناس يحابونه في اثمان الاشياء بيعا وشراء فعليه ان يدع تولي ذلك بنفسه
وخاصته ويستعين بمن لا يظن انه فعل ذلك له لان تلك الحمايات هي اما الرهبة من جورة
او لرغبة في عدله والاول حرام والثاني شوة او جعل على واجب

فصل في الفرق بين السياسة الشرعية والملكية

قال الشافعي في السياسة الاما وافق الشرع قال ابو الوفا بن عقيل السياسة ما كان فعلا
يكون معه الناس اقرب الى الصلاح وابتعد عن الفساد وان لم يصنعه الرسول ولا نزل به
وحي فان اراد بقوله الاما وافق الشرع اي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح وان اراد ما
نطق به الشرع فغلط وتغليب للصحابة فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل
ما لا يجوز عالم بالسان ولو لم يكن الا تحريق المصالح كان رايها اعتمادا فيه على مصلحة وكذلك
تحريق علي عليه السلام الزنادقة في الاخايد وفي عمر بن الخطاب نصرون الحجاج انتهى قال
الحافظ ابو احمد التكريفي في اعلام الموقعين عن رب العالمين وفي بدائع الفوائد قلت هذا
موضع منزلة الاقدام ومضلة الهام وهو مقام ضلوك ومعترك صعب طافيه طائفة يعطون
المحدود وضيعوا الحقوق وجروا اهل العجز على الفساد وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح
العباد وسدوا على انفسهم طرقا صحيحة من طرق يعرف بها الحق من المبطل بل عطوا هاهنا
علمهم وقطعوا وعلم غيرهم من الناس بها انها اداة حق ظانهم من منافاتها لقواعد الشرع و
الذي اوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة الحقة والتطبيق بين الواقع
وبين الشريعة فلما راى ولاة الامر ذلك وان الناس لا يستقيم امرهم الا بشي زائد على ما فهمه
هو لا من الشريعة احد فوالله قوا نين سياسة ينظم بها امر العالم فتولد من تقصير اولئك
في الشريعة واحداث هو لا ما احدثوه من اوضاع سياستهم شرطويل وفساد عريض و
تفاقم الامر وتعدا اسدراكه واقرط فيه طائفة اخرى فسوغت منه ما ينافي حكم الله ورسوله

وكلا الطائفتين اوتيت من تقصيرها في معرفة مثبت الله به رسوله فان ارسل
رسوله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات والارض
فاظهرت امارات الحق وقامت ادلة العقل واسفر صبحه وبين وجهه باي طريق كان
فتم شرح الله دينه ورضاه وامره والله تعالى لم يحصر طرق العدل واحلته وطلعاته و
اماراته في نوع واحد ونقي غيره من الطرق التي هي مثله اواقوى منه واحل وظهرت
بين بامشاعه من الطرق ان مقصوده اقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط
طريق استخرج بها الحق والعدل ومعرفة القسط في من الدين يجب الحكم بها و
مقتضيا ولا يقال انها مخالفة له والطرق اسباب ووسائل لا تراحل وانما المراد غاياتها
التي هي المقاصد لكن نبه بامشاعه من الطرق على اسبابها وامثالها ولن تجد طريقا من الطرق
المشبهة بالحق الا في شرعها سبيل الدلالة عليها ولا نقول ان السياسة العادية مخالفة للشرع
الكاملة بل موافقة لما جاء به بل هي جزء من اجزائها وابواب من ابوابها وتسميتها سياسة امر
اصطلاحي وانما في شرع حق فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة وعاقب في تهمة
لما ظهرت امارات الريبة على التتبع فمن اطلق كل متهم وحلفه وتخل سبيله مع حله
باشتهارة بالفساد في الارض ونقبة البيوت وكثرة سرقاته ولا سيما عند وجود المشرق
معه وقال لا اخذه الا بشاهدي عدل او اقرار اختيار وطوع فغوله مخالف للسياسة
الشرعية وكذلك منع النبي صلى الله عليه وسلم من سببه من الغيبة وتخريق الخلفاء الرشدين
مناعه كله ومنع المسي على امارة سلب قتيله وكذلك اخذه شطرا لمانع الزكاة و
كذلك اضاعفه الغرم على سارق ما لا يقطع فيه وعقوبته بالجلد وكذلك اضاعفه
الغرم على كتمان الضالة وكذلك تخريق عمر بن الخطاب جانوات الخار وتخريقه قرية تنبع
فيها النحر وتخريقه دار سعد بن ابي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية وكذلك حلقه لمر
نصر بن حجاج ونفيه وكذلك ضربه ضبعا بالدرق لما تتبع المتشابه من القران وسأل عنه
وكذلك مصادرة عماله وكذلك الزام الصحابة ان يقولوا الحديث عن رسول الله صلى
ليشتغل الناس بالقران فلا يضيعوا الى غير ذلك من السياسة التي سأس بها الامامة

نصارت سنة في يوم القيامة وان خالفها من خالفها ولقد اُخذ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
 بنجر الحبل وفي الخبر بالرائحة والقيح وهذا هو الصواب فان دليل القبح والرائحة والحبل على الشر
 وعلى الزنا اولى من المينة قطعاً فكيف يظن بالشرعية العامة قوى الدليلين ومن هذا تخريق
 الصديق اللوطي والقلاء علي عليه السلام له من شأق على رأسه ومن ذلك تخريق عثمان
 الصخر الخالفة المصحح الذي جمع الناس عليه وهو الذي بلسان قرش ومن هذا اختيار عمر
 للناس الافراد بالحبس والعقوبات في غير اشتهار فلا يزال البيت مقصوداً ومعوذاً بالحجج والمعجزين
 ومن ذلك منع عمر الناس من بيع اموات الكوادر وقد باعوهن في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله
 اية بكر ومن ذلك التزامه بالطلاق الثالث اوقعه بغير واحد عقوبة له كما صرح هو الا فقد كان
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يكره من امارته يحصل واحدة الى اضعاف اضعاف ذلك من
 السياسة العادلة التي ساس بها الامة وهي بتلويل القرآن والسنة في مشتقة من اصول الشريعة
 وقواعدها وتقسيم الناس طرق الحكم الى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين الى شريعة و
 حقيقة وتقسيم آخرين الدين الى عقل ونقل وكل ذلك تقسيم باطل بل السياسة والحقيقة
 والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم الى قسمين صحيح وفاسد فالصحيح قسم من اقسام الشريعة لا قسم
 والباطل ضد لها ومنافيا لها فالحقيقة مثلاً نوعان حقيقة هي حق صحيح في لب الشريعة لا قسمها
 وحقيقة باطلة هي مضادة للشريعة مضادة الظاهر للعدل والمعقول قسمان مثلاً قسم يوافق
 ما جاء به الرسول فهو معقول كلامه ونصوصه لا قسم ما جاء به وقسم يخالفه فذلك ليس
 وانما هي خيالات وشبه باطلة يظن صاحبها انها معقولات وانما هي وساوس وهفوات وكذلك
 القياس والشرع فالقياس هو معقول النصوص والقياس الباطل المخالف للنصوص مضاد للشرع
 فهذا الفصل هو الفرق بين رتبة الانبياء وغيرهم وهذا الاصل من اهم الاصول وانفعها وهو
 مبني على حرف واحد وهو عموم رسالة النبي صلى الله عليه وآله بالنسبة الى كل ما يحتاج اليه العباد في معارفهم
 وعلومهم واعمالهم التي بها صلاحهم في معاشهم ومعادهم وانهم لم يهوج امتهم الى احد بعد
 فلا حاجة الى احد سواه وانما حاجتهم الى من يبلغهم عنه ما جاء به فمن لم يستقر هذا في
 قلبه لم ير سمحاً قد ايمان بالرسول بل يجب الايمان بعموم رسالته في ذلك كما يجب الايمان

بعموم رسالته بالنسبة الى المكلفين فترسالته عموماً محفوظة لا يتطرق اليها تقصير
 عموم النسبة الى المرسل اليه وعموم النسبة الى كل ما يحتاج اليه من بحث اليه في اصول الدين
 وفروعه فرسالته كافية شافية عامة لا يخرج الى سواها ولا يتم الايمان به الا بالاثبات عموم
 رسالته في مثل هذا وهذا فكلما لا يخرج احد من الناس عن رسالته البتة فذلك لا يخرج
 احد من المكلفين عن رسالته ولا من العلم والعمل بما جاء به ولا يخرج نوع من انواع الحق الذي
 يحتاج اليه الامة في علومها واعمالها على ما جاء به فما جاء به هو الكافي الذي لا حاجة الى
 السواة وانما يحتاج الى غيره من نصيبه من معرفته وفهمه فاصرفه نصيبه ومن ذلك يكون
 حاجته الى غيره ولا فقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طارث قلب جناحه في السماء الا وقد ذكر
 الامة عنه علماً وعلماً كل شيء حتى الطب الخالي اذ اب السجاع والنوم والقيام والقعود وكل الشر
 والركوب والنزول والسفر والقامة والصمت والكلام والعزلة والخطبة والغنم والفقر والصحة
 والمرض جميع احكام الحياة والوفاة ووصف طهر العرش والكرسي والملائكة والجن والجنة والنار
 ويوم القيامة وما فيه حتى كانوا يراي عين وعرفهم معبودهم واظهرهم برهم اتم تعريف حتى كانوا
 يرونه ويشاهدونه بما وصفه لهم من صفات كماله ونعت جلالة وعرفهم الانبياء وامهم وواجب
 طهر معهم حتى كانوا يرايهم وعرفهم من طريق الخير والشر حقيقة وجليلاً ما لم يعرفه نبي قبله
 لامتة وعرفهم من احوال الموت ما يكون بعدة في البرزخ وما يحصل فيه من النعيم والعذاب
 للروح والبدن ما لم يعرفه نبي غير حتى كانوا يعرفون ما كان في ذلك عرفهم من احوال التوحيد والنبوة
 والمعاد والرد على جميع طوائف اهل الكفر والضلال صالين من عرفه حاجة الى كلام احد من الناس
 اللهم الا الى من بلفظه آية ويبينه ويوضح معناه ما خفي عليه وكذلك عرفهم من مكابد الحروب
 ولفاء العدو وطرق النصر والظفر الى حلوه وفعاله ودعوة حتى رعايته لم يقم طهر عدواً ولا ذلك
 عرفهم من مكابد البلبس وطرقه التي بانهم منها ما يتخبرون به من كيد ومكر وما يدعون به
 شره ما لا مزيد عليه وكذلك ارشدهم في معاشهم الى ما لو فعلوه لاستقامت طهر دنياهم وعظم
 استعانة وكذلك عرفهم من احوال نفوسهم واصنافها ودرسايسها ما لا حاجة طهر معه الى سواة
 وبالحاجة فجاءهم بخبر الدنيا والآخرة رمتهم وحذا فيرة ونقيرة ونظيرة ولم يجعل الله طهر حاجة

التي حشاها بعد اختتامه به ديوان النبي فلم يجعل بعده رسولا لاستغناء الامة به عن سواه فكيف
 بظن ان شريعته الكاملة الحكمة النامة التي ما طرق العالم شريعة اكمل منها ناقصة محتاج الى
 سياسة خارجة عنها اكملها اوال قياس او حقبقة او معقول خارج عنها فمن ظن ذلك
 فهو كمن ظن ان بالناس حاجة الى رسول اخير بعد وسبب هذا كله خفاء ما جاء به على
 من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له اصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم الذين اكتفوا
 بما جاء به واستغنوا عن سواه وفقدوا به القلوب والبلاد وقالوا هذا عهد نبينا اليانا هو
 عهدنا اليكم وقد كلن عمر رضي الله عنه يمنع من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية ان تشتغل
 الناس به عن الحق فكيف الذي يشتغل الناس بأرائهم وزبد افكارهم وزبالة اذهانهم و
 وقياس عقولهم عن القرآن والحديث فقال تعالى اولم يكفرم انا انزلنا عليك الكتاب بيننا عليهم
 ان في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون وقال وانزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء
 وهدى ورحمة وبشر للمسلمين وقال ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقرب وقال
 يا ايها الناس قد جاءكم من عظم من ربكم وشفلما في الصدور وهدى ورحمة لمن
 وكيف يشفي الصدور كتاب لا يغير وما سنه السنة المظهرة بعشر مائة من الناس محتاجين
 اليه على وجه الباطل ام كيف يشفي ما في الصدور كتاب لا يستفاد منه اليقين في مستعملة
 واحدة شائكة معرفة الله واسماؤه وصفاته وافعاله او عامته ظواهر لفظية ولاكتها في
 على ثمانية عشر موكب العلم انتفاها سحابة هذا بهتان عظيم وبالله العجب كيف كان الصحابة والتابعين
 قبل وضع هذه القوانين التي انزل الله بها نها من القواعد وقبل استخراج هذه الآراء والمقائيس
 ولا هواء البدعية للسفينة ولا قول المكذوبة المختلفة المفعولة اهل كانوا مهتدين ^{مكتفين}
 بالنصوص ام كانوا على خلاف ذلك حتى جاء المتأخرون فكانوا اعلم منهم واهدى منهم هل ام لا
 بظنه من به رفق من عقل او حياء ونحوه بالله من الخذلان ولكن من اوتي فيها في الكتاب وحاش
 الرسول صلى الله عليه وسلم استغنى عما عن غير ما يحسب ما اوتيته من الفهم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
 والله ذو الفضل العظيم والله لان يلقى الله المراكب كل خرب ما خلا الا شراره به خير من البقاء
 بهذا الظن الفاسد والاعتقاد الباطل وهذا الفصل لو بسط المقام به لجاء منه عدة اسفار

ولكن هذه لفظات يسيرة الى ما وراءها انتهى كلام الحافظ ابن القيم رضي الله عنه قال شيخنا وكننا
الشوكاني في ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ثم ادان في حمله لاحادته الاو
فيها حكم منصوص عليه في القرآن والسنة او مستدل عند بعض النصارى ودليله وذلك ينبغي
عن القياس قال ابن القطان ذهب داود واتباعه الى ان القياس في دين الله باطل لا يجوز القول
قال ابن حزم في الاحكام ذهب اهل الظاهر الى ابطال القول بالقياس جملة وهو قولنا ان
ندين الله به والقول بالعلل باطل انتهى والحاصل ان داود الظاهري واتباعه لا يقولون بالقياس
ولو كانت العلة منصوصة ونقل القاضي ابو بكر الغزالي عن القاشاني والبيهقي القول به فيما اذا
كانت العلة منصوصة وقد استدلل المأنفون من القياس باحالة عقلية وتقليدية ولا حجة
ظهر الى الاستدلال بالقيام في مقام المنع يكفيهم وايراد الدليل على القائلين به وقد جاء في احالة
عقلية لا تقوم بها الحجة قال ابن المنذر ما قاله في ذلك ان النصوص لا تنفي بالاحكام فانها
متناهية والحوادث غير متناهية ويحجب عن هذا باخبار عز وجل لهذه الامة بانه قد
لهادينها وما اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد تركها على الرخصة التي يراها كنهها ثم لا يخفى
على ذي بصيرة وفهم صالح ان في عمومات الكتاب السنة ومطلقاتها ونصوصها
ما يفي بكل حادثة تختلث ويقوم ببيان كل نازلة تنزل عرف ذلك من عرفه وجهله من
جهله انتهى وقال في الفتح الرباني وعندني ان من استكثر من تتبع آيات القرآنية والاتحاد
النبوية وجعل ذلك اية ووجه اليه همة واستعان بالله عز وجل واستشهد مدعيه
وكان معظمهم ومضى قصدا للوقوف على الحق والعثور على الصواب من دون تعصب
من المذاهب جد فيها ما يطلبه فاغما الكثير الطيب البحر الذي لا ينفذ والنهر الذي
يشرب منه كل وارد عليه والمقصود الذي ياروي اليه كل خائف فاسد حميد يكمل هذا
فانك ان قبلته بصدره منشرح وقلب موفق وعقل قد حلت به الهداية وجدتها في كل
ما نطلبه من اداة الاحكام التي تريد الوقوف على لانها كانتا ما كان فان استبعدت
هذا المغال واستعظمت هذا الكلام من نفسك ائيت ومن قبل تصديقك اصبت وعلى نفسك
براقش تجني وانما اخرج هذا لئلا يلام صدره وروحه في مدان وقلوب رجل مستعد

لهذه المرتبة العلية وإذا عرفت هذا فاعلم ان الحاكم لو توفق بدينه وعلمه وبما عمل في حكمه
من الاحكام بعموم الكذب والسنة يخفى على الكذبر ممن يطعن على ذلك فيظن به انه يعمل بالرأي
عند عدم الدليل او عدل في نوع من انواع المناسبات المعروفة به عند البعض والمصلحة عند
اخرين وربما يظن انه خالف نصا يعرفه ولو علم بما عند ذلك القاضي من الوجه المسموع
للعديل لتبين له انه لم يعدل الا الى ما هو حقيق بالعدل اليه بدلالة بيته يكون العدل اليها
اجلب لمصالح الشريعة وادفع للمفاسد عنها

لو رأى وجه حبيبي عاذلي لتفارقنا على وجه جميل

والامر ما يقول الصادق المصدوق صلوات الله عليه في الصحيحين وغيرهما اذا اجتهد الحاكم
فاصاب خطأ اجل وان اجتهد فأنخطأ فله اجر فرجة بين اجر واجرين وان هذا الامر تقر به

من القضاة كل حين ولسان حال ذلك القاضي يقول

سيفقدني قومي اذا جرحوا وفي الليلة الظلماء يغتقد البدل

فان قلت واين هذا القاضي ومتى جاد الزمان بمثله وفي اي بلاد نجد قلنا قلنا قلنا ما قلت
على الفرض والتقدير وعدم وجود دولة لا يستلزم عدم قبول الحكم لا في هذا انتهى كلامه
وقال السيد العلامة سليمان بن يحيى بن عمر في جواب سوال ورد عليه من صنعاء اليمن
نقلنا عن معين الاحكام السياسية نوحات سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها وسياسة عالة
تخرج الحق من الظلم وتدفع كثيرا من المظالم وتردع اهل الفساد وترفع اهل العناد وتوصل
بها الى المقاصد الشرعية فالشريعة توجب المصير اليها والاعتماد عليها في اظهر الحق وهي باب
واسع تفضل فيه الافهام وتزل فيه الاقدام واهماله يضيع حقوق العباد ويجرى اهل الفساد
والعناد والتوسع فيه يفتح ابواب الظلم وقد يغضي الى سفك الدماء واخذ الاموال بغير حقها
فمن ترك ان الناس فيه على تلك طوائف طائفة سلك مسالك التفريط المذموم فقطعوا النظر
عن هذا الا فيما قلنا من ان نعالج ذلك صان الفواعل الشرعية فسدوا من طرق الحق
سبلا واضحة وجعلوا الى طرق من العناد فاضحة لان في انكار السياسة الشرعية رحا لنصوص
الكثيرة وتغليب الخلفاء الراشدين وطائفة سلك مسالك الافراط فتعد واحدا والله تعالى

وخرجوا عن قانون الشرع الى انواع من الظلم والظلمة تركب في ذلك انواعا من انقضائه
 وهو منهم جعل قيمه وخطا فاحش وطائفة توسطت فسكنت مسائل الحق حين علمت ان في
 الشريعة كمال التكفل بصالح الامة كيف وقد قال تعالى ^{اليوم} انجملت لكم دينكم وقال صلواتكم
 ما ان تمسكتموه لن تضلوا كتاب الله وسنتي فتحت في ذلك غاية الانصاف وتكبت عن طرف
 الاعتساف والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم انتهى قال العلامة القرافي لما اكي برسي
 الذخيرة اعلم انه ليس في التوسعة على الاحكام بالاحكام السياسية مخالفة لادلة النقلة
 ولا للقواعد الشرعية بل في ادلة النقلة ما يشهد لذلك كما تشهد للقواعد الشرعية في ذلك
 من وجوه ثمر سابق منها سنة اوجه تركنا نقلها حذرنا من الاطالة وما اقتضاه كلام صاحب
 الاحكام السلطانية ومن تبعه من انه ليس القاضي ان يتكلم في السياسة وانه لا يدخل له
 فيها هو ايضا مقتضى كلام القرافي في ذخيرته قال المحافظ العلامة ابن القيم رحمه الله
 حيث ان عموم الولايات وخصوصها وما يستفيد بالتولي بالولاية ينقل من الالفاظ والاحوال
 والعرف ليس لذلك حد في الشرع وقد يدخل في ولاية القاضي بعض الامانة والامانة فما
 يدخل في ولاية الحرب في زمان او مكان اخر وبالعكس وذلك بحسب العرف والاصطلاح
 التخصيص من الامام الاعظم في الولاية وعدمه فان كانت القضاة في قطر تمنع من تعاطي هذه السياسة
 نصا وعرفا فليس للقاضي تعاطي ذلك ولا فله ذلك لانها امور شرعية فتسرع له كغيرها من
 وتزيد ذلك ايضا ما قاله شيخنا وبركتنا اللجته الرباني محمد بن علي الشوكاني في كتابه عقول الحماة
 في شأن حذر البلدان وما يتعلق بها من الضمان اول من ادخل هذه القوانين الكفرة
 الى الممالك الاسلامية چند آيزخان فلان التتار فانه لما كانت حروكل مملكته لا يرجعون الى شريعة
 من الشرائع ولا يستمرون الى دين من الاديان اخترع لهم كتابا من عند نفسه سماه الياسا
 ذكر فيه امور من التدبيرات الخاصة والعامة ومراسيم الملوك والرعية والزم رعيته
 بها وحملهم عليها بالسيف ثم انه اسلم بعض ذريته وبقي فيهم الملك في ارض الاسلام
 حتى انقرضوا وانتقل عنهم الى غيرهم من سائر بطون التتار ومن الجراكسة واشباههم فعملوا
 جميعا بهذا الكتاب في الامور المتعلقة بالملك مع اسلامهم وعلمهم في غير ذلك بالاحكام

على ما في
 القواعد
 السياسية

الشريعة الطاهرة والسبب في ذلك ان الشيطان سؤل ليعلم ان الملك لا يصح بالتدبيرات الشرعية
 ولا يقوم بغير تلك الرسوم الكفرية كما ذكر غير واحد من المذبحين لتلك الدل كالمقر في الخط
 والآثار وغيره ثم ان عامة ^{اهل} مصر ادخلوا على لفظ ذلك الكتاب سيدنا مهمة فقالوا سياسا وبعضهم
 يقلب الالف الاخرى هاء فيقول سياسة كما هو المعروف لان تقرايد الشر ووجد الشيطان المجال
 لما يرومه من الاضلال فليدع مملكة من الممالك ولا قطر لمن الاقطار ولا وفيه من هذه
 القوانين الكفرية نصيب من عرف الامر كما عرف ما وصفاه واذا انكر العالم شيئا من تلك
 القوانين الطاغوتية علم ان الامير اجابه اجابه بان هذه قوانين سلطانية وقواعد ملكية
 لم يراسيم دولية وكان هذه الشريعة المحمدية لم ترد الا لتدبير الناس فيما يرجع الى دينهم
 دون دنياهم ولوعقل العلي اعلم ان غيبتات صلاح امور الدين والدنيا كلها في المحمد
 المحمدي والشرع المصطفوي وانظر ما وقع من واضع كتاب السياسة من التدبير الذي هو
 التدبير اكثر العالم خصوصا هذه الامة للرحمة فان جنكيز خان لعنه الله كاد ان يستاصل
 الاسلام ويحرق اهلها فانه خرج من بلاده الى ما وراء النهر كخارا وخوارزم وسمرقند وسائر
 تلك المدن العظام فكن يقاتل الرجال والنساء والصبيان حتى لا يبقى من اهل المحل صغير
 كأكبر ثم غلب قردو يغور النهر ويقطع الشجر ويهدم المساجد والبيع والكنائس فلا يخرج
 من بلد من البلدان او مدينة من المدن الا وقد صارت خاوية ليس بها منزل ولا نازل ثم
 اسفر على هذا الاسلوب حتى دمر اكثر الارض بطولها والعرض خصوصا بلاد الاسلام
 ثم ولغاها بالحكم وازاح منه اهل الاسلام فلزم طريقته الملعونة وتدبيره المشوم ولد للملك
 بعد ذلك ملك فانه وصل الى بغداد وقتل من فيها من الامام والمأمور والعام والخاص
 الامن تاخر اجله ففر بنفسه او اختفى ثم اتفق هذه الطريقة القبيحة والتدبير الكفرية
 بنجور لك فانه كان لا يعمل في تدبير ملكه بغير كتاب السياسة فدمر جميع الممالك التي وراء ^{النهر}
 واستاصل بالقتل اكثر اهلها ثم عطف على ملك الشام والعراق والروم والهند وكثير من
 البلاد ففعل تلك الافا حيل وكان من مرسومه انه اذا فتح قطرا من الاقطار او مدينة من
 المدن المكابريه الى البه كل فرد من افراد جذة راسين من رؤس بني ادم بعد ان يقطعها

وجندة نحو ثلثة الف قد يزيد على ذلك فكانوا يعطون على من تحت أيديهم من الأسيرو
الضعفاء وسائر من بقي فبقوا في ساحة من النهار نحو ستمائة الف نفس وهذا بعد ما جئنا به للبلاد
التي يفتحها وخروجهم منه ولما حدد فتحه وقبل تأميمه فلا تزال السبل جارية حتى جاء المسلمين
وتصور هذا هو أعظم الملوك المتقدمين بأحكام اليأس وقوانينه فانظر ما فعله وأضع هذا لك
من إراقة الدماء هناك الحرم وتخريب السبل وتغريق الأنهار وقطع الأشجار وتجميع جميع الأنهار
بالحاوي والكبار حتى انقطعت السبل تعطلت المدن وفقد أكثر العالم ميليشا عن يد يد من
المصائب ما لقي به العباد من التآجب وكيف صلا الأرض وأهلها بسبب ما رجم ثم انظر ما فعله ثم قد
به من بعد ذلك أولاده وأحفاده وأولاد السوء وأشباههم وألوانا من الفتن تغلبت على الرجال ولم
يا من أحد من الناس في الغالب على حده ولا عرضه ولا ماله ثم انظر كيف كان نظام الحكم والتدبير
المجري وكيف كانت الأيام النبوية التي هي منشأ الأحكام الشرعية ثم كيف سكت العجالة ومروءة
من المعتد بن بشر عيسى عليه وآله وسلم لا من خرج من خلاف إلى السياسة الكفرية والفساد
ان من تأمل الأمور حتى التأمل فيما يرى يسمع علم على الخاطئة شك ولا تخالفي شبهة ان السياسة
الشرعية والتدابير النبوية هي أصل صلاح الدين والدنيا ومنبع كل خير من خيري الدارين
وان غيرها أصل فساد الدين والدنيا ومنبع كل شر من شري الدارين **ثم**

يا أي الفتن والآفات المحزنة ونفهم الحق له قرا ضحى *

وما احتج العالم العامل بعلمه الشيعي على حينه باجتناب هذه الجهالات والفرار عن مهالك
هذه الضلالات وإذا لم يتمكن من طمس آثار السياسات الكفرية وتشديد أركان السياسات النبوية
فاقل الأحوال ان يرى نفسه عن ان يكون من المعتدين بجنكيز خان ومن تبعه من حزب
الفيضان فانه بالاربع عن ذلك مشول بين يدي رب العزة في حضور نبي الاله انتبه كلامه
وقد تكلم جماعة من العلماء في السياسة الشرعية وأفرجها بعضهم بالتصنيف الحق بن جعفر العبد
في ذلك مجموع نفيس وقفت عليه في أيام الطلب

المراد من هذه
الجملة من كلامه
المراد من كلامه
في السياسة

فصل في اداء الامانات

وهو نوحان أحد آل الأنبياء وهو كان سبب نزول الآية فان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة وتسلمها
للكعبة من بني شيبه وطلبها منه العباس ليجمع له بين سفاية الحاج ومداينة البيعة فانزل
الله تعالى هذه الآية فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم مفاتيح الكعبة التي بين يديه فوجب على ولي الأمور أن يولي على
كل عمل من أعمال المسلمين ما يصلح من أجل ذلك العمل قال النبي صلى الله عليه وسلم من ولي أمر المسلمين
شيئا فولي بعلاؤه هو عدل من هو أصح من المسلمين فقله خان الله وسواء والمؤمنين عليه
الحاكم في صحيح وفي رواية من قلده جلا عصابة وهو يجعل في تلك العصابة من هو أوثق
فقد خافه الله وسواءه وهذان اللذان من بين بعضهم بحمله من قول عمر قال عمر بن الخطاب
رضي الله عنه من ولي أمر المسلمين شيئا فولي بعلاؤه هو عدل من هو أصح من المسلمين
رسوله والمسلمين وهذا الحديث هو الذي يحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم على الأخطار
الأمراء الذين هم نواب السلاطين والقضاة ونحوهم من أمراء الأجناد ومقاتليهم كمن
الكبار والصغار وولاية الأموال التي للمسلمين من الوزراء والمكاتب الخادمين والسعاة على
الخارج والصدقات وغير ذلك من الأموال وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنيب ويستعمل
أصلح من يجدد وينتهي خبره على إقامة الصلاة والوقوف بين يدي الملوك والعلماء وأمر الحاج
والبرج واليعون فلهذا هم القضاة وخزانة الأموال وحراس الحصون والحداد بن الذين هم
البوابون على الحصون والدارين ونظيرهم العساكر الكبار والصغار وعرفاء القبائل والأسواق
رؤساء القرى الذين هم الدهاقين فيجب على كل من ولي شيئا من أمر المسلمين من هؤلاء
وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصح من يقدر عليه ولا يقدر عليه فاختار
لكونه طلبا وسبق في الطلب بل يكون ذلك سبب المنع فان في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن من أذنوا عليه فساووه في الولاية فقال أنا لا أؤليها أصلا هذا من طلبه وقال لعبد الرحمن
بن سبرة يا عبد الرحمن لا تسأل الأمانة فانك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها
وان أعطيتها من مسألة وكلت إليها اخرجاه في الصحيحين وقال النبي صلى الله عليه وسلم
القضاة واستعان عليه وكل إليه ومن لم يطلب العضا ولم يستعن عليه أنزل الله إليه
ملكاً يسد رواده أهل السنن فان عدل عن الحق الأصح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو عتاً

او تصداقة او موافقة في بلد او مذهب او طريقة او جنس كالعربية والتركية والفارسية واللاتينية
 او لشوقه ياخذ ما يمتدح من مال او متعة او خبز ذلك من لاسباب لضعف في قلبه من الخشوع
 عد او يدينها فقد خان الله ورسوله واللو معاني ودخل فيما فيه عنة في قوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا لا تتخفوا الله والرسول وتنفوا عما انتم تعلمون بشر قال تعالى واحلوا الحرام والكفر والحرام
 فتمترة وان الله عند اجر عظيم وان الرجل لا اجل محبة لولد اولعقيقه قد يورثه في بعض النسخ
 او يخطبه ما لا يستحقه فيكون قد خان امر الله وكفى نقمة فائدة حاله او خطبه ما لا
 لا يستحقه او محابة من بداهة في بعض النسخ فبكون قد خان الله ورسوله وخطبه ما لا
 ثم ان مؤدعي الامانة مع مخالفة هو امثلية الله تعالى فيخطب في أهله وماله من كل ما يطلع
 بعاقبه امه ينقض قصص عيدين بلهله ويدهب ماله وفي ذلك الحكاية المشهورة ان بعض
 بنو النضير سأل بعض النصارى ان يقرروا على ان لا يبيعوا ولا يشتروا من بني النضير
 النخيل فاجابواهم قائلين لا نبيع ولا نشتري منكم شيئا فاجابهم قائلين انكم تعلمون ان النخيل
 فقال لهم اخذوا منكم النخيل فخذوا منكم النخيل فخذوا منكم النخيل فخذوا منكم النخيل
 قالوا والله لا نبيعكم شيئا ولا نشتري منكم شيئا فاجابهم قائلين انكم تعلمون ان النخيل
 انتم اخذوا منكم النخيل فخذوا منكم النخيل فخذوا منكم النخيل فخذوا منكم النخيل
 به خطبه من نصيب الله فمن يخطب في خطبة من يخطب في خطبة من يخطب في خطبة
 الله يخطب في خطبة من يخطب في خطبة من يخطب في خطبة من يخطب في خطبة
 وباركوا لهم الى اقصى المغرب لانه لم يمسح غبرها من جزيرة قبرس ولا في الشام ولا في مصر
 كطرس من نخول اقصى الصين ولما اخذ كل واحد من اولاده شيئا يسير فقال اقل من حوت
 دهما قال وحضرت بعض الخلفاء وقد اقسى تركته بنو فاطم كل واحد من سنانه الف دينار
 ولقد رايت بعضهم يتكفف الناس اي بسائهم وفي هذا الباب من الحكايات التي ترفع القلوب
 في الزمان والسموع عن عاقبة ما فيه عبرة لكل ذي لب قد حلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الولاية امانة يجاد اوها في مواضع مثل ما تقدم ومثل قوله لا بد من الامانة انما
 وانما يوم القيمة خزي وتذاماة الا من اخذها بخير لو ادى ما عليه بها سواء مسلم او كافر

في صحبه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا وُسِدَ الامر الى غير اهله
 فانظر الساحة وقد اجمع المسلمون على معنى ذلك فان وصي اليتيم وناظر الوقف وكل
 الرجل في ماله عليه ان يتصرف له بالاصح كما قال الله تعالى ولا تقر بما مال اليتيم الا بالتي
 هي احسن فلم يقل الا بالتي هي حسنة وذلك لان الوالي على الناس بمنزلة راعي الغنم كما قال
 النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامام الذي على الناس راع
 وهو مسئول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها مسئولة عن رعيته والوالد راع
 في مال ابنه وهو مسئول عن رعيته والعبد راع في مال سيده وهو مسئول عن رعيته
 وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته اخرجاه في الصحيحين وقال صلى الله عليه وسلم
 ما من راع يسد عنه الله رعيه يموت يوم يموت وهو خاشع الا حرم الله عليه رعيته
 المجنة رواه مسلم ودخل ابو مسلم الخولاني على معاوية بن ابي سفيان فقال السلام عليك
 ايها الاجير فقالوا قل السلام عليك ايها الامير فقال السلام عليك ايها الاجير فقال معاوية
 دعوا بابا مسلم فانه اعلم بما يقول فقال انما انت اجير استاجر بك رب هذه الغنم لرعيتها
 فان انت هنت جرباها وداويت مرضاها وحسنت لولاها على اخراها او قال سيدها جرك
 وان انت لم ترقن جرباها ولم تدبر مرضاها ولم تحبس اوليها على اخوها عاقبك سيدها وهذا
 ظاهر في الاعتبار فان الخلق عباد الله والولاية نواب الله على عباده وهو وكلاء العباد على نفوسهم
 بمائة احد الشريكين مع الاخر ففهم معنى الولاية والوكالة ثم الولي والوكيل حتى يستتاب
 في امورة رجلا وترك من هو اصلح منه للتجارة والعقار او باع السلعة بثلثين وهو يجد مئتيها
 بخير من ذلك الثمن فقد خان صاحبه لا سيما ان كان بينه وبين من حلباه مودة او قربة
 فان صاحبه يبغضه ويذمه ويرى انه قد خانته وداهن قربه او صديقاه اذا عرف
 هذا فليس عليه ان يستعمل الا اصلح الموجود وقد لا يكون في موجودة من هو صالح
 لتلك الولاية فيختار الاصلح فالاصلح في كل منصب بحسبه اذا فعل ذلك بعد الاجتهاد
 التام بخلاف الولاية بختها فقد ادى الامانة وقام بالواجب في هذا وصار في هذا الموضع
 من ائمة العدل المقسطين عند الله تعالى وان اختلفت بعض الامور بسبب غيره اذا لم يكن الا ذلك

فان الله تعالى يقول فاتقوا الله ما استطعتم وفي قوله يبتليكم الله الامور ما لا تعلمون
 فقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرص المؤمنين وقال تعالى يا ايها الذين امنوا
 عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم فمن ادى الواجب للقدر وعليه فقد اهتد
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا امر تكبر بامر فاقوامه ما استطعتم اخرجاه في الصحيحين لكن ان كان
 عجز فلا حاجة اليه او خيانة عوقب على ذلك وينبغي ان يتعرف الاصل في كل منصب وموضع فان
 الولاية لها اركان القوة والامانة كما قال تعالى ان خير من استاجرت القوي الامين وقال صاحب
 مصر يوسف عليه السلام انك اليوم لدينا ملكين امين وقال تعالى في صفة جبريل عليه
 السلام انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مطاع ثم امين والقوي في كل
 ولاية بحسبها فالقوة في اثار الحرب ترجع الى شجاعة القلب التجربة بالحروب المخادعة فيها والاد
 الحرب خدعة والى القدرة على انواع القتال من رمي وطعن وضرب يدكوب وكوفوف ونحو
 ذلك كما قال تعالى واحد واظهر ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 اركبوا وان ثرموا احب اليكم ان تتركبوا ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا وفي رواية في نهج
 رواة مسلم والقوة في الحكم بين الناس ترجع الى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة
 والى القدرة الى تنفيذ الاحكام والامانة ترجع الى خشية الله تعالى وان لا يشتري باياته ثمن
 قليلا وترك خشية الناس هذه النخصل الثلاثة اخذها الله تعالى على كل من حكم بين
 الناس في قوله سبحانه فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم
 بما نزل الله فاولئك هم الكافرون ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار و
 قاض في الجنة رجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل نضى للناس على جهل فهو
 في النار ورجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة رواة اهل السنن والفاظ اسم نكل فيهم
 بين اثنين او حكم بينهم سواء سمي خليفة او سلطانا او نائبا او واليا او كان منصوبا ليقتض
 بالشرع او نائبا حتى من يحكم بين الصديان في الخطوط اذا تخابروا هكذا ذكر اصحاب رسول الله
 عليه السلام وهو ظاهر ولمسا كان اجتماع القوة والامانة في الناس قليلا كان عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه يقول اللهم انك اشكو من جلد الفاجر وعجز الثقة والواجب

كل ولاية الاصل بحسبها فاذا عاين رجلان احدهما اعظم امانة والاخر اعظم قوة فذكر ما نفعهما
لنلك الولاية واقطعها ضربا فيها فيقدم في اماراة الحرب الرجل القوي الشجاع وان كان فيه
فجور على الرجل الضعيف العاجز وان كان امينا كما سئل الامام احمد عن الرجلين
يكونان اميرين في الغزو احدهما قوي فاجروا والاخر صالح ضعيف مع ايها يغزى فقال
اما الفاجر القوي فتوكل به المسلمين وفجوة على نفسه واما الضعيف فصلاحه لنفسه
وضعفه على المسلمين يغزى مع القوي الفاجر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤيد
هذا الدين بالرجل الفاجر وزوجا قوام لا خلاق لهم واذا لم يكن فاجر كان اولى بامارة الحرب
من هو اصلح منه في الدين اذا لم يسد مسددا وهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعمل خالد بن الوليد
على الحرب منذ اسلم وقال ابن خالد اسيف سلاه الله على الشركين مع انه احيانا كان قد يعمل ما
ينكره النبي صلى الله عليه وسلم حتى انه مرة رفع يده الى السماء وقال اللهم اني ابرأ اليك وما فعل خالد ان سلاه
الى بني جذيمة فقتلهم واخذ اموالهم بنوع شبهة ولم يكن يجوز ذلك فانكره عليه بعض من معه
من الصحابة حتى واهل النبي صلى الله عليه وسلم وضمن اموالهم ومع هذا فما زال يقدره على
امارة الحرب لانه اصلح في هذا الباب من غيره وفعل ما فعله بنوع تاويل وابوذر رضي الله عنه
اصلح منه في الامانة والصدق مع هذا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا اباذر اني اراك ضعيفا
واني احب اليك ما احب لنفسك تا من على اثنين ولا تولى مال يتيم رواه مسلم فتنبى اباذر عن
الامارة والولاية لانه رآه ضعيفا مع انه قد روي ما ظلت الخضراء ولا اقلت الغبراء اصلا
لحجة من ابي ذر وامن النبي صلى الله عليه وسلم مرة عمر بن العاص في غزوة ذات السلاسل استعطا فالا قاربه
الذين بعثه اليهم على من هم افضل منه امراسامة بن زيد لاجل طلبه ابيه فكان ذلك كان
يستعمل الرجل المصلحة راحة مع انه قد كان يكون مع الامير من هو افضل منه في العلم
الايمان وهكذا ابو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال يستعمل خالدا في حرب اهل
الردة وفي فتح العراق والشام وبدأت منه هفوات كان له فيها تاويل وقد ذكر والله كان له
فيها هوى فلم يعزله من اجلها بل عتبه عليه الرجحان المصلحة على المفسدة في ابقائه وان غيره
لم يكن يقوم مقامه لان المتولى الكبير اذا كان خلقه يعمل الى اللين فينبغي ان يكون خلقا ثابته

يميل إلى الشدة وإذا كان خلفه يميل إلى الشدة فينبغي أن يكون خلق ناسبه يميل إلى الاعتدال
ليعتدل الأمر وهذا كان أبو بكر الصديق يؤثر استنباطه خالده كان عمر بن الخطاب يؤثر عدل خالده واستنباطه
أبي عبيدة بن الجراح لأن خالده كان شديد الكرمين الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح كان لبنا
كأبي بكر فكان الأصل لكل منهما أن يولي من ولاه ليكون أمراً معتدلاً ويكون بذلك من خلفاء
رسول الله ﷺ عليه السلام الذي هو معتدل حتى قال النبي ﷺ عليه السلام أنا نبي الرحمة ونبي المحبة
وقال أنا الضمير والقنال فلعنه وبسط قال الله تعالى فهم أشداء على الكفار رحمة بينهم وظهر كما
سجدوا قال تعالى اخلف على المؤمنين أعزقة على الكافرين وهذا لما تولى أبو بكر وعمر صلوات الله عليهما
الولاية واعتدل منهما ما كان بنسباً فيه إلى أحد الطرفين في حياة النبي صلوات الله عليهما من باب العدل
ومادة الآخر حتى قال فيه النبي ﷺ عليه السلام أفند بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وظهر من ذلك
من شجاعة القلب في قتال أهل الردة وخليفة ما برز به على عمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين
وأن كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد من الأمن مثل حفظ الأموال ونحوها فامراً
استخرجها فلا بد فيه من قوة وأمانة قبولي عليها أشد قوي يستخرج بقوته وكاتباً أمين يحفظها
بخبرته وأمانته وكذلك في إمارات الحرب إذا أمراً أمير بمشاورة أولى العلم والدين جمع بين
المصلحتين وهكذا في سائر الولايات إذا لم تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدة فلا بد من
ترجيح الأصل أو تعدد المولى لغيره لرفع الكفاية بما أحسنه ويقدم في ولاية القضاء الأحكام
الأورع الأكف فان كان أحدهما أعلم والأخر أروع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف فيه فهو
الأورع وفيما ندر حكمه ويخاف فيه الاشتباه أعلم ففي الحديث عن النبي صلوات الله
عليه وسلم قال إن الله يحب البصير النافذ عند روءا الشبهات ومحبا العقل الكامل عدل حلال الشهوات حقيقياً
على الأكف إن كان للقاضي مؤيدتان يداً تاماً من جهة وإلى الحرب العاسة ويقدم الأكف إن كان
القضا يحتاج إلى قوة وأمانة للقاضي أكثر من حاجته إلى مزيد العلم والأورع فان القاضي لا يخلو
يحتاج أن يكون عالماً عادلاً قادراً على كل حال للمسلمين فأي سفة من هذه الصفات
نقصت ظهر الخلل بسببه والكفاية ما بقصور ورهبة وأما ما أحسب وخبية وفي الحقيقة فلا
منها وسئل بعض العلماء إذا لم يوجد من بولي القضاء إلا فاسق عالم وجاهل دين فأيهما يقدم

فقال ان كانت الحاجة الى الدين اكثر لغلبة افساد الدين قدم الادب ان كانت الحاجة الى العلم اكثر فغلب الحكومات قدم العالم ومع انه يجوز ولاية غير اهل الضرورة اذا كان الاصل موجودا فيجب مع ذلك السعي في اصلاح احوال الناس بكل ما لا بد منه من امور الولايات والامارات ونحوها كما يجب على المصير السعي في وفاء دينه وان كان في الحال لا يطلب منه الا ما يقدر عليه وكما يجب الاستعداد للجهاد باعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوط العزفان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب بخلاف الاستطاعة في الحج ونحوه فانه لا يجب تحصيلها لان الواجب هو تلك الولاية لاها والمهم في هذا الباب معرفة الاصل وذلك انما يتعرفه مقصود الولاية ومعرفة طريق المقصود فاذا عرفت المقاصد والوسائل فاعلم ان هذا الما غلب على اكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين قد موافق ولا يتم من يعينهم على ذلك المقاصد وكان من يطلب رياسة نفسه يوثق تقديم من يقدم رياسته وقد كانت السنة ان الذي يصلي بالمسلمين الجمعة والجماعة ويخطب بهم امراء الحرب الذين هم نواب خي السلطان على الجند ولهذا لما قدم النبي صلى الله عليه وآله في الصلوة قدمه المسلمون في امارة الحرب وغيرها وكان النبي صلى الله عليه وآله يبعث اميرا على حرب كان هو الذي يؤم للصلوة باصحابه وكذلك اذا استعمل بجلا نائبا عليه مدينة كما استعمل عتاب بن اسيد على مكة وعثمان بن العاص على الطائف وعليها ومعاذ بن ابي موسى على اليمن وعمر بن حزم على حجاز وكان نائبا هو الذي يصلي بهم ويقوم بهم الجند وغيرها مما يفعل امير الحرب وكذلك كان خلفاء بعده ومن بعدهم من الملوك الامويين وبعض العباسيين وذلك لان اهم امور الدين الصلوة والجهاد ولهذا كانت اكثر الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة والجهاد وكان اذا عاد مريضا يقول اللهم اشفع عبدك وليشهدك صلوة وينكحك وعدا ولم يبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ الى اليمن قال يا معاذ ان اهم امر عندني الصلوة وكذلك كان عمر بن الخطاب يكتب الى عماله ان اهم اموركم عندني الصلوة فمن حافظ عليها وحفظها حفظ دينه ومن ضيعها كان لما سواها من عملها شذاضا وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلوة عماد الدين فاذا اقام المتولي عماد الدين فالصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وبها التي تعين الناس على ما سواها من الطاعات كما قال الله تعالى استعينوا بالصبر والصلوة ان الله مع الصابرين

عنه بن ابي العاص
النفسي ابو عبد الله
نظايف وهو من دواعي
نزيه العزم والسخرة
صديقا لهم في شدة
تلقوا من المسكين
وموتى بن طلحة قال الحسن
بعضي ما ريت احد افضل منه
قال محمد بن عثمان النفسي
استسنة احدى دواعي
"مختار"

وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وأمر أهلك بالصلوة واصطبر عليها ولا نسئلك رزقا نحن نرزقك والعنا
 للتقوى وقال تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن
 يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين فالقصد الواجب بالولايات صلاح دين الخلق الله
 منه فافهم خسرنا خسرنا ولم يتفهم ما نهوا به في الدنيا وصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من
 امر دنياهم وهو في ذلك المال بين مستحقه وعقوبات المعتدين فمن لم يعتد أصح له دينه و
 دنياه وهذا كان عمر بن الخطاب يقول لما بعثت علي بن أبي بكر يعلمكم كتاب الله وسنة نبيه ويقيم
 بينكم فيكم فلما تغيرت الرعية من وجه والرعاة من وجه تناقضت الأمور فاذا اجتهد الراعي في
 اصلاح دينهم ودنياهم بحسب المكان كان افضل اهل زمانه وكان افضل من المجاهدين في
 سبيل الله تعالى وقد روي يوم من امام عادل افضل من عبادة ستين سنة وفي الصحيحين
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظاههم الله في ظله
 يوم لا ظل الا ظله امام عادل شاذل شاذل في عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمسجد اذ اخرج منه
 حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل ذكر الله خاليا فضا
 بهينه ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال اني اخاف الله رب العالمين ورجل
 تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما انفق يمينه وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الجنة ثلاثة ذو سلطان مقسط ورجل
 رحيم رقيق القلب بكل ذي قربى ومسلم ورجل غني عفيف متصدق وفي السنن عنه صلى الله عليه
 وسلم الساعي على الصدقة باحق كالمجاهد في سبيل الله تعالى وقد قال تعالى لما امر بالجهاد وقتلهم
 حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقيل للنبى صلى الله عليه وسلم يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة
 ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأي ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا
 فهو في سبيل الله اخراجة في الصحيحين فالقصد ان يكون الدين كله لله وان تكون كلمة الله
 العليا وكلمة الله اسم جامع لكلماته وهي التي تضمنها كتابه وهكذا قال تعالى لقد ارسلنا
 رسلا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط فالقصد من ارسال
 الرسل وانزال الكتب ليقوم الناس بالقسط في حقوق الله تعالى وحقوق خلقه ثم قال تعالى وانزلنا

الحديد فيه باس شديد ومنافع للناس فيعلم الله من ينصره ورسوله بالغيب فمن عدل
عن كتاب الله قوم بالحديد وهذا كان قوام الدين بالمصحف والسيف قد روي عن جابر
بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نضرب بهذا العينة
السيف من عدل عن هذا العينة المصحف فاذا كان هذا هو المقصود فانه يتوصل اليه
بالاقرب فالاقرب ينظر في الرجلين ايها كان اقرب الى المقصود واذا كانت الولاية مثلا امامة
صلوة فقط قدم من قدمه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال يوم القوم اقرهم لكتاب الله فان
كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة وان كانوا في السنة سواء فاقد منهم هجرة فان كانوا
في الهجرة سواء فاقد منهم سنا ولا يجلس الرجل للرجل في سلطانه ويروفي اهله على تكريمه
الا باذنه رواه مسلم فاذا تكافأ رجلان او خفي اصفح ما اقرع بينهما كما اقرع سعد
بن وقاص بين الناس يوم القادسية لما تشاحوا على الاذان متابعين لقوله صلى
الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستموا
عليه لاستموا للخراجة في الصحيحين فاذا كان التقدير يا سر الله اذا ظهر وبغضه
وما هو برجعه بالقرعة اذا خفي الامر كان المولى قد ادى الامانات في الولايات الى اهله

فصل في الاموال وهي القسم الثاني من الامانات

قال الله تعالى في الديون فان امن بعضكم بعضا فليؤد الذي ائتمن امانته وليتق الله
ربه ويدخل في هذا القسم الاعيان الديون الخاصة والعامية مثل رد الواضع ومال
الشريك والوكيل والمضارب ومال الولي من اليتيم واهل الوقف ونحو ذلك كذلك وفاء
الديون مثل مثل الثمن المبتاع وبذل القرض وصدقات النساء واجور المنافع ونحو ذلك وقد
قال الله تعالى ان الانسان خلق هلو اذ امسه الشر جزوعا واذا امسه الخير منوعا الا
للمصلين الذين هم على صلواتهم امنون والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم الى
قوله تعالى والذين هم لاماناتهم عهدهم راعون وقال تعالى انا انزلنا اليك الكتاب
بالحق لكي يبين للناس ما رزقوا الله ولا تكن للنحاشين خبيما اي لا تخاصم عنهم وقال النبي صلى

المؤمن من امنه المسلمون على حمايتهم واموالهم المسلم من سائر المسلمين من امانة موصولة
 ولها اجر من هجر ما لله عنه والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله وهو حديث صحيح
 بعضه في الصحيحين وبعضه في جامع الترمذي وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اخذ مالا من الناس
 يريد اذله ما اذاه الله عنه ومن اخذها يريد اهلها اطفاه الله رواه البخاري اذا كان الله
 تعاقد وجباة الامان التي قبضت بحق ففیه تنبيه على وجوب اداء النصب والسروقة والحقا
 ونحو ذلك من المظالم وكذلك اداء العارية وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين في حجة الوداع فقال
 في خطبته العارية مردودة والخبرة مردودة والدين مقضي والزعيم غارم ان الله تعا
 قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وهذا القسم يتناول الولاية والرعية فعلى كل من
 ان يؤدى الخراج ما يجب لوجه فعله ذي السلطان وقوابه في العطاء ان يؤتى كل ذي حق
 حقه وعلى جباة الاموال كهل الديوان ان يؤدى الى ذي السلطان ما يجب اداؤه وكذلك
 على الرعية الذين يجب عليهم الحقوق وليس للرعية ان يطلبوا من ولاة الاموال ما لا
 يستحقونه فيكونوا من جنس من قال الله تعالى فيه ومنهم من يلزمهم في الصدقات فان
 اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم ليخطون ولواهم رضوا ما اتهم الله ورسوله و
 قالوا احسبنا الله سيوف تينا الله من فضله وسورة الى الله راغبون انما الصدقات للفقراء
 والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم في الرقاب الغارمين وفي سبيل الله والسبيل
 فريضة من الله والله عليم حكيم ولا هم ان ينزع السلطان عما يجب رفعه اليه من الحقوق وان كان
 ظالما كما امر به النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر جرد الولاية فقال ادوا اليهم الذي لهم فله الله سائر
 عما استرعاهم وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت بنو
 اسرائيل تسوقهم لانبياء كلما هلك نبي خلفه نبي انه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء
 ويكثرون قالوا فما نأمرنا قال فوايعة الاول فالاول ثم اعطوهم حقوقهم فان الله سائلهم
 عما استرعاهم وفيها عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم سترون بعد اثارة
 وامور تنكرونها قالوا فما نأمرنا يا رسول الله قال ادوا اليهم حقوقهم واسألوا الله حكيم ليس لولاية
 الاموال ان يعيدوا ما اخذوا منكم كما عسى انما الله ملكه فانما هو منك نواه ويحكمه ليسوا اولا كما لا

اني والله لا اعطي احد ولا امسح احدا وانما انا واسم امنع حيث امرت رواية البخاري وعنه
 رضي الله عنه بحجة فهذا رسول رب العالمين صلواته قد اخبرانه ليس العطاء والمنع باختياره و
 اجتهاده كما يعمل المالك الذي لا يملكه التصرف في ماله وكما يفعل المولى الذين يعطون من
 اجور ويمنعون من اجور وانما هو عبد الله يقسم المال بامره فيضعه حيث امره الله تعالى
 هكذا قال رجل لعمر بن الخطاب يا ابا عبد المؤمن لو وسعت على نفسك في النفقة من مال
 الله فقال له عمر لا تدري ما مثلي ومثل هؤلاء كمثل قوم كانوا في سفر فجمعوا منهم مالا وسلكوا
 واحدا منهم بفقاه عليهم فهل يملك ذلك الرجل ان يسافر عنهم من اموالهم ويحمل مرة الى عمر
 بن الخطاب مال عظيم من الخمس فقال ان قوم ادادوا الامانة في هذا المال لامناء فقبل له تلك
 امانة امانة الى الله فادوا اليك الامانة ولو رعت لرعوا ويتبعني ان يعرف ان في الامر كالمسافر
 ما نطق فيه جلب اليه هكذا قال عمر بن عبد العزيز فان نطق فيه الصدق والبر والعدل
 والامانة جلب اليه ذلك الذي يجب على في الامران ياخذ المال من حله ويضعه في حقه
 ولا يمنعه من مستحقه وكان علي بن ابي طالب في اذ بلغه عن بعض نوابه ظلم يقول اللهم اني
 لم امرهم ان يظلموا خلقا ولا يتركوا حقا والاموال السلطانية التي اصابها في الكتاب السنة
 ثلاثة اصناف الغنيمة والصدقة والغني فاما الغنيمة فهو المال المأخوذ من الكفار بالقتال
 ذكرها الله تعالى في سورة الانفال التي انزلها الله في غزوة بدر وسماها انفالا لانها زيادة في اموال
 المسلمين فقال تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من ثروتكم وما كنتم خلقوا في سبيل الله
 انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 ان كنتم امنتم بالله وما انزلنا على عبدنا الآية وقال تعالى في انشائها فكلوا مما غنمتم حلالا
 طيبا واتقوا الله ان الله غفور رحيم وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الارض
 معجدا وظهورا فاما رجل من امني ادركته الصلوة فليصل واحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد
 قبلي واعطيت الشفاعة وكان النبي يعث الى قومه خاصة ويبعث الى الناس عامة وقال النبي
 صلواته بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل

وجعل الذيل والصغار على من خالف أمرى ومن تشبه بقوم فهو منهم رواه أحمد في المسند
 عن عمر بن الخطاب في الغنيمة الخمسة وصرف الخمس للذين ذكر الله تعالى وقسمه الباقي بين الغنائم
 قال عمر بن الخطاب الغنيمة خمس شهد الوقعة وهم الذين شهدوا القتال قاتلوا أو ألقوا أو
 قسمتها بينهم بالعدل فلا يطع أحد إلا بإستئذنه ولا ينسبه ولا يفضل به كما كان النبي صلى الله عليه
 وسلم وخلفاؤه يقسمونها في صحيح البخاري بن سعد بن أبي وقاص أي له فضل على من دونه
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل تنصرون وترزقون إلا بضعفانكم وفي مسند أحمد بن سعد بن أبي وقاص
 قال قلت يا رسول الله الرجل يكون جارية القوم يكون معه وسهم غيره سواء قاتل أو لم يقاتل
 أم لا ابن سعد هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفانكم وما زالت الغنائم تقسم بين الغانمين
 في دولة بني أمية وبني العباس لما كان المسلمون يغزون الروم والترك والبربر لكن يجوز للأمام
 أن ينقل من ظهره زيادة تكاية كسوة من الجيش أو رجل صدق إلى حصن ففتح أو رجل
 على مقدم العدو وقتل فغزم العدو ونحو ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه كانوا ينقلون كذلك
 وكان ينقل السرية في البداية الرابع بعد الخمس والرجعة الثالث بعد الخمس وهذا النقل قد قال
 بعض العلماء أنه يكون من خمس الخصال لا يفضل بعض الغانمين على بعض والصحيح أنه يجوز
 من أربعة أخص أن كان فيه تفضيل بعضهم على بعض لمصلحة دينية لا قوى النفس كما
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا قول فقهاء الشام والسيعة حنيفة وأحمد وخيرهم وعلي هذا فقد قيل
 له أن ينقل الرابع والثالث بشرط وغير شرط وينقل على ذلك في الشرط مثل أن يقول من دلت عليه
 فله كذا ومن جاهد برأس فله كذا ونحو ذلك وقيل لا ينقل الزيادة على الثلث ولا ينقل إلا بالشرط
 وهذا قولان لأحمد وغيره وكذا نقل على القول الصحيح للإمام أن يقول من أهدى من كذا
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد قال في غزوة بدر إذا رأيتم خالصة مصالحة رجعة إلى المدينة فادعوا
 الإمام بجمع الغنيمة ويقسمها لم يجل لأحد أن يغلب منها شيئا ومن يغلب أتت به غل يوم القيامة
 فإن انقلبوا خيانة ولا يحزن النبي صلى الله عليه وسلم على ما فعلوا فإنها فاذنركم الإمام الجمع
 والقسمه وأذن في الإخذ إذا ناجوا فمن أخذ شيئا بلا إذن من حربه بعد الخمسة وكل
 ما دل على الإذن فهو ذن وإنما إذا الميأذن وأذن إذا خير جائر جائر لا يسأل في الإذن بقدره

ما نصيبه بالقسمة صحح العدل في ذلك ومن حرم على المسلمين جمع المغنم والحال هذه أو
 أباح للإمام أن يفعل فيها ما شاء فقد تقابل القولان تقابل الطرفين قد بين الله تعالى فسط
 والعدل في القسمة أن يقسم للرجل سهمًا ولل فارس خمي الفرس العربية ثلاثة أسهم سهمًا
 وسهمًا لفرسه هكذا قسم النبي صلى الله عليه وسلم حاتم خيبر ومن الفقهاء من يقول للمؤبد
 سهمان الأول أصغر وهو النسيب دلت عليه السنة الصحيحة ^{وكانت الفرس} يحتاج إلى مؤنة نفسه
 وسائته ومنفعة الفارس به أكثر من منفعة راجلين ومنهم من يقول يسوي بين الفرس
 العربي والمجاني في هذا ومنهم من يقول بل للمجاني سهمان كما روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه والفرس للمجاني الذي تكون أمة بنظية ويمنع التفرق سواء كان حصانًا
 أو حصيًا أو يسى الأكرش أو ركبة وبني الحجر وكان السلف يُعدون للقتال الحصان لقوته وحلته
 والأخافرة الحجر لأنه ليس لها صهيل وتريات تنذر العدو فيحترزون والمسير الخصي لأنه أصبر
 على السدور وإذا كان المغنوم ما لا قد كان للمسلمين قبل ذلك من عقار أو منقول وعرف
 صاحبه قبل القسمة فإنه إليه باجماع المسلمين والتفايع برد المغنم وأحكامها فيه آثار
 أقوال اتفق المسلمون عليها وتنازعوا في بعضها ليس هذا موضعها وإنما الغرض ذكر الجمل
 للجامعة **وأما الصدقات** فهي من ممي الله تعالى في كتابه فقد روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أن رجلاً سأل عن الصدقة فقال إن الله لم يرض في الصدقة بقسم
 ولا غيره ولكن جزاء ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك فالفقراء والمساكين
 يجمعهم معنى الحاجة إلى الكفاية فلا تخل الصدقة لغني ولا تقوي مكتسبًا ولا عالمون عليها
 هم الذين يجمعونها ويحفظونها ويؤخذون بالوفاء قلوبهم سندا كرههم شاء الله تعالى في كل
 الفعي وفي الرقاب يدخل فيها أعانة المكاتبين واقتداء الأسرى وعشق الرقاب وهذا أقوى
 الأقوال فيها والغارمون هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها فيعطون وفاء ديونهم
 ولو كان كذا إلا أن يكونوا غرموه في معصية الله فلا يعطون حتى يتوبوا وفي سبيل الله وهم
 الغزاة الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم فخرهم فيعطون ما يغزون به وتمام ما يغزون به من خيل
 وسلاح وبقعة وأجرة الحج في سبيل الله تعالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ^{والسبيل هو الذي يختار المسلم}

وهو نصف العشر هكذا كان عمر بن الخطاب يأخذ وما يؤخذ من أموال من يتقاضى الجهاد
منهم والمخراج الذي كان مضروباً في الأصل عليهم وإن كان قد صار بعضه على بعض المسلمين
فإنه يجتمع مع الفتي جميع الأموال السلطانية التي لبیت مال المسلمين كالأموال التي ليس
لها مالك معين مثل من يموت من المسلمين وليس له وارث معين وكما تصوب والعلوي
والوفاة التي تعد معرفة أصحابها وغير ذلك من أموال المسلمين بالعقار والمنقول فهذا
ونحوه لبیت مال المسلمين وإنما ذكره تعالى في القرآن الفتي فقط لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يموت على هذه الميتة الأولى وارثاً لظهور الأنساب في أصحابه وقد مات مرة رجل من
قبيلة قحطان فميراثه الكبير تلك القبيلة أي أقرمه نسباً إلى جد هو وقد قال بنو الطائفة من
العلماء كما جرد في قولهم منصوص من غيره ما جعل له خلفاً إلا عتيقاً له فدفع ميراثه إلى حنيفة وقال
بنو الطائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ودفع ميراث رجل إلى رجل من أهل قريته وكان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وخلفاءه يتوسعون في دفع ميراث الميت إلى من بينه وبينه نسب كما ذكره ولم يكن
يأخذ من المسلمين إلا الصدقات وكان يأمرهم أن يجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنقسمهم كما
أمرهم في كتابه ولم يكن للأموال المقبوضة والمقصومة ديوان جامع على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على عهد
كان يقسم المال شيئاً فشيئاً فلما كان زمن عمر رضي الله عنه كثر المال واتسعت البلاد وكثر
الناس فجعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم ديوان الجيش في هذا الزمان يشتمل على أكثره
وذلك الديوان هو أهم ديوان المسلمين وكان للأموال المصادرة واوين الفتي والمخراج لما يقبض
من الأموال فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه يحاسبون المال على الصدقات الفتي وغير ذلك
فصارت الأموال في هذا الزمان وما قبلها ثلاثة أنواع فروع يستحقها الإمام قبضها الكتاب السنة
والإجماع كما ذكرناه وقسم مجرم أخذها بالإجماع كالجنايات التي تؤخذ من أهل قرية لأجل قتل
قتل بينهم لم يعرف قاتلها أو لميت بغير قتل فإن كان له وارث أو حل رجل أو نكبت وتسقط عنهم
العقوبة بذلك وكان كونهن التي لا يسوغ وضعها اتفاقاً وقسم فيه اجتهاد وتنازع كمال من
له ذور حر ليس بذي فرض ولا عصبية ونحو ذلك وكثيراً ما يقع الظلم من الولاة والرعية هو كذا
يأخذون ما لا يحل لهم وهو لا يدعون ما يجب عليهم كما قد يتظلم أحد الفلاحين وكما يترك

بعض الناس من الجهاد في كذا لولا من مال الله تعالى مما لا يصل كذا في ذلك
العقوبات على اداء الاموال فلهذا يتراعى ما يباح ويحرم في قليله على الاصل
في ذلك ان كل من عليه مال يجب اداءه كرجل عند الحاجة او مضارب في شراكمه
لنوكه او ماله يتراعى ما لا يثبت المال او عند خسران قدره على اطلاقه
او استعج من اداء الحق بالاصل من حيا ودين وعرفته فلهذا قد روي عن ابي بصير
الغفوية حتى يظهر المال او يدل على موضعه فاذا عرف المال وصدر على الحق فاعلى
الحق من المال ولا حاجة على من لا تمتنع من ذلك الا على ماله ومن كان له من حقوق
يؤدي الحق او يمكن من ادايته بكذا فلو امتنع من اداء الحق الواجبة عليه مع القدرة على
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الواجب على حوضه عقرته
رواه اهل السنن وقال في موطأ مالك في الغنم اخرجها في الصيفين وقللها في المطر
والظا لا يستحق العقوبة واليمين وهذا اصل متفق عليه بين كل من يعلو حلقه او تركه
واجبا استحق العقوبة فان لم تكن مقدرة بالشرع كانتا تعذر ايجاده في موطأ مالك
الغني الماثل بالحبس واليمين في الضم حتى يؤدي الواجب قد نص على ذلك الفقهاء من اصحاب
الشافعي واحمد وغيرهم كما علم خلافا في ذلك وقد روي البخاري في صحيحه عن ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم اصاب اهل بيته على الصغراء والبيضاء واليلاح سأل بعض النبي
وهو شعيب بن عمرو بن ابي طالب عن كذا في بن اخطب فقال اذهبتا النخبات والحرث
فقال العهد قريب للمال اكثر من ذلك فدفع النبي صلى الله عليه وسلم شعيبا الى الزبير فبسط
فقال قد وليت عينا فطوت في نخرة هربنا فذهبوا فطافوا في جبال المسك في النخرة وهذا الرجل
كان دميما ولم يجرى لا قل عقوبته الا بحق وكذا في كل من كم ما يجب غفره من ذلالة اجبة
ونحو ذلك يعاقب على ترك الواجب وما اخذ في الاموال وغيرهم من اموال المسلمين
بغير حق فلولي الامر العادل استخراجهم كالحدايا التي ياخذونها بسبب العمل قال ابو سعيد
الخديري هذا ايا العمال غول وروي ابراهيم الحربي في كتاب الحدايا عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال هذا ايا الامراء العمال غول وفي الصحيحين عن ابي حميد الساعدي قال

استعمل النبي ﷺ عليه السلام رجلا من أزد يقال له ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم
وهذا أهدي إلي فقال النبي ﷺ عليه السلام ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولاه الله فيقول
هذا لكم وهذا أهدي إلي ففعلوا جميعا في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي إلي أم لا
الذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة إن كان بعد الله
رغما ولو بقرقلا خوارا وشاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عجزا بطيه وقال اللهم هل بلغت اللهم
هل بلغت ثم قال ذلك محباة في الولاية في المعاملة من المباينة والمواجزة والمضاربة والقبالة
والمزارعة ونحو ذلك هو من نوع الهدية ولهذا شاطر عمر بن الخطاب من عماله من كان له
فضل ودين لا يتم بخيانة وإنما شاطرهم لما كانوا إخصاياه لأجل الولاية من محابة وغيرها
وكان لا يرضى ذلك لأنه إمام عادل يقسم بالسوية فلما يقدرون إماما والريعية كان
الواجب على كل إنسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه يتك ما حرم عليه ولا يحرم
ما أباح الله له وقد يتبدل الناس من الولاية بمن يمتنع من الهدية ونحوها فيمكن بذلك من
استيفاء للظلم منهم ويقر أعما واجبه الله تعالى من قضاء حوائجهم فيكون منهم عوضا
على كلف الظلم وقضاء حاجة أحبا إليهم من هذا التمتع على هذا الصفة فإن
الأول قد باع آخرته بدنيا غيره وخسر الناس صفقة من باع آخرته بدنيا غيره وإنما
الواجب كلف الظلم عنهم بحسب القدرة وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها
من تبليغ ذي السلطان حاجاتهم وتعريفه بأمورهم ودالاته على مصالحهم وصرفه
عن مفاسدهم بأنواع الطرق اللطيفة كما يفعل ذوو الأغراض من الكعاب ونحوهم في غرامهم
ففي حديث هند بن أبي هالة رضي الله عنه عن النبي ﷺ عليه السلام أنه كان يقول بلغوني
حاجة من لا يستطيع إبلاغها فانه من ابلاغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها
ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام وقد روى الإمام أحمد وأبو داود في
سننه عن إمامة الباهلي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ عليه السلام من شفع كخيه
شفاعة فاهدي له عليها هدية فقبلها فقلت بل باع عظيم من أبواب الربا ورواهاهم
أخبرني عن عبد الله بن مسعود قال سمعت أن يطلب الرجل الحاجة للرجل فيبضع له فيها

اليه هدية فيقبلها وروى ايضا عن مسروق انه كان من زياد في مظلة فزدها فاهدى
 له صاحبها وصيغافردة فقلل جمعها بن مسعود يقول من رد من نفسه مظلة فزرقه
 عليها قليلا او كثيرا فهو ينجح ففعلت يا ابا عبد الرحمن ما كنا نرى صاحب الارضوة في الجحيم
 والحكمة فاما اذا كان ولي الامر يستغرم من العمال ما يريد ان يفتن به من عباده ولا ينجح
 وانحل منها اذ كل من باطالوا كل من رفق من نصيب كطاعتين معتقلين على خصمية
 وديانة فلا يصلح للمرجل ان يكون هو نا على ظلم فان التعاضد في ما كان تعاون على البر والتقوى
 من الجهاد واقامة الحدود واستيفاء الحقوق واعطاء المستحقين فهذا مما امر الله به
 ومن امسك عن ذلك خشية ان يكون من غوان الظلمة فقد ترك فوضه على صاحبها
 الكفاية متوها انصتوع وما اكثر ما يشبه الجبن والفشل بلوع اذ كل من امسك
 الثاني تعاون على الاثم والعدوان كالكفة على حم معصم او اخذ مال معصوم او ضرب من لا
 يستحق الضرب فخذوا هذا الذي حرره الله ورسله لعل اذا كانت الاموال قد اخذت بغير
 حق وقد تعدد رخصها في اصحابها اكثر من الاموال السلطانية فالاعانة على من حرم الله الاموال
 في مصالح المسلمين كساد الثغور ونفقة المقاتلة في خلك من الاعانة على البر والتقوى اذ لا يجب
 على السلطان في هذه الاموال اذالم تمكن معرفة اصحابها ووردها عليهم ولا ورثتها من اصحابها
 مع التوبة ان كان هو الظالم الى مصالح المسلمين وان كان غيره قد اخذها فعليه ان
 يفعل بها كذا وكذا لو امتنع السلطان من ردها كانت الاعانة على انفاق في مصالح
 اصحابها او من تنكها بيد من يضيعها على اصحابها وعلى المسلمين فان مدار الشريعة على قوله
 قل فانقوا الله ما استطعتم المفسر لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته وعلى
 قول النبي صلى الله عليه وسلم اذ امرتكم فاتوا منه ما استطعتم فخرجوا بالصحيحين وعلى ان لا يجب
 تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها اذ انما هي مستكان تحصيلها عظم
 المصلحتين وردفع اعظم المضرتين مع احتمال اذ انما هو المستعرج والعدوى على الامم والبلد
 من اعان الظالم على ظلمه اما من اعان المظلوم على ظلمه فانه يضمن له المظلمة في نفسه
 وتكميله لا وكيل الظالم فهو بمنزلة الذي يفرضه الوالد في مولاه في حاله بالظلم

مثال ذلك ولي اليتيم والوقف اذا طلب منه ان ينفق ما لا يافى جهته في دفع ذلك على ما هو اقل
منه اليه والى غيره بعد الاجتهاد والتأمير في الدفع فهذا محسن وما جعل المحسنين من قبل
مكذبا وكيل للمالكين من الدالين والكتاب وغيرهم الذي يتولى كل واحد في العقل والضمير
ودفع ما يطلب منهم لا يتولى كل الظالمين في الاخذ وكذلك لو وضعت مظلمة على اهل القرية
او مدينة او سوق او مدينة فيتم سطر كل محسن في الدفع عنهم بقاية الامكان وقسطها
بينهم على قدر طاقتهم من غير محاباة لنفسه او لغيره ولا ابتغى بل توكل بهم في الدفع عنهم
والاعطاء كان محسنا لكن الغالب ان من يدخل في ذلك يكون وكيل للظالمين عجايبا
مرشيا محمدا بن بروف واخذوا من يديهم وهذا من اكبر الظلمة الذين يحشرون في توابيت
من ناههم واعوانهم فلشياهم ثم يقدفون في النار

فصل في المصارف

والواجب ان يبدل في القسم بالاهم فالاهم من مصالح المسلمين العامة كاعطائهم من المسلمين
منفعة عامة فمنهم المقاتلة الذين يجهادون في الله ورسوله والذين هم اهل البيت
لا يحصل الاخر حتى يختلف الفقهاء في مجال الفقه هل هو يختص به او يشترك في جميع المصارف
واما سائر الاموال السلطانية فجميع المصارف وفاقا لا ما يخص من نوع كالمصروفات للمغرمين
ومن المستحقين ذوى الولايات عليهم كالولاية والقضاة والعلماء والعلماء السجدة في علي المآل
جمعاء وحفظا وقمة ونحو ذلك حتى ائمة الصلوة والمواعظ ونحو ذلك وكذلك صرفه
الايمان والاجور لما يعم نفعه من سد الثغور بالكراع والسلاح وعمارة ما يحتاج الى عمارته
من طرقات المياه كالانهار ومن المستحقين ذوى الحاجات فان الفقهاء قد اختلفوا هل يقدر
في غير الصدقة من الفقه ونحوه على غيرهم على قولين في مذهبنا اهل البيت ومنهم من
قل يقدمون ومنهم من قال المال استحق بالاسلام فيشترون فيه كما يشتركون في الوردية
في الميراث والصحيح انهم يقدمون فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم ذوى الحاجات كما قدمهم
في مال بنى النضير وقال عمر رضي الله عنه ليس احد احق بهذا المال من احد انما هو الرجل وسابقته

والرجل وعناؤه والرجل وبلاؤه والرجل وحاجته فحصل لهم عمر رضي الله عنه أربعة أقسام
ذوو السوابق الذين بسا بقوم حصل المال ومن يعين المسلمين في جلب المنافع كلها ثمة
والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا أو يبلي بلادهم في دفع الضرر عنهم
كالجواهر في سبيل الله من الأجناد والعيون من القصاد والمتنصحين ونحوهم وأربع
ذو الحاجات وإذا حصل من هؤلاء متبرع فقد أغنى الله تعالى به ولا أعطي ما يكفيه أو فقه
علمه وإذا عرفت أن العطاء إنما يكون بحسب منفعة الرجل وبحسب حاجته في حال الصالح في
الصدقات أيضا فما زاد على ذلك لا يستحقه الرجل إلا كما يستحقه نظراؤه مثل أن يكون شريكا
في غنمة أو ميراث ولا يجوز للأمام أن يعطي أحدا ما لا يستحقه لغير نفسه من قرابة
بينهما أو مودة أو نحوه ذلك فضلا أن يعطيه لأجل منفعة محرومة منه كعطية المخنثين
من الصبيان المردان الأحرار ونحوهم والبغايا والمغنين والمساخر ونحو ذلك وأعطى العرفان
من الكهان والمنجيين ونحوهم لكن يجوز بل يجب لأعطاء المتألف من محتاج إلى تأليف قلبه
وإن كان هو لا يحمل له أخذ ذلك كما أحاح الله في القرآن أن يعطي المؤلفه قلوبهم من الصدقات
كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلف قلوبهم ونحوه وهم السادات المطاعون في عشائهم كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يعطي الأقرع بن حابس سيد بني تميم وعيينة بن حصن سيد بني فزارة وزيد
الخير الطائي سيد بني بنهان وعلفمة بن علاثة العامري سيد بني كلاب ومثل سادات
قرين من الطامع كصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وسهيل
بن عمرو والحارث بن هشام وعدد كثير ففي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال بعث
علي بن أبي طالب وهو باليمن بذهبية في تزيينها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها بين
أربعة نفرين الأقرع بن حابس الخنظلي وعيينة بن حصن الفزاري وعلفمة العامري
أحد بني كلاب وزيد الخير الطائي أحد بني بنهان قال فغضبت القرش والأنصار وقالوا
يعطي صناديد نجد ويد عنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك لئلا أفرم فجاء
رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ذاق الحبين محروق الرأس فقال أتى الله
بأحمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيع الله طيعه أيا منفي على أهل الأرض ولا تأمنوني

فأراد برجل فاستأذنت رجل من القوم في قتله ويرون أنه خالد بن الوليد فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من ضيضي هذا قوم يقرئون القرآن لا يجاوز حناجرهم
يفتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان يورثون من الإسلام كما يفرق السمح
من الرمية لمن أدركتم لاقتلهم قتل عاد وعنه رافع بن خديج قال أعطى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بأسفيك بجرب صفوان بن أمية وعيينة بن حصن وألفسج بن جابر
كل إنسان منهم مائة من الإبل وأعطى عباس بن مرداس وبنو ذلك فقال عباس

بن مرداس

| | |
|-----------------------|------------------------|
| اتجعل نفسي وطيب العبد | بين عينة وألفسج |
| فما كان حصن ولا عباس | يفوقان مرداس في جمع |
| وما كنت دون امرئ | ومن تخفض اليوم لا يرفع |

قال فاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل رواة مسلم والعبد اسم فرس له
والمولفة قلوبهم وعان كافر ومسلم فالكا فرما أن ترجى بعطيته منفعة كإسلامه
أودفع مضرة إذا المتدفع الأبد لك والمسلم المطاع يرجى بعطيته المنفعة أيضا كحسن
إسلامه وإسلام نظيره أوجاية المال فمن لا يعطيه الأخوف ولتكاية في العدو أو
كف ضرره عن المسلمين إذا لم ينكف الأبد لك فهذا النوع من العطايا وإن كان
ظاهرة أعطاء الرؤساء وترك الضعفاء كما يفعل الملوك فلا عالج بالنيات فلا كان
القصد بغير مصلحة الدين وأهله كان من جنس عطاء النبي صلى الله عليه وسلم
ونحوه فإنه وإن كان المعصود العالوف في الأرض الفساد كان من جنس عطاء فرعون
وأما بكرة ذوالدين الفاسد كذى الخويصرة الذي أنكر على النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه
ما قال في ذلك حنيفة أني أرى في ذلك وأعلى ما يلقى منين علي بن أبي طالب مقصده من
المصلحة من التحكيم ومحاسنه وما تركه من سبي نساء المسلمين وصبيانهم وهو كالأمر
النبي صلى الله عليه وسلم لا ن معهم ديناً وأما لا تخلم به ديناً ولا أخوة وكثيراً ما يشبه الورع
الفاقد بالجناب والجناب وإن كان من جنس ما يترك في شدة الفساد بخشية الله تعالى

بترك ما يورثه من الجهاد والنفقة فجاءوا بخلافه وقد قال النبي صلى الله عليه وآله في الحديث
 خالع وجبن خالع قال الترمذي حديث صحيح كذلك فقد بترك الإنسان العمل طناً وظهراً
 انه ورع وانما هو كبر وإرادة للعالم وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات كما من جملة
 كاملة فان النية تلحق بالروح والجسد والافعال واحد من الساجدين تعالى قال الساجد للشمس
 القمر وضع جبهته على الارض فصورتها واحدة ثم هذا اقرب الخلق الى الله تعالى وهذا العمل خلق
 عنه وقد قال تعالى وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة وفي الاثر افضل الايمان الساجدة
 الصبر فلا يتم رعاية الخلق وسياستهم الا بالجمود الذي هو العطاء والنجدة التي هي الشجاعة بل
 لا يصلح الدين والدنيا الا بذلك ولهذا كان من لم يقيمها سلب الله تعالى الامر ونفله الى غيره
 كما قال تعالى يا ايها الذين امنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله انما قلتم الى الارض
 ارضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل لا تشعروا بعذابكم
 عذاباً ابداً ويستبدل قوم ما غيركم ولا تضره شيئاً والله على كل شيء قدير وقال تعالى هانئكم
 هو لا تدعون لتنفقوا في سبيل الله فمنكم من يبخل ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه والله
 الغني وانتم الفقراء وان تنولوا يستبدل قوم ما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقد قال تعالى لا يسئروا
 منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقتلوا
 وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير فعلى سبحانه وتعالى الامر لا نفاق الذي هو السخاء
 والفعل الذي هو التبعة وكذلك قال تعالى في ذكر موضع وجاءه في سبيل الله يا ايها الذين
 امنوا انفسكم وبنين ان البخل من الكبائر في قوله ولا تحسبن الذين يخافون بما اتاهم الله من فضله
 هو خيلهم بل هو شرهم فيطوفون ما يخلوها به واء القيامة وقوله والذين يكذبون الذ^{هب}
 والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فليشرهم بعد اب اليم يوم يحيى عليهم الآية وكذلك
 النجباء في مثل قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة فقد
 باء بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير فقول الله تعالى ويخلفون بالله وهم لم ينكروا
 ما هم منكم وكفى قوم يفرقون وهو كثير في الكتاب السنة وهذا ما اتفق عليه اهل الارض
 حتى انهم يقولون في الامثال العامة لا طعنة ولا جفنة ويقولون لا فارس لا نجمل ولا

العرب لكن اختلف الناس هنا ثلث فرق فريق غلب عليهم حب العلو في الارض والفساد ولم
 ينظروا في عاقبة المعاد فراؤوا ان السلطان لا يقوم الا بعطاء ولا يتأق العطاء الا باستخراج
 اموال من غير حلها فصار لها بين وهابيين وهابيين وهو لا يقولون لا يمكن ان يتولى على الناس
 الا من ياكل ويطعم فانه اذا تولى العفيف الذي لا ياكل ولا يطعم سخط عليه الرؤساء وعزلوه
 ان لم يرضوا في نفسه وماله وهو لا ينظروا في عاقل دنياهم
 واهلوا الاجل من اخرهم فعاقبتهم ردية في الدنيا والاخرة ان لم يحصل لهم ما
 يصلح عاقبتهم من توبة ونحوها وفريق عند هم خوف من الله تعالى ودين يمنعه عما يعتقه
 قبيحا من ظلم الخلق وفعل المحارم فهذا حسن واجب لكن لا يعتقدون مع ذلك ان
 السياسة لا تتم الا بما يفعله اولئك من الحرام فيمتنعون او يمنعون عنها مطلقا وربما
 كان في نفوسهم حين او يخل او ضيق خلق وما معهم من الدين فيتمنعون احيانا في
 ترك واجب يكون اضر عليهم من بعض المحرمات او يقعون في النهي عن واجب يكون النجى
 عنه من الصد عن سبيل الله وقد يكون متاولين وربما اعتقدوا ان انكار ذلك
 واجب لا يتم الا بالقتال فيقاتلون المسلمين كما فعلت النجاشي فهو لا يصلح بهم الدنيا ولا الآخرة
 الكامل لكن قد يصلح في كثير من انواع الدين وبعض امور الدنيا وقد يعفى عنهم فيما اجتهدوا
 فيه واخطأوا ويغفر لهم قصورهم وقد يكونون من الاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم
 في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه ولا يعطي غيره
 ولا يرى ان يتألف الناس من الكفار والفجار الا بما لا ينفع ويرى ان اعطاء المؤلفة قلوبهم من
 نوع الجور والعطاء المحرم والفريق الثالث الامم الوسط وهو دين محمد صلعم وخلفائه على
 عامة الناس وخاصةم الى يوم القيامة وهو انفاق المال والمنافع للناس وان كانوا رؤسا
 بحسب الحاجة الى اصلاح الاحوال واقامة الدين التي يحتاج اليها الدين وعفة في نفسه
 فلا يأخذ ما يستحقه فيجمعون بين التقوى والاحسان ان الله مع الذين اتقوا والذين هم
 محسنون ولا تتم السياسة الدينية الا بهذا ولا يصلح الدين والدنيا الا بهذه الطريقة وهذا
 هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون الى طعامه ولا ياكل الا الحلال الطيب هذا يكفيه من الانفاق

أقل ما يحتاج إليه الأول فان الذي يأخذ لنفسه تطعم فيه النفوس ما لا تطعم في العفيف ويصلح
 به الناس في دينهم ما لا يصلحون به الثاني فان العفة مع القدرة تقوي حرمة الدين وتصحح
 عن أبي سفيان بن حرب عن هرقل ملك الروم قال له ان النبي ﷺ ما ذا يأمر كره قال بالبر
 بالصلوة والصدقة والعفاف والصلوة وفي الآثار ان الله اوحى الى ابراهيم الخليل عليه السلام يا
 ابراهيم اتدري لم اتخذ لك خليلا الا في بيت العطاء احب اليك من الاخذ وهو الذي ذكرناه
 في الرزق والعطاء الذي هو السخاء وبذل المنافع نظيرة في النصرة والغضب الذي هو الشجاعة
 ودفع المضار ان الناس ثلاثة اقسام قسم يغضبون لنفوسهم ولدينهم وقسم لا يغضبون لنفوسهم
 ولا دينهم والثالث هو الوسط وهو ان يغضب لربه لا لنفسه كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها
 قالت ما ضرب رسول الله ﷺ بيد لا خادما له ولا امرأة ولا دابة ولا شيئا قط الا ان يجاهد في
 سبيل الله ولا ينيل منه شيء فاستقم لنفسه قط الا ان تنتهك حرمة الله فاذا انتهكت حرمة
 الله لم يقم لغضبه حتى يستقم لله فاما من يغضب لنفسه لا لربه ويأخذ لنفسه ولا يعطي
 فهذا القسم الرابع شر الخلق لا يصلح فخر دين ولا دنيا كما ان الصالحين ارباب السياسة الكاملة
 الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات هم الذين يعطون ما يصلح الدين بعطائه ولا
 يأخذون الا ما يصلحهم ويغضبون لربه سبحانه اذ انتهكت محارمه ويعفون عن حظوظهم
 وهذه اخلاق رسول الله ﷺ عليه وسلم في بدن له ودفعه وهي اكل الامور وكلما
 كان العباد انهم اقرب كان افضل فليحذر المسلم في التفريط اليها بجهد ويستغفر الله فعليه
 بعد ذلك من فقه وراون قصير بعد ذلك يعرف كمال ما بعث الله به محمد ﷺ من الدين
 لهذا في قوله سبحانه وتعالى ان الله اكرمكم ان يزوجكم من اولادنا الى اولادهم واولادهم
 واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل فان الحكم بين الناس يكون في الله وروا عن ابي
 قيس ان رسول الله ﷺ لا يزوج ولا يورث ولا يحرق ولا يبيع ولا يهدى ولا يهدى ولا يهدى ولا يهدى
 في قوله سبحانه وتعالى ان الله اكرمكم ان يزوجكم من اولادنا الى اولادهم واولادهم
 واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل فان الحكم بين الناس يكون في الله وروا عن ابي
 قيس ان رسول الله ﷺ لا يزوج ولا يورث ولا يحرق ولا يبيع ولا يهدى ولا يهدى ولا يهدى ولا يهدى

يا امي القومين هذه البرة قد عرفناها غنا بال الفأجرة فقال تقام بها الحد ودوامها
 السبل ويجاهد بها العدو ويقسم الفتي وهذا القسم يجب على الولاية البحث عنه واقامته
 من غير دعوى احديه وكذلك تقام الشهادة من غير دعوى احديه وان كان الفقهاء
 قد اختلفوا في قطع يد السارق هل يقتصر الى مطالبة المروق منه بماله على قولين
 من ذهب احد وغيره لكنهم متفقون على انه لا يحتاج الى مطالبة المروق منه بالحد بل
 اشترط بعضهم المطالبة بالمال له لئلا يكون للمسارق فيه شبهة وهذا القسم يجب اقامته
 على الشريف والوضيع والقوي والضعيف ولا يحل تعطيله لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرها
 ولا تحل الشفاعة فيه ومن عطاه بذلك وهو قادر على اقامته فعليه لعنة الله الملائكة
 والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وهو ممن اشترى بايات ثمننا قليلا ^{الله} روي
 ابو داود في سننه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جالت شفاعته
 دون حد من حد الله فقد ضا^ح ضا^ح الله في امره ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم ينزل^{سخط} في
 الله حتى ينزع ومن قال في مسلم ما ليس فيه حبس في ردة الخبال حتى يخرج مما قال قيل
 رسول الله وما ردة الخبال قال عصاة اهل النار فذكر النبي صلواته على اهل البيت
 وهي لا عار كان الحكم في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنهما ان قريشا اهتموا بشان المخزومية التي قتلت
 فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من يجترى عليه الا اسامة بن زيد فتكلم فيها
 اسامة فقال يا اسامة اتشفع في حد من حد وجهه انما هلك بنو اسرائيل لهم كانوا اذا
 سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد والذي نفسي بيده لو ان
 فاطمة بنت محمد سرق لقطعت يدها ففي هذه القصة عبرة فان اشرقت بيت كان في
 قريش بطنا بنو مخزوم وبنو عبد مناف فلما وجب على هذه الية المخزومية القطع بسرقها
 التي هي حمود العارية على قول بعض العلماء او سرقة اخرى غير هذه على قول آخرين وكانت
 من اكبر القبائل واشرف البيوت وشفع فيها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم واسامة وغضب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انكر عليه خوله فيما حرم الله وهو الشفاعة في الحد وتعرض بمثلا بسيدة نساء العالمين
 وراها الله مما من خاله فقال لو ان فاطمة بنت محمد ^{عليها السلام} سرق لقطعت يدها وقد تروا

هذه المرأة التي قطعت يدها ثابت وكانت تدخل بعد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم في قضيه
حاجتها وقد روي ان السارق اذا تاب سبقتة يده الى الجنة وان لم يتب سبقتة يده الى
النار وروي حاله في الموطا ان جماعة اصسكو الصلابة ففجروا الى امير المؤمنين عثمان فلقبهم
الزبير فكلهم هم فيه فقالوا اذا رفع الى عثمان فاشفع عنده فقال اذا بلغت الحد وذكروا السلطان
فلما بلغه الشافع والمشفع يعني الذي يقبل الشفاعة وكان صفوان بن امية نائما على رءوسه
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه لص فسرقة فاحذاه فاق به النبي صلى الله عليه وسلم فامر بقطع يده فقال
يا رسول الله اعل رداي تقطع يده اهبه له قال فوالله لا قبل ان تاتيني به ثم قطع يده رواه اهل
السنن يعني صلى الله عليه وسلم عنده قبل ان تاتيني به لكان فاما بعد ان رفع الي فلا يجوز تعطيل
احد لا يعفو ولا شفاعة ولا هبة ولا غير ذلك وهذا لا تنفع العلماء فيما اعلم على ان قاطع الطريق والصلح وخوا
اذا رفعوا الى ولي الامر ثم تابوا بعد ذلك لم تسقط الحد ودعهم بل تجب اقامتها وان تابوا فان كافوا
صادقين في التوبة كان الحد كفارة لهم وكان تمكينهم من ذلك في تمام التوبة بمنزلة رد الحق
الى اهلها والتمكين في استيفاء القصاص في حقوق الأديين واصل هذا في قوله تعالى
من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وكان الله
على كل شيء حقيقا فان للشفاعة اعانة الطالب حتى يصير معه شفعا بعد ان كان وترافا
اعنته على اثر وعد وان كانت شفاعته سيئة والبر ما امرت به ولا ثم ما هبت عنه وان كانوا
كاذبين فان الله لا يهدي الكافرين الخائنين وقد تعالى بانما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او
ينفوا من الارض الى اخره في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل
ان تقلدوا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم فاستثنى سبحانه التائبين قبل القدر عليهم
فقط فالتائب بعد القدر عليه باق فيمن يجب عليه الحد للعموم والمفهوم والتعليل في سنن
ابي داود والنسائي عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحد ودينما
بينكم فما بلغني من جلف وقد وجب في النسائي وابن ماجه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال حد رجل في الارض خير من ان تمطر اربعين صباحا وهذا لان المعاصي سبب لنقص الرزق

والخوف من العمد وكما دل عليه الكتاب السنة فاذا اقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت معصيته فحصل الرزق والنصر ولا يجوز ان يؤخذ من السارق والزاني او الشارب وقاطع الطريق ونحوهم مال يعطى به الحد لا بيت المال ولا غيره وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد سميت خبيث واذا فعل ولي الامر ذلك فقد جمع بين شيئين عظيمين احدهما تعطيل الحد والثاني اكل السمعة وترك الواجب وفعل المحرم قال الله تعالى ولا ينهاهم الربانيون والاحبار عن قولهم الاثم والاعوج والسمعة البش ما كانوا يصنعون بالسمعة من الرشوة التي تسمى البرطيل وتسمى احيانا الهدية وغيرها وصق اكل السمعة ولي الامر حرام الحان يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها وقد امن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرائش والمرششي والرائش وهو الواسط الذي يمشي بينهما رواة اهل السنن وفي الصحيحين ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال احدهما يا رسول الله افترض بيننا بكتاب الله فقال صنا وكان افقه نعم يا رسول الله ائذن لي فقال قل فقال ان ابني كان عسيفا في اهل هذا يعني اجدنا فزنا بامراته فافتد ربه منه بمائة مشاة وخادم واني سألت رجلا من اهل العلم فاخبرني ان علي بن ابي جلد مائة وتغريب عام وان علي امر اهل هذا الرجم فقال الذي بنفسه بيد القاضين بينكما بكتاب الله المائة والخادم رد عليه وعلينا بجلد مائة وتغريب عام واخذ باليسر علي امرأة هذا فاسألتها فلما اعترفت فارجمها ففي هذا الحديث انما ابدل عن المذنب هذه المالا لدفع الحد عنه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدفع المال الى صاحبه وامر باقامة الحد ولم يأخذ مال المسلمين من المجاهدين والفقراء وغيرهم وقد اجمع المسلمون على تعطيل الحد بمال يؤخذ او غيره لا يجوز واجمعوا على ان المال المأخوذ من الزاني والسارق والشارب والمخارب وقاطع الطريق ونحو ذلك لتعطيل الحد صال سميت خبيث وكثيرا ما يوجد من فساد امور الناس انما هو لتعطيل الحد بمال او جاه وهذا من اكبر الاسباب في فساد اهل البوادي والقوى والامصار من الاعراب والتركمان والاكراذ والفرحين واهل الاهواء كقيس بن واهل الحاضر من رؤساء الناس وغنياتهم وفقرائهم وامراء الناس ومقدميهم وجندهم وهو سبب سقوط حرمة المتولي وسقوط قدره من القتل

وانحلال امره فانه اذا ارثني وتبرطل على تعطيل حد ضعفت نفسه عن ان يتقصر
 اخرو صار من جنس اليهود الملحونين واصل البرطيل هو الحجر المستطيل سميت به الرثوة
 لانها تلطم الرثشي عن التكلم بالحق كما يلطم الحجر الطويل كما قد جاء في الاثر اذا دخلت
 من الباب خرجت الامانة من الكوة وكذا اذا اخذ مال الدلالة على ذلك فهو مثل هذا
 السميت الذي يسمى الناديات الا ترى ان الاعراب المفسدين اذا اخذوا مالا لبعض
 الناس ثم جاؤا الى الامراء فقادوا اليهم خيلا بقدر مونيها او غير ذلك كيف يقوى طمعهم
 في الفساد وتنكسر حرمة الولاية والسلطنة وتفسد الرعية وكذلك الفلاحون وغيرهم
 كذلك شارب الخمر اذا اخذ فرفع بعض ماله كيف يطعم الخمارون فاخرجون اذا مسكوا
 ان يفتدوا ببعض ما لهم فياخذوا ذلك الوالي بمخنة لا يبارك له فيها والفساد قائم وكذلك
 ذوو الجاه اذا حووا احدا من ان يقام عليه الحد مثل ان يرتكب بعض الفلاحين جريمة
 ثم ياتي الى قرية نائب السلطان او امير فيجئ على الله ورسوله فيكون ذلك الذي حووا من
 لعنه الله ورسوله فقد روى مسلم في صحيحه عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله
 ﷺ لعن الله من احدث حدا او اوى محدئا وكل من اوى محدئا من هؤلاء المحلثين
 فقد لعنه الله ورسوله فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ان من حالت شفاعته دون
 حد من حد الله فقد ضا الله في امره فكيف بمن منع الحد وبقدرته ويده واعاخر
 عن المجرمين المفسدين بسحت من المال ياخذة لاسيما الحد ود على سكان البر فان طغى
 فسادهم حماية المعتدين منهم بجاه او مال وسواء كان المأخوذ لميت المال او للوالي سرا او
 علانية فذلك جميعه محرم باجماع المسلمين وهو مثل تضمين الخانات والخرفان من كان
 من ذلك واعان عليه بمال ياخذة منهم من جنس واحد والمال المتأخوذ على هذا
 تنبيه بما يؤخذ من مهر البغي وطلون الكاهن وثلث الكلب اجرة المتوسط في الحمامات
 يسمى القواد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وطلون الكاهن خبيث
 رواه البخاري وفي معنى مهر البغي الذي هو حدر امره ما يعطى الخثون من
 الصبيان من المماليك والحراري على الشجر وهم وطلون الكاهن مثل جمل الالة للمهر وغيره

على ما يخبر به من الأخبار المبشرة بزعمه ونحو ذلك في الأمر إذا ترك انكار المنكرات
وأقامة الحد عليها بما لا يخذه كان بمنزلة مقدم الحرامية الذي يقاسم المخاريق
على الأخذ وبمنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذ للجمع بين الاثنين على فاحشة
وكان حاله شديدا بحال عجز السوا امرأة لوط التي كانت تل الفجاءة ضيفه التي قال الله تعالى فيها
فانجناؤها أهله كما أمرت من الغابرين وقال تعالى فاسر يا هلك بقطع من الليل فلا يلتفت
منكم أحدا إلا أمر أناته مصيبيها ما أصابهم فعلم بالله تعالى عجز السوء القوادة بمثل
ما حذب به قومه الذين كانوا يفعلون النجاش وهذا لأن هذا جميعه أخذ مال الزانية
على الأثر والعدوان حولي الأمر انما نصيب ليما مر بالمعروف وينهي عن المنكر هذا هو مقصود
الولاية فإذا كان الولي يمكن من المنكر عمال يأخذ كان قد ابق بضد المقصود مثل
من نصبت له عينك على عدوك فأعان عدوك عليك وبمنزلة من أخذ مالا
ليجاهديه في سبيل الله فقاتل به المسلمين ويضج ذلك ان صلاح العباد بالأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر فان صلاح المعاش والمعاد في طاعة الله تعالى في رسوله صلوات
ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه صارت هذه الآية خيرا ما انحوت
للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقال تعالى وتكون منكم أمة يدعون
إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر أولئك هم المفلحون وقال تعالى
عن بني اسرائيل كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون وقال
تعالى فلما نسوا ما ذكروا به انجنا الذين ينهون عن السوء واخذنا الذين ظلموا
بعذاب بسيس مما كانوا يفسقون وفي الحديث الثابت ان ابا بكر الصديق خطب الناس على
منبر رسول الله صلوات فقال ايها الناس انكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير
موضعها يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديت وما في سمعت
رسول الله صلوات يقول ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروا وشك ان يعهم الله بعقابه
منه وفي حديث آخر ان المعصية اذا خفيت لم تضر صاحبها ولكن اذا ظهرت فلم تترك
ضرت العامة وهذا القسم الذي ذكرناه من الحكم في حاله وحاله وحقوقه مقصودة
الأكبر هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فالأمر بالمعروف مثل الصلوة والزكاة والصيام

والجح والصدق والأمانة وبر الوالدین وصلة الأرحام وحسن العشرة مع الأهل
والجيران ونحو ذلك فالواجب على الأمران بأمر بالصلوات المكتوبة جميع من يقدر
على امره ويعاقب التارك باجماع المسلمين فان كان التارك طائفة ممنوعة فتلوا على
نكها باجماع المسلمين وكذلك يقاتلون على ترك الزكاة والصيام وغيرها وعلى استحلال
ما كان من المحرمات الظاهرة المجمع عليها كالكحاح وذوات المحارم والفساد في الأرض ونحو ذلك
وكل طائفة ممنوعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة يجب جهادها
حتى يكون الدين كله لله باتفاق العلماء وان كان التارك للصلوة واحدا فقد قيل
انه يعاقب بالضرب الجسدي حتى يصلي وهو العلماء حل له يجب قتله اذا امتنع عن الصلوة
بعد ان يستتاب فان تاب وصلى والقتل وهل يقتل كافرا او مسلما فاسقافيه قولان واكثر
السلف عليه انه يقتل كافرا وهذا كله مع الاقرار بجريمتها ما اذا جحد وجوبها فهو كافرا باجماع المسلمين
وكذلك جحد سائر الواجبات المذكورة والمحرمات التي يجب القتال عليها فالعقوبة على ترك الواجبات
وفعل المحرمات هو مقصود الجهاد في سبيل الله وهو واجب على الامير باتفاق المسلمين
كما حل عليه الكتاب والسنة وهو من افضل الاعمال قال جل جلاله رسول الله دلي على جلاله
الجهاد في سبيل الله قال لا يستطيعه اولاد طيقة قال اخبرني به قال هل تستطيع اذا خرج المجاهدون
لا تظفرتقوم لا تقدر قال لا فذلك الذي يعدل للجهاد في سبيل الله وقال ان في الجنة
مائة درجة ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض عدوها الله للجهاد
في سبيله كما هو في الصحيحين وقال صلى الله عليه وسلم لا امر الا سلام وعموم الصلوة
وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وذكر قال تعالى انما امنون الذين امنوا بالله ورسوله
ثم يترتبوا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله اولئك هم الصادقون لا يسترون
عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين امنوا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وانفسهم
اعظم درجة عند الله اولئك هم الفاعلون ينشرونهم برحمة منه ورضوان وجات
طهرتهم انهم مقيموا الدين فيها ابدا ان الله عند اجر عظيم ومن ذلك عقوبة المجاهدين
فقطاع الطريق الذين اعترضوا للناس بالسلاح في الطرقات ونحوها ليفصبهم المال

مجاهرة من الاعراب والتركمان والكراد والفلاحين وفسقة الجناد ومردة الحاضرين وغيرهم
 قال الله تعالى فيهم انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا
 ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خيرا
 في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم وقد روى الشافعي في مسنده عن ابن عباس في
 قطع الطريق اذا قتلوا واخذوا المال فتلوا وصلبوا واذا فتلوا ولم يأخذوا والمال قتلوا ولم
 يصلبوا واذا اخذوا المال ولم يقتلوا فطعن ايديهم وارجلهم من خلاف واذا خافوا السبيل
 ولم يأخذوا والمال قتلوا من الارض هذا قول كثير من اهل العلم كالشافعي واحمد وهو قريب
 من قول ابن حنيفة منهم من يسوغ للإمام ان يجتهد فيهم فيقتل منهم من يرى قتله مصلحة
 وان كان لم يأخذ المال مثل ان يكون ذا جلد وقوة في اخذ المال كما ان منهم من يرى انهم اذا
 اخذوا المال قتلوا وقطعوا وصلبوا والاول قول الأكثر من كان من المحاربين قد قتل فانه يقتله
 الإمام حدا لا يجوز العفو عنه بحال باجماع العلماء ذكره ابن المنذر ولا يكون امرة الى رتبة القول
 بخلاف ما لو قتل رجلا لعدو امة بينهما او خصومة او نحو ذلك من الاسباب الخاصة فان هذا هو
 لا ولياء المقتول ان احبوا قتلوه وان احبوا اخذ الدية لانه قتله لغرض واما المحاربون فانهم
 يقتلون لاخذ اموال الناس فضررهم عام بمنزلة السراق فكانت قتلهم حدا لله تعالى وهذا
 متفق بين الفقهاء حتى لو كان المقتول غير مكاف للقاتل مثل ان يكون القاتل حرا والمقتول
 عبدا او القاتل مسلما والمقتول ذميا او مستامنا فقد اختلف الفقهاء هل يقتل في المحاربة
 لانه قتل للنفس العام حدا كما يقطع اذا اخذ اموالهم كما يجلس حقوقهم ام لا واذا كان المحاربون
 الحرامية جماعة والواحد منهم باشر القتل بنفسه والباقي اعدوا له ورد له فقد قيل
 انه يقتل المباشرة فقط والجمهور على ان الجميع يقتلون ولو كانوا مائة فان الردء والمباشرة
 سواء وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين فان عمر بن الخطاب قتل ربيعة المحاربين
 والربيعة هو الناظر الذي يجلس على مكان حال ينظر لهم من يجيء وان المباشرة انما تمكن من
 قتله بقوة الردء ومعرفته والطائفة اذا استنصر بعضها بعض حتى صاروا مهتمين
 فمشتكون في الثواب والعقاب كالجاهدين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون متكافؤون

دما وهم ويسعى بذمتهم لجدا هم وهم يد على من سواهم وقد سرتهم فاعلموا يعني ان
 جيش المسلمين اذا سريت منه سرية ففقت ما لافان الجيش يشاركها فيما غنمت لانها بطر
 وقته تمكنت ان ينفل عنه ففلان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل السرية اذا كان في بدنه ثم
 اليربع بعد الخمس وكذلك لو غنم الجيش غنمة شاركته السرية لانها في مصلحة الجيش كما
 قسم النبي صلى الله عليه وسلم غنمة طلمحة والزبير يوم بدر لانه كان قد رستم في مصلحة الجيش فطرد
 الطائفة المتنعة وانصارها منها فيما هم وعليهم وجها للقتل على باطل لا اصيل
 فيه مثل المقتولين على عصبية ودعوى جاهلية كقيس وميمون وهما فهاظا لثان كما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار فليارسول
 الله هذا القاتل فاصلي للمقتول قال انه اذا قتل صاحبه اخراجه في الصبيحين وتضمن
 كل طائفة ما لثمة الاخرى من نفس ومال وان لم تعرف من عين القاتل لان الطائفة
 الواحدة للمتمتع بعضها ببعض كالشخص الواحد وما اذا اخذ والمال فقط ولم يقتل كما
 تفعله الاعراب كثيرا فانه تقطع من كل واحد يد اليمنى ورجله اليسرى عند اكثر
 العلماء كما في حنيفة والشافعي واحمد وغيرهم وهذا معنى قوله تعالى وتقطع ايديهم
 وارجلهم من خلاف هو قطع اليد التي يبطش بها الرجل الذي يمشي عليها ونحس
 يده ورجله باليمين وهذا الفعل يكون ارجس من القتل فان الاعراب وفسقة الجند
 وغيرهم اذا راوا دائما يدينهم من هو مقطوع اليد والرجل تذكروا بذلك جرمه فارتدوا
 بخلاف القتل فانه قد ينسى قد تورث بعض النفوس لابيية قتله على قطع يده ورجله
 من خلاف فمكون هذا اشد تنكيلا ولا مثاله واما اذا شهروا السلاح ولم يقتلوا نفسا
 ولم يخذوا امالا ثم اغدوا وهربوا وتركوا الحراب فاهم ينفون فليل نعيم تنريدهم فلا يرد
 ياوون في بلد وقيل هو حبسهم وقيل هو ما يراه الامام اصليهم من نفي او حبس او نحو ذلك و
 القتل المشروع هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه فان ذلك اوفى انواع القتل وكذا المشروع
 الله تعالى قتل ما يباح قتله من الادميين والبهائم اذا قد رجليه على هذا الوجه وقال
 النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا دبرتم

فاحسنوا الذبحة وليحد احدكم شفرته ولا يبرح ذبيحته رواه مسلم وقال ان اعقل الناس
 قتلة اهل الإيمان وأما الصليب المذكور فهو بفهمهم على مكان عال ليأثم الناس بشهرتهم
 وهو بعد القتل عند جمهور العلماء ومنهم من قال يصلبون وقد جاز بعض الفقهاء قتلهم
 بغير السيف حتى يتركوا على المكان العالي حتى يموتوا خنفاً أو فحم بلا قتل فاما التمثيل
 في القتل فلا يجوز الا على وجه القصاص وقد قال عمران بن حصين ما خطبنا رسول الله صلى
 خطبه الا امرنا بالصدقة ونهانا عن المشقة حتى الكفار اذا قتلناهم فان لا تمثل بهم بعد
 القتل لا بجراح اذا نهم ولا انوفهم ولا يقرطونهم الا ان يكونوا ضلوا اذلك بنا فنفعناهم مثل ما
 فعلوا والترك افضل قال الله تعالى ان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم
 لخير الصابرين نزلت لما مثل للمشركين بجرة وغيره من شهداء احد فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لئن اطفر لي الله بهم لا مثلن بضغفي ما مثلوا لنا فانزل الله تعالى هذه الآية فقال النبي صلى
 بل نصبر وفي صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعث اميراً على
 سرية او جيش او صاه في خاصة نفسه بتقوى الله وهن معه من المسلمين خيراً ثم
 يقول اغزوا بسم الله وفي سبيل الله فانلوا من كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا
 لا تقتلوا وليداً ولوا شهر والسلاح في البنيان لا في الصحراء لاخذ المال فقد قيل انهم
 محاربين بل هم بمنزلة المختلس والمنتهب لان المطلوب يدركه الغوث اذا استغاث بالناس
 وقال لا ترون ان حكمهم في البنيان والصحراء واحد وهذا قول طالك في المشهور عنه
 والتأففي واكثر اصحاب اجماع وبعض اصحاب ابي حنيفة بل هم في البنيان احمق بالعقوبة منهم
 في الصحراء لان البنيان محل الامن والطمانينة ولانه محل تناص الناس وتعاونهم فاقد امهم عليه
 يقتضي شدة الحاربة والمغالبة ولا هم يصلبون الرجل في حارة جميع ماله والمساقر لا يكون
 معه غالباً الا بعض ماله وهذا هو الصواب لاسيما المتخربون الذين يسميهم العامة في الشام
 ومصر المنسركا اني اسمون العيارين ولو جاربوا بانصافاً والحجارة المقدوفة بالأيدي و
 المقاليع ونحوها فهم محاربون ايضاً وقد حكى عن بعض الفقهاء لامقاتلة الا بالمحرد
 حكى بعضهم الاجماع على ان الحاربة تكون بالمحرد والمتنقل وسواء كان فيه خلاف او لم يكن

فالصواب الذي عليه جماهير المسلمين ان من قاتل على اخذ الاموال باي نوع كان من انواع
 القتال فهو محارب قاطع كما ان من قاتل المسلمين من الكفار باي نوع كان من انواع القتال فهو
 حربي ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيف او رمح او سهم او حجارة او عصي فهو مجاهد في
 سبيل الله واما اذا كان يقتل النفوس موأخذ المال مثل الذي يجلس في خان بكريه
 لا بناء السبيل واذا انفرد بقوم منهم قتلهم واخذ ماله او يدعوا الى منزله من يستأجره
 بخياطة او طب او نحو ذلك فيقتله او يأخذ ماله وهذا يسمى القتل غيلة ويسميه بعضهم بعض
 الناس مفرخين فاذا كان لاخذ المال فهو محارب بين او يجري عليهم حكم القود به ولا
 للفقهاء احدى اهلهم كالحاربين لان القتل بالحيلة كالقتل مكابرة وكلاهما لا يمكن الاحتراز منه
 بل قد يكون ضرر هذا اشد لانه لا يدري به والثاني ان المحارب هو المجاهر بالقتال وان هذا
 المغتال يكون امرا الى ولي الدم والاول اشبه باصول الشريعة حيث كان ضرر اشد لكونه لا ي
 به واختلف الفقهاء ايضا فيمن يقتل السلطان كقتله عثمان وقاتل علي هل هم كالحاربين
 فيقتلون حد او يكون امرهم الى اولياء الدم على قوانين على مذهب احمد وغيره من العلماء
 لان في قتله فسادا عاما وهذا كله اذا قدر عليهم فاما اذا طلبهم السلطان او نوابه لاقامة
 الحد بلا عدان فامتنعوا عليه فانه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء حتى يقدر عليهم
 كلهم ومضى لم يبق ادوا لا يقتال بفضي الى قتلهم كلهم فقتلوا وان افضى الى ذلك سواء كانوا
 قد قتلوا او لم يقتلوا في القتال كيف ما امكن في الحق وغير الحق ويقاتل من قاتل معهم من
 يحميم ويعينهم وهذا قتال وذال لاقامة حد وقتال هؤلاء اكد من قتال الطوائف المنتهية
 عن شوائع الاسلام بان هؤلاء قد تحزبوا لفساد النفوس والاصول بالحرث والنسل ليس
 مقصودهم اقامة دين ولا مال وهو كالحاربين الذين يأتون الى حصن او مغارة
 او جبل او بطن واد ونحو ذلك يقطعون الطريق على من مر بهم واذا جاء هو جند الى الامس
 بطلبهم للدخول في جماعة المسلمين والطاعة لاقامة الحدود فلو هم ورد فعلى هؤلاء
 الذين يقطعون طريق الحاج وغيره من الطرق الجبلية الذين يعصمون بؤوس الجبال
 والمغارات للقطع ولا خلاف في انهم يقطعون الطريق بين النساء والعراق ويسمون بؤوس الغنيمة

فانهم يقاتلون كما ذكرنا لكن قتالهم ليس بمثل قتال الكفار اذ لم يكونوا كفارا الا ان يكونوا قد
 اخذوا اموال الناس بغير حق فان عليهم ضمانا فيؤخذ منهم بقدر ما اخذوا وان لم تعلم
 عين الاخذ وكذلك لو علمت عينه كان قرار الضمان عليه فيرد ما اخذ منهم على ارباب الاموال
 فان تعدد الرد عليهم كان لصالح المسلمين من رزق طائفة المقاتلة لهم وغير ذلك والقصود
 من قتالهم هو القتل منهم لا اقامة الحدود ومنعهم من الفساد فاذا جرح الرجل منهم جرحا
 مستحسنا لم يجز عليه حتى يموت الا ان يكون قد وجب عليه القتل واذا هرب وكفانا شره لم يتبعه
 الا ان يكون حذو وخاف عاقبته ومن اسر منهم ما قيم عليه الحد الذي يقام على غيره ومن
 الفقهاء من يشدد فيهم حتى يرى غنيمة اموالهم وتحميسها واكثرهم يابون ذلك فاما اذا جازوا
 الى مملكة طائفة خارجة عن شريعة الاسلام واما نوا على المسلمين قوتوا وقاتلهم واما
 من كل لا يقطع الطريق ولكنه ياخذ خفارة او ضريبة من ابناء السبيل على الرؤس
 والارباب والاحمال ونحو ذلك فهذا انكاس مكاس عليه عقوبة المكاسين وقد اختلف
 الفقهاء في جواز قتله وليس هو من قطاع الطريق فان الطريق لا ينقطع به مع انه من الناس
 عز لا يوم القيامة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الغامدية لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس
 لغفر له ويجوز للمطوبين الذين ترد اموالهم قتال المحاربين باجماع المسلمين ولا يجوز ان يبذل
 لهم من مال قليل ولا كثيرا اذا امكن قتالهم قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد
 ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حنقه
 فهو شهيد وهذا الذي تسميه الفقهاء بالصائيل وهو الظالم بلا تاويل ولا ولاية فاذا كان
 مطلوبه المال جاز دفعه بما يمكن فان لم يندفع الا بالقتال فقتل وان ترك القتال واعطاهم
 شيئا من المال جاز واما اذا كان مطلوبه الحرمه مثل ان يطلب الزنا بحارم الانسان او يطلب
 من المرأة او الصبي المملوك او غيره الفجيرة فانه يجب عليه ان يدفع عن نفسه بما يمكن
 ولو بالقتل ولا يجوز التمكن بحال بخلاف المال فانه يجوز التمكن منه لان بذل المال جائز
 وبذل الفجيرة بالنفس والحرمه غير جائز واما اذا كان المقصود قتل الانسان جاز له الدفع
 عن نفسه وهل يجب عليه فيه قتل العلماء في مذهب احمد وغيره وهذا اذا كان للناس

سلطان فاما اذا كان والعياد ياه تعالى فتنة مثل ان يختلف سلطانان المسلمين يقتلوا
على الملك فهذه يجوز للانسان اذا دخل احدهما بلاد الاخر وجرى السيف ان يدافع عن نفسه
في الفتنة او يستسلم فلا يقاتل فيها على القولين لاهل العلم في مذهب اهل وخيرة فاذا اظفر
السلطان بالمخاربين الحرامية وقد اخذوا الاموال فعليه ان يستخرج منهم الاموال التي
للناس ويردها عليهم مع اقامة الحد على ابدانهم وكذلك السارق فان امتنعوا عن ارجاع
المال بعد ثبوته عليهم حاقهم بالضرب الحبس حتى يتمكنوا من اخذها باحضارها او توكيل
من يحضرها او الاخبار بمكانه كما يعاقب كل متعص من حق ويجب عليه اداؤه فانه قد يلج
للرجل في كتابه ان يضرب امرأته اذا اشرت فاستنعت من الحق الواجب عليها حتى تفيده
فهو كالأولى واخرى وهذه المطالبة والعقوبة حق لرب المال فان اراد من المالك المصالح
عليه والعفو عن عقوبتهم فله ذلك بخلاف اقامة الحد عليهم فانه لا سبيل الى العفو
بحال وليس للإمام ان يلزم رب المال بترك شيء من حقه وان كانت قد تلفت بالكل
وعبرة عند هذا السارق فاقبل بضمونها لا يربكها كما يضمن سائر الغاصبين وهو
قول الشافعي واحد فيبقى مع الاحصاء في ذمتهم الى ميسرة وقيل لا يجمع الغرم والقطع وهو
قول ابي حنيفة وقيل بضمونها مع اليسار فقط دون الاعسار وهو قول مالك ولا يهل
للسلطان ان يأخذ من ارباب الاموال جلا على طلب المخاربين واقامة الحد ودوار تجاع اموال
الناس منهم ولا على طلب السارقين لانفسه ولا للجنم الذين يرسلهم في طلبهم بل طلب
هو كلاء من نوع الجهاد في سبيل الله فيخرج فيه جنود المسلمين كما يخرج في سائر الغزوات
التي تسمى بيكارا وينفق على المجاهدين في هذا من المال الذي ينفق منه على سائر الغزاة
فان كان لهم قطاع وعطاء يكفيهم ولا اعطاهم تمام كغاية غزاهم من مال الصدقات
فان هذا من سبيل الله تعالى فان كان على ابناء السبيل الماخوذ من زكاة مثل التجار الذين
قد يخذل من فخذ الامام زكاة اموالهم فانفقها في سبيل الله تعالى كنفقة الذين يطبقون
المخاربين جاز وان كانت لهم شوك قربة تحتاج الى التليف فاعطى الامام من الفيء او الزكاة بعض
رؤسائهم ليعينه على احصاء الباقيين ولينزل شدة فيضعف الباقيون ونحو ذلك جاز وكان

هو لاء من المواقفة فلو هو وفد ذكر مثل ذلك خبر واحد من الائمة كاحمد وغيره وهو ظاهري
بالكتاب السنة واصول الشريعة ولا يجوز ان يرسل الامام من يضعف عن مقاومة الحرامية
ولا من يأخذ مالا من الماخوذين التجار ونحوهم من ابناء السبيل بل يرسل من يجدد الاقوياء
الامناء وان تعد ذلك يرسل الامثل فالامثل فان كان بعض نواب السلطان او رؤس
القرى ونحوهم يامر بالحماية بالاخذ في الباطن والظاهر حتى اذا اخذوا شيئا قاسمهم ووداع
عنهم وارضوا للماخوذين ببعض الماله والمواد فهاذا اعظم جرما من مقدم الحماية لان
الظلمة تكون جبهة بدن ما يدفع به هذا الواجب ان يقال فيه ما يقلل في الردء والعون
فان قتل في حق من على قلمه من الخطايا فكذلك اهل العلم وان اخذ الاموال قطعت
يداه ورجلاه وان قتل واخذ المال قتل وصلب على قول طائفة من اهل العلم يقطع
ويقتل ويصلب قبل يخبر بين هذين وان كان لم ياذن لهم لكن لما قد راع عليهم قاتلهم
على الاموال وعطل بعض الحق ودوا الحقوق او اوى محاربا او سارقا او قاتلا ونحوهم فمن وجب
عليه حد او حق من تعال او لادعي ومنعه ممن يستوفى منه الواجب لا حد وان فهو شريكه
في الجرم وقد لعنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في صحيح عن علي بن ابي طالب رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من احدث حديثا او اوى محدثا او اظفر
بهذا الذي اوى الحديث فانه يطلب منه اضراره والاحلام به فان امتنع عوقب بالحبس والضرب
مرة بعد مرة حتى يمكن من ذلك الحديث كما ذكرنا انه يعاقب للمتنع من اداء المال الواجب
فما وجب حضوره من النفوس والاموال يعاقب من منع حضورها ولو كان رجل يعرف مكان
المال المطلوب بحق او الرجل المطلوب بحق وهو لم يمنعه فانه يجب عليه الاعلام به والدلالة
عليه ولا يجوز كتمانها فان هذا من باب التعاون على البر والتقوى وذلك واجب بخلاف ما
لو كان النفس والمال مطلوبا باباطل فانه لا يحمل الاعلام به والدلالة عليه لانه من باب التعاون
على الاثم والعدوان بل يجب الدفع عنه لان نصرة المظلوم واجب ففي الصحيحين عن انس بن
مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصروا خلق الله او مظلوما قلت
يا رسول الله انصروا مظلوما فكيف انصروا ظالما قال تمنعه من الظلم فذلك اياك روى مسلم بنحوه

عن جابر وفي الصحيحين عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع وظائف
سبع أمرنا بعبادة المريض وإتيان المحتضر وتثبيت العاطس وإبرار القسم وإجابة الدعوة ونصر
المظلوم وطائفا عن خواتيم الذهب عن الشرب بالقضة وعن المياثر وعن لبس الحرير والقبيح
الديباغ والاستبرق فان امتنع هذا العا لم يره من الأعلام به وبمكانه جاز عقوبته بما يحبس
بغيره حتى يخبر به لأنه امتنع من حق وجب عليه ولا بد خلا النيابة فهو كمن تقدم مكاتب
عقوبته على ذلك إذا عرف أنه حاكم به وهذا مظهر فيما ينزى له الولاية والقضاء وغيرهم في
كل من امتنع من واجب من قول أو فعل وليس هذا مطالباً بل هو محل الحق وجب على غيره ولا يقو
على جناية غيره حتى يدخل في قوله تعالى ولا تزوروا زرة وزرا أخرى وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجني
جان لا على نفسه وإنما ذلك مثل أن يطلب بئال قد وجب على غيره وليس هو وكيل ولا
ضامنا ولا له عند مال أو يعاقب الرجل بحرية قريبه أو جارة من غير أن يكون قد اذنب
لا بترك واجب ولا فعل محرم هذا الذي لا يجعل ما هذا يعاقب على ذنب نفسه وهو أن
يكون قد علم مكان الظالم الذي يطلب حصة لا سنيغاً الحق أو يعلم مكان المال الذي
تعلق به حقوق المستحقين فيمتنع من الأمانة والنصرة الواجبة عليه بالكتاب والسنة والأجماع
أما محاباة وحمية كذلك كما يفعل أهل العصبية بعضهم ببعض وأما معاداة أو بغضا
للمظلوم وقد قال الله تعالى لا يجر منكم شأن قوم على أن لا تعدلوا اعدوا هو أقرب للتقوى
وأما اعراضاً عن القيام لله تعالى القيام بالقسط الذي أوجبه الله تعالى أوجبنا وفشلنا
وخذلنا الدين كما يفعل الناكرون لنصر الله ورسوله ودينه وكتابه الذين إذا قيل لهم انفروا
في سبيل الله أنافوا إلى الأرض وعلى كل فقد يفهم هذا الضرب يستحق العقوبة باتفاق العلماء
ومن أجل هذا السبيل عطل الحدود وضيع الحقوق وأكل القوي الضعيف بسبب ^{تفريطه}
وهو ينسب عن مال الظالم الما طل من عين أو دين وقد امتنع من تسليمه إلى حاكم عادل
يوفي به دينه أو يوفي منه النفقة الواجبة عليه أهله أو أقاربه أو مالكيه أو جماعة وكثيرا
ما يجحد على الرجل حق بسبب من غيره كما يجب عليه النفقة بسبب جرحه قريبه وكما يجب الدية
على عاقلة القاتل وهذا الذي يب من التعزير عقوبة لمن علم أن عنده مالا أو نفسا يجب حضار

وهو لا يحضره كقطاع الطرق والسراق وحاتم أو علم أنه خبير به وهو لا يخبر بما كانه فان اشتهع
من الاخبار والاخذ ان لا يتعدى عليه الطالب ويظلمه هذا محسن وكثيرا ما يشتهيه احد هاهنا
بالآخر وتجمع شبهة وشبهة والواجب تمييز الحق من الباطل وهذا يقع كثيرا في الرؤساء من
اهل البادية والحاضرة اذا استجار بهم مستجير او كان بينهما قرابة او صداقة فاهم يرون الحجة
الجاهلية والعزة بالاثم والسمعة عند الاوباش اهم ينصرونه ويحمونه وان كان ظالما
مبتلا على الحق المظلوم لا سيما ان كان المظلوم رئيسا يناديهم وينادونه فيرون ان في ظلم
المستجير بهم الى من يناديهم ذلا وعجزا وهذا على الاطلاق جاهلية محضة وهي من كبريائنا
افساد الدين والدنيا وقد ذكر انه ما كان سبب رب من خرب الاعراب تحروا من
التي بين بكر وتغلب الخ وهذا اوكذاب سبب خول الترك المغول ديار الاسلام واستيلاهم على
ملوكها ورام الله وخراسان كان سبب من هذا ومن اخل نفسه الله تعالى فقد اعزها ومن
بدل الحق من نفسه فقد اكرم نفسه فان اكرم الخلق على الله اتقاهم ومن اعز بالظلم من
منع الحق وفعل الاثم فقد اخل نفسه واهانها قال الله تعالى من كان يريد العزة فلله العزة
جميعا **وقال تعالى** عن المنافقين يقولون لان رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعراب منها
الاكل والله العزة برسوله والمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون **وقال تعالى**
في صفة هذا الضرب ومن الناس من يعجبك قوله في الحق الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه
وهو الدان خصام واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب
الفساد واذا قيل له اتق الله اخذته العزة بالاثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد واما الواجب على
من استجار به مستجير ان كان مظلوما ان ينصرة ولا يثبت له مظلوم يخرج دعواه فظالما
اشتكى الرجل وهو ظالم بل يكشف خبيرة من خصمه وغيرة فليكن ظالما ردة عن الظلم بالرفق
ان امكن اما من صلح او حكم بالقسط والافبالقوة وان كان كل منهما ظالما ومظلوما كاهل
الاعواء من قبس ويمن ونحوها واكثر المندلعين من اهل الامصار والبادي او كان جميعا
خير ظالمين لتبرئة لونا ويل او غلط وقع فيما بينهما فالاصلاح او الحكم كما قال الله تعالى
ولم يظلمنا من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهم فان بعت احدكما على الاخرى فقاتلوا الى قتله

بعلكم ترجون وقال تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة تؤمروا بها او
 اصلاح بين الناس من يفعل ذلك مستغفرا فسيوف نؤتيه اجرا عظيما وقد روي
 ابو داود في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قيل له اضمن العصبية ان ينصر الرجل قومه فالحق
 لا ولكن من العصبية ان ينصر الرجل قومه في الباطل وقال خيركم المدايع من قومه ما لم
 يا شوقا قال مثل الذي ينصر قومه في الباطل كبعير تردى في بئر فهو يجر لشد نيه من سمعه موه
 يتعزى بعز الجاهلية فا عضو من ابيه ولا تكرا وكل ما خرج عن دعوة الاسلام و
 القرآن من نسب او بلد او جنس او مذهب او طريقة فهو من عزاء الجاهلية بل لما اختصم
 رجالان من المهاجرين والانصار فقال المهاجري ياكلمها جرين وقال الانصاري بالانصار
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الجاهلية وانا بين اظهركم وغضب من ذلك غضبا شديدا

فصل في الحرد

ومنها السرقة فالسارق يجب قطع يده اليمنى بالكتاب السنة والاجماع قال الله تعالى
 السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فمن تاب
 بعد ظلمه واصلم فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم ولا يجوز بعد ثبوت الحرد
 عليه بالبينات ان يقر بقرينة لا يحبس ولا يمال يغتدي به ولا غيره بل يقطع يده في الاوقات
 المعظمة وغيرها فان اقامة الحرد من العبادات كالجهاد في سبيل الله تعالى وينبغي ان
 يعرف ان اقامة الحرد درجة من الله لعباده فيكون الوالي شديدا في اقامة الحرد لا تخذه
 رافت في دين الله فيعطاه ويكون قصده رحمة الخلق لكف الناس عن المنكرات لا شغل
 غيظه وارادة العلو على الخلق بمنزلة الوالد اذا ضرب ولده فانه لو كف عن تاديب ولده كما
 تشير به الام رقة ورافة لفسد الولد والمأوى به رحمة له واصلاح حاله مع انه يوجب
 وبوثنان لا يحوجه الى التاديب بمنزلة الطبيب الذي يشفي المريض بالدواء الكريه وبمنزلة قطع
 العضو المتاكل والجرح وقطع العروق بالفصادة ونحو ذلك بل بمنزلة شرب الانسان للدواء
 الكريه وما يدخله على نفسه من المشقة لينال به الراحة فكذلك شرع الحرد وهذا ينبغي
 في الحرد ان يكون نية الوالي في اقامتها فانه متى كان قصده صلاح الرعية والذي

عن المنكرات بجلب النعمة لهم ودفع المضرة عنهم واستغنى بذلك فجاء الله تعالى طاعة امره
لين الله له القلوب وتيسرت له الأسباب الخيرة وكفاه العقوبة اليسيرة وقد يرضى المحمدي
إذا قيم عليه الحمد ولما إذا كان غرضه العلو عليهم وإقامة رياسة ليعظموا وليبذلوا له
ما يريد من الأموال وغيرها انعكس عليه مقصوده ويروى أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
قبل أن يلي الخلافة كان نائبا للوليد بن عبد الملك على من ينقلني صلواته وكان قد ساء لهم
بسياسة صالحة فقدم الحاج من العراق وقد ساء لهم سوء العذاب فقال أهل المدينة عمر
كيف هيبة فيكم قالوا أما نستطيع أن ننظر اليه هيبته قال فكيف فجتكم قالوا هو أحب إلينا
قال فكيف جبهه فيكم قالوا لما بين الأسواط الثلاثة إلى العشرة قال هذه هيبة وهذا محبة هذا
أدبه هذا امر من السماء وإذا قطع يد خبيث ولحقب ان يعلق في عنقه فان سرق ثانيا
قطعت سجدته اليسرى فاذا سرق ثالثا ورابعا فغيبه قولان للصحابة ومن بعدهم من العلماء أحاد
تقطع أربعته في الثلاثة والرابعة وهو قول أبي بكر رضي الله عنه ومذهب الشافعي وأحمد في أحد
القولين والروايتين والثاني أنه يحبس وهو قول علي رضي الله عنه والكوفيين وأحمد في رواية
أخرى وإنما تقطع يده إذا سرق نصابا وهو بيع دينار أو ثلاثة دراهم عند جمهور العلماء من أهل
الحجاز وأهل الحديث وغيرهم كالشافعي وأحمد ومنهم من يقول دينار أو عشرة دراهم فمن
سرق ذلك قطع بالاتفاق وفي الصحيحين عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في محن قيمته
ثلاثة دراهم وفي لفظ لمسلم قطع سارقا في محن قيمته ثلاثة دراهم وفي الترمذي وفي الصحيحين
عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع اليد في بيع دينار فصا عدا وفي رواية
لمسلم لا تقطع يد السارق إلا في بيع دينار فصا عدا وفي رواية البخاري قال أقطعوا في بيع
دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك وكان بيع الدينار يومئذ ثلثة دراهم والدينار
اثني عشر درهما ولا يكون السارق سارقا حتى يأخذ المال من حوزة فاما المال الضائع من
صاحبه والتم الذي يكون في الشجر في الصحراء لا يحافظ ولا ماشية التي لا راعي عندها كنحو ذلك
فلا قطع فيه لكن يعز الأخذ ويضعف عليه الغرم كما جاء به الحديث وقد اختلف أهل
العلم في التضعيف ومن قال به أحمد وغيره قال الفاع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا في غرو ولا كثر ولا كفر كما اتفق رواه اهل السنن وعن حماد بن شعيب عن ابيه عن جده
 رضي الله عنه قال سمعت رجلا من مريضة يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله جئتكم
 اسألك عن الضالة من الابل قال دعها معها احد اوها وسقاؤها تاكل الشجر وترى الماء قد عفا
 حتى ياتيها يا فيها قال خالضالة من الغنم قال لا ولا خيل او لادن يرب جمعها حتى ياتيها
 يا فيها قال الحرسه التي توخذ في مراقبتها قال فيها ثمنها مرتين وضرب تكال مما احتل من موطئه
 ففیه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن قال يا رسول الله فالنار وما اخذ منها من اكلها
 قال من اخذ بغيره ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء ومن احتل فعليه ثمنه مرتين وضرب تكال
 وما اخذ من جرانه ففیه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من المجن وما لم يبلغ ثمن المجن ففیه غرامة
 منليه وجلدات تكال رواه اهل السنن لكن هذا سياق للناسي وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
 المنهوب ولا المختلس ولا الخائن قطع فالنهي الذي ينتهب الشيء والناس ينظرون والمختلس الذي
 يجتذب الشيء فيعلم به قبل اخذه فاما الطار وهو البطاط الذي يسط الجيوب والمناهل والاكاف
 ونحوها فانه يقطع على الصحيح **واما الزاني** فان كان محصنا فله بجره بالحجارة حتى يموت
 كما رجم النبي صلى الله عليه وسلم ما عزم مالك الاسلي بجره الفاعلية واليهوديين ورجلهم
 هو لا ورجم المسلمون بعده وقد اختلف العلماء هل يجلد قبل الرجم مائة على قولين
 من هب احمد وغيره وان كان غير محصن فانه يجلد مائة جلدة بكتاب الله ويفرب عاما
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان بعض العلماء لا يرى وجوب التفريب ولا يقيم عليه الحد
 حتى يشهد عليه اربعة شهداء او يشهد على نفسه اربع شهادت عند كثير من العلماء
 اكثرهم ومنهم من يكفي بشهادتين على نفسه مرة واحدة ولو اقر على نفسه فترجع فتتهم
 من يقول يسقط عنه الحد ومنهم من يقول لا يسقط المحصن من وطئ وهو حر مكنت
 تزوجها نكاحا صحيحا في قبلها ولو مرة واحدة فترهل بشرط ان يكون الوطء مسأوبة لقوا
 في هذه الصفات على قولين للعلماء وهل تحصر البراهقة البالغ وبالعكس على قولين فاما
 اهل الذمة فانهم يخصون ايضا عند اكثر العلماء كالشافعي احمد والشافعي رضي الله عنهم
 يهوديين على ما ثبت في ذلك واول رجم في الاسلام واختلفوا في اقرأة اذا وجدت حبله

يكن لها سيد ولم تدع شبهة في الحبل ففيها قولان للفقهاء في من هب حمل غيره قبل أحد
 عليها لأنه يجوز أن يكون حملت مكرهة بوجوب شبهة وقيل بل نكح وهذا هو
 لما ثبت عن خلفاء الراشدين وهو الأشبه بأصول الشريعة وهو من هب أهل المدينة فإن
 الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها كما حتم الكذب الشهود وأما التلوط فمن العلماء
 من يقول حدثنا وقد قيل دون ذلك والصحيح الذي اتفقت عليه الصحابة أنه
 يقتل الاثنان الأعلى والأسفل سواء كانا محصنين أو غير محصنين فإن أهل السائب
 عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وجد ثوبه يعمل على قوم لوط فقتلوا
 ألفاً على المفعول به وروى أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ذلك ولم يختلف الصحابة في قتله لكن تنوع عوافيه
 فروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أمر بتخريقه وعن غيره قتله وعن بعضهم أنه يلقي من شاطئ
 وعن بعضهم أنه يسنى عليه جدار حتى يموت تحت المهد وقيل بحسان في نائض موضع
 حتى يموت أو عن بعضهم أنه يرفع على أعلى جدار في القرية فيرمى منه ويتبع بالحجارة كما
 فعل الله بقوم لوط وهذه رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية الأخرى يرمي على هذا أكثر السلف
 قالوا إن الله يرمي قوم لوط وشرع رجم الزاني تشبيهاً بجرم قوم لوط عليه السلام فيرجم الاثنان
 سواء كانا حرين أو عبيدين أو كان أحدهما مملوكاً والآخر إذا كانا بالغين فإن كان أحدهما
 غير بالغ عوقب بمادون القتل ولا يرمي إلا البالغ **وأما حد الشرب** فإنه ثابت
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع المسلمين فقد روى أهل السنن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال من شرب الخمر فاجلدوه ثمان شرب فاجلدوه ثمان
 شرب في الرابعة فاقتلوه وثبت عنه صلى الله عليه وسلم جلد الشارب غير مرة وخلفاؤه والمسلون
 بعده والقتل عند أكثر العلماء منسوخ وقيل هو محكم وقد يقال هو تعزير يفعل له إلا ما
 عند الحاجة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ضرب في الخمر بالجريد النعال أربعين وضو
 أبو بكر رضي الله عنه أربعين وضرب عمر رضي الله عنه في خلافته ثمانين وكان علي
 رضي الله عنه يضرب مرة أربعين ومرة ثمانين فمن العلماء من يقول يجب ضرب **الثلاثين**

ومنه من يقول الواجب أربعون والزيادة يفعلها الإمام عند الحاجة إذا اذن الناس الخمر أو
كان الشارب ممن لا يرتدع بدنيا ونحو ذلك فاصح قلة الشاربين وقرب زمن الشاربين
الأربعون وهذا الوجه القولين وهو قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وقد كان
رضي الله عنه لما كثرت الشرب زاد فيه النقي وحلق الرأس مبالغة في الزجر عنه فلو عز الشارب مع
الأربعين يقطع خبزه أو عزله عن ولايته كان حسنا فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه
عن بعض نوابه انه تمثل بأبيات فحتم فعزله والخمر التي حرمها الله تعالى في رسوله وأمر النبي
صلواته على من شاربها كل مسكر من أي أصل كان سواء كان الثمار كالعنب والرطب والتين أو الحبوب
كالحنطة والشعير والطلح كالعسل والحجوات كالبان الخيل بل لما أنزل الله تبارك وتعالى
على نبيه صلواته تحريم الخمر لم يكن عندهم بالمدينة من خمر العنب شيء لأنه لم يكن بالمدينة شجر
عنب وإنما كانت تجلب من الشام وكل حاة شاربهم من نبيذ وقد تواتر السنة عن النبي
وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين انه حرم كل مسكر وبين انه خمر وكانوا يشربون النبيذ
المحلو وهو ان ينبد في الماء قراور يبيد أي يطرح فيه والنبد الطرح لبحا والماء لاسم كثير
من مياه الحجاز فان فيه صلوة فهذا النبيذ حلال باجماع المسلمين لأنه لا سكر كما يحل
شرب عصير العنب قبل ان يصير مسكرا وكان النبي صلواته قد نهاهم ان ينتبذوا هذا
النبيذ في أوعية الخشب أو الحجر وهو ما يصنع من التراب والفرع والظروف المزفتة و
أمرهم ان ينتبذوا في الظروف التي تربط أوهاها الأوكية لأن الشدة تدب في النبيذ
خفيفا ولا يشعر الإنسان فرما شرب الإنسان ما قلدهت فيه الشدة المطربة وهو لا يشعر فاذا
كان في سقاء موكى النشق الظروف اذا غل فيه النبيذ فلا يقع الإنسان في حذر وتلك الأوعية
لا تنشق وروى عنه أنه صلواته رخص بعد هذا في الانتباز في الأوعية ومن كنت نجية
عن الانتباز في الأوعية فاشربوا ولا تشربوا مسكرا واختلج الصبيحة ومن يمدح من العلماء
فمنهم من لم يبلغ النبيذ ولم يقبض في عن الانتباز في الأوعية ومعنا من اعتقد تبوءه
ناسخا فخص في الانتباز في الأوعية فسمع طائفة من الفقهاء ان بعض الصحابة كانوا يشربون
النبيذ فاعتقدوا أنه المسكر فخصوا في شرب أياع من الأشربة التي ليست من العنب والتمر

وترخصوا في المطبوخ من نبيذ التمر والزبيب اذا لم يسكر الشارب والصواب ما عليه هجاء
المسلمين ان كل مسكر خمر يجلد شاربها ولو شرب منه قطرة واحدة لندوا وغيره فان النبي صلى
سئل عن الخمر يتداوى بها قال انها داء وليست بلاء ان الله لم يجعل شفاء امي فيها حراما
واحد واجب اذا قامت البينة او اعترف الشارب فان وجد منه رائحة الخمر او ريحها فهو متقياها
وتحذر ذلك فقد قيل لا يقام عليه الحد لاحتمال انه شرع ما ليس بخمر او شربها جاهلا بها او مكرها
وتحذر ذلك وقيل يجلد اذا عرف ان ذلك من مسكر وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم
من الصحابة كعثمان بن عفان وعلي بن مسعود رضوان الله عليهم اجمعين تدل السنة وسنن
الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي اصطلح عليه الناس وهو ما ذهب اليه احمد في غالب خصوصه وغيره
والخشيشة الملعونة المصنوعة من ورق القنب حرام ايضا يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر
وهي اخبث من الخمر من جهة انها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخنث وديانة وغير
ذلك من الفساد والخمر اخبث من جهة انها تقضي الى الخفاصة والمقاتلة وكلاهما يصد عن ذكر
الله وعن الصلاة وقد توقف بعض المتأخرين في حدها ولاي ان اكلها يعزبها دون الحد
حيث ظنها تغير العقل من غير طرب بمنزلة البهيم ولم نجد للعلماء المتقدمين فيها كلاما وليس
كذلك بل اكلوها ينتشرون عنها ويشبهون بها شراب الخمر وتصدهم عن ذكر الله عز وجل وعن
الصلاة اذا اكثر وامنعها مع ما فيها من المفساد الاخر من الديانة والخنث وفساد المزاج والعقل وغير
ذلك ولكن لما كانت جامدة مطعومة وليست شرابا تنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة اقوال في ما
احمل وغيره قيل هي نجسة كاخمر المشروبة وهذا هو الاعتبار الصحيح وقيل لا يجوزها وقيل يفرق
بين ما نفعها وجامدها وبكل حال فهي داخلية في حرم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من الخمر المسكر
لفظا او معنى قال ابو موسى الاشعري رضي الله عنه يا رسول الله افتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن
البتع وهو من العسل يندز حتى يشتد والمزروه وهو من الذرة والشعير يندز حتى يشتد قال
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطى جامع الكلم نجيته فقال كل مسكر حرام متفق عليه
في الصحيحين وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخبطة
خمر ومن الشعير خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر وان افقى عن كل مسكر ووه

ابو داود وغيره وعن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكله حرام و
 في رواية كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواها مسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما اسكر الفرق منه فملا الكف منه حرام قال الترمذي هذا
 حديث حسن وروى اهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وجوه انه قال ما اسكر كثيرة فقليله
 حرام وصححه الحفاظ وعن جابر بن عبد الله ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بار
 من الدرة يقال له المنزف فقال يا مسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان حلى الله عهدا لمن
 شرب الخمر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق اهل
 النار وعصار قاهل النار رواه مسلم في صحيحه وعن ابن عباس رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل
 عجز خمر وكل مسكر حرام رواه ابو داود والاحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة جمع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بما اوتيه من جوامع الكل كل ما غطى العقل و اسكر ولم يفرق بين نوع ونوع
 ولا تاثير لكونه مأكولا او مشربا على ان الخمر قد يطبع بها وهذه الحشيشة قد يراق في الماء
 وتشرب وكل ذلك حرام والخمر تشرب وتوكل والحشيشة توكل وتشرب وكل ذلك حرام وانما الحكم
 المتقدمون في خصوصها لانه انما حدث اكلها من قريب من اواخر المائة السادسة او قريبا
 من ذلك كما انه حدث اشرية مسكرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وكما داخلة في الكلام الجامعة من الكتاب والسنة
واما المعاصي التي ليس فيها حد مقدس ولا كفارة كالذي يقبل الصبي او المرأة بالخبذة
 او يباشر بجماع او ياكل ما لا يحل كالدم الميتة او يقدن الناس بغير نأ او يسرق من غير حرز
 او شيئا سيرا او يخون امانة كولاية اموال بيت المال او الوقف و مال اليتيم ونحو ذلك اذا خافوا
 فيها او كالو كلاء والشركاء اذا خانوا ومن يغش في معاملته كالذين يغشون في الاطعمة والذبابة
 ونحو ذلك ومن يطفف للمكيال والميزان او يشهد بالزور او يلقن شهادة الزور او يشي بمك
 او يحكم بغير ما انزل الله او يتعدى على عيته او تعزى بغيره او يهمل في اعيان الجاهلية
 الى غير ذلك من انواع المحرمات فهو لا يصاقبون تعزيرا وتكديرا ولا يجيبا بقدر ما يراه
 حسب كثرة الذنوب في الناس قلته فلذا كان كثير ازادوا المعصية بخلاف ما اذا كان قبيحة
 حسب حال الذنوب فاذ كان عن المكثرين على العجز زيد في عقوبته بزيادة المخالفة

وعلى حسب كبر الذنب صغرة فيعاقب من يتعرض لنساء الناس وأولاهم ما يعاقب
من لم يتعرض إلا امرأة واحدة أو صبي واحد وليس لأقل التعزير حد بل هو بكل ما فيه
إيلام الإنسان من قول وفعل وترك قول وترك فعل فقد يعزى الرجل بوعظه وتوبخه
والإغلاظ له ويعزى هجره وترك السلام عليه حتى يتوب إذا كان ذلك هو المصلحة كما هجر
النبي ^{صلوات الله عليه} الثلاثة الذين خلفوا وقد يعزى بعزله عن ولايته كما كان النبي ^{صلوات الله عليه}
يفعل وأصحابه يعزرون بذلك وقد يعزى بتركه استخدامهم في جنس المسلمين كما هجر
المقاتل إذا فرغ من الزحف فان الفراق من الزحف من الكبائر وقطع خبزه نوع تعزير له
ولذلك لا مبرأ إذا فعل ما يستعظم فعزله عن الأمانة تعزير له وقد يعزى بالحبس وقد يعزى
بالضرب قد يعزى بتسويد وجهه واركابه على دابة مقلوباً كما روي عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه أنه أمر بذلك في شاهد الزور فان الكاذب أسود الوجه فسود وجهه
وقلب الحديث فقلب كونه وأما علاه فقد قيل لا يزداد على عشرة أسواط وقال كثير من
العلماء لا يبلغ به الحد ثم اختلفوا على قولين منهم من يقول لا يبلغ به أدنى الحدود ولا يبلغ بالحد في
حدود الحروب الأربعة أو الثمان ولا يبلغ بالعبد أدنى حدود العبد وهي العشرة
لوا الأربعة وقيل بل لا يبلغ بكل منها حد العبد ومنهم من يقول لا يبلغ بكل ذنب حد
جنسه وإن زاد على حد جنس آخر فلا يبلغ بالسارق من غير حرق قطع اليد وإن ضرب أكثر
من حد القاذف ولا يبلغ لمن فعل ما دون الزنا حد الزاني وإن زاد على حد القاذف كما
روي عن عمر بن الخطاب أن رجلاً نقش على خاتمه وأخذ بذلك من بيت المال فأمربه
فضرب مائة ثم في اليوم الثاني مائة ثم في اليوم الثالث مائة وروي عن الخلفاء الراشدين
في رجل وامرأة وجد في تخاف يضربان مائة وروي عن النبي ^{صلوات الله عليه} الذي يأتي
جارية امرأته إن كانت أحنتها له جلد مائة ثم إن لم تكن أحنتها له رجم هذه الأقوال في
مذهب أحمد وغيره والثوكان الأولان في مذهب الشافعي وغيره وأما مالك وغيره فيحكم أن
من الجرائم ما يبلغ به العتق موافقه بعض أصحاب أحمد في مثل الجاسوس المسلم إذا
تجسس للمعد على المسلمين فإن أحمد توقف في قتله وجوز مالك وبعض الحنابلة

كأبن عقيل قتله ومنعه أبو حنيفة والشافعي وبعض الحنبلية كالقاضي أبي يعلى وجن
 طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما قتل الداعية قاتل البدع المخالفة للكتاب السنة
 وكذا كثير من أصحاب مالك قالوا إنما جاز مالك وغيره قتل الداعية لأجل الفساد في الأرض
 لأجل الردة وكذلك قتل الواحد من أهل الأهواء كالحارث والروافض والقدرية
 في إحدى الروايتين عن أحمد وهي الرواية التي يكفرهم فيها إنما هو لأجل الفساد في الأرض
 لأجل الكفر فلهذا قد قيل في قتل السحرة أن أكثر العلماء على أنه يقتل وقد روي عن
 رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب قال قتل السحرة بالسيف روى الترمذي عن عمرو عثمان وحفصة
 وعبد الله بن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم قتله فقال بعض الفقهاء لأجل الكفر
 وقال بعضهم لأجل الفساد في الأرض ولذلك أبو حنيفة يعزى بالقتل فيما تكرر من الجرائم
 إذا كان جنسه يوجب القتل كما يقتل من تكررت منه السرقة واعتقال النفس لأجل الأموال
 ونحو ذلك يسمونه بالقتل سياسة وقد يستدل على أن المفسد لم ينقطع شره إلا
 بقتله فإنه يقتل روى مسلم في صحيحه عن عروة الأشجعي رضي الله عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصركم وفريقكم
 فماتكم فاقبلوه وفي رواية ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق هذه الآية وهي
 جميع فأضربوه بالسيف كأننا من كان وكذلك قال صلى الله عليه وسلم يقتل شارب الخمر
 في الرابعة بدليل ما رواه أحمد في المسند أن ديلم الحنظلي رضي الله عنه قال سألت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أنا بارض نعالج فيها عملاً شديداً وأنا نتخذ ثواباً من القمح نفق
 على أعمالنا وعلى بلادنا فقال هل يسرك قال قلت نعم قال فاجتنبوه قلت إن الناس
 غير تاركيه قال فإن لم يتركوه فاقتلوه وهذا لأن المفسد كالصائل فإذا لم يندفع إلا
 بالقتل قتل وجماع ذلك أن العقوبة نوعان أحدهما على ذنب ماض جزم بما كسب
 من الله كجحد الشارب والقاذف وقطع المحارب والسارق وعقوبة مرور الشهاد
 والثاني العقوبة تنادية حتى واجب أو ترك محرم في المستقبل كما يستتاب المرتد حتى يسلم
 فإن تاب أو قتل وكما يعاقب تارك الصلوة والزكاة وحقوق الأعمى حتى يؤدبها

فالتعزير في هذا الضرب أشد منه في الضرب الأول ولهذا يجوز أن يضرب هذا مرة
بعد مرة حتى يوصل إلى الصلوة الواجبة أو يوافق الجلد الذي جاءت به الشريعة هو الجلد المعتدل
بالسوط الوسط فان خيار الامور وساطتها قال علي رضي الله عنه ضرب بين ضربتين
وسوط بين سوطين ولا يكون الجلد بالعصا ولا بالمقارع ولا يكفى فيبالد قبل الدرة تستعمل في
التعزير وأما الحد ودفعه فلا بد فيها من الجلد بالسوط كان عمر الخطاب يؤدب بالدرّة
فاذا جاءت الحد ودفعها بالسوط ولا يجرد ثيابه كلها بل ينزع ~~وجهه~~ ما يمنع الم الضرب
من الحشاياء والفراء ونحو ذلك ولا يربط باليد بحيث لا يستطيع أن يضرب وجهه فان النبي صلى
قال اذا قاتل احدكم فليشق الوجه ولا تضرب ~~وجهه~~ فان المقصود تاديبه لا قتله
وتعطي كل عضو حظه من الضرب كالظهر والكتاف والفخذين ونحو ذلك

فصل في العقوبات التي جاء بها الشرع لمن عصي الله

تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم

وهي نوعان احدهما عقوبة المقدور عليه من الواحد والعدد كما تقدم والثاني
عقاب الطائفة للمتنعة كالتي لا يقدر عليها الا بقتال فاصل هذا هو جواز الكفار
اعداء الله ورسوله فكل من بلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم الى دين الله الذي بعث به فلم يستجب
له فانه يجب قتاله حتى لا تكون فتنة وحتى يكون الدين كله لله وكان الله تعالى لما
بعث نبيه وامره بدعوة الخلق الى دينه علم ياذن له في قتل احد على ذلك ولا قتاله حتى
هاجر الى المدينة فلما سجد له والمسلمين بقوله اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا
وان الله على نصرهم لقدير الذين اخرجوا من ديارهم وغير حق الا ان يقولوا ربنا الله
ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الصوامع وبيع وصلاوات ومسا جديز كرفها
الله كثير او ينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز الم الذين ان مكناهم في الارض قاموا
الصلوة واتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الامور ثم انه سبحانه
بعد ذلك اوجب عليهم القتال بقوله تعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهوا

شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون ووصىكم
 الايجاب وعظما مرابطا في عامة سور المدينة وذكروا الذين له ووصفهم بالنفاق ومرض
 القلوب فقال تعالى قل ان كان اباؤكم وابناءكم واخوانكم وارواحكم وعشيرتكم واموال
 اقربتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها احب اليكم من الله ورسوله وجهاد
 في سبيله فترى صواحي ياتي الله بامر الله لا يهدي القوم الفاسقين **وقال تعالى**
 انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله ثم لم ينابوا وجاهدوا باعمالهم انفسهم في سبيل
 الله اولئك هم الصادقون **وقال تعالى** فاذا انزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال ابانت
 الذين في قلوبهم مرض ينظرون اليك نظر المغشع عليهم من الموت فاويل لهم طاعة وقول معروفا
 فاذا عزم الامر فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم وهذا كثير في القرآن كذلك تعظيهم وتعظيم
 اهلها في سورة الصف التي يقول فيها يا ايها الذين امنوا لعل ادلكم على تجارة تجلبكم من
 عذاب اليم ثم منوت بالله ورسوله وتجاهدوا في سبيل الله لعلكم وانفسكم تخلصون
 خيركم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار و
 مساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح
 قريب **وقوله تعالى** اجعلتم سفاية الحاج وعجارة المسجد الحرام كمن
 امن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يسترون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين
 الذين امنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله باعمالهم انفسهم اعظم درجة عند الله
 واولئك الفائزون يبشرهم بهم برحمة منه ورضوان وجات لهم فيها نعم مقبلة خالدة
 فيها ابدان الله عنده اجر عظيم **وقوله تعالى** يا ايها الذين امنوا امن بربكم عن
 دينه فسوف ياتي الله بقوم يحيمهم ويحبوا ذلك على المؤمنين اعزة على الكافرين يجاهدون
 في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم
وقال تعالى ذلك بانهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يظنون
 موطئا لفظ الكفار ولا ينامون من عدد نيدا الا كتب لهم به عمل صالح ان الله لا يضيع اجر
 المحسنين ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واد بالاكاتب لهم اجرهم الله

احسن ما كانوا يعملون فمن كرسبجانه ما يولد له اعمالهم وما يباشر منه من الاعمال في الآخرة
 وذكر فضائله في الكتاب والسنة اكثر من ان يحصر لكل كان افضل ما تطوع به الانسان
 كان باتفاق العلماء افضل من الحج والعمرة ومن صلوة التطوع وصوم التطوع كما دل عليه
 الكتاب والسنة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم راس الامر الاسلام وعموده الصلوة وذروة سنامه
 الجهاد في سبيل الله وقال ان في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة الى الدرجة كباين
 السماء والارض اعطاه الله المجاهدين في سبيل الله متفق عليه وقال صلى الله عليه وسلم من اغبرت
 في سبيل الله حرهما على النار رواه البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم ليلة في سبيل الله
 خير من صيام شهر وقيامه وان مات اجري الله عمله الذي كان يعمل اجر عليه رزقه ومن
 الفتان روله مسلم وفي السنن رباط يوم في سبيل الله خير من الف يوم فيما سواه من المنابر
 وقال صلى الله عليه وسلم لا تسهمهما النار حين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في
 سبيل الله قال الترمذي حديث حسن وفي مسند الامام احمد حرس ليلة في سبيل الله
 افضل من الف ليلة يقام ليلا ويصام نهارها وفي الصحيحين بان رجلا قال يا رسول الله
 اخبرني بشي يعدل الجهاد في سبيل الله قال لا يستطيع ذلك قال فاخبرني به قال هل
 تستطيع اذا خرج المجاهدان تصوم لا تقطر وتقوم لا تغتر قال لا قال فذلك الذي يعمل
 الجهاد في سبيل الله وفي السنن انه قال صلى الله عليه وسلم لكل امة سياحة وسياحة امتي الجهاد
 في سبيل الله وهذا باب واسع لم ير في ثواب الاعمال وفضلها مثل ما ورد فيه وهو ظاهر
 عندنا لا نذكر فان نفع الجهاد عام لعامله ولغيره في الدين والدنيا ومشتغل على جميع انواع
 العبادات الباطنة والظاهرة فانه يشتمل من محبة الله والاخلاص له والتوكل عليه وتسليم
 النفس والمال والصبر والزهد وذكر الله وحب ثرائه وحب انواع الاعمال الا يشتمل عليه عمل اخر القائم
 به من الشخص لانه بين احدى الحسينين اما النصر والظفر واما الشهادة والجنة ثم ان
 الخلق لا بد لهم من عياد ومات ففي اشتغاله عيادهم وعيادهم في غاية سعادتهم في الدنيا والآخرة
 وفي تركه وهاب السعادات ونقصها فان في الناس من يرغب في الاعمال الشريفة في الدين
 والدنيا مع قلة منفعتها كما في الجهاد اضع فيها من كل عمل شريفا وقد يرغب في ترفيه نفسه

وهو كتاب السيد
 العالم محمد طاهر الذي
 سماه في الجهاد
 هو كتاب في تفسير جليل
 سيد نور الحسن خان

حتى يصادف الموت فموت الشهيد ايسر من كل موت توفي افضل الميتات واذا كان
 اصل القتال المشرع هو الجهاد ومقصوده هو ان يكون قلوب دين كله هذه وان تكون كلمة
 الله هي العليا فمن منع من هذا قتل باتفاق المسلمين وامامهم لم يكن من اهل الممانعة
 والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيوخ الكبار والاعمى والرمي ونحوهم فلا يقتل احد جهود
 العلماء الا ان يقاتل بقوله او فعله وان كان بعضهم يرى اباحة قتل الجميع لجور الكفر الا
 النساء والصبيان كوفهم الا للمسلمين والاول هو الصواب لان القتال هو من يقاتلنا اذا
 اردنا اظهار دين الله كما قال الله تعالى وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان
 الله لا يحب المعتدين وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه مر على امرأة مقتولة في بعض غزاه
 وقد وقف عليها الناس فقال ما كانت هذه تقاتل قال لا احد هم احق خالد افضل له لا تقتلوا
 ذرية ولا عسيفا وفيها ايضا عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول لا تقتلوا شيئا فانبا ولا طفلا صغيرا
 ولا امرأة وذلك ان الله تعالى اباح من قتل النفوس ما يحتاج اليه في صلاح الخلق كما قال
 الله تعالى والفتنة اكبر من القتل اي ان القتل بان كان فيه شر وفساد ففيه فتنة الكفار
 من الشر والفساد كما هو اكبر منه فمن لم يمنع المسلمين من اقامة دين الله لم تكن مضرة كفره
 الا على نفسه ولهذا قال الفقهاء ان الداعية الى البدع المخالفة للكتاب والسنة يعاقب بما يعاقب
 به الساكنت وجاء في الحديث ان الخطبة اذا اخفيت لم تغز الا صاحبها ولكن اذا ظهرت فلم تنكر
 ضربت العامة ولهذا اوجبت الشريعة قتال الكفار ولو لم يوجب قتال المقدر وعليه منهم بل اذا اصرح
 الرجل في القتال او غير القتال مثل ان تلقى السفينة الينا او يضل الطريق او يخذ بحيلة
 فانه يفعل فيه الامام الاصلح من قتله وادب عبادة او المولى عليه او مفاد انه بمال ونفس عند
 اكثر الفقهاء كما دل عليه الكتاب والسنة وان كان من العقهاء من يرى المن عليه ومفاداته
 منسوخا فاما اهل الكتاب واليهود فيقاتلون حتى يسلموا او يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 ومن سواهم فقد اختلف الفقهاء في اخذ الجزية منهم الا ان عامتهم لا يخذونها من العرب
 واما طائفة من معتزلة بدت الى اسلامهم فادعوا من بعض الترات والظاهرة المتواترة في
 باتفاق المسلمين حتى يكون ال بين كلمة في كتاب الله عز وجل في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

ما معنى الزكوة وكان قد توقف في قتالهم بعض الصحابة ثم اتفخوا حتى قال عمر رضي الله عنه
 لا يكره رضي الله عنه كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقاتل
 الناس حتى يشهدوا وان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فاذا قالوا عاصموا صنيح كما هم
 راسهم ولا يمتنعوا وحسابهم على الله تعالى فقال ابو بكر فان الزكوة من حقها والله لم يمنعني
 عنها فاكافوا ووثقوا بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائلهم على منعها قال عمر فما هو الا ان رايت
 الله قد شرح صدر لي بكر للقتال فجلت انه الحق وقد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة
 انه امر بقتال الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم في آخر الزمان احداث لاسنان سفها لا حلام يقولون ^{الذين} خير قول
 لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية فاينما لقيتموهم
 فاقتلوهم فان قتلهم جازل من قتلهم يوم القيامة وفي رواية لمسلم عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرؤن القرآن ليس
 قراءتهم الى قراءتهم بشيء ولا صلاتهم الى صلاتهم بشيء ولا صياهم الى صياهم بشيء
 يقرؤن القرآن بحسبونه فهو عليهم لا يجاوز قراءتهم تراقيم يرقون من الاسلام كما يرق
 السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لا تكلوا عن
 العمل وعن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث يقتلون اهل الاسلام
 ويدعون اهل الاوثان لئن ادر كنتم لاقتلهم قتل عاد متفق عليه وفي رواية لمسلم
 تكون امتي فرقتين ففرق من بينهما مارقة يلي قتلهم اولاهما بالحق وهؤلاء الذين قتلهم
 المشركين علي رضي الله عنه لما حصلت الفارقة بين اهل العراق والشام فكانوا يسمون
 الخوارج بين النبي صلى الله عليه وسلم ان كلتي الطائفتين المفرقتين ^{لهما} وان اصحاب علي اولي الحق
 ولم يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الا على قتال اولئك المارقين الذين خرجوا من الاسلام وفارقوا الجماعة
 واستحلوا دماء من سواهم من المسلمين واموالهم فثبت بالكتاب السنة واجماع الامة
 انه يقاتل من خرج عن شريعة الاسلام وان تكلم بالشهادتين وهذا خلاص الفقهاء
 الطائفة المنتفعة لو تركت السنة الراتبة كركعتي الفجر هل يجوز قتلها على قولين واما الواجبات

المستفيضة فيقاتل عليها بالاتفاف حتى يلتزموا ان يقيموا الصلوات المكتوبات ويؤدوا الزكاة
 ويصوموا شهر رمضان ويحج البيت ويلتزموا تراث المحرمات من نكاح الحطم واكل الخبائث والامانة
 على المسلمين في النفوس والاموال ونحو ذلك ونحوه وقال هو لا بد واجبا ابتداء بعد بلوغ دعوة
 النبي صلى الله عليه وسلم بما يقاتلون عليه ما اذ بدوا المسلمين فيما ادر فتا لهم كما ذكرناه في قتال المعتندين
 من المعتدين وقطاع الطريق بل ابلغ والجهاد والواجب للكفار المعتندين عن بعض الشرائع كما نرى في الزكاة
 والخوارج ونحوهم يجب ابتداء ودفعاً فاذا كان ابتداء فهو على الكفاية اذا قام من يكفيه سقط
 الفرض عن الباقي وكان الفضل لمن قام به كما قال الله تعالى جاع على الاستوى للقاعد من
 المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدين في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم
 وانفسهم على القاعد من درجة وكلاهما له الحسنه وفضل الله المجاهدين على القاعد بوجها
 عظيماً درجته ومغفرة ورحمة فكما اذا اراد العدو الهجوم على المسلمين فانه يصدر دفعه واجبا على
 القاصدين كلهم وعلى غير القاصدين لا عامتهم كماله تعالى وان اعتصر كفره والدين عليه النصر كما امر النبي صلى الله
 بنصر المسلم وسواء كان الرجل من المرتزقة للقتال او لم يكن هذا ليجب بسبب الامكان على كل واحد بنفسه
 وماله مع القلة والكثرة والمشي والركوب كما كان المسلمون لما قصدوا العدو وحام الحجة
 لم ياذن الله في تركه لاحد كما اذن في ترك الجهاد ابتداء لطلب العدو الذي قسمهم فيه
 قاعد خارج بل ذم سبحانه الذين يسأذنون النبي ويقولون ان بيننا عورة ومكة
 بعورة ان يريدون الا فراراً فهذا دفع عن الدين والحرمه والا نفس وهو قتال اضطرار ودفع
 قتال اختيار للزيادة في الدين واعلامه وارهاب العدو كقراءة توبه ونحوها فهذا النوع من
 العقوبة هو للطلبة المعتنعة فاما غير المعتنعة من اهل ديار الاسلام ونحوهم فيجب التزامهم
 بالواجبات التي هي مباني الاسلام الخمس وغيرها من اداء الامانات الوفاء بالعهد وحق المعاملة
 وغير ذلك فمن كان لا يصلي من جميع الناس رجالهم ونساءهم فانه يؤمر بالصلوة فان امتنع
 عوقب حتى يصلي باجماع العلماء ثم ان اكثرهم يرجئون قتله اذا لم يصلي فيستتاب فان تاب ولا
 قتل وهل يقتل كافرا مرتدا او فاسقا على قولين مشهورين في مذهب احمد وخبره المنقول
 عن اكثر السلف يقضي كفره ههنا مع الاقرار بالوجوب فاما مع جحود الوجوب فهو كافرا لا تقا

بل يجب على الأولياء من يجرى بالصلاة اذا بلغ سبعا ويضربوه عليها العشرة كما امر النبي
 صلى الله عليه وسلم حيث قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها العشرة وفوقها بينهم في المضاجع ^{لك}
 ما يحتاج اليه الصلاة من الطهارة الواجبة ونحوها ومن تمام ذلك تعاهد صاحب البيت
 وأئمةهم وامرهم بان يصلوا بهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال صلوا كما رايتوني في اصلي صلاة
 البخاري وصلي مرة بأصحابه على طرف المنبر وقال انما فعلت هذا التاويلي ولتعملوا الصلاة
 وعلى امام الناس في الصلاة وغيرها ان ينظر لهم ولا يقوهم ما يتعلق بفعله كالدينهم بل
 على امام الصلاة ان يصلي بهم صلاة كاملة لا يقتصر على ما يجوز للمنفرد الاقتصار عليه من قبل
 الاجزاء الا لعدو ذلك على امامهم في الحج وكذلك على اميرهم في الحرب الا ترى ان الوكيل
 والوالي في البيع والشراء عليه ان يتصرف لموكله ولوليه على الوجه الاصل له في حاله وهو
 في مال نفسه يفوت نفسه ما شاء فامر الدين اهم وقد ذكر الفقهاء هذا المعنى وصفت
 الولاية باصلاح دين الناس صلح الطائفتين دينهم ودنياهم ولا اضطربت الامور عليهم
 وملاك ذلك كله حسن النية للرعية واخلاص الدين كله والتوكل عليه فان الاخلاص
 والتوكل جماع صلاح الخاصة والعامة كما امرنا ان نقول في صلاتنا اياك نعبد واياك
 نستعين وقد قيل ان هاتين الكلمتين تجمعان ما في الكتب المنزلة من السماء وقد
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مرة في بعض مغازبه فقال يا مالك يوم الدين
 اياك نعبد واياك نستعين فجعلت الرأس تندرج عن كواهلها وقد ذكر الله سبحانه ذلك
 في غير موضع من كتابه كقوله تعالى فاعبدوه وتوكل عليه وقوله تعالى عليه توكلت
 واليه انيب وقوله تعالى عليك توكلنا واليك انبنا واليك المصير وكان صلى الله عليه وسلم اذا
 ذبح اضحيته يقول اللهم هذا منك واليك واعظم عون لولي الامر خاصة ولغيره عامة
 ثلاثة امورا احدها الاخلاص لله والتوكل عليه بالدرء وخير واصلاح ذلك المحافظة على
 الصلاة بالقلب والبدن والثاني الاحسان الى الخلق بالنفع والمال الذي هو الزكاة والثالث
 الصبر على الاذى من الخلق وغيرهم من النواصب ولهذا يجمع الله تعالى بين الصلاة والصبر
 كثيرا كقوله تعالى في موضعين واستعينوا بالصبر والصلاة وكقوله تعالى اقم الصلاة

طرفي النهار وروافد من الليل بان الحسنة يذهب السيئات فقلت كرى لدا كرى واحد
 فان الله لا يضيع اجر المحسنين **وقال تعالى** فاصبر على ما يقولون سمع بحمدك وقبل طر
 الشمس قبل الغروب **وقال تعالى** ولقد نعلم انك يضيق صدرك بما يقولون فسبح
 بحمد ربك وكن من الساجدين وانما قرأناه بين الصلوة والزكاة في القرآن فكن ذا جلالا في الصلوة
 والزكاة والصدقة يصلح حال الراعي والرعية اذا عرف ان الانسان ما يدخل في هذه الاسماء ليجتأ
 كما يدخل في الصلوة من ذكر الله ودعائه وتلاوة كتابه واخلاص الدين له والتوكل
 عليه وفي الزكاة من الاحسان الى الخلق بالمال المتفع من نصر المظلوم واظالة للمظلم
 وقضاء حاجة المحتاج ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه قال كل معروف صدقة تفيد في
 فيه كل حسن ولو وسط الوجه والكلمة الطيبة ففي الصحيحين عن عدي بن حاتم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه ما منكم من احد الا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب الا شيطان فينظر ايمانه
 فلا يرى الا شيئا قل له وينظر ايمانه فلا يرى الا شيئا قل له وينظر ايمانه فلا يرى الا شيئا قل له
 استطاع منكم ان يبقى النار ولو شق قرعة فليفعل فان لم يجد فصكبة طيبة وفي السنن انه
 صلى الله عليه قال لا تحقرن من المعروف شيئا ولو ان تلقى اخاك وجهك اليه منبسطا ولو ان تفرغ من
 دلوك في اناء المستسقي وفي السنن عن النبي صلى الله عليه ان ثقل ما يوضع في الميزان الخاف
 الحسن وروي عنه صلى الله عليه قال الام سلمة بالام سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا
 والاخرة وفي الصبر واحتمال الاذى وكظم الغيظ والحفوف عن الناس ومخالفة الهوى وترك
 الاشهر والبطرك كما قال تعالى ولئن اذقنا الانسان منا رحمة لم نرجعه اليه الا عذرا كثيرا
 لئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور الا الذين صبروا
 وعملوا الصالحات اولئك هم مغفرة واجركبير **وقال تعالى** لنبيه صلى الله عليه
 وامر بالعرف على عرض عن الجاهلين **وقال تعالى** وسار عوا الى مغفرة من ربكم ورحمة
 عرضها السموات والارض احد المتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين
 الغيظ والعافين عن الناس والله جمل الحسنين **وقال تعالى** ولا تستوي الحسنة ولا
 السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كانه علي حبيب وما يلقىها

ألا الذين صبروا وما يلقيها إلا ذو حظ عظيم ولما يترغى من الشيطان فزع غفاسه عز الله
 أنه هو السميع العليم **وقال تعالى** وجاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على
 الله أنه لا يحب الظالمين قال الحسن البصري إذا كان يوم القيامة نادى مناد من بطان العرش
 ألا يقم من أجره على الله فلا يقوم إلا من عفى وأصلح وليس من حسن النية الرعية والأحسن
 إليهم أن يفعل ما يهونه ويترك ما يكرهونه فقد قال تعالى ولما تبع الحق أهواءهم لفسدت
 السموات والأرض ومن فيهن وقال تعالى للصحابه رضي الله عنهم وأعلوا أن فيكم رسول
 الله لو يطيعكم في كثير من الأمور لكانت أحسان إليهم فعل ما يتفهم في الكون والدين
 ولو كرهه منكم لكان ينبغي أن يرفق بهم فيما يكرهونه ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ما كان الرفق في شيء إلا زانه ولا كان العنف في شيء إلا شانه وقال صلى الله عليه
 وآله وسلم يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وكان عمر بن عبد العزيز يقول اني اريد ان
 اخرج لهم مرة من الحق فاحاف ان ينفروا عنها فاصبر حتى تجي الحولة من الدنيا فاجرها
 معها فلا نفر من هذه سكنوا هذه وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه طالب حجة لم ير ذلك إلا به
 أو بميسور من القول وسأله مرة بعض أقاربه ان يولييه على الصدقات ويرزقهم منها فقال
 ان الصدقة لا تحل للمحمد إلا لعلهم يصلحوا بها وعوضهم من الفيء وتحاكم اليه عليه
 وزيد وجعفر في ابنة حمزة فلم يقض بها الواحد منهم ولكن قضت الخاتمة انه طيب قلب كل
 واحد منهم بكلمة حسنة فقال لعلي انت مني وانا منك وقال لجعفر اشيت خلقي وخلق
 وقال لزيد انت اخونا ومولانا فكذا ينبغي لولي الامر في نفسه وحكمته فان الناس انما يسألون
 ولي الامر ما لا يصلح له من الولايات والأموال والمنافع والنجوى والشغاعة في الحدود وغيرها
 فيعوضهم من جهة أخرى ان أمكن او يردهم ميسور من القول ما لم يجز الآغلاظ فان رد السائل
 بوليه خصوصاً من يجتأج الى تأليفه قد قال الله تعالى وما السائل فلانهم وقال تعالى وانت
 ذا القربى حق والمساكين وابن السبيل لا تبذر تبراً الى قوله وما تعرض عنهم لم يتغاف
 رحمة من برك ترجوها فقل لهم ولا ميسور او اذا حكم على شخص فانه قد يتأذى فاذا طيب نفسه
 بما يصلح من القول والعمل كان ذلك تمام السياسة وهو ظير اعطى الطبيب للمريض الطيب مما لا يسيء له

الكرية وقد قال تعالى اوصي عليه الصلوة والسلام لما ارسله واخاه هارون الى فرعون فيقول
 له قولا لبنا العلاء يتذكر او يخشى قال صلى الله عليه وسلم لما بعثني الله الى
 اليمن يسرا لا تعسرا وشر او لا تنفرا وظاوا ولا تختلغا وبال مرة اعزاني في الحج ونظام احيا اليه
 فقال لا تنرموه اي لا تقطعوا عليه بوله ثم امر بدلا من ماء فصب عليه وقال صلى الله عليه وسلم
 ولم يتبعوا معسرين ولا حديثان في الصحيحين وهذا يحتاج اليه الرجل في سياسة نفسه واهل
 بيته ومرضيته فان النفس لا تقبل الحق الا بما تستعين به من حظوظها التي هي محتاجة اليها
 فتكون تلك الحظوظ عبادة وطاعة له مع النية الصالحة لا ترى ان الأكل والشرب فليها من
 علم الانسان حتى لو اضطر الى الميتة وجب عليه الأكل منها عند عامة العلماء فان لم يأكل حتى
 مات دخل النار لان العبادات لا تؤدي الا بهذا وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ولهذا
 كانت نفقة الانسان على نفسه واهله مقدمة على غيرها ففي السنن عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل يا رسول الله عندي دينار فقال تصدق به على نفسك
 قال عندي آخر قال تصدق به على زوجك فقال عندي آخر فقال تصدق به على ولدك
 قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال انت ابصر وفي صحيح مسلم عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفقة في سبيل الله ودينار تصدق به على
 ودينار نفقته على اهالك اعظمها الذي بالنفقة على اهالك وفي صحيح مسلم عن ابي امامة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك ان تبذل الفضل خير لك ان تحسكه شركا ولا تلام
 على كفاف ابدا ممن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى وهذا تاويل قوله تعالى ويستأنفون
 ما ذا ينفقون قل الغنوي الفضل وذلك لان نفقة الرجل على نفسه واهله فرض عين بخلاف
 النفقة في الغزو للمساكين فانه في الاصل اما فرض على الكفاية واما مستحب ان كان بصيرة متعينا
 اذ لم يقر غيره به فان اطعم الجائع واجب وهذا جاء في الحديث لو صدق السائل لما افقر من بعده
 ذكره الامام احمد وذكر انه اذا علم صدقة وجب اطعامه وقد روى ابو حاتم البستي في صحيحه
 حديث ابي ررضي به عند الحديث الطويل الذي فيه انواع من العلم والحكمة وفيه انه كان
 في حكمة الخاؤد عليه السلام حتى على العاقل ان يكون له اربع ساعات ساعة يناجي فيها

به ويحاسب فيها نفسه وساعة يخاف فيها عابدا يحاسب الذين يخبرونه بعيوبه ويحذرونه
 عن فساد نفسه وساعة يغالطها بأبازته بما يحل ويحفل فان هذه الساعة عون على تلك
 الساعة امين انه لا بد من اللذات مساحة الجميلة فانها تعين على تلك الامور وهذا ذكر الفقهاء
 ان العدالة هي الصالح في الدين والرفعة في الدنيا واستعمال ما يحل في دينه وتجنب ما يفسد دينه
 وكان ابو زرعة يقول اني لا استجوز نفسي بالشئ من الباطل المستعين به على الحق والله تعالى انما خلق
 الشهوات والذات في الاصل لتقام مصلحة الخلق فلهم بذلك يجتلبون ما ينفعهم كما خلق سبحانه
 الغضب ليدفعوا به ما يضرهم وحرم منها ما يضر تناوله ودم من اقتصر عليها فاما من استعاض
 بالمباح الجليل على الحق فهذا من الاعمال الصالحة وهذا ورد في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه
 وفيه يضع احكامه صدقة قالوا يا رسول الله اياتي احدا من شهرته ويكون له فيها اجر قال انتم
 لو وضعها في البحر لكان عليه وزر فكل ذلك وضعها في الحلال كان اجر وفي لفظه قال
 فامر محسبون بالحكم ولا تحسبون بالحلال في الصحيحين عن سعد بن ابي وقاص ان النبي صلى الله
 قال لا طيب لمن يتفق نفقة بغير وجه الله عز وجل الا اردت بها درجة ورضا حتى اللقمة
 تصيب في امره او لا تفي بعد كديرة فالتق من اذا كانت له نية آتية على عاقبة الامر
 كانت للباطل من عاقبة الامر لا صلاح عليه وفيه وللناظر لفساد قلبه نيتة فيعاضلها
 يظهر من العبادات بقاء فان في العبد من النبي صلى الله عليه وسلم قل لا ان في الجسد مضغة اذا صلحت
 الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب فكما ان العقوبات شرعت احية الى
 فعل الواجبات وتزول المحرمات فقد شرع ايضا كل ما يعين على ذلك فيمنع فيسير طريق الخير
 والطاعة ولا حانة عليه والتزويج في كل ممكن مثل ان يبذل كولد او اهله او رعيته
 ما يرغبهم في العمل الصالح من مال او ثناء او غيره وهذا شرعت المسابقة بالخيل والابل
 ولنا ضلعة بالسهام واخذ الجمل عليه المافية من الترغيب في امر الله تعالى عليه ما يورث العمل
 في سبيل الله حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم بين الخيل هو وخلفاءه الراشدون يخرجون
 الاسبان من بيت الله في ذلك اعطاء الوفقة قل هو فقد روي عن الرجل كان يسلم في اول النهار رغبة
 في الدنيا فلا يجيء اخر النهار الا والاسلام احب اليه ما طلعت عليه الشمس فذلك الشر

للعصية يجب حسم مكدته وسد ذريعتيه ودفع ما يفيض اليه لئلا يظلم يكن فيه مصلحة راجحة مثال
 ذلك ما فعله عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلون رجل بامرأة فان تأتيا الشيطان وقال لا يخل امرأتان
 تو من بالله وباليوم الآخران تسافر مسيرة يومين أو معها زوج أو ذو عذر فهو صالح عن مخالوة
 بالاجنبية والسفر بها لأنه ذريعة إلى الفساد وكان عمر رضي الله عنه يمشي بالمدينة فسمع امرأة
 تغني بآيات تقول فيها هل حل من يبيد إلى خمر فاشربها دام من سبيل إلى نصيرين حجاج فآياه
 فوجدته شاكبا حسن خلق راسه فارخا دجلا فقفاه إلى البصر فكثرت لا يفتان به النساء وروى عنه أنه
 بلغه ان رجلا يجلس إليه الصبيان فهم عن مجالسته فاذا كان من الصبيان من يخاف فتته
 على الرجال أو على النساء منع وليه من اظهاره لغير حاجة أو تحسبته لاسيما ان يمجده ويخبر به
 في الحكامات حضارة في مجالس اللهو والغازي فان هذا مما ينبغي التنزيه عليه وكذلك من ظهر منه
 الفجور يمنع من تلك الغلمان الرذائل الصبايح ويفرق بينهما فان الفقهاء متفقون على انه
 لو شهد شاهد عند الحاكم وكان قد استغادر عنه فزع من انواع الفسوق للقاحه في الشهادة
 فانه لا يجوز قبول شهادته ويجوز للرجل ان يخرج به بذلك ان لم يدر فقد ثبت ان النبي صلى الله
 عليه وسلم يجازة فانتوا عليه باخيرا فقال وجبت جبت من عليه بجنازة فانتوا عليه لشر فقال
 وجبت جبت قالوا اما وحبتي يا رسول الله قال هذه الجنازة تشيتم علي باخيرا فقلت جبت لها الجنة وهذه
 الجنازة تشيتم علي باشرا فقلت جبت لها النار انتم هذا في الارض مع انه كان في زمانه امرأة تعلن
 بالفجور فقال لو كنت راجا بغير بينة لرجمت هذا الفاجر ولا نقام الا بالبينه واما اخذ من الرجل في عهده
 وامانتته ونحو ذلك فلا يحتاج إلى المعاينة بل الاستغاضة كخيفته في ذلك وهو من الاستغاضة حتى يانه
 يسند إلى عليه بقرانه كما قال ابن مسعود رضي الله عنه اعتبروا الناس باخذ الفجر فهذا الدفع شره مثل
 الاحترار من الفساد وقد قال عمر رضي الله عنه احترروا من الناس بس الظن واما الحدود والحقوق التي لا يفي
 معين فسنها النفوس قال الله تعالى قل تعالوا انل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به
 شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرى فكم وايها ولا تقربوا الفواحش
 ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذاكم ووصاكم به لعلكم تتقون
 ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ أشده واووا عن الكيل بالميزان بالقسط لا

الاوسعها واذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى وبعيذ الله اني اذ لكم وصاكم به لعلكم تذكرون
 هذا صراط مستقيم فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم
 تتقون **وقال تعالى** وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ
 الى قتل له ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاء جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واخذ
 عذبا عظيما **وقال تعالى** من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا
 بغير نفس او فسادا في الارض فكانما قتل الناس جميعا ومن احياها فكانما احيا الناس جميعا
 وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه قال اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء قال القتل
 حل ثلثة انواع احدها العمل المحض وهو ان يقصد من عمله معصوما بما يقتل فالباسواء كان
 يقتل بحد كالسيف ونحوه او بشبهة كالسندان وكودين القصار او بغير ذلك كالخوي والتعريق
 والا لقضاء من مكان شاقق والنخق وامساك الخصميتين حتى تخرج الروح وغمر لوجه حتى يموت
 وسقي السموم ونحو ذلك من الافعال فهذا ان فعله وجب عليه القود وهو ان يمكن اوليا المقتول
 من القاتل فان باسجوا قتلوه وان اوجبوا عفوا وان احووا لخذل الدية وليس لهم ان يقتلوا
 غير قاتله قال الله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه
 سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا قيل في التفسير لا تقتلوا غير قاتله وعن ابن شريح
 الخراجي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصاب بدم او خبل او خيل الجراح فهو بالخيار بين احب
 ثلاث فان اراد الرابعة فخذوا عليه ان يقتل او يعفوا واخذل الدية فمن فعل شيئا من ذلك
 فعاد فان له نار جهنم خالدا فيها ابدارواه اهل السان قال الترمذي في صحيحه من قتل بعد
 العفو لخذل الدية فهو اعظم جرما من قتل ابتداء حتى قال بعض العلماء انه يجب قتله حدا
 ولا يكون امره الى اولياء المقتول **قال المصنف** كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد
 بال عبد والاشق بالاشق فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف وادع اليه باحسان خالف تخفيف
 من بكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ولكم في القصاص حياة يا اولي الابصار
 لعلكم تتقون قال العلماء ان اولياء المقتول تغلظ قلوبهم بالغيظ حتى يوثروا ان يقتلوا القاتل
 واولياءه ريموا بقتل القاتل بل يقتلون كثيرا من اصحاب القاتل كسيد القبيلة ومقدمها

فيكون القاتل قد اعتدى في الابتداء وتعدى هؤلاء في الاستيفاء كما كان يفعل اهل الجاهلية
ورعا يفعله اهل الجاهلية الخارجون عن الشريعة في هذه الاوقات الاعراب والحاضر قد
غيرهم وقد يستعظمون قتل القاتل لكونه عظيما اشرف من المقتول فيفضي ذلك الى ان يلبس
المقتول يقتلون من قد دوا على قتله من اولياء القاتل وبما خالف هؤلاء فما استعانوا بهم
هؤلاء فما فيفضي الى الفتن والعداوات العظيمة وسبب ذلك خروجهم عن سنن العدل والهدى
هو القصاص في القتل فكتب الله تعالى علينا القصاص وهو المساواة وهو العادلة في القتل
واخبارنا فيه حجة فانه يحقن دم غير القاتل اولياء الرجلين وايضا فاذا اهل من يريد القتل
انه يقتل كقتل القاتل وقد روي عن علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب عن ابيهم عن جدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال للذين آمنوا منكم فادعواهم وهم يريدون على من سألهم ويسعى بذمتهم ادعواهم ولا يقتل مسلم
بكافر ولا ذوق عهد في عهد ادعواهم احمد وابو داود وغيرهما من اهل السنن ففضي رسول الله
صلى الله عليه وسلم المسلمين تنكافا دماءهم اي يتساوى ومنعاهل فلا يفضل عربي على عجمي ولا قريشي
هاشمي على غيره من المسلمين ولا حراصلي على مولى حقيق ولا عالم او امير على ابي لو ما مور وهذا
منفق عليه بين المسلمين بخلاف ما عليه اهل الجاهلية وحكاما اليهود فانه كان
يترتب مدينة النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود فريضة والنضير وكانت النضير تفضل
على فريضة فالدعاء فتحاكموا الى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك في حال فانهم كانوا قد غيروا من الحكم
الى التميم وقالوا ان حكم نبيكم بذلك كان لكم حجة ولا فانتم قد تركتم حكم التوراة فانزل الله
تعالى يا ايها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا امنا بافواههم
لم توهم من قلوبهم الى قوله تعالى فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يصروا
شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المتقسطين الى قوله تعالى فلا تخشوا
الناس واخشوا ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون
فكتبنا عليهم في ان النفس بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن والاسن بالسن
والجرح بالجرح قصاص قصاص فبيان سبحانه انه متى بين انهم لم يفضل نفسا
منهم على اخرى يحكموا الى قوله تعالى وانما اليك العناد بالحق مصدقا لما بين يديك

من الكتاب ومهيئاً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق
 لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا إلى قوله تعالى فاحكم بها أهلية بينهم ومن أحسن من الله
 حكماً القوم يفتنون فاحكم سبحانه في دماء المسلمين أنها كلها سواء خلاف ما عليه أهل الجاهلية
 وآثر سبب الأهواء الواقعة بين الناس في البوادي والحق أضر مما هي البغي وتلك العدل فإن
 أحد الطائفتين قد يصيب بعضها من الأخرى دماً أو ماله أو تعلقاً عليها بالباطل فلا تصح
 ولا تقدر الأخرى على استيفاء الحق فالواجب في كتاب الله تعالى الحكم بين الناس في الدماء
 والأموال وغيرهما بالقسط الذي أمر الله به وهو ما عليه كثير من الناس من حكم الجاهلية
 وإذا أصح مصلح بينهم فليصلح بالعدل كما قال الله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
 فأصلح بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي بغي حتى تأتي إلى أمر الله فأنه
 فاصلح بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فاصلحوا بين
 أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون وينبغي أن يطلب العفو من أولياء المقتول فإنه أفضل
 لهم كما قال الله تعالى والجرح قصاص أو بغيره فهو كفارة له قال انس ما رفع إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قصاص إلا أمر فيه بالعفو رواه أبو داود وغيره وروى مسلم في صحيحه عن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نقصت صدقة من مال ولا زاد الله عبداً
 بعفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه وهذا الذي ذكرناه من التكافي هو في المسلم الحر
 المسلم الحر فاما الذي فجمهور العلماء على أنه ليس بكفو للمسلم كما أن المستامن الذي يقدم من
 بلاد الكفار رسولاً أو تاجراً أو نحو ذلك ليس بكفوله وفاقاً ومنهم من يقول بل هو كفوله وكذلك
 النزاع في قتل الحر بالعبد والنوع الثاني الخطأ الذي يشبه العدل قال النبي صلى الله عليه وسلم إن في قتل
 الخطأ تشبيه العدل ما كان بالسوط والعصا مائة من الأبل مائة أربعون خلفته في بطونها ولا
 سماء تشبه العدل لأنه قصد العدل وإن عليه بالصرب لكنه فعل لا يقتل غالباً فقد تعدل العدل
 ولم يتعمد ما يعنى **والنوع الثالث** الخطأ المحض مما يجري مجراه مثل أن يكون يرمي
 صبيلاً وهذا غافض يرب الإنسان بغير علمه ولا قصده وهذا ليس فيه قود وإنما فيه الدية والكف
 وهذا مسائل كثيرة معروفة في كتب أهل العلم وبينهم **والقصاص** في الجراح أيضاً

بالكتاب السنة والأجسام بشرط المساءات فإذا قطع يده اليمنى من مفصل فإما أن يقطع يده
 كذلك فإذا قطع سنة فله أن يقطع سنة وإذا شجعه في رأسه أو وجهه فوضع العظم فله أن يشجعه
 كذلك فإما إذا لم يكن المساءة مثل أن يكسر له عظم باطن أو شجعه دون الرضعة فلا يشرع
 القصاص بل يجب الدية للمحدودة أو الأرش وأما القصاص في الضرب بيده أو بعصاه
 أو بسوطه مثل أن يلطمه أو يلكمه أو يضربه بعصا ونحو ذلك فقد قال طائفة من العلماء
 أنه لا قصاص فيه بل فيه التعزير لأنه لا يمكن المساءات فيه وإنما قرع عن الخلفاء الراشدين وغيرهم
 من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين أن القصاص مشروع في ذلك وهو نص أهل فقه
 من الفقهاء وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصواب قال أبو فراس خطيب
 بن الخطاب رضي الله عنه فذكر حديثا قال فيه لا إني وإله ما أرسل عيالي إليكم ليضربوا
 أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم ولا أن أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم فمن فعل به
 سوى ذلك فليرفعه إلي فوالذي نفسي بيده إذا قصصته منه فوثب عمر بن العاص فقال
 يا أمير المؤمنين إن كان رجل من المسلمين على رعية فآذبه بعض بعينه لئلا يقصص
 منه قال والذي نفس محمد بيده إذا قصصته منه ولقد آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصص من نفسه
 ألا تضربوا المسلمين فتذلوهم ولا تمنعوا هم حقهم فتكفروهم رواه الإمام أحمد وغيره
 ومعنى هذا إذا ضرب الولي رعيته ضربا غير جائزا فلما ألزم بالشرع فلا قصاص فيه بالإجماع
 أذهو واجب أو مستحب أو جائز والقصاص في الأعراض مشروع أيضا وهو الجرح
 إذا لعن رجلا أو دعا عليه فله أن يفعل به كذلك وكذلك إذا شتمه يشتمه شتمه لا إذا
 فيها والعصا أفضل قال الله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثالا فممن حفظوا أصح فاجرة
 على الله أنه لا يجب الظالمين ولعن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل قال النبي صلى
 المستبان ما قال لا فعل البادي منهما ما لم يعتد المظلوم ويسمى الانتصار والشمته التي كذب
 فيها مثل الأخبار عنه بما فيه من القبايح وتسميته بالكلب والحمار ونحو ذلك فإما أن افتري عليه
 فلم يجز أن يغتري عليه ولو كفرة أو فسقة بغير حق لم يجز له أن يكفروه أو يفسقوه بغير حق ولو
 لعن أباه أو قبيلته وأهل بلده ونحو ذلك لم يجز له أن يتعدى على أولئك فانهم لم يظلموه

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن
 قوم على الا تعدوا احد لواحد هو اقرب للتقوى واتقوا الله فامر المسلمين ان لا يجهلوا بعضهم
 لكفار على ان لا يعدوا احد لواحد هو اقرب للتقوى فاذا كان العدل من عليه في العرض محرما
 لمحمد بالحق من الاذى جاز القصاص فيه بمثله كالدخول عليه بمثل ما دحا وما اذا كان
 محرما بحق الله كالكاذب لم يجر محال وهكذا قال كثير من الفقهاء انه اذا قتلته بتحريق او تعريض او
 خنق او نحو ذلك فانه يفعل به كما فعل ما لم يكن الفعل محرما في نفسه كتحريق الخمر والتلوط به
 ومنهم من قال لا فرق الا بالسيف والاول شبه بالكتاب والسنة والعدل **واذا كانت الفتنة**
 ونحوها لا قصاص فيها ففينا العقوبة بغير ذلك فمنه حد القذف الثابت بالكتاب والسنة
والاجماع قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم
 ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا اولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد
 ذلك واصبحوا فان الله غفور رحيم فاذا رمى المحصن بالزنا والتلوط فعليه حد القذف
 وهو ثمانون جلدة وان رماه بغير ذلك عوقب تعزيرا وهذا الحد يستحقه المقدوف فلا
 يستوفى الا بطلبه بانغلاق الغفراء فان عفا عنه سقط عند جمهور العلماء لان المغالبين
 هو الاذى في القصاص والاموال وقيل لا يسقط تغليباً بحق الله لعدم التماثلة كما اثر الحدود
 وانما يجب حد القذف اذا كان المقدوف محصناً وهو المسلم الحر العفيف فاما المشهور
 بالجمهور فلا حد على قاذفه وكذلك الكافر الرقيق لكن يعزب القاذف الا الزوج فانه يجوز له
 ان يقذف امرأته اذا زنت ولم تحبل من الزنا فان حبست منه وولدت فعليه ان يقذفها
 وينفي ولدها الشك لا الحق بغيره ليس منه واذا قذفها فاما ان تقرب بالزنا واما ان تلاعنه كما ذكر
 الله تعالى في الكتاب والسنة ولو كان القاذف عبداً فعليه نصف حد وكذلك في حد
 الزنا وشرب الخمر لان الله تعالى قال في الاماء فان اتين بغا حشة فعليهن نصف ما على
 المحصنات من العذاب اما اذا كان الواجب القتل او قطع اليد فانه لا يتصف من الحقوق
 الابضاع فالواجب الحكم بين الزوجين بما امر الله به من امساك بمعروف او تبريح باحسان
 فيجب على كل واحد من الزوجين ان يودي الى الآخر حقوقه بطيب نفس وانشرح صدره

فان المرأة على الرجل حقا في ماله وهو الصداق والنفقة والمهر من حقا في بدنه وهو النفقة
 والنفقة بحيث لو اتي منها استجنت الفقرة باجماع المسلمين وكذلك لو كان مجهولا او غيبا لا
 يمكنه جامعها فلها الفقرة ورواها الواجب عليه عند اكثر العلماء وقد قيل انه لا يجب كنفاء
 بالبيع الطبي والصواب انه واجب كاحل عليه الكتاب والنفقة والاصول وقد قال النبي
 صلى الله عليه وسلم ان عمره لما اراه يكثر الصوم والصلوات لزوجك عليك حقا فيجب عليها
 كل اربعة اشهر مرة وقيل يجب عليها بالعرف من كل قرينة وحاجتها كما يجب النفقة بالمعروف
 كذلك هذا لاشبه والرجل عليها ان يستقنع بها متى شاء ما لم يضربها او يشغلها عن واجب
 فيجب عليها ان يمكنه لذلك ولا يخرج من منزله الا باذنها واذن الشارع واختلف الفقهاء
 هل عليها اخذ من المنزل كالفرش والكفن والطبخ ونحو ذلك فتعيل يجب عليها وقيل لا يجب وقيل
 يجب تخفيف منه **واما الاموال** فيجب بحكم بين الناس فيها بالعدل كما امر به ورسوله
 مثل قسمة الميراث بين الورثة على ما جاء به كتاب السنة وقد تنازع المسلمون في مسائل
 من ذلك وكذا في المعاملات من البائعات والمكاييل والاشراك والمضاربات
 والقروض والوصايا ونحو ذلك من المعاملات المتعلقة بالعقود والقروض فان العدل فيها هو
 قوام العالم لا فصل بين الدنيا والآخرة الا به فمن العدل فيها ما هو ظاهر يعرفه كل احد بمقله كحق
 تسليم الثمن على المشتري وتسليم البيع الى المشتري وتخفيف التظليل في المكيال والميزان وحق
 الصديق والبيان وتخفيف الكذب بالحياة والغش وان جزاء القرض الوفاء والحمل ومنها ما هو
 خفي جاءت به الشرائع او شرعنا اهل الاسلام فان حاكمه ما في عنه الكتاب والسنة من المعاملات
 يعود الى تحقيق العدل والنهي عن الظلم وقه وجبته مثل اكل المال بالباطل وجنسه من الربا و
 المبسر من انواع التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم مثل بيع الغر وبيع جبل وبيع الصبر في الهبة الهبة
 في الماء والبيع الاجل غير مسمى وبيع المضاربة وبيع المدلس والمزينة واما ما هو خفي
 والخفي بيع الثمر قبل بدو صلاحه وما في عنه من انواع المشاركة الفاسدة كخبر بوزع بقعة
 من الارض مع من ذب ما قد تنازع فيه المسلمون كخبره واشتباهاه بعد رى هذا المعامل
 الغبض عجيبي علوان كان غيره فيه جوارح فبأية ذرة وقد قال الله تعالى انما الذين امنوا اجمعين

واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمن الله والرسول ان كنتم تؤمنون
 بالله واليوم الآخر ذلك خير احسن تاريدوا اصل في هذا انه لا يحرم على الناس من المعاملة
 التي يحتاجون اليها الا ما دل الكتاب والسنة على تحريمه كما لا يشرع لهم من العبادات التي يقتربون بها
 الى الله تعالى الا ما حل عليه الكتاب والسنة على شريعة الدين ما شرعه الله والحكم ما حرمه بخلاف
 الذين ذمهم الله حيث حرموا من دون الله ما لم يحرمه واشركوا به ما لم يزل به سلطانا
 وشرعوا من الدين ما لم ياذن به الله اللهم وفقنا لان نجعل الحلال ما حلاله والحرام ما حرمه
 والدين ما شرعته لا غشاء لولي الامر عن المشاورة فان الله امر بها نبيه صلى الله عليه وسلم فقال تعالى فاعف
 عنهم واستغفر لهم وشأناهم في الامر وقد روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال لم يكن
 احدا اكثر مشاورة اصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل ان الله امره بالتيكف قلوب
 اصحابه وليقتدي به من بعده وليس يخرج من هذا الرأي فيما لم يزل فيه روي من امر الحروب والامور
 الجزئية وغير ذلك فغيرة صلى الله عليه وسلم بالمشاورة وقد انفى الله تعالى على المؤمنين بذلك في
 قوله تعالى فما عند الله غير ان يقر للذين امنوا وعلى بهم يتوكلون والذين يجتنبون كبائر
 الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلوة وامروهم
 بشورى بينهم وما رزقناهم ينفقون واذا استشارهم فان بين له بعضهم ما يجب اتباعه من
 كتابه وسنة نبيه واجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك ولا طاعة لاحد في خلاف ذلك
 وان كان عظيما في الدين والدنيا قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمن الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله
 واليوم الآخر وان كان امرا قد تنازع فيه المسلمون فلينبغي ان يستخرج من كل منهم رأيه و
 وجه رأيه فاي الاربع كان اشبه لكتاب الله وسنة رسوله عمل به كما قال تعالى فان تنازعتم
 في شئ فمن الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر واولى الامر صنفان الامراء
 والعلماء وهما الذين اذا صلحوا صلح الناس على كل منهما ان يتحرى كما يقوله ويفعله طاعة
 الله ورسوله واتباع كتابه ومضى امكن في الحوادث المشككة بمعرفة ما حل عليه الكتاب والسنة كان
 هو الواجب ان لم يمكن ذلك لضيق الوقت وعجز الطالب او تكافى الادلة عند او غير ذلك فله ان يتقيد

حكم الشورى

من يوصى عمله ودينه عند الأقوال فقد قيل ليس له التقليد بحال قيل له التقليد
 بكل حال والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد وخيرة وكذلك يشترط في القضاة والولاة من الشرط
 ما يجب فعله بحسب الامكان بل وسائر العبادات من الصلوة والجهاد وغير ذلك كل ذلك
 واجب مع القدرة فاما مع العجز فان الله لا يكلف نفسا الا وسعها ولهذا امر الله تعالى المصلين ان
 يتكلموا بالمؤمنين حذرهم او خاف الصبر باستعمال المشقة البرد او الجراح او غير ذلك ثم بالصبر
 الطبيب فمصر بوجهه ويد به قال النبي صلى الله عليه وسلم ان بن حصين يغسل قائما فان لم تستطع فجلس
 جنبك فقد اوجب الله تعالى فعل الصلوة في الوقت على اي حال امكن قال الله تعالى
 حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ووقوا لله قانتين فان خفتهم رجلا او ركبا فاذا
 امنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون فوجب الله تعالى الصلوة على الامن والنجاة
 والصبر والمريض والغني والفقير والمعتذر والمسافر وخففها عن المسافر والمريض ^{ثلاث}
 كما جاز به الكتاب والسنة وكذلك وجب سجدة واجباتها من الطهارة والستر واستقبال القبلة
 واسقاطا يجزئ من ذلك فلو انكسرت السفينة يقوم او سلب المحاربون ثيابهم
 صلواتهم بحسب حالهم وكان امامهم وسطهم لثلاثين الباقر عورته ولو شتمت القبلة
 اجهد في الاستدلال عليها فلو عمت الدلائل صلواتهم كما روي عنهم فاعلموا ذلك
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك الجهاد والولايات وسائر امور الدين وذلك كله في قوله تعالى
 فانقروا الله ما استطعتم وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم انكم يا امرأتكم فانتم ما استطعتم كما اراد الله
 تعالى لما حرم المطاعم الخبيثة قال فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
 ان الله غفور رحيم وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ملأكم الله
 وقال تعالى ملأكم الله ليجعل عليكم من حرج ولكن بل يطمعونكم فلم يلزمكم ما لا
 يستطيعون ولم يكرهوا يضطر اليه اذا كانت الضرورة بغیر معصية من العبد ^{التي}
 ذكرها شيخنا الامام احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله في كتابه السياسة الشرعية
 في مواضع الرعية من فصل ادعاء الامانات الى هذا وتلوه ذات فصل في حدود البلاد
 وغيرهما من كتابه شيخنا ابي بكر بن ابي عمير بن علي الشوكاني مع نصرة في التفسير والتاخير

والحنف والزيادة وبالله التوفيق

فصل في شأن حد البلدان وما يتعلق بها من الضمان
وحكم اعراب سكان البادية وحكم العامة المستحدثين وحكم اطفال

الكفار اذا مات ابوهم

اعلم ان هذه الحدود الواقعة في غالب الديار مخالفتها جاءت به الشريعة للظهور من
وجه الاول انها تستلزم عدم الاشتراك في الكلاء ومنع بعض من يتنفع به وهو شر
بين الناس بنص حديث المسلمين شركاء في ثلاث فحللوا الكلاء والنار اخرجته احد
ابو داود عن حديث ابي خراش عن بعض الصحابة مرفوعا وقد رواه ابو نعيم في الصحابة
في ترجمة ابي خراش ولم يذكر عن بعض الصحابة وسئل ابو حاتم عنه فقال ابو خراش لم
يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ابدا وفي رواية صحبان بن بدر وهو الشريعي تابعي معروف
قال للحافظ في تاريخ المرام ورجالها ثقات واخرج هذا اللفظ ابن ماجه من حديث ابن
حباس وفي اسناده مقال ولكنه صحيح ابن السكن وزاد فيه وثمنه حرام واخرجه الخطيب
عن ابن عمر وزاد الميموني عبد الحكم بن ميسرة واخرجه الطبراني عنه ايضا باسناد حسن
وله عند طريق اخرى اخرجه ابو داود عن جعية عن ابيها وفي الباب حديث جيبا
قاضية بان الكلاء مشترك بين الناس لا يحل لاحد ان يمنع احدا وهذه الحد والمذكور
ليس المراد بها الاقسمة ما ينبت في المباحات من الكلاء واختصاص كل احد بما ينبت في حد
واذا اراد غير صاحب الحد ان يرحا سائمة عقرت او بعضها وقد ينشأ عن ذلك فتنة توجب
القتل نفوس سلب اموال قطع سبل وقد شاهدنا وسمعنا من ذلك وقائع شنيعة
وهكذا اذا اراد غير صاحب الحد ان يحتش او يحتطب فاقتل الاحوال سلب بعض ثيابه
واهانت بل وتعزيرة بالمال والحاصل ان المحاماة من صاحب كل حد على حد البلغ
من محاماة كل مالك على ملكه فان الاملاك لا يترتب عليها ما يترتب على هذه الحدود

من الفتن واراقة الدمار وسلب الارواح وهذا يحرم وهكذا يقع ما خولفت فيه الشيعة
 المظهرة وظن فاعلم ان غير هذا الاصل منها فانها اجرت عادة الله عز وجل في مثل هذا لانها تعود
 للصالح ^{التخييل} الى فاعلم ان هذا هو غرض مخالفة الشريعة فاسد محض وهذا سر من اسرار الشيعة
 وليس بين من سوغ هذه القضية ورسم هذه الحدود المشقة الا تخيل ان ذلك النوع من انواع
 المناسبات المذكور في الاصول بسمية من لم يكن له دريتن ذلك العلم صالح مرسلة وهو عند
 صريح علم الاصول ليس من المناسبات ولم يسمع من عالم من علماء الاجتهاد انه سوغ هذه الحدود
 بل جميع من مال الى تسوية مقلدة مع ان محققهم ينكرون ذلك كما روي عن المغيرة والفا
 عامر الذميري والسيد احمد علي الشامي **الوجه الثاني** انه قد ثبت عنه صلوات الله
 عن منعه الكلاء فاخرج ابا جابر اسناد صحيح من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وآله الكلاء واخرج الشيخان وغيرهما من حديثه ايضا عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تمنعوا فضل الماء
 لتمنعوا به الكلاء فنهاهم عن منع فضل الماء لتوسلوه بمنعه الى منع الكلاء والنهي عن الوسيلة
 الى الشيء يستلزم النهي عنه بالاول واخرج احمد والطبراني عن عمرو بن شعيب عن ابي عبد الله
 جده عن النبي صلى الله عليه وآله قال من منع فضل مائة او فضل كلاءه منع الله عز وجل فضله
 القيامة وفي اسناده ليش بن ابي سليمان وفي الباب حديث جميعها قاضية بالدهي عن منع الكلاء
 وحديثه بالبلدان لا يراد بوضعها الا منع كل صاحب حال الغيرة عن الانتفاع بما فيه من الكلاء ونحوه
الوجه الثالث قد ثبت عنه صلوات الله عليه من اخراج البخاري واحمد وابو داود عن
 حديث الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وآله عليه حتى النقيع بالنون وقال لا حمى الا لله وطير سواه وفي
 الباب حديث وهي متضمنة لاختصاص الحمى بالله وبرسوله ولا يجوز لاحد من الامة ان يجتمعي
 ولهذا قال الشافعي ليس لاحد من المسلمين ان يجتمعي الا ما حمى النبي صلى الله عليه وآله في منعه
 انه يستلزم منع الكلاء عن اهل الحاجة من المسلمين وهذا الحد روي عن من هذا ان اهل
 كل حد مجزئ عن غيرة ويقال له فيه مع خال عن المصلحة الكامنة في الحمى في بعض الحالات
 الحمى قد يكون تخييل اجمها كما فعل النبي صلى الله عليه وآله في احتامه للنقيع فانه اخبر احمد من حديث
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله حمى النقيع للتخييل خيل للمسلمين واخرج البخاري عن اسلم مولى عمر بن الخطاب

ان سماعي لذلك وهكذا الآن فان بعض اهل البلدان قد يجمعونهم على ان يمنعوا
رعاهم من بعض المواضع المختصة بهم ويسمون ذلك شجرا ويجعلونه ذكرا اذا جدبت ارضهم
فهذا وان كان مخالفا للشرعة المطهرة لكنه لا ينشأ منه ما ينشأ من الحرد من الفتن
الكبار **الوجه الرابع** انه قد ثبت عنه صالحيه قال من سبق الى ما لم يسبق اليه
فهو له اخبره ابو داود من حديث اسمرين مفرس وصححه الضيافي المختارة وقال البيهقي
لا اعلم بهذا الاسناد غير هذا الحديث وفي الباب غير ما ذكر جميعه يدل على ان من سبق الى
شي من الكلاء لم يسبق اليه غيره باحياء ولا شجر ولا قطع كان احق به والحرد تستلزم ان ما
كان في الحرد هو لصاحبه وان سبق اليه من سبق هذا جملة ما خطر بالبال عند تحرير هذه
الكلمات من ادلة الدالة على مخالفة هذا الحد مع ما شرع رسول الله صالحيه وبعضها يتكفي
في ابطال ما يستند اليه الواضعون لذلك من كونه مصلحة مرسله فان من شرط المصالح
المرسله عند جميع من قال بها عدم مصادمة الدليل وهذه قد صادمت هذه الادلة
الكثيرة فلم تكن منها وهكذا جميع انواع المناصب ما عدا المصلحة فانه المناسب للصالح والدليل لهذا
ذكرنا فيما تقدم ان حرد البلدان من ذلك ثم تقرر في الاصول ان اعتبار المصلحة انما يكون
مؤثرا اذا كانت تلك المصلحة خالية عن المفسدة اما اذا كانت غير خالية عنها فلا خلاف انها
غير معتبرة لان دفع المفسد اولي من جلب المصالح وقد عرفت ما تقدم ما ينشأ عن هذه الحرد
من المفسد واما تضييع من ينقص بذلك من قتل اوسام ونهب فاعلم ان الله تعيد عباد
باحكام انزل بها كتبه وارسل بها انبياءه ولم يشرع لهم الا قتلا باضاله وصفاته فمن قل
انه يسوغ له تعدد عباد الله وقتلهم لان الله سبحانه يبتليهم بالامراض والموت وقال انه
يجوز التسلب اموالهم لمصلحة لان الله قد يبتليهم بذلك وقال انه يجوز تسليط بعضهم على بعض
او تسخير بعضهم لبعض او ما يعود عليهم بنقص الاموال او الانفس لان الله تعالى قد يفعل
ذلك لم يكن هذا القائل في احد العلماء بل لا يكون في عدد العفاريه فله المثل الاعلى
قال عز وجل لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ومن هذا يعلم بطلان استدلال بعض المتأخرين
على جواز قتل اهل قرية من القرية او مدينة من المدن ما يوجد في حردهم او طرقتهم الخاصة

بهمز أو العاوة لهم ولغيرهم من جنائات أو أموال منهوبة أو نفوس مسلوقة حيث لا تقوم القسامة
الشرعية بما فعله تعالى معافية قوم حاق الناقة وشمل العذاب المفاعل وغيره من هذا
فعل من لا يسأل عما يفعل وأبطل من هذا استدلال من استدال على ذلك بقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فان هذه الآية ليس فيها الاستدلال
عن اسباب الفتن فانها اذا غلت مراجعها وسطعت شرها واطل فتاها لاند ور على
مسعر لهما ومثبر عجاجها بل تضح كل ملاقت وتلك كل ملقود كما ما كان وقد كانت
العرب هذا في اشعارها كما قال الحارث بن عباد

لم اكن من جناتها علم الله واني كحرها اليوم صالي

وقال الآخر

وجرم جرّة سفهاء فتوم فحل بغير جرمه العقاب

فالمراد من الآية الكريمة التحذير لمن لم يتلبس باسباب الفتن عن ان يدع الجدل لاجتهاد
في دفع تلك الاسباب وهذا هو معنى اتفاقنا الذي امرنا الله به لان التفريط في هذا الانتفاء
نودي الى اصابة الفتن لمن تلبس باسبابها ومن لم يتلبس ما كان هذا ماله فما احق صيان
يتقيه كل احد اكثر ما تكون هذه الاصابة العامة في الفتن الجاهلية او ما يلحق بها من الفتن
الواقعة في الاسلام على غير منجز الشرع وقانون العدل فكيف يصح الاستدلال بهذه الآية
على جواز قصير العقوبة من المثل لم نعلم انه لم يكن من تلك الجنابة في شيء مع ان الله تعالى في الشرع
فيها لاهل الفتن ان يصيبوا بالذنوب وغيرها وقال انه يحل لهم ذلك او يجوز بل قال ان
الفتن من شأنها اصابة من كان ظالما ومن كان غير ظالم مع نعيه عنها وامر بالتقاء
اسبابها بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل هذه الفتن التي يكون فيها البري كغيره من
علامات القيامة وايات قرب الساعة واين يقع هذا الاستدلال من استدلال من استدال على
اصالة المنع بقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل بما صح عنه صلواته وتواتر اقواله
معنويا من قوله صلى الله عليه وسلم اذكروا أموالكم واغراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا التحذير
وبقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه فهذا الآية قاضية بانه لا يحل مال

من هذا النصيب في كل وقت
فغيره من الاسباب المتقاة
مما كان في سببها المتقاة
وكان في غير الفتن من غير
المراد من الآية الكريمة
الاستدلال من استدلال على

احد من المسلمين مثقال ذرة الا بحقه وهو ذكره الله تعالى من طيبة نفسه او ما كان
 بالحسن كما يقال عليه قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل هذه الادلة الشرعية
 تعضدها الدلالة العقلية فان اخذ المال من صاحبه بغير وجه شرعي يستلزم ايلام صاحبه
 وتضرره في الغالب ولا سيما اذا اخرج من ماله وهو في حق عقله وقد خصصت تلك الاحكام الشرعية
 بامور منها القسامة فانها مستلزمة لتغريم من لا ذنب له في الغالب لهذا اعدوا اهل العلم
 ما ورد على خلاف المقياس لان من هذه الشريعة للظهور انه لا يوجب البري بذنب المذنب
قال تعالى ولا تزروا ازره وازره اخرى **وقال** لعلكم اتقون **وقال** لعلكم تتقون **وقال** لعلكم تتقون
 كل نفس بما تسعى وقال صلواتي على من لا يخطئ نفسه **وقال** عز وجل في تسوية المعاقبة وان
 عاقبتم فاعقابكم مثل ما عاقبتم به **وقال** وجزاء سيئة سيئة مثلها **وقال** من اعتدى
 عليكم فاعيدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم **واما** ما ورد عنه صلواتي على من اخذ الجاس
 بكافؤ القربى القريب كالجاس **وقال** بعض الاحاديث فلعل ذلك كان قبل استقرار الاحكام الاسلامية
 وفي مبادئ الاسلام وقد كانت اهلية هكذا فانزل الله تعالى من الايات القرآنية واجرى على
 لسان رسوله من الاحاديث ما لا يبقى بعد ارب لم يأت من هنا يلوح ان هذه الامور التي تقع
 في كثير من الاقطار ويتعارف فيها كثير من اهلها ويعمل عليها امراؤها وفضاتها من تغريم اهل
 قرية من القرى او عشيرة من العشائر جميع ما يقع في حدود بلادهم من قتل او سلب او خيانة
 على بدن او مال بدنة وجرح او اذى الشراب وهو العسامة او ضمان العاقلة ليست من الشريعة
 في قبيل ولا دير ولا ورد ولا صدر ومن هذا تضمن اهل القرى المحيطة بالطرق العامة التي
 سلك فيها الناس من مدينة الى مدينة ومن قطر الى قطر فان ذلك بالاحكام الطاغية اشبه منه
 بالاحكام الشرعية فان قلت ذلك يقع النعمان انما طعمت اليه بل ذهبت الاموال والارواح تسلط
 على الناس على خيبر وهم حقير تقع الامن بالكلية ولا سيما مع شكا ديان البدوان وغالب الاعراب
 المجاورين للطرق **قلت** هذا الخيال مختل وسوسة شيطانية من عدو الله ابليس اذ
 ان يزعجها هذا الكلام من الاحكام الشرعية الى الاحكام الشيطانية فان من تأمل احوال
 سلف هذه الامم وحلفاء الرعصنة هذا وجد التدبير القوانين الشرعية ما كان ببلدان

الا وكانت من الامن والدعة تحمل اليها وفيها فيه عبرة ولا شك في هذا فليست بدرا كان
 في هذه الدلائل الاسلامية منذ ايام المنصور الى الان فانك لا تدري ملكا من الملوك ولا
 من الامراء ولا اماما من الائمة بوصف بالعدل وحسن السيرة واقامة حدود الشريعة
 كما هي الا ورايت في وصف بلادة ورعيته من النظام واستقامة الامور وصالح احوال
 العامة والخاصة وامن السبل وذهاب الظلم بالكلية ما يعلم به ان تدبير الشارع في
 التدبير المشتمل على مصالح المعاش والمعاد بعكس من خيل له الشيطان ان تدبير الممالك
 صلاح الامة بالقوانين الشيطانية والرسوم الطاغوتية اصلها هو اذا تقر هذا عرفت ان
 تقرير العباد لرحمة المصلحة هي عين الفسدة كما تقدم ذلك في الكلام على حدود البلدان واخر
 قبل لصاي شرع اخذ متصل هذه الامثلة وهذا الصبي وهذا الزمن من اهل هذه الفترة
 فماذا يكون جوابه ان قال اردت التوصل بهذا الى قمع الامتار وصلاح الديار فاي شر في
 احد هؤلاء الثلاثة فان رام المجادلة والحاجة وكان ممن له المأم يعلم الاصول في شرح في
 علي المعقول والمنقول فهو لا يزيد على ان يقول اخذ متبوع من انواع المناسبات المروية
 في علم الاصول وما احقه عند ان يقول هذه المقالة ان يقال به لا جبالك الله ولا بما لك
 كيف استبدلت بنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة هذا البدل ورضيت بالبدل ^{والخطية}
 الدنية واستبدلت العين الصحيحة بالعوزهات عرفنا بما هو هذا المناسبات الذي نرى
 هل وجدته في كتاب اخذته من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك العرفان المنصور
 في وجه السنة والقرآن ثم هذا المناسبات الذي نرى في سنة على النصوص قد صرح اهل الاصول
 وجميع الائمة الغول انه لا يجوز العمل به في ادنى حكم من الاحكام الشرعية فصلا عن مثل هذا
 الحكم الذي هو اخذ المال بلا برهان ولا قرآن ولا عقل ولا نقل ورتبة في مؤلفه انظر
 بالمناسبات المنطوية الذي يجب الغناء العمل به وترك المعويل عليه صادقة من تشييع من شجره
 تطهير الحج والاعذار وتحمي الكلمة على من حالف شريعة المحنارس
 دعوا كل قول عند قول محمد فما الامن في دينه كخفاطر
 فلما حصل ان الحكم اخذ احوال العباد بدون المبادئ الشرعية من احكام الدين عذركم

بأحكام الشرع وعلى فرض أن من فعل ذلك أو قرره أو أفتى به قاصر الباع غير متميز عن
 طبقة الرعاع فأقل الأحوال أن يكون قد سمع قوله صلوات الله عليه وقانون عند الشبهة
 دعه ما يربك الوالد لا يربك الصهر نوكدات قلوبنا بمياه الشرع واصقل مرآة بصائرنا
 بصقل السمع **فإن قلت** أين لنا كيف يصنع من ولي قطر من الاقطار قد تعارف
 أهله وأرباب حله على الأوامر لمن جاوز الطريق بضمان ما ذهب فيها من دم وأموال ثم
 إذا أراد أن يعرفهم السياسة الشرعية فماذا يصنع **قلت** إن تمكن من قطع تلك الحبال
 الشيطانية وتقصيد القواعد القرآنية على ما هو الواجب عليه فلبست الثمرة للعالم الأجل
 الناس على الشريعة الغراء التي يقول فيها صلوات الله عليكم تركتم على الواضحة ليلها كنهارها
 لا يرفع عنها الأجلاد وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها
 بالنواجذ وإذا تعدى عليه ذلك تعدى انقورية الحجة بين يدي الله فليعمل بقوله صلوات
 مروا بالمعروف والنهي عن المنكر حتى إذا رايت هوى متبعاً وشحاً مطاعاً وأعجاب كل ذي
 برأيه فعليك بخاتمة نفسك ودع عنك أمر العوام فإن من ورائكم أيام الصبر في هذا القبر
 على الجمر أجزال عامل فيهن بلجر خسين رجالاً قيل يا رسول الله من أنا ومن بعدنا قال بل منكم
 والحديثان صحيحان ثابتان في دواوين الإسلام وأما كيفية عمله إذا أراد أن يعرفهم السياسة
 الشرعية فيقال لهم يا ذهب في الطريق من نفس أو مال أو ذهب في موطن ولم تكمل شرط
 التقاسم أن الذي جاء به هذه الشريعة الغراء أن هذا غير مضمون على أحد من الناس وأنه
 قد قال قائل من أهل الشريعة أنا لا نهدي دماء المسلمين وأنه يجب ضمانها من بيت مالهم
 ولكن لا بدع جهد في الكشف والفحص عن الفاعل فإن هذا الكشف هو من السياسة الشرعية
 لا الكفرية ثم إذا سأل سائل عن صلاح فساد الطريق كيف يكون وبأي سبب يتوصل إلى
 ذلك قال تأمّن السبل والاخلد على بدل الظالم هو الذي شرع الله تعالى لجله نصب المولى
 وهو البر الأعظم من أركان السلطنة بل الشرط الأهم من شروط الزعامة بل هو الأمر الذي قام به سلطان
 المسلمين لم يخرجهم من الخيرة وهذا وإن استبعد من اعتقاد اعتبار شروط كثيرة العدد فهو
 نظر حق المنظر لم يخف عليه محنة ما قلناه وإذا كان الأمر هكذا فاصلاح طرق المسلمين تأمين سبلهم

من أهم الامور المعروفة والمنكر وهو واجب على السلطان خصوصاً وعلى المسلمين
 عموماً فعلية وعليهم ان يقوموا بذلك القيام ولو بوضع جماعة من المسلمين في جوار
 الطريقة المحمدية لتأمين المأمن ويدفع اليهم من بيت مال المسلمين ما من خالص املاكهم
 اذ لم يوجد في بيت المال ما يقوم بذلك فعلى العالم ان يقول هكذا اذا سئل عن ذلك
 ونحو الامر الى السلطان الاعظم او من ينوب عنه وياخذ نفسه بانكار ما علمه منكر او
 الامر بما علمه معروفا بما تبلغ اليه قدرته وليس عليه بعد ذلك شيء واذا لم يطع فما
 بقول فقد حصل له اجر من تكلم بالحق وفاز تقام العلماء العاملين بهذه الطريقة يحفظ
 دينه من الهالك ويستفيد في لا يتربح ما يقدر على القيام به كما ينبغي وليس من الورع ان
 يضيق صدره عند عرض ما يخرج عن طاقته حتى يحمله ذلك على ترك ما يدخل تحت مقدرة
 او تعطيل نفسه عن القيام في مركز الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان ذلك لو كان مسوغاً
 للتعطيل والخروج عن المراكز لتعطلت الشريعة اذ ما من زمان من الازمنة ولا مكان من
 امكنة الارض الا وفيه ما يعرف وما ينكر اللهم ان يكون ذلك العالم قد عرف بالخبرة و
 طول المدة انه لا تأثير لمقائمه في صغير ولا كبير ولا جليل ولا حقير فليسلح بالنبلس باقائه
 فائدة كما انه لا يعود اليه من خيرها عائدة ولا احوال تختلف باختلاف الاوقات وانما الاعمال
 بالنسبة واعلم ان المقسامة الشرعية لا تثبت الا بعد ثبوت وجود القنيل في محل يخص بالمدعى عليهم
 قنيل او جريحاً وثبت الوجود يكون باحد المناطات الشرعية اما الاقرار من جميع المدعى عليهم
 او نكول جميعهم او شهادة عدلين او رجل وامرأتين او رجل وعين المدعى على رجل القنيل
 هذا لا شك على وجه يحكم الحاكم باحد تلك الامور فيه او علم الحاكم بذلك على ما هو الحق
 فان اقر البعض انكر البعض او نكل البعض حلف البعض من اهل القسامة فاعلم ان اقرار
 من اقر ونكول من نكل هو مستند للحكم بالوجود والوجود امر واحد وهو يستلزم ثبوت القسامة
 على الجميع فاذا كان ذلك الاقرار والنكول بحيث يصلح مستنداً للحكم بالحكم بالوجود ثبتت القسامة
 بالحكم بالوجود بذلك المستند ولا يضر انكار البعض او اقراره على اليمين مع نكول غيره كما لا
 يضر انكار الجميع مع وجود الشهادة او علم الحاكم لانه قد ثبت الحكم بالوجود على اقرار البعض

او تكواه كما ترتب الحكم بالوجود على شهادة الشهود او علم الحاكم بالحكم بالوجود هو امر
 واحد كما تقدم فلا يثبت به على الجميع فان قلت الشهادة وعلم الحاكم هما مناط الحكم على
 المشهود عليه بخلاف الاقرار والنكول فافهما مناط الحكم على المقر والناكل دون غيرها قلت
 قد يصلح كل واحد منهما مناط الحكم بالوجود كما صحت الشهادة مناط ذلك ولا يضر انكار من انكر
 وحلف من حلف كما لا يضر ان اذا كان المياط هو الشهادة فالحاصل ان الاعتبار بما يصلح مستندا
 لحكم الحاكم بالوجود هذا من غير نظر الى تنزيل باقرار المقرين او نكول الناكليين منزلة الشهادتين
 على المنكرين او الخالفين مع انه لو قيل بذلك لكان التنزيل صحيحا ثابتا فان المقر انما اقر بما
 قد صح لديه باحدى الطرق المفيدة بمضمون الاقرار فافرازا اخبارنا بالوجود وكذلك
 الناكل انما نكل عن الحلف على عدم الوجود لكونه قد علم نقيضه وهو الوجود فكانه قد اخبرنا
 بوجود القيل ولا شك ان هذا داخل في افادة الوجود لا نالاج الصدريه من شهادة من
 كان اجنبيا لان كل واحد من المقرين والناكليين قد شهد على نفسه وعلى اهله والوجه
 اذا انتفت الحوامل على ما وقع من المقرين المنكرين محاباة المدعي والعداوة لاهل المحل او
 نحو ذلك ولا ريب ان الشهادة على النفس وعلى اهل او من شهادة الاجانب على الاجانب
 ولم يبق الا المنازعة في اشتراط لفظ الشهادة والاقرار والنكول ليسا من الفاظها وهذا
 منارعة فقهية لا ترجع الى دليل شرعي ولا عقلي ولا لغوي فان الشهادة هو الاخبار بالشئ
 باي صيغة كانت ودلالة الخبر على ما لوله قد تكون بالمطابقة وقد تكون بالتضمن
 تكون بالاقرار والى هذا انتهى حاصل ما ذكره الشوكاني في عقد الجحان واما حكم
 الاعراب بسكان البادية الذين لا يفعلون شيئا من الشرعيات الا مجرد التكلم بالشهادتين
 هل هم كفار ام لا وهل يجب على المسلمين غزوهم ام لا فقال شيخنا الشوكاني رحمه الله
 في فتاواه العنبر الرباني مانصه اقول من كان تاركا لركان الاسلام وجميع فرائضه ووافي
 لما يجب عليه من خالص من الاقوال والافعال ولم يكن لديه الا مجرد التكلم بالشهادتين
 فلا شك ولا ريب ان هذا كافر شديد الكفر حلال الدم والمال فانه قد ثبت بالاحاديث
 المتواترة ان من تنصه الى يهود ولا موال انما تكون بالقيام بركان الاسلام فالذي يجب عليه

هذا الكافر من المسلمين في المواطن وتساكن ان يدعوه الى العمل باحكام الاسلام والقيام
 بما يجب عليه القيام به على التمام وبما نزل به عليه ويدين له القول ويسهل عليه الامر وغيره
 في الثواب ويخوفه العقاب فان قبل منه ورجع اليه وعود عليه فجب عليه ان يبذل نفسه
 لتعليمه فان ذلك من اهم الواجبات والى الله او بصله الى من هو اعلم منه باحكام الاسلام وان
 اصر ذلك الكافر على كفره وجب على من يبلغه امره من المسلمين ان يقاتلوه حتى يعمل احكام
 الاسلام على التمام فان لم يعمل فهو حلال الدم والمال حكمه حكم اهل الجاهلية قوما اشبه
 البهايمة بالارحمة وقد بان لنا رسول الله صلى الله عليه وآله ما نعتهم في قتال الكافرين ولا يأت
 القرآنية والاحاديث النبوية في هذا الشأن كثيرة جد معلومة لكل فرد من اهل العلم بل هذا الامر
 هو الذي بعث الله سبحانه فيه رساله وانزل لاهله كنية والتطويل في شأنه والاستغفال
 بنقل برهانه من باب اوضح الواضح وتبيين البين بالجملة فاذا صرحنا على الكفر فالرد وحديثه
 شاك ولا شبهة والاحكام الاحكام وقد اختلف المسلمون في غز الكفار الى ديارهم هل يتدرط فيه
 الامام الاعظم ام لا والحق الحقيق بالقول في ذلك واجب على كل فرد من افراد المسلمين ولا يأت الفهم
 والاحاديث النبوية مطلقة غير معدلة انتهى وهكذا عبارته في رسالته ارشاد السائل الى ادلة
 المسائل واما العمائر المستحقة في الحرم الشريف كالمقامات والمندرات وكان ذلك التعلية والبيوت
 زيادة على الحاجة فقال في ارشاد السائل عمارة المقامات بدعة باجماع المسلمين اخرجنا
 اثر يملوك الجراكسة فرج بن برقوق في اوائل المائة التاسعة من الهجرة وانكر ذلك اهل العلم في ذلك
 العصر ووضعوا فيه مؤلفات وقد بينت ذلك في غير هذا الموضع ويأمله العجب من بدعة
 يجد ثباتها من شريعتهم المسلمين في خربقاع الارض كيف لم يعضها من جباية
 من الملوك المائتين الى الخمسين سيما وقد صدرت هذه المقامات سببا من اسرارهم وبهجة
 وقد كان الصادق عليه السلام في اختلاف الفرق وتوهمه الى الاجتماع ولا ينفك عنه في
 كذا حديث الصحيح بل يفي عن تفرق الجماعات والصوائف بالجملة فكل عام من شرع يعلم انها
 بسبب هذه المذاهب التي تفرقت لاسلامهم فرف من هذا اصيب الدين واهله وان من اعظم
 خطرها شرها على الاسلام ما يقع الآن في الحرم الشريف من تفرق الجماعات وتفرق

كل طائفة في مقام من هذه المقامات كاهل احيان مختلفة وشرائع غير متولفة
فاناهه وانا اليه راجعون واما رفع المنارات فاصل وضعها لمقصد صالح وهو سماع البعيد
عن محل الاذان وهذه مصلحة مسوغة اذا لم تعارضها مفسدة فان عارضتها مفسدة من
المفاسد المخالفة للشرعية فدفع المفاسد مقدم على جلب المصالح كما نقر ذلك في الاصول بالتشديد
البيان ورفعه فوق حاجة الانسان فقد ورد النهي عنه والوعيد عليه وثبت انه صلح
امرهم بعض الابنية وليس خالف مجرد بدعة بل خلافا لما ارشد اليه الشارع ولهم وكمن
بدعات ومنكرات شاعت ذاعت في الحرمين الشريفين من حين ترك اهلها الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر حتى ثبت على بدع غيرهما من بلاد العجم وارتفع الايمان عن الدين حارجا
اليهما مريدان العمل باحكام الاسلام والقنوع على سلامة الايمان بترك الاوطان والاخوان
والدول والضياع والهجرات ولا شك ولا يرب ان ذلك من امارات الساعة وعلاجات القيامة لا
يستطيع احد من المسلمين المهاجرين ان يبرح بحق في الخلاء فضلا عن الملا وان باح
تصليا في الدين وايداعا للشرع المبين رموة بكل حجر ومدى واخروعة من مكة المكرمة
والمدينة المنورة ولم ينصفوا له ولم يسمعوا منه ما يقول الحق هو لم باطل بل مجرد سماع
كلمة تخالف آلهم الفاسدة واهلهم الكاسدة صاروا له عدوا معاديا فوق عدوة المؤمنين
الكفار والمنقين الفجار فيا لله العجب من مفسد تخرج في اخر الزمان تزايد كل يوم في كل مكان بغية الاسلام
المسلمين من عدائهم الملوك والسلاطين في انفاذ احكام الشرع المبين وثقا اهل العلم
عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتركهم الخواص والعوام والافقياء والفقراء عبثا وسدى
لا يبالون بصنيعهم ولا يخذلون الحساب عن انفسهم هم كان القيامة وكوفها حقا ثابتا مع
ما فيها من المواقفة على كل نقير وقطير وايراد واصدار صادت شريعة منسوخة وملة
مردودة عند هم لا يرفعون لها راسا ولا يبنون للدار الآخرة اساسا اصلوا على العصيان
واطمئنوا بالحياة الدنيا وهم عن الآخرة في النسيان في الله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم
وكان امرة قد راها مقدرا واما حكم اطفال الكفار اذا مات ابواهم هل يخذلهم المسلمون ويحكم
باسلامهم ام يقرهم في ايدي الكفار فعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما من مولود يولد الا على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه كما تنسج البهيمة بهيمة
 جمعاء هل تحسون فيها من جد عام ثم يقول ابو هريرة فطرة الله التي فطر الناس عليها
 لا تبديل لنخلق الله ذلك للدين القيم رواه البخاري قال الشوكاني في الفخر الرباني ان مرجح
 الامر الى معرفة ما هو المراد بقوله صالم فابواه يهودانه او ينصرانه هل المراد انهما يصيرا
 كذلك بمجرد كون الاب اباه والام امه حال كونها متصفين بوصف الكفر والمراد
 انهما يحببان اليه ذلك الدين او المراد انه يصير بالضرورة ملزمة لهما متدينين بينهما بعد
 مولودا على الفطرة والمراد انهما يصيران على دينهما بعد ان يصير متصفا بوصف البلوغ
 انما هو المناط لاحكام الشرعية فان كان المراد الاول فالصبي المولود لليهوديين و
 النصرانيين كافرا بمجرد كون ابويه كذلك سواء كان الابوان باقين على الحياة او ميتين
 وسواء كان الموت عند الولادة او بعد ما قبل البلوغ للصبي فعلى هذا لا يصير الولد مسلما
 بكونه في دار ناد ونهما لان الابوين قد هودا او نصرا بمجرد كونهما متصفين بوصف الكفرة
 ويمرهما ويرثانه ولا يثبت له حكم الاسلام الا باختياره بعد بلوغه ولكن في كلامهم هل
 يصح على معنى هذه الجملة المضارعية اعني قوله صلم عليه عليه السلام يهودانه وينصرانه لما تقر
 انها للاستقرار التجددي ويمكن ان يقال ان المراد بالاستقرار الذي هو صدور المضارعية
 هو الكائن في حال حياتهما اي يستمر ذلك ماداما في الحياة وان كانت غير مستمرة الحال
 بالبلوغ فادامتا مات الابوان بعد ولادة الولد بشره فقد استمر في تلك المدة جعلهما
 له يهوديا او نصرانيا وليس في الحديث ما يدل على غير هذا وان كان المراد المعنى الثاني فلا يقدح
 ذلك الا على من عاش ابواه او احدهما الى زمان ينعقل فيه الصبي ما يقال له ويغير
 هذا انه لا بد في كونهما يهودين او منصرين من نعقل المفعول به لذلك المعنى وهو لا
 يتعقله قبل بلوغ سن التمييز وعلى هذا يكون الصبي كافرا بكفر ابويه بمجرد ادراكهما
 او احدهما وهو بمنزلة نصير بعد موتهما مسلما بكونه في دار ناد ونهما بل هو على دينهما
 حتى يبلغ ويختار خلافا له وحينئذ يبرأ مما وراثته مادام خير خارج عن دينهما باختباره و
 انما كان المراد المعنى الثالث فالولد يصير عند ما يدين الابوين بمجرد ثبوت الملزمة لهما

فصل في العقوبات العامة

اعلم انها قد دلت الأدلة القرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية ان العقوبات العامة لا تكون
 الا باسباب عظيمة التهاون بها واجابت وعدم اجتناب المحرمات فان انهم الى ذلك شرك
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من المكلفين به لا سيما اهل العلم واهل الامر الفاعلون على الفاعل
 الحق وفع الباطل كانت العقوبة قرينة الحذوث والحاجة بناهنا الى ايراد الايات القرآنية والآثار
 النبوية فهي من فروع القصص الكاملة واذا عرفت هذا فاعلم انه يجب على كل فرد لا يتعلق له بصير ان ينظر
 في احوال نفسه وما يصد عنه من افعال الخير والشر فان جلب شره وخيره ومعاصيه حسناته
 ولم يرجع الى ربه ويتخلص عن ذنبه فليعلم انه بين مخالف المحضية وتحت انبائها وانها واردة
 عليه وواصلة عن قريب اليه وهكذا من كان له تعلق بامر خيره من العباد ما عموما
 او خصوصا فليعلم ان يتفقد احواله ويتأمل ما هم فيه من خير وشر فان وجد هم مخكين
 في الشر واقعين في ظلمة المعاصي غير مستنيرين بنور الحق فهم واقعون في عقوبة الله لهم
 وتسليطه عليهم ولا سيما اذا كانوا لا ياترون لمن يامرهم بالمعروف ولا ينهون لمن ينهاهم
 عن المنكر هذا على فرض ان داعي الخير لا يزال يدعوهم اليه والناس عن الشر لا يزال ينهاهم
 عنه وهم مصممون على غيهم صادرون في جهلهم فان كان من تاهل الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر معرضا عن ذلك غير فاقترحة الله ولا مبلغ لها الى عبادة فهو شريكهم في
 جميع ما اقترحوه من معاصي الله سبحانه مستحق للعقوبة المحجلة والموجلة فبالهم كما صرح في
 قصة من تعذ في السبت من اساع موسى عليه السلام فان الله سبحانه ضرب من ذلك
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سوطا من ذلك مما فيهم فردة رحا زبرجهم لم يردوا
 فعمل المعتدون من الذنب بل ما كانوا عليه من الذنوب والعدا من الذنوب
 ربه من المنكر فالحاصل انه لا يرد من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب
 من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب
 من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب الله به من يذنب

ونظمت بها كتبه وابلغتها إلى عبادة رسوله ولما كان الأمر هكذا بلا شك ولا شبهة عند
كل من له تعلق بالعلم والملازمة للشرعية للظاهرة وكان ذات من قطعت الشريعة
وضربت الدين فكرت في ليلة من الليالي في هذه الغن التي قد نزلت أطراف هذا
القطر وتاجت نهارها وطارت شربها حتى أصاب كل فرد من سائنيه منها شوط
واقل ما قد نال من هو بعيد عنها ما صار مشاهدا معلوما من ضيق المعاش وتقطع
كثير من أسباب الرزق وتحقر المكاسب حتى ضعفت أحوال الناس وذهبت تجارتهم ومكاسبهم
وأفضى خيال أكباد كثير من الأملاك وعدم نفاق نفائس الأموال وجناس الدخائر من
شك في هذا فليست نظرية بعين البصيرة حتى يرتفع عنه ريب الشك بطائفة اليقين
هذا حال من هو بعيد عنها لم ينحني بكلكلها ولا وطيت به باخفافها وأما من قد وقفت
عليه وقد مدت إليه وخطته بأسواطها وطعمته بأنبيائها وأناحت بسأخته كالقطر النقي
وما جاوره في الله كمرحاردم أراقت من نفوس ازهقت ومن عارم هتكت ومن أموال
أناحت من قوى ومدائن طاحت بها الطوايح وصاحت عليها بعدان تعطلت الصلوح
وناحت بعراصدها المقفرة النوائح فلما تصورت هذه الفتنة اكمل تصور وان كانت
مستقرة عند كل أحد اكمل تقرضا في ذهني عن تصور عافا فتغلبت إلى النظر في الأسباب
الوجبة لأمور الخير وحلول النقم من سائر هذه القطر
فخرجت من ذلك ما بين يدي وإذا انقسمت إلى ثلاثة أقسام القسم الأول عا
يأترون سرورهم ويتنعمون بنعيمها لا يغدون على الخروج عن كل ما يرد عليهم من أمر
وفي كائنات ما كان القسم الثاني طوائف خارجة عن أوامر الدولة متغلبون في بلادهم
الطائفة الثالثة أهل المدن والبلدان الكبرية وهم داخلون تحت أوامر الدولة ومن
جملة من يصدق على غالبهم اسم الرعية ولكنهم يتميزون عن سائر الرعايا بما سيأتي
ذكره فاما القسم الأول فأكثروا كثرهم لا سيما في بلادهم لا يحسنون الصلوة ولا يعرفون
مالاتهم إلا به ولا يتم بدونه من أذكارها وأركانها وشبهاتها وفرائضها بل لا يوجد من
ينلو منهم سورة الفاتحة تلاوة مجزية إلا في الأبرار لا حوائجهم هذا أنا لا حلال بها

والتساهل فيها قد صار دجورا وهو فصل من هذيان غالبهم لا يحسن الصلاة ولا يصلي
 وطائفة منهم لا يحسن الصلاة وإنما يصلي صلاة غير مجزية فلا فرق بين صوبين من يتركها
 وأما من يحسنها ويؤتي عليها فهو أقل قليل بل هو الغراب لا يقع والكبريت لا حرقه قد
 عن معلمي الشرع أنه لم يكن بين العبد وبين الكفر لا ترك الصلاة والتارك للصلاة من الرعايا
 كافر وفي حكمه من فعلها وهو لا يحسن من أذكارها وأركانها ما لا تنم إلا به لأنه دخل
 بفرض عليه من أهم الفروض وواجب من الأدل واجبات وهو يعلم أن أهم للصلاة إلا به
 مع إمكان ذلك وجود من يعرفه فهذه الصلاة بها هو ركان الإسلام الخمسة وأركانها
 وقد صار الأمر فيها عند الرعايا هكذا فترت لها الصيام وغالب الرعايا لا يصومون وأصحابها
 في النادر من الأوقات وفي بعض الأحوال فربما لا يكمل شهر رمضان صوما إلا القليل من
 ذلك القليل ولا شك أن تارك الصيام على الوجه الذي يتذكره كافر وكريم بعد المعادن
 واجبات يتخلون بها وفرائض لا يقيمونها ومنكرات لا يجتنبونها وكثيرا ما يأتي هؤلاء الرعايا
 بالفاظ كطرية فيقول هو يهودي ليفعلن كذا ولا فعلن كذا ويرتد تارة بالقول وتارة بالفعل
 وهو لا يشعر بطلاق امرأته حتى تبين منه بالفاظ يدبر التكلم بها كقوله امرأته طالق
 ما فعل كذا ولقد فعل كذا وكثير منهم يستغيث بغير الله تعالى من نبي أو رجل من الأموات
 أو صحابي أو نحو ذلك ومع هذه البلايا التي تصد منهم والرزاي التي هم مصرون عليها لا
 يجدون من يأمرهم بمعروف ولا ينههم عن منكر وقد صار الأمر والنهي في كل ولاية منحصر
 في ثلاثة أشخاص كامل وكاتب حاكم قاض العاقل فلا عمل له ولا سعي إلا في استخراج الأموال
 من يد الرعايا من حليها ومن غير حليها وبالحق وبالباطل وقد استعان على ذلك بالمشائخ
 الذين هم العرفاء المنصوص عن معلمي الشرع على أنهم في الدنيا في تسلط كل واحد منهم على
 من تحبيلة من المستضعفين ويصنع به ما أراد وكيف أحب وهو مفوض في أموالهم من
 طريق العامل فيأخذ ما شاء ويدع ما شاء وليس الأمر والنهي من العامل إلا في هذه
 النخلة على الخصوص لم يسمع على طول الأيام وتعاقب السنين أن فردا من أفراد العمال
 أمر الرعايا بما أوجبه الله من الفرائض التي لا فسخة فيها كالصلاة والصيام أو نهاهم عن شي من المنكرات

اني يتكبر فابل يد جرت عادة كثير من العمال ان ياخذ الى مقابل ترك الصلوة والصيام
 شيئا من السحت وهكذا في الاشياء التي هي منكورات مجمع على تحريمها كالزنا وفسق وشرب
 المسكرات اذا وقع بعض الرعية في شيء منها كانت العقوبة من العامل على ذلك ان
 ياخذ شيئا من مال من فعل ذلك بل وقوع الرعايا في هذه المعاصي احب الاشياء الى
 العامل لانه يفتح له عند ذلك باب اخذ الاموال يتكاثر عنده السحت ويتوفر له القبض
 فانظر اليه فاقرة في الدين كانت ولاية مثل هذا العامل واي قاصمة لظهور الصالحين وله
 شيء نشر في العالم واي بلا صعب على دين الله رجل لا يبرى فعل ما اوجب الله ولا ينهى عن فعل
 ما حرّم الله بل يورد ذلك ويفرح به لينال حظا من السحت ويصل الى شيء من الحرام فهل اقلت
 الارض او اظلت السماء افسد الدين الله واجر على معاصيه منه وهل مشى على جليل
 اخسر صفقة منه واخيب سعيًا وناهيك برجل لو كفر من تحت ولايته من الرعايا
 كفرعون لكان يرضيه من ذلك نذر حقير من السحت بل ذلك احب اليه من صلاح
 الرعايا وتمسكهم بدين الاسلام وقبولهم لشرائعه لانه لا يتفق سوق ظله بيد عليه نك
 سحتة الا بوقوع الرعايا في مخالفة الشرع وخروجه عن سبل الرشاد وقد ينضم الى هذه
 الخازي منه والفضائح له ان يربي على رؤس الاشهاد ربا مجمع على تحريمه ويستحب معه
 جماعة من العاملين بالربا فياخذ منهم عند الحاجة زيادة من الربوا ويضعها على
 الرعية ويسلط هؤلاء العاملين بالربا على الضعفاء وهل اقبح من هذا الذنب واشد
 منه فان الذنب الذي تقى الله عليه بالحرف اعليه منه كافي كتابه العزيز وليس الخ
 من الله نزول الحجارة من السماء بل تسليط بعض عبادة على بعض حتى يستحقهم
 بعذابه وينزل بهم غضبه ويسلط عليهم من يسفك ماءهم وينهب اموالهم ويهلك
 عمارتهم وقد يضم عامل السوء الى هذه الخازي مخازي اخرى فيظهر بين الرعايا انحرافا
 يتكبرها وعمارم يتكبرها جرأة على الله فيسن للرعايا سنن الشر ويفتح لهم ابواب الفجور
 واما الكاتب فليس له من الامور الا جمع ديوان يكتب فيها المظالم التي ياخذها العامل من
 الرعايا ليس جمعه له من الديوان لغرض الا انصاف الرعايا ولا لاختصاصه بل المقصود

من وضعه ان لا يصكتم العالم من تلك الاموال التي جباها
 والمظالم التي احتجتها حتى يشاكه فيها غيره ويواسيه بدينه من نال منها نصيبا مبرورا
 فوق يدق اما ثالث الثلاثة وهو القاضي فهو عبارة عن رجل جاهل بالشرائع الجاهل
 بسنن اوجها لمركبا وان تشغل بشي من الفقه غيلة ما بظفره هو ما بظفره وكيل الخصوم ومن
 يما من الحضور في مواقف الخصومات من مسائل تدور في الدعوى والاجابة وطلب البين
 والبيئة وليس له من العلم غير هذا لا يعرف حقا ولا باطلا ولا معقولا ولا منقولا ولا
 دليلا ولا مدلول ولا يعقل شيئا من علوم الشرع فضلا عن غيرها من علوم العقل الكون
 اشتاق الى ان يدعى قاضيا ويشتهر اسمه في الناس يرتفع بين معارفه واهله فمد الى
 الثياب الجيدة فلبسها وحل على راسه عمامة كالبرج واطال خيل كره حتى صار كالنمر
 ولزم السكنة والوقار واستكثر من قوله نعم ويعني وجعل له سبحة طويلة يدبرها
 في يده فترجع من الحطام قدرا واسعا وذهب يدور في الابواب يتردد في السالكين
 استعان بالشفعاء بعد ان ارشاهم ببعض من ذلك المال ليشتروا له هذا المنصب الجليل
 الذي هو مقعد النبوة ومكان من يترجم عن كتاب الله وسنة رسوله ويفصل الخصومات
 بين عباده سبحانه انزله في كتاب المبين وبينه رسوله الامين ثم يذهب هذا الجاهل البائس
 الى قطر من الاقطار الواسعة فياتي اليه اهل الخصومات في اجابهم بينهم بحكم الطاغوت
 في الحقيقة وهو في الصورة حكم الشرع لان هذا القاضي الخدول لا يعرف من الشرع
 الا اسمه ولا يدري من العلم بشي بل يجهل حلا وسما فينتشر عنه في ذلك القطر
 الواسع من الطواغيت ما يتكبر له عيون الاسلام وتتصاعد عنده زقوات اعلام مو كيف
 يبتدئ الى فصل الخصومات بالحق جاهل اشترى هذا المنصب كما يشترى ما يباع في الاسواق
 من المتاع فولاية مثل هذا الخدول وتكلمه في الشريعة المطهرة هي جناية على الله و
 كتابه وعلى رسوله وعلى العلم واهله وعلى الدين والدنيا ولا فرق بين بعث من
 يحكم بجهله وبين بعث رجل من اهل الطاغوت العارفين بالحق الطاغوتية قبل
 بعث هذا القاضي اعظم عند الله ذنبا واشد مصيبة لانه لم يكن في الصورة قاضيا

من قضاة الشرع الشريف حاكما من حكامه مولى من اليه الولاية العامة كان في ذلك
 تعزير على الناس بخلافه فالحكم باليه ليحكم بينهم بشرع الله فحكم بالطاعة فقبلوا
 بناء منهم على أنه حكم الشرع بخلاف بعث حاكم من حكام الطاغوت فانه وان كان من
 المعصية والجرأة على الله بالمكان الذي لا يخفى لكنه لا تعزير في بعثه على العباد ولا عقاب
 فربما يحتج به من يحتج به ان لم يجنبوا جميعا وينفروا عنه ويأبوا منه وكفى بهذا امر عظيمة
 وعبرة يشعر بها جلد من كان في قلبه ثقل خردلة من ايمان ونجف منه قلوبهم
 يعقلون ذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين هذا حال هذا الفاضل الذي هو من قضاة
 النار ومن عصاة الباطل نجار فيما يتولا من الخصومات قايما ما سائر مما هو موكل بالقضاة
 الشرع من الامور المعروفة والهي عين المنكر والاخذ على يد الباطل الارشاد الضال وتعليم
 الجاهل والدفع عن الرعية من ظلم من بظلمها والمكابدة لمام المسلمين بما يحدث في
 القطر الذي هو فيه مما خالف الشريعة المطهرة لا يفار هذا القاضى الشيعى على شيء من هذه
 سواء كان حفيدا او كبريا بل زارة روفية حارة تبت في ظلم القطر يشاهد انظروا
 بعينه وقد بنفذهما بغيره وفي يمين عليهما بغيره وهو تارك لما اوجبه الله عليه فجعل
 امثاله من الامور المعروفة والهي عين المنكر هو في الحقيقة ضال مضل شيطان مريد بل اضل على
 عباده من الشيطان ومن اين الشيطان ان له ان يظهر للناس في صورة قاض مفوض اليه في
 قطر من الاقطار فيه الوقت والفرصة من عباده فيحكم بينهم بالطاغوت بصورة الشرع ثم يكون
 شهيدا على ما يحزنه لئلا يظن من المظالم ومعينا عليها وموسعا لديرها من حور ان يامر
 بمعروف وانهى عن منكر بل لا يجري قلبه قطعا فيه جلب خيل للرعية او دفع شر عنها بل
 هو ما دام في هذا المنصب لا يملك ولا مطلب الا جمع الحطام من شخص وثاره بالرشوة وثاره
 بالهدية وثاره بما هو شبيه بالتام من شريد افع عن هذا المنصب الذي هو فيه ببعض
 هذا السمح الذي فب صا زجحة ويوسع في دنياه بالبعوض الاخر في هذا الامر لا يقدر عليه الشيطان
 ولا يتمكن منه ولا يبيع بدينه ادم ثمة وفي هذا ما يكفى من كان له قلب والى السمع وهو
 شهيد اذ كان حال الرعية وما هو عليه هو ما قد صا الاشارة اليه حال مما هو مقاضيه

هو هذا الحال وصفته هم هذه الصفة فانظر بعينك واعمل صافي فترك هل مثل هؤلاء متفهمون
لخط الله وعقوبته وحلول نقبته كم مستحقون للطفه وتوفيقه وصرف العقوبة عنهم و
دفع الفتن الذاتية بالانفس والاموال منهم ولا يظلموا واحدا منه الحجة البالغة على
بواخذ الله الناس بظلمهم ما ترك على ظهورها من دابة واذا قد تقرر الحال هذا القسم
الاول من الثلاثة الاقسام التي قد منافقنيين الى ان حال القسم الثاني وهو اهل البلاد
الخارجة عن اوامر الدولة وتواهيها ببلاد القبلة والمشرق ونحو ذلك **اعلم** ارشدك
الله ان جميع ما ذكرنا لك في القسم الاول من ترك الصلوة وسائر الفرائض الشرعية لا الشك
النادر على تلك الصفة فهو ايضا كائن في البلاد الخارجة عن اوامر الدولة وتواهيها بل الامرهم
اشد واضع فافهم جميعا لا يحسنون الصلوة ولا القراءة ومن كان يقرأ منهم فقرأه غير
صحيحة ولسانه غير صالحة وباجل الفرائض الشرعية باسرها من غير فرق بين ان كان الايام
الخمس وغيرها محيية بقصد همة واحدة بل كلمة الشهادة التي هي مفتاح الاسلام لا ينطق بها
الناطق منهم الا على عوج ومع هذا فافهم من المصائب العظيمة والقبايح الوخيمة والبلد بالجنسية
امور غير موجودة في القسم الاول فافهم يحكمون بالطاغوت ويتحاكمون الى من غير الاحكام
الطاغوتية منهم في جميع الامور التي تنوهم وتعرض لهم من غير انكار ولا حياء من الله ولا من عباده
ولا مخافة من احد بل قد يحكمون بذلك بين من بقدره على الوصول اليهم الرعايا وكان
قريبا منهم وهذا الامر معلوم لكل احد من الناس لا يقدر احد على انكاره ولا دحضه وهو شهر
من نار على علم ولا شك ولا ريب ان هذا كفر بالله سبحانه وبشرعته التي انزلها على رسوله
واخبارها لعباده في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بل كفر بجميع الشرائع من
عند آدم عليه السلام الى الان وهو لا يجاهدهم واجب قتالهم متعين حتى يقبلوا احكام
الاسلام ويدعوا لها ويحكموا بينهم الشريعة المطهرة ويخرجوا من جميع ما هم فيه من الطواغيت
الشیطانية ومع هذا فافهم مصرون على امور تدبرها الحكم بالطاغوت والتحاكم اليه وكل واحد
منها على انفراد يوجب كفرا علة وحروجه عن الاسلام وذلك مثل اطبا قهم على قطع مد
النساء واصوارهم عليه فتعاضد هم على فعله وقد تقرر في القواعد الاسلامية ان منكر الغيبة

وجأحة والعامل على خلافه قردا وعنادا واستحلالا واستخفافا كما فرما الله وبالشريعة
 للمطهرة التي اختارها لعباده ومع هذا فغالبيهم يستحل جماع المسلمين في أموالهم ولا يتورع عن
 شيء منها وهذا مشاهد معلوم لكل أحد لا ينكره عاقل ولا جاهل ولا مقصر ولا كامل
 ومع هذا ففيهم من آثار الجاهلية الجمل ما شيا كثيرا يعرفها من تتبعها ومن ذلك أنها
 بالوثان كما سمع كثيرا منهم يقول أي وثن إذا أراد أن يحلف المراد بهذا الوثن هو الوثن
 الذي كانت الجاهلية تعبد وقد ثبت عن الشارح أن من حلف بملة غير الإسلام
 فهو كافر وبجاهلية فكم بعد العاد من فضاخ هؤلاء الطاغوتية وبلاياهم في هذا المقادير
 كفاية ولا شك ولا ريب أن ارتكاب هؤلاء مثل هذه الأمور الكفرية من أعظم الأسباب الموجبة
 للكفر السالبة للإيمان التي يتعين على كل فرد من أفراد المسلمين انكارها ويجب على كل
 قادر أن يقا تل أهلها حتى يعرج والى دين الإسلام ومعلوم من قواعد الشريعة المطهرة
 ونصوصها أن من جرد نفسه لجهاد هؤلاء واستعان بالله وأخلص النية فهو منصور
 وله العاقبة فقد وعد الله بهذا في كتابه العزيز ولينصرن الله من ينصرة إن الله لقو
 عزيز وإن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم والعاقبة للمتقين وحزب الله هم الغالبون
 وجندهم هم المنصورون ولا حد مان الأصل الظالمين فإن ترك من هو قادر على ذلك
 جهادهم فهو معرض لنزول العقوبة به وبهم مستحق لما أصابه فقد سلط الله سبحانه
 على أهل الإسلام طوائف كفرية عقوبة لهم حيث لم يتناهاوا عن المنكرات ولم يحرضوا
 على العمل بالشريعة المطهرة كما وقع من تسلط الخوارج في أول الإسلام ثم من تسلط القرامطة
 والباطنية بعد ثم من تسلط التتار حتى كادوا يطسون اسم الإسلام وكما يقع كثيرا
 من تسلط الفرنج ونحوهم فاعتبروا يا أولي الأبصار أن في هذا العبرة لمن كان له قلب
 القى السمع وهو شهيد والحاصل أنه لا خروج لمن كان قادرا على صلاح هذا القسم
 والقسم الأول إلا ببدل الوسع في قتال هؤلاء وبدل الوسع في إصلاح الرعايا وتعليمهم
 فرائض الإسلام والزامهم بها ولا خذ على الولاية في الأقطار أن يكون معظم سعيهم خفية
 هم هم هود جاء من يتولون عليه من الرعايا إلى ما أوجبه الله عليهم وفيهم من كان لهم

عنه واتخاذ القضاة في كل قطر فيكونون أولا من جمع الله لهم بين العلم والعمل والزهد
 والورع ويكونون ثانيا من الباذلين انفسهم لاصلاح الرعايا وتعليمهم فرائض الله ودفع
 المظالم الواردة عليهم التي لا سبيل لها في الشريعة المطهرة ويقبضون منهم ما اوجبه
 الله عليهم ويدفعونه الى امام المسلمين فان في ذلك ما هو انفع من الاشياء التي تؤخذ
 على وجه الظلم وعلى طريقة الجور والخير كل الخير في موافقة الامور الشرعية والشرك الشر
 في مخالفتها ومن جملة ما يلزم من عليهم اصلاح عقائد هم يريدون لخير الله والفضل
 النافع القابل للباسط والله لا ينفع ولا يضر غيره وبزجرهم عن الاعتقادات الباطلة المصلية
 في كل قرية معلما صالحا يعلم اهليها الصلوة على الوجه الشرعي ويأمرهم بالمواظبة
 على الصلوة في اوقاتها ويلزمون ذلك المعلم بان يعلمهم سائر الفرائض التي اوجبه الله عليهم
 ويلزمهم ويحبسون من لم يأت بما فرضه الله عليه ولم يجتنب ما نهاه الله عنه ويكون ذلك
 عزيمة صحيحة مستمرة وامراضا باطنا ولا يكون هذا مثل ما يقع من الاموال التي تبطل
 في اسرع وقت كما وقع في الايام القريبة من الامراة اهل صنع بالمواظبة على الصلوة
 ثم بطل قبل مضي اسبوع فان الامور الشرعية والفرائض الدينية هي التي شرع الله نصب
 الائمة والسلاطين والقضاة لها ولم يشرع نصب هؤلاء لجمع الاموال من غير وجهها
 ومصادرة الرعايا في اموالهم باضعاف ما اوجبه الله عليهم وترك الزمهم بفرائض الله التي
 من جملتها الصلوة والصوم والحج والزكاة واخلاص التوحيد لله وترك فحشهم عانها هو
 عنه من المعاصي التي صاروا يفعلونها ويصرون عليها مما هو معلوم لكل احد وليس على
 امام المسلمين ووزرائه الانتخاب العمال والقضاة في الاقطار والزامهم بان يكون
 معظم اشتغالهم بتدبير الرعايا بما شرعه الله لعباده في الاموال والابدان وفي الدين
 والدنيا ثم بعد الزامهم بذلك ينظرون من قام به من العمال القضاة ومن تركه
 فيحسنون الى من قام بهذا الامر منهم وبذل فيه وسعه ويقررونه على ولايته و
 يعزلون من لم يقم به وبذل فيه وسعه في هذا يدفع الله الشر عن العباد والبلاد
 ويحول بينهم وبين اعدائهم كما في صغار في اطراف البلاد من الطوائف التي صارت تعال

سبحانه معاملة أهل الشرك المحقق بل يجاوزون ذلك مما لا يليح الشريعة في أهل الشرك
 كما بلغ أنهم يقتلون النساء والصبيان ويشقون بطون الحوامل فإن الشارع لم يحرّم
 مثل هذا وزجر عنه ولم يحل للمسلمين أن يقتلوا صبيان المشركين ولا نساءهم ولما
 إعمال والقضاة الذين صاروا يتولون البلاد في هذه الأعصار فهم من أعظم الأسباب الموجبة
 لنزول العقوبة وتسليط العدل وذهاب البلاد والعباد وسفك الدماء واستئصال الحر
 وكيف لا يقع هذا التسليط وعلل البلاد على الصفة التي قد منّا ذكرها ومن أول مساوئيه
 ومعاصيه ومعاندته لله وتعرضه لغضبه وسخطه أنه يطلب تلك الولاية بأموال يقاتل
 من أموال المبرئين فيقع في الرأ الذي هو أعظم المعاصي الموجبة للحرب من الله قبل أن يخرج
 من بيته ويقبض مرسوم ولايته وقد يكون الذي لا عالم بأن ذلك المال هو عين
 الربا فيقعان جميعا في غضب الله ولعنته قبل المباشرة للولاية وإذا كان هذا أول ما يفتتح به
 هذه الولاية الملعونة فما ظنك بما يحدث بعد ذلك من الظلم والجور والعسف وإهمال
 ما أحل الله على الولاة من إرشاد الضال من الرعايا وهداية الجاهل وهكذا ولاية
 القاضى الشيطان في هذه الأزمان فانها تفتتح بشي من المعصية يدفعه القاضى الذي
 هو من قضاة النار إلى من ولاية بعد أن يستعين بالشفعاء فكيف يصلح قاض جاهل
 للشرائع اشتري هذا المنصب الديني بماله وقام في حصوله له وقعد مع أن الشارع لم
 أن يتول القضاة من طلبه فضلا عن من اشتراه بماله وكيف يصلح من ولي هذا
 القاضى وكيف تغل الرعايا كالأولاد والله بل هو بلا عصبه الله عليهم ومحنة امتحنهم
 الله بها وسبب من أسباب تعجيل العقوبة لهم وله ولهم لآله عليهم من أهل الأمر وأما
 القسم الثالث من الأقسام الثلاثة التي ذكرناها وهم الساكنون في المدن فهم
 وإن كانوا بعد الناس من الشر وأقرهم إلى الخير لكن غالبهم وجهورهم
 عامة جهال يهملون كثيرا ما أوجبه الله عليهم من الفرائض جملا أو تساهلا
 فمن ذلك أنهم يصلون غالب الصلوة في غير أوقاتها فيأتون بصلوة الفجر
 حال طلوع الشمس بعد ما ربه صلاة العصرين ^{بعد المثلثين} قريب غروب الشمس وبعدها

العتائين اما جمعاني وقتي الاول اعني وقتي الاخرى ومع هذا فهو لا يحسنون اركان
 الصلوة ولا اذكارها الا الشاذ الذي قد يتكلمون في بعضهم وشرائعهم معاملات في
 السالك الشرعي كثيرا ما يقع منهم غرر ويكلمون بالافاظ الكفرية فيقولون كثيرا من هم في
 صغيرة وكبيرة وهم اقرب للناس الى الخيرو اسرعهم قبول التعليم فاوجدوا من
 يهزم عليهم عزيمة مسقرة دائمة غير منقوضة في اقرب وقت كما يقع ذلك كثيرا وعلى
 العامة ممن لم يكن له اشتغال بالعمل والجمالة لاهله فحكمه حكم العامة في دينه بل
 هو واحد منهم وان كان له نسب شريف وبیت رفيع وربما كان هذا الذي يظهر
 في نفسه انه خارج عن العامة وداخل في الخاصة متعلقا بشي من الولايات
 الدينية او الدنيوية وهو يخط خط عشوي ويظلم العباد والبلايا لاهله
 او تحاملا وجراة على الله والواجب على امام المسلمين وعلى اعوانه افتقارهم
 والبحث عن مباشرتهم وعن كيفية معاملة ملوك يتولون عليهم او يتصدون
 له وقد يكون بعض هؤلاء التوليين للاعمال او المتوسطين على شيء منها من
 اهل العلم وليس كونه من اهل العلم موجبا لترك البحث عن احواله والتفتيش
 عن معاملته لمن هو مقبول حلهم او متوسطهم فان كونه عالما او متعلما
 لا يوجب له العصمة ولا يسد عنه باب الاختبار والبحث فان كثيرا من اهل العلم
 من يكون علمه حجة عليه ووبالاه والدين مؤثرة وحبها رأس كل خطيئة
 والله المستول ان يلهم امام المسلمين اقام الله به اركان الدين الى القيام
 بما ارشده اليه في هذه الرسالة وابلغ الجهد في احوال هذه الثلاثة الاقسام التي
 ذكرناها فانه اذا فعل ذلك صحت له احوال الدين والارباب ودفع الله عن عياله
 كل محنة ولم يسلط عليهم غيرهم قط كما شئت من كان وليس في هذا مشقة عليه ولا
 نقص في دنياه بل هو الذي لا يجرب لتوفر الخيرو تضاعف المدة وصفو العيش وراحة
 القلب طول العمر واتساع البلاد واذا كان العباد هذا جاءت الشريعة المطهرة منطقت
 كلياتها رزقها ووفاء بالمقدار كفاية والله تعالى ولي التوفيق

فصل في عوائد بعض الجهات

اعلم ان التواطؤ من اهل القرى على توصيف قواعد يتدفع بها عنهم مفساد يحصل
 لهم عندها فوائد ينبغي اولا الاستفسار عن هذه القواعد هل هي مما له انتظام في سائر الاحكام
 المشروعة للانام عن سيد الانام عليه الصلوة والسلام وعلى آله الكرام وصحبه الفخام ام لا
 فاولا لا ريب ان ذلك من المستحسنات الداخلة تحت عموم قوله تعالى وتعاونوا على البر
 والتقوى ولا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس
 وغير ذلك من آيات الكرم وفي السنة من دلائل هذا ما لا يأتي عليه المحصر الذي انصحه
 انصر اخاك طالما او مظلوما المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يشتمه المؤمنون كاللغات بل
 هذا داخل في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فساد دخل عليها دل على هذا من
 كتاب وسنة فلا تطيل ببسط ذلك وانما قلنا ذلك لان الواجبات الشرعية المتعلقة
 بالابدان والاموال لا يقوم بها غالب المكلفين من قبل نفسه الا اذا خاف التكدير عليه ونال
 الضربة من سلطان او رئيس من رؤساء المسلمين وهذا مشاهد محسوس معلوم
 فكل بلاد لا حكر فيها السلطان من سلاطين المسلمين لو دخل كل فرد من الافراد الساكنين
 بها وشأنه لما قام ببعض ما اوجب الله عليه الا النادر قليل ما هم ولهذا يقول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم العرافة حق ولا بد للناس من عريف ثم قال بعد ان عزم على
 ارجاع السبي من هوازن وقد سمع الناس يقولون اقم قد طابوا نفسا بارجاع ما في ايديهم
 فقال لا تعلم من رضى من عرض ثم امر الرؤساء ان يعرفوا حقيقة ذلك من كل فرد فرد وكان
 صلى الله عليه وسلم لا يقد عليه قبيلة من القبائل ولا بطن من البطون للاسلام الا جعل عليهم
 واحدا منهم للنظر في امورهم هذا وقد تلقوا احكام الشريعة بالقبول ونفذت فيهم الاوامر
 والنواهي من الرسول فكيف بمن لا ينفذ فيهم امرهم ولا ينفذ له ايهم في نية فتقر بهذا
 ان التواطؤ على تلك القواعد ونصب من يقوم بها من اعظم الواجبات الشرعية ولهذا كان
 الخلفاء الفضول الواقع من ذلك الرؤساء الفحول على حدة على تعاقب العصور وتوارد الدهور

مع انه واقع من قوم لم يبرح احد ههنا ثقة الاسلام على قوم من ابناء اهلية الطعام لكنه
لما كان مشتملا على مكارم الاخلاق التي لا تصح للمظلوم من الظالم كان هذا
المكان للمكين عند المسلمين والكافرين فكيف لا يحسن عقلا وشرعا التواطؤ بين ثلة
من المسلمين والذين لا سبيل عليهم لاحد من السلاطين على نصب جماعة يامرون
بالمعروف ويمنعون عن المنكر فان هذا من اعظم شعائر الدين وليس من شروط حسن
هذا القانون ان يكون القيام من اولئك بجميع الامور الشرعية بل الفرق منها كاف في الحسن
اذا خلصت هذه المصلحة عن ان تشاب بمفسدة تساو بها وترجع عليها مثلا لو لم يكن
اولئك المنصوبين الا لاجل بلد هم عن معصية الرب فقط فهذا نوع من انواع الاعمال
بالمعروف والنهي عن المنكر المعلوم وجوبها كذا باوسنة لان هذه مصلحة خالصة ^{منظمة}
لرفع مفسدة قبيحة فان كان ذلك التواطؤ والنصب لذلك مثلا وللجبار على معاملة
الربما فلا شك ان لهذا التواطؤ والنصب جهتين احدهما حسنة والاخرى قبيحة فاذا جرد
النظر الى جهة الحسن فهو حسن وان جرد النظر الى جهة القبح فهو قبيح فان كان القيام
بجهة الحسن لا يمكن الا مع انضمام جهة القبح اليها فينبغي النظر في جهة اخرى وهي هل
المعاملات الربوية مذكورة قبل هذا النصب ومع عدمه ام لا فالاول لا ريب ان مصلحة
النصب قد اشتملت على مفسدة منظمة الى تلك المصلحة ودفع المفسدة اهم من تاسيس المصلحة
فمكون هذا النصب معصية وبترجحه والى الثاني لا شك ان المقدرة لم تقدر بشيء
النصب بل هي كاشنة مع عدمه كوجوده فيكون هذا النصب طاعة لان تلك المصلحة
خالصة لم تعارض بمفسدة راجحة اذ في تحرير الربا لتقليل المعاصي وانضمام ذلك المعارض
حيث كان حاصله مطلقا لا يوجب التمسك للحل ولا يسوغه واما اذ كان النصب مستمرا على
القيام بامور مخالفة للشرعية المطهرة فهذا هو الطرف الثاني من طرفي الباب ونقول
لامرية في ان ذلك التواطؤ والنصب اعظم المعاصي الوحشية لاجل ذلك ويجب على كل مسلم
التحجج له من كان كذلك واداء اليمين فاحذر منه لان هذا الظاهر شعائر المعاصي محضه
وابراز قانون المنكرات خالصة وقيام ومعدود من غير ان ينفذ في عين العصيان على

هذه الطائفة وعصيان كل فرد بدون ذلك كما بين السماء والأرض وذلك
يقع جماعة من طغاة الهداية يحكمون جماعة من شياطينهم على تنفيذ الاحكام الطائفة
وبسلطتهم على انفسهم ان حادوا عن شيء منها فهذا من اشد الكفر بالله بشريته واولا
بذلك كافر والقاعد عن الهجرة داخل تحت قوله تعالى انكم اولمناهم التارك لجهاؤهم
مع القدرة تارك للجهاؤ في سبيل الله عز وجل فهذا بيان على الاجمال ولنتكلم على الصور
التي ذكرت في هذا الباب فنقول قولهم وياخذون منهم اجرا على القيام بتلك تنفيذ
تلك الاحوال الجواب عنه مقتضى النظر في صفة ما قاموا به فان كان داخل في الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر حل لهم ما يحل لسلطان المسلمين من اموالهم وقد كان
الخلفاء الراشدون ياخذون من اموال المجوعة عند الحاجة ما يقوم بالكفاية والجهة
واحدة فان قيام المستول عنهم هو بنفس ما قام به الخلفاء وان كان القيام والنصب
لمفسدة خالصة كما اشرنا اليه فاخذ الاجرة ظلمات بعضها فوق بعض لان اصل
القيام والمباشرة حرام وانضم اليها اكل اموال الناس بالسباطل **فتاوا**
منها ما صدر منهم من قتل لوجرح عمدا اقول هذا وان لم يكن في باب اوب
الشريعة على الخصوص فهو غير ممنوع شرعا لان ما كان هذا سبيله فهو مسوغ باعتبار
التراضي على التعاوان بالاموال ومواساة من نابتة نابتة لكن هذا مع الرضى المحقق في
دفع ما يخص الغارم من المغموم اللازم لغيره وكذا عدم الاختصاص بالمغموم بل هو على
الخصوص فمن دخل في ذلك والاد الرجع عن التواطؤ الواقع بينه وبين اهل قومه
فهو غير ممنوع من ذلك لكن بشرط ان لا يكون الامر الذي خرج عنه مما لا يقوم به الا بالجميع
وذلك مثل ما يلزم من الغرامات في حفظ نفوس الساكنين واموالهم ما بمصالحته العامة
او بدفع جانب من المال لمن هو اقدر على الدفع عنهم مغموم من غيرهم وكذا لو ازم
الضيافة الشرعية فان الضيف في غالب القرى لا يقصد فردا معين بل ينزل المسجد والناس
فيقوم بما يحتاج اليه من كان اللدول عند الاغصان يوزعون ذلك بينهم مثلا يقسمون القوت
اربعة اثمانا فيكون القائم بالضيف الوارد اهل الربع او الثمن الاول ثم الثاني ثم الثالث

وأهل الربع والقرن يتناوبون ذلك فيما بينهم على قانون صحيح لا يهملون في عدة
 الأشخاص وفي مقدار ما يملكه كل واحد فيأخذون ذلك عليه لو لم يفعلوا لكانت أبطر
 القيام بالضيافة المشرفة لأن كل فرد يحمل على ساكني أهل القرية ومثل ذلك ما يقع
 في البلاد التي فيها سلطان كالاستعانة من أموالهم ما يذممهم فلا طاقة لهم به وغير ذلك
 والحاصل أن الأفراد ان استلزم مفسداً أو فاسداً فلا يجاب طلبه إليه وإن كان
 يستلزم وجبت الإجابة ومن اطاع على أمر الشرعية المطهرة علم أنها بأمرها مبنية
 على مراعات جلب المصالح ودفع المفاسد وما يستأنس به في اعتبار القواعد الهداية بين
 من يجمعهم مكان أو مكانة أن الشارع صولت عليه كان يغزو القبيلة أو بعضها
 إذا بلغه صدم تمسكهم بشريعة المطهرة فيسفل ماء هم ويسلب أموالهم يسرقون نسائهم
 وأطفالهم من دون أن يسأل كل فرد فرداً وينقل له ذلك عن كل شخص شخصاً ليس ذلك
 إلا لأن الاعتبار بما ظهر منهم من دون معارضة ولا مفارقة وإذا اعتبر الشارع مثل هذا
 في ترتيب إباحة الماء والأموال عليه وليس هو إلا مجرد اتحاد كلمتهم في الظاهر تجرئ القويان
 بمثل ذلك فجزأ ما هو أخف من ذلك على هذا وإن كان يرى في الظاهر اجنبياً عن مجمل
 السؤال فهو نافع عند من يعقل المناطات الشرعية وقد ثبت أن العباد من يوم بدر لما قال
 للنبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج مع القوم مكرهاً قال له النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرك علينا ثم لم يزل
 من تسلم الغداة فانظر كيف الحقه بالقوم ثلاثين خرج معهم ورتب على ذلك أخذ الغداة
 منه ومثل ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه هم بمصاحبة الأحزاب بثلاث ثمان المديونة
 وفيهم من يملك الكثير وفيهم من يملك القليل وماذا إلا أنهم مجتمعون في التواضع العامة
 لهم وهو لا يهمل إلا بالكثرة نفس الأهل قرية أن ينفرد بما حصلته من خلع من دية أو ربح
 فإن كانت هذه الإرادة إنما هي عند ان عرفان له تغافل لا مرد ولو كان عليه مغرم
 بقتل ما طلب ذلك ولا أحبان يطلبه غيره وقد كان انتفع بالاحتياج بدفع أمور ينفرد بها
 لو استأركه قومه له في ذلك لا جتاحت ماله أو لم ترف بها ذاتي فلا يجيب ما يطلب
 الأفراد عند غنمه دون عزمهم إلا أن يغرم لقومه جميع ما أوله سنة دية جتاحتهم

في دفع ما يرد عليه وجلب ما وصل اليه بسبب اجتماع الكلمة ويكون انفراد غير مستلزم
 لمفسدة لاحقة لكل او ببعض فلا بأس ان يجاب اليه الانفراد في غير الامور التي لا تقوم الا
 بالجميع كما سلف فمراد طالب الفارقة لقومه بمفارقة محلهم من دون ان يبقوا فيه
 نسب ينتفع به كان يبيع جميع ما يملكه هنالك ويرحل بنفسه واهله فلا بأس بذلك
 لان البقاء عليه لديهم ليس بمختار شرعا قالوا والقصد حال اولئك المنصوبين كالمالك
 في تنفيذ ما مر اذا اخذوا بيد المانع وعزروه الخ اقول قد عرفنا تقدم ان بعض الامور
 لا يجاب فيها طالب الانفراد لانه يريد الخروج عن امور شرعية او حاجات ضرورية
 عامة فهذا يسوغ للمنصوبين ان يأخذوا بيد من اراد الانفراد ويكرهونه على ذلك ولكن
 ينبغي تقدير عدم الاخف والاختلاف في اليدوية على الخشونة فان اعني الامر واعضل الامر
 فلا يحل الاضرار بيد من تمتنع بل يؤخذ من ماله مقدرا ما عليه حيث كان لازما له شرعا
 مثل عاقبه دفع مفسدة او جلب مصلحة لا ما كان من اللوازم الجاهلية التي لا ترجع الى
 منفعة دينية ولا دنيوية كما يقع في كثير من البدو ومن اللوازم الطاغوتية واذا عرض
 لازما خرب هذا الامر الذي وقع الاجبار والتعويض مقدرا جازا للمنصوبين ان يأخذوا
 من ماله مثل ما هو لازم ثم كذلك حتى يدخل فيما دخل فيه قومه او يفاقمهم على الصفة
 المذكورة سابقا واما التعزير واخذ المال بمجرد العقوبة للممتنع فلا يحل لان اخذ ما عليه
 ممكن فان امتنع من تسليم ما يلزم شرعا جاز للمنصوبين مقاتلته حيث تعذر عليهم
 استعمال ما هو دون ذلك او لم ينفع ويكون ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وما واجبان على كل فرد قالوا وهذا كله على جواز التعزير بالمال الخ اقول هذه المسئلة
 طويلة الذيل متشعبة الطرفين ولا يمر من الصواب فيها الا بعد تحرير ادلتها من جملة الأدلة
 الدالة على جواز العقوبة بالمال ما اخرجنا من النسخ والروايات من حديث خزيمة بن حكيم
 ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل اربعين
 ابنة لبون لا تفرق ابل عن حسابها من اعطاها مؤثرا فخلها اجرها ومن منعها فانها اخذت
 وشطر الله غريمه من غرما تبارك وتعالى لا يحل لآل محمد منها شيء واخرجه

جواز التعزير بالمال

ايضا الحاكم واليه يقي وقال يحيى بن معين اسناد صحيح اذا كان من دون بهز ثقة
 واختلف في بهز فقال ابو حاتم لا يحتج به وروي عن الشافعي انه قال ليس بهز حجة لا
 يثبت به اهل العلم بالحديث لو ثبت لقننا به وكان قال به في القدر يخرج ومثل
 احمد عن هذا الحديث فقال ما ادري وجهه ومثل عن اسناده فقال صالح الاسناد
 وقال ابن حبان لى هذا الحديث دخلت هزاني الثقفي قال ابن حزم انه خير مشهور
 العدل وقال ابن الطلاع انه مجهول وتعقب بكنه قد وثقه جماعة من الاثمة وقال ابن
 عدي لم ازل له حديثا منكرا وقال للذهبي ما تركه ما لم يقطر وقد تكلم فيه انه كان يلعب
 بالشرط فخرج قال ابن القطان وليس خيرا ايضا اثره فان استباحته مسألة فقهية
 مشتهرة قال الحافظ وقد استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري
 بهز بن حكيم يفتنون فيه وقال ابن كثير لا يحتجون به وقال الحاكم حديثه
 صحيح وقد حسن له الترمذي عدة احاديث ووثقه واحتج به احمد واسحق والبخاري
 خارج الصحيح وعلق له فيه وروي عن ابي داود انه حجة ومن جملة ادلة على جواز
 للعاقبة بالمال ما ثبت في دواوين الاسلام انه صلى الله عليه وسلم هم بقرى والتخلف
 عن الجماعة ومنها ما اخرجه ابو داود من حديث عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
 اذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه وفي اسناد صالح بن محمد بن ابي المديني
 قال البخاري مائة اصحابنا يحتجون به وهو باطل وقال الدارقطني انكره على صالح ولا
 اصل له والمحموظان سالما امر بذلك فخرج غل في غزاة مع الوليد بن هشام قال ابو داود
 وهذا الصحيح ومنها حديث عبد الله بن عمر بن العاص عن ابي داود والحاكم والبيهقي
 النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر احرقوا متاع الغال وضربوه وفي اسناد زهير بن محمد
 قيل هو الخراساني وقيل غيره وهو مجهول ولكن الحديث شاهد ومنها ان سعد بن
 وقاص سلب عبدا وجد يصيد في حرم المدينة وقال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من وجد تموة يصيد فيها فخذ واسلبه اخرجه مسلم ومنها ما اخرجه
 ابو داود وسكت عنه هو المديني من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم

سئل عن القر المعلق فقال من اصاب بغيره من ذي حجة غير متحل خبئه فلا شيء عليه
ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد ان يؤويه الجوز
فبلغ ثمن الجوز فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة
واخرج نحوه النسائي واكثر وصححه ومن ادلة قضية المدي الذي غلظ لاجله الكلام
عوف بن مالك على خالد بن الوليد لما اخذ سلبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد عليه
اخرجه مسلم ومنها تغريب كثر الضالة ان يرد ها ومثلها وهو في الامهات ومما يؤيد
لجواز التاديب بالمال احراق علي رضي الله عنه طعام المحترود ورقم بيعون لخرقه
دار جرير بن عبد الله ومشاطرة عمر لسعد بن ابي قاص في ماله الذي جاء به من العمل
الذي بعثه اليه وتضمنه لحاطب بن ابي بلتعبة مثله قيمة الناقة التي غصبها عبيدة وانتحرها
وبغليظه هو ابن عباس الدبة على من قتل في الشهر الحرام في البلد الحرام فبهذه
بالادلة اسند القائلون بجواز التاديب بالمال قال الامام المهدي احمد بن يحيى في
الغنية لا علم خلافا في ذلك بين اهل البيت والى ذلك ذهب الشافعي في القديم
من لم يرد عليه ثوبه وقال انه منسوخ وهكذا قال البيهقي واكثر الشافعية وتعقبه النووي
في المال الذي ادعوه من كون العقوبة كانت بالاموال في اول الاسلام ليس بنائب ولا
منه ودعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي
في تاريخهم شيئا من العقوبة بالمال وهي دعوى ساقطة وزعم الشافعي ان النسخ حديث
فيه ابراء لان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليه بضمان ما افسدت ولم ينقل انه صلى
الله عليه وسلم في تلك القضية اضعف الغرامة ولا يجزئ ان تركه صلى الله عليه وسلم
في هذا المال في هذه القضية لا يستلزم الزك مطلقا ولا يصلح التمسك به
في عدم الجواز فضلا عن جعله ناسخا وقد اجاب المانعون عن الادلة التي قد منها
في عامر عن حديث جيز فيها فيه من المقال بما رواه ابن الجوزي في جامع المشايخ
في التلخيص عن ابراهيم بن الجوزي انه قال في سياق هذا المتن اللفظه وهم فيها
في التلخيص ان كان من شرط ماله اي نجعل ماله شطرين ونحوه برعاية المصنف

و يأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فاما ما لا يلزمه فلا وما قالوا ان
ان لفظة و شرط ما له بضم الشين المجهدة وكسر الطاء للهسلة فعل مجني للجهول ومعناه جعل
ماله شطرين يأخذ الصدقة من اي الشطرين اراد ويجاب عن القدر بما في الحديث
من المقال فلا يقدح بمثله وكلام المجزي وما بعده بان الاخذ من خير الشطرين صدق
عليه اسم العقوبة بالمال لانه زائد على الواجب ايضا الرواية على خلاف ذلك وانما نقل
هم المرجع في ذلك وقد روى كان الباب فاجابوا ايضا عن حديث عمر بن الخطاب عن القائل
للتقدم وكذلك اجابوا عن حديث ابن عمر ويجاب عنهم بمثل ما سلف فاجابوا عن
حديث الحميري لا حراق بان السنة اقوال وافعال وتقديرات العمل ليس من الثلاثة وورد
بانه صلى الله عليه وسلم لا يعم الا بالجار واجابوا عن حديث سعد بن ابان عن باب
الغذية كما يجب على من يصيد صيد مكة وانما عين النبي صلى الله عليه وسلم نوع الفدية
هنا بانها سلب الغاصب فيقتصر على السبب لقصور العملة عن التعدية ويجاب بان هذا
انما يصح بعد تحريم شجر المدينة كمكة وهو ممنوع واما حديث فخر بن كاتر الضالة فخرج
غير ما ياكل من الفرو قضية البدوي فهي واردة على سبب خاص فلا تجاوزها الى غيرها
وساثر احاديث الباب ما ورد على خلاف القياس لورود الادلة كتابا وسنة بفخر بن
الغير ويجاب بان ادلة جواز التاديب بالمال مخصصة لعموم احكام التحريم ولا تخاص
بين عام وخاص والمحاق غير المنصوص عليه من المواضع التي تسوغ التاجيب بالمال
بالمواضع المنصوص عليها لعدم الفارق والورود على خلاف القياس ممنوع واجابوا
عن افعال الصحابة السابقة بعدم الحجية وعلى فرض التسليم فذلك من قطع ذرائع
الناس كعدم مسجد الضرار وتكثير الزبير وعلى كل حال فالتاديب بالمال لا يحل الا للذي ولاية
عاما مع اجتماع خصال فيمنها سعة العلم ووضع ذلك الماخر في موضع من مجال
المسلمين لا من كان مقصرا في العلم وكان يأخذ ذلك لمصلحة نفسه او مصلحة من يلوذ
به فهذا حرام لا يسوغه شرع ولا عقل والاسوال الثاني ان بعض القبائل يهرق
يجمع فيه الناس في يوم معروف فمن مشى اليه فهو في امانه فاذا حصل ذلك

جناية حمل هل السوق على الجاني للقتال لا ان يلتزم له عمل كثير لانفسهم واجنابهم
 بحالها الخاويل قيام هؤلاء الجماعة في حفظ السوق الذي يجمع فيه جماعة من المسلمين منع
 من اراد ان يجني فيه على غيره لاشكائه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن بشرط
 ان تكون الجناية في ذلك العمل واقعة لا على المنع الشرعي لما اذا كانت واقعة على قانون
 الشرع مثل من يجني على غيره مدافعة او قصاصا مستحقا عليه فهذا لا يسوغ المنع
 منه نعم يسوغ اذا كان من باب سد الذرائع مثل ان يؤدي السكوت للجاني بحق الى ان
 يجني على غيره بالباطل وكان ذلك امرا معلوما بحيث يتعدى ان يقتصر على الحق دون
 الباطل فيه كما هو معروف في كثير من الاسواق التي يجمع اليها جماعة من البدو فهذا
 من باب المعارضة بين جلب المصلحة الخاصة ودفع المفسدة العامة ولا خلاف ان دفع
 المفسدة العامة ارجح فيكون المنع على العموم قربة والاعمال بالنيات والملاخذ من مال الجاني
 لم يقام بالحفظ والمنع فاذا كان ذلك المقدار المأخوذ بالعدل لا يجوز يصير الى مصلحة لا يتم
 لحفظ الموقوف ومنها فلا بأس ان كان على خلاف ذلك فهو من باب كل اموال الناس باطل

فصل في عدم جواز الاستعانة من خالص الاموال

اعلم انه قد استدل الثالوث بجواز الاستعانة من خالص اموال الرعية بأدلة منها قوله
 سبحانه هل ادلكم على تجارة تجنيكم من عذاب اليم ثم ثبوت ما به ورسوله وتجاهدون
 في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وقد اجيب عن هذا
 الاستدلال بهذه الآية بالمنع من دلالته على الوجوب لقوله في اولها هل ادلكم على تجارة
 تجنيكم من عذاب اليم فان ذلك لا يستفاد منه الا مجرد الندب وكذلك يجب ان
 قوله في آخر الآية ذلكم خير لكم يدل ابلغ دلالة على عدم الوجوب واجيب عن الاول
 بانه سبحانه قرن ذلك بالايان وبالجهد وهو واجبان اجماعا فيجب الجهد بالمال كوجوبهما
 ورد هذا الجواب بان دلالة الاقتران ليست بحجة كما تقرر في اصول لكثرة افتراء القضاة
 باليس بواجب كما في قوله تعالى حذروا فعلوه ثم يحيد صلوته على غلظه انه كان لا يؤمن بالله العظيم

ولا يحض على طعام المسكين فقير بين الايمان الذي هو اعظم الواجبات بين المحض
على طعام المسكين الذي ليس بواجب مع ما في بابل هذه الآية من الوعيد الشديد وعلى
تسليم الدلالة على المطلوب في آية الجهاد ظاهري في ذلك انه يجب على المجاهد بنفسه ان يخرج
قطعة من ماله يجهز بها غيره بل غاية ما يجب عليه تجهيز نفسه بما يحتاج اليه واما تجهيز
غيره بعد تجهيزه لنفسه فليس ذلك بواجب شرعا بل مندوب فقط ثم لو سلمنا انه يجب على
من كثر ماله وتمكن من زيادة على تجهيزه لنفسه وما يحتاج اليه من يعوله لكان امره
اليه يدفعه الى من شاء من المجاهدين وليس عليه ان يدفعه الى السلطان ولو كان ذلك
من الواجبات الشرعية لا وجبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اهل الاموال ان يثبت
من وجه صحيح انه عليه السلام اوجب على احد من الصحابة ان يجهز غانيا او كاثرا او اقل بل
غاية ما وقع منه عليه السلام من الترغيبات في ذلك من اعظم موجبات الاجور ومن اكثسابا للنفقة
ومع هذا فتلك الترغيبات ليس فيها انفرد فعون تلك الاموال اليه حتى يجهز بها العزاة
بل غاية ما في ذلك انه رغبهم في ان يجهزوا انفسهم ثم بعد هذا كله لا يخفى عليك ان هذه
الآية في خصوص الجهاد امثل من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجاهد مواحق غير الجهاد
او احاق جهاد غير الكفار بالجهاد للكفار ان كان بطريق القياس فهو من قياس المخفف
على المغلظ وان كان بغير القياس فما هو استدلالنا ايضا بقوله تعالى سارعوا الى مغفرة من ربكم
وجنة عرضها السموات والارض احدث للمؤمنين الذين ينعمون في السرور والضراء وتجا
عن هذا الاستدلال بان غاية ما في الآية الامر بالمسارعة الى ما يوجب المغفرة والمسارة
الى ما يوجب الجنة المعدة للمؤمنين ثم لو سلمنا ان الامر بالمسارعة الى ذلك امر بالاسباب المرجحة
للمغفرة والجنة لكان آخر الآية وهو قوله والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس واجبا و
اللازم باطل فالمازوم مثله ولكانت الاقوال والافعال الصالحة التي ليست حاجبة ولجنة
لانها من الاسباب الموجبة لذلك بلا شك ولا شبهة كالصدقة النافعة والصلوة النافعة و
الاذكار المرغوبة فيها ونحو ذلك واللازم باطل فالمازوم مثله ثم على تسليم الدلالة المذكورة
فعاية ما في ذلك مشروعية الانفة في الله واغراضه من صا حمله بمنزلة

على انه يجب عليه ان يبدف ذلك الى السلطان بل ينفق ماله في وجه من وجوه الخير
 كما انما كان ومن فعل ذلك فقد سارع وفعل ما ندبه اليه والرجل الذي انفق
 بعضا من ماله في الفقراء وفي صلة الارحام او في سائر القرب المفربة الى الله سبحانه فقد
 امثل ما ندبه اليه في هذه الآية وان لم ينفقه في الجهاد ومن قال انه لا يكون مثله
 الا بالانفاق في الجهاد فقد اوجب عليه ما لم يدل عليه هذه الآية واستدلوا ايضا بقوله
 تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا
 شفاعة والكافرون هم الظالمون وبقوله سبحانه ومثل الذين ينفقون اموالهم في
 سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة ثمانية اجواب عن الآية الاولى
 كاجواب عن الآية المذكورة قبلها واجاب عن الآية الثانية انه ليس فيها الا الترغيب
 لاهل الاموال ان ينفقوها في سبيل الله بانفسهم على حسب اختيارهم وليس فيها
 ما يدل على اجاب ذلك عليهم وهذا لا شك فيه واستدلوا ايضا بقوله تعالى تنالوا البر
 حتى تنفقوا مما تحبون وهذه الآية ليس فيها ما يدل على الوجوب وايضا لو سلم ان فيها
 دلالة فغاية ذلك الانفاق في سبيل الخير كاشنة ما كانت فمن انفق في شيء منها فقد
 فاز بما ندبه اليه الشارع ونال البر بذلك ومن قال انه لا ينال البر الا بالانفاق في خصلة
 خاصة وقرية معينة فقد اذم العباد جملة لا تدل عليه الآية وهكذا الجواب عما استدلوا به
 من مثل قوله سبحانه ولا تحسبن الذين يخولون بما اتاهم الله من فضله هو خير المحمل
 هو شرهم سبطون ما يخولوا به يوم القيامة فان انفاق بعض من المال في قرية من القرى
 ينفع عن المنفق وصف البخل ويخرجه عن صفة البخلاء ولا يلزم انه لا يخرج عن وصف البخل
 الا بالانفاق في الجهاد ولو انفق ماله في وجوه الخير وهذا لا تدل عليه الآية لا بمطابقة
 ولا ضمن ولا التزام وهكذا الجواب عما استدلوا به من قوله تعالى الذين يخولون ويأمرون
 الناس بالبخل ويكتمون ما اتاهم الله من فضله فان من اخبر بعضا من ماله في وجه
 من وجوه الخير ونفع من انواع الانفاق فيما شرعه الله ليس بباحدا يتشبه واستدلوا ايضا
 بقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا بالله واليوم الآخر وانفقوا مما رزقوا به من غير ان يذكروا
 علما

بقوله وما لكم لا تنفقون في سبيل الله وبقوله من يتق الله يوفقه الله في رزقه ويجعل له مخرجاً من كل أمر متعسراً
 فتح نفسه فاولئك هم المفلحون وليس في هذه الآيات دلالة على المطلوب بل صلاوة غايها
 الترغيب في الانفاق في وجوه الخير ومن فعل شيئاً من ذلك فقد فعل ما يدل على الخير
 على انه لا يكون مماثلة الا بالانفاق في وجه خاص من وجوه الخير وبالحكمة فالآيات القرآنية
 التي فيها الترغيب في الانفاق كثيرة جداً ولا شك ان معناها الترغيب لعبادته في انفاق
 شيء من امواله فيما ارادوه كائناً ما كان ومن فعل ذلك فقد امتثل واستحق الاجر المذكور
 في تلك الآيات فمن اوجب عليه بعد ذلك ان يدفع جزء من ماله الى غيره لينفقه في
 شيء من وجوه الخير فقد ادعى ما لا يدل عليه الآيات القرآنية التي استدلت بها هذا
 على فرض ان هذه الآيات المشتملة على الانفاق غير محمولة على ما هو واجب في
 المال بل يجب الله سبحانه كالكسوة ونحوها واما اذا كانت محمولة على ذلك كما هو قول الجمهور
 فلا دلالة فيها على المطلوب من الاصل استدلالاً بقوله تعالى يستوي منكم من
 انفق من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
 وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير وليس في هذه الآية شيء من الدلالة على المطلوب
 وهو ايجاب الانفاق في الجهاد وحقه ودفع ما ينفقه صاحب المال الى السلطان بل فيها
 المفاضلة بين الطائفتين ولا شك في ذلك وليس المراد هذه النفقة حصص الفقهاء في
 الجهاد بل المراد الانفاق العام في وجوه الخير ومن حمله على الانفاق على فقراء الصحابة
 كاهل الصفة الذين حكي الله عن المنافقين انه ينفقون في شأهم لا تنفقوا على من عنه
 رسول الله حتى ينفذوا فهذا الوجه من جملة ما رغب الله فيه من النفقة وقد ارشد الله
 سبحانه الى الانفاق سرا فقال وانفقوا مما رزقناكم سرا وعلائيه ووزدان صدقة السر
 افضل من صدقة الجهر في احاديث صحيحة فهي من افضل انواع الانفاق التي وردت في
 القرآنية بالارشاد اليها والبحث عليها ومن جملة انواع الانفاق المفاضلة لانفاق على النفس والاهل
 ولا فريب فانه قد ثبت ان ذلك من افضل انواع الانفاق وانه معدوم على سائر انواع كما
 وردت في الاحاديث الصحيحة واستدلوا ايضا بقوله تعالى فانهم هم الذين تنفقوا

في سبيل الله فمنكم من يخجل ومن يخجل فأنما يخجل عن نفسه والله الغني وأنت المفقراء وان
 تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم وليس في هذه الآية ما يغيد وجوب الانفاق
 من خالص المال في نوع خاص بل من انفق في سبيل الله فقد امتثل والمراد بسبيل الله
 كل ما فيه بر وثواب كإثنا ما كان وعلى تسليم الدلالة فإن ذلك امر مفوض الى رب المال
 يضعه حيث شاء كيف شاء وفي من شاء فما الدليل على انه يدفعه الى السلطان ولو كان ذلك
 جائزا لكان أولى الناس به رسول الله ﷺ عليه وسلم الذي هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم
 ولم يثبت انه أكره أحد من أرباب الأموال في عصرة على دفع شيء من ماله ولا قبض ذلك منه
 وليس في القرآن إلا الأمر للنبي ﷺ عليه وسلم بأن يأخذ الصدقة الواجبة كما في قوله خذ
 من أموالهم صدقة ولو كان مطلق الانفاق الخارج عن الصدقة الواجبة واجبا لكان
 الحمل على هذا الواجب والإكراه عليه واجبا كسائر الواجبات الشرعية فلما لم يحصل
 ذلك منه كما حصل في الزكاة المفروضة حيث قال نه سآخذها من المانع وشطره اليه
 غرامة من غرمات بناد الخ ذلك على نه لا وجوب لما عد ذلك لا بدليل يخصه كالانفاق
 على الزوجات بل اختلف في ذلك وعلى بعض القرابة كالأبوين والأولاد الصغار على خلاف
 في ذلك ولكنه قد اذن صلى الله عليه وسلم لم يرد بدلت عتبة زوجة أبي سفيان ان تأخذ
 من ماله ما يكفيها أو يكفي ولادته فكانت تأخذ له ما يشاء من ماله في الانفاق والنفقة
 فقد جعل الله في بيت مال المسلمين الذي هو في الحقيقة مجموع من الأموال التي هي
 للمسلمين كالفيء والخراج والجزية والمعاملة وسائر ما يوجد من أموال المسلمين من
 خمس وعشرون نصف عشر للجهاد نصيبا فان لم يكن له بيت مال فقد اوجب الله عليهم
 مجاهدة الكفار بالانفس والأموال مجاهد كل مسلم بنفسه وماله وماله على حسب ما يبلغه
 طاقته ويقدم نفسه أولا فاذا اراد الاستزادة من التحير جهر من الجاهدين من اراد مجاهد
 هذا معنى المجاهد المذكور في الآية وهو الذي كان عليه عمل الصحابة في عصر النبوة ولما فتح
 الله بالمحير في أحرار أيام النبوة قال صلى الله عليه وسلم فيما يحير عنه ان أسلموا مؤمنين من أنفسهم
 فمن ترك مالا فلو رثته ومن تركت ديني فإلى علي فخر هذا ثم روي في بعض الروايات

موته صلى الله عليه وآله وسلم ففي عصور التابعين وتابعيهم لم يسمع في هذه العصور التي هي
 خير القرون أنهم أكرهوا أحد على إخراج ماله إلى يد السلطان أو تأثبه بل كان المجاهدون في تلك
 العصور طائفتين طائفة مرتزقة من بيت مال المسلمين وهم جند السلطان وطائفة متطوعة
 يخرجون للجهاد ويجهزون له من أموالهم من غير أن يأمرهم السلطان بالخروج أو يكرههم عليه
 وهكذا كان الأمر في العصور التي بعد عصور الصحابة والتابعين وتابعيهم واستدلوا أيضا
 بقوله سبحانه واحد للهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدو
 الآخرين من دونهم لا تعلمون غم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم
 وأثرا عظيما ولا تعلمون هذا فيه إلا المؤمنون بأعداء العدو للجهاد في سبيل الله فكل واحد
 منهم يعد للجهاد ما يحتاج إليه فيمن سلاح ومركوب ونحو ذلك على حسب طاقته وما يبلغ
 إليه من قدرته ومن زاد زاد الله في حسنة وليس النزاع في هذا إنما النزاع في أخذ
 شيء من أموال الرعايا زيادة على ما فرضه الله عليهم في أموالهم بأخذ السلطان طوعا
 أو كرها رضوا أم أبوا وقد يأخذون ذلك في جهادات لا تأتي للوعية تنفع بل فيها عليهم
 أعظم الضرر كما يقع بين سلاطين الإسلام من الحروب على بعض البلاد هذا يريد أن تكون
 الولاية فيها له والأخيرين أن تكون الولاية فيها له فان هذا ليس هو من الجهاد الذي
 شرعه الله وذلك بعبادة الله بل هو شبه بالحروب الجاهلية وكثيرا ما يغفل الجاهلون
 ضعفاء الرعايا ويأخذون أموالهم ويحتكون عزمهم وتتفق بينهم معارك جاهلية وقتلا
 طاغوتية فليس هذا الأمن الظاهر للبحث والجور الخالص فكيف إذا ضم إلى ذلك ظلم الرعايا
 بأخذ أموالهم المحرمة بحرمه الإسلام المعصومة بعصمة الدين ثم بعد أخذ أموال الرعايا
 يكرهونهم على القتال يجمعون لهم دين غرم المال بالدين ويعرضونهم للجنود الظالمة يأخذون
 ما ينبغي في أبدانهم يسخرون أبدانهم فيما يريدون كالفيليسوا من بني آدم ولا من حرم الله دمه و
 بدمه يعرضونه واستدلوا أيضا بقوله تعالى انفقوا في سبيل الله ولا تنفقوا بآيديكم إلى التهلكة
 وحسنوا ان الله يحب المحسنين وليس فيه الا تحريدا لانفاق في سبيل الله ولا مستثان
 يحصل بانفاق في وجه من وجوه الخير كما انما كان ذلك من سبيل الله هذا على فرض ان

الأمر هنا الوجوب ليس كذلك فإن قوله واحسنوا إن الله يحب المحسنين يدل على أن ذلك
 مندوب لا لكان كل حسان واجبا واللازم باطل فالملزوم مثله ولا يجب أن المندوب يثبت
 بأسرها هي من الأحسان ومع هذا فإن الآية وردت لسبب خاص خرج أبو داود عن أبي أيوب
 الأنصاري قال لما نزلت هذه الآية فبينا معشر الأنصار لما نصر الله نبيه ^{صلوات الله عليه} والله وسلم
 قلنا هل نقيم في أموالنا ونصلحها فانزل الله وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى
 التهلكة الحديث فهي الحديث على الجماد لما عزموا على الإقامة في أموالهم وأصلحها ومع هذا
 فهذه الآيات التي ذكروها المشتملة على الأمر بالاتفاق والترغيب فيه ولو سلمنا ذلك لزمنا على المطور
 لكان ذلك الاتفاق هو ما بينه الله سبحانه في قوله يسألونك ماذا ينفقون قل العفو والعفو
 هو الشيء الغاضل الذي لم يكن لصاحبه به حاجة ومن هذا ما ثبت في الصحيح عن أبي أمامة
 قال قال رسول الله ^{وسلم} صلى الله عليه وآله يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه
 شرا لك فمعنى الآية المذكورة هو معنى هذا الحديث وليس فيه ما يدل على الوجوب بل فيه
 ما يدل على الندب لقوله خير لك ومن الترغيب في الاتفاق العام الصادق على كل نوع
 من أنواعه ما ثبت في الصحيح عنه ^{صلى الله عليه وسلم} الله عليه وسلم جعل المنفق خلفا ولمسك تلقا
 وقوله الحق ينفق الله عليك ولا توقي فيؤكل الله عليك ومن ذلك قوله تعالى وما انفقتم
 من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين فهذا ترغيب في الاتفاق العام الذي يحصل الامتنان منه
 من أنواعه ومن قام بنوع منه فقد فعل ما طلب منه ولا يخاطب بنوع خاص ولا يكره على ذلك
 وعلى فرض أنه يلزمه أن يصرفه في تجهيز المجاهدين لكونه من أعلى أنواع الاتفاق فغضا
 فذلك أمر مغرض إليه والخطاب متوجه إليه وهو لما لا علم له فيكون أمر التجهيز إليه لا
 إلى غيره وإذا اخل بهذا حكمه حكم من لم يمثل ما أمريه أو ما ندب إليه من غير إيجاب
 وما يدل على عدم وجوب الاتفاق المذكور في هذه الآيات التي استدلو بها ما ورد في
 الكتاب العزيز في آيات كثيرة وفي السنة المطهرة في أحاديث كثيرة صحيحة من الترغيب
 في الصدقات تارة بلفظ الأمر وتارة بما يدل على عظم ترغيبه بترتيب الأجر الكبيرة عليه
 والأجزية الفاضلة على فعله ولم يقل أحد من الناس أنه يجب على أحد أن يتصدق بشيء من ماله

ولا فرق بين الأمرين اتفاق ولا امر بالصدقة فإذا قال المقاتل لغيره تصدق من مالك كارتضوا
 انفق من مالك وإذا قال المقاتل لغيره انفق من مالك كان كقول من تصدق من مالك كغيره
 بينهما ما قد عوى في جوب الاتفاق بالآيات التي فيها الأمر به يستلزم القول بوجوب الصدقة
 في الآيات التي فيها الأمر بها واللازم باطل فالملزوم مثله فان قال قائل لا وأمر بالصدق
 قد اقترنت بما يصرفها عن الوجوب قلنا وإن كان ذلك الأمر بالصدق قد اقترنت بما يصرفها
 عن الوجوب بل كل ما جعل صار فالأمر بالصدق فهو صارون فلا وأمر بالاتفاق لما
 ذكرناه هنا ولا يخرج من ذلك ما دل عليه دليل يفيد إيجابه على طريقة انحصار كل فرد من
 الإشارة إلى ذلك بهذا يتضح لك أن الاستدلال بآيات الاتفاق على وجوب إخراج جزء من المال
 في الجهاد فوق ما يتجهز به المجاهد مصادرة على المطلوب لأنه استدلال بحل النزاع وموضع
 الخلاف ثم هذا النوع من المنازع لا ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ألزم أحد من الصحابة
 على طريقة منكم ولا يخرج من ذلك في حديث صحيح ولا حسن بل كان صلى الله عليه وآله وسلم
 يرغب في ذلك بمنزل قوله من جهنم فزاي كما كان له مثل أجره ومن جهنم غزياً فقد غزى
 وما أحسن الإمام الفاضل والسلطان العادل أن يسلك هذا المسلك النبوي إذا
 احتاج إلى تجهيز الغزاة فيقوم بين ظهري المسلمين مرعباً لهم في تجهيز الغزاة نادية لهم إلى
 هذه الخصلة الشريفة والحسنة الرفيعة والقرية العظيمة فإن فعلوا فقد ظفروا بالخير
 وظفروا بالدار الآخرة عليه السلام فإن أبوا فلا إكراه لهم ولا إجبار عليهم في أموالهم المعصومة بعصمة
 الإسلام المحترمة بحرمه الدين ثم أعلم أن هذه الآيات التي استدلوا بها معارضة بما هو
 أوضح دلالة منها وهي الآيات المصروفة بخير أموال العباد ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ونحوها وبالأحاديث الناطقة بالمنع من أخذها كما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة نوميكم هذا في شهركم هذا في بلدكم
 هذا وكان هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع التي تعقبها موته صلى الله عليه وآله وسلم
 فهو ناسخ لكل ما يظن أن فيه رخصاً في أموال العباد وأوسع الدائرة التي هافت على الأموال
 المحترمة لأن دلالة الماخرة ناسخة لما نفذ معها فكيف إذا كانت مشتملة على النهي والتحريم فإنه لو

جهل بتاريخه فكان التبرع من الأمر والدال على التبرع أقدم من الدال على الإجابة كما تقدم
 في الأصول هذا على فرض أنهما يساويان يدل على ذلك وقد عرفت مما قدمنا من أنهما لم يأتوا بشيء
 مما يصلح للمساواة وقد ثبت بالقطع الذي لا يخالف فيه مسلم أن أصل أموال العباد لله تعالى
 وأن المال الذي يملكه يملكه عليه يحكم فيه ليس بغيره فيه أقدم ولا أجسام ولا تصرف ولا يدل
 يدل على ذلك كالحقوق الواجبة في الأموال وقد اشرنا إليها فيما سبق فمن ادعى أنه يحل
 له أخذ مال أحد من عباده ليضعه في طريق من طرق الخير وفي سبيل من سبيل الرشدة
 لم يقبل منه إلا بدليل يدل على ذلك بخصوصه ولا يفيد أنه يريد وضعه في موضع
 حسن وصرفه في مصرف صالح فإن ذلك ليس إليه بعد أن صار المال ملكاً لله
 وهذا لا يخفى على أحد من له أدنى علم بهذه الشيعة المطهرة وما ورد في الكتاب والسنة
 وما ضرب لك ههنا مثلاً يزيدك فائدة ويوضح لك ما ذكرناه وهو أن رجلاً لو كان له مال
 كثير وقد أخرج زكاته الواجبة عليه وفعل ما يحب عليه فيه فقال من له سلطان لا عن هذا
 الرجل الغني الكثير المال من أخرج بعض من ماله يصرف في فقراء المسلمين وفي حاجتهم
 مستنداً على ذلك بما تقدم من الآيات التي ذكر فيها الأمر بالانفاق والترغيب فيه قائلاً هذه
 الانفاق من جملة ما يدخل تحت هذه الآيات ويصدق عليه فهل يقول هؤلاء المستدلون بها
 حلت تلك الاستعانة التي استندوا إليها أن هذا الاستدلال صحيح وأن الذي فعله ذلك
 الذي له سلطان وأمر به صواب أم يقولون هو خطأ وظلم وتصرف في مال الغير بما لم
 يأذن الله به فإن قالوا بالاول فقد خالفوا إجماع المسلمين اجمعين وجوزوا ما لم يجز
 أحد من سلف هذه الأمة وخلفوا وإن قالوا بالثاني قيل لهم فما الفرق بين ما ذهبتم
 إليه والزمتم به الرعايا طوعاً وكرها وبين ما فعله هذا الرجل الذي له سلطان فإن ما
 فعله وأمر به مما تصدق عليه آيات الانفاق التي استندوا إليها ولا تجد من إلى دفع هذا السبيل
 فإن قلت لبعض أنواع الانفاق أولى من بعض وأكثر ثواباً وأعظم نفعاً قلنا لكم هذه الأول
 والأكثرية والأعظمية ممنوعة ثم لو سلمنا ذلك بعد تسليمكم أن تلك الآيات لا تدخل تحتها كما
 فعله ذلك الذي له سلطان وأمر به وما فعلتموه أنتم وأمرتم به فمما لا دليل الدال على

تعين فومن أراد ان يرد بذلك الدليل العلم مع انه قد صدق على من فعل ففان
 افراد غير ما اردتم وطلبتم ان يرد ففان من اصابه وندبه اليه ثم نقول بزيادة ايضا لما
 قدمنا لانه لا دلالة لما استدلو به على مطاوعهم هو ان يوجب ثبوت دلالة له على ان الفرد
 الذي ارادته هو المراد من الآيات وكن عيرة فان قالوا هو احد المرادات من الآيات لم يتر
 الاستدلال فتر بعد هذا كله لا دليل فيما استدلو به على انه يجب على رب المال ان يدفع
 خالص الذي طلبه الى يد السلطان حتى يحضره من اراد بل ذلك هو الى رب المال يحضره من اراد
 يصرفه بين مختار من غير اذاه ولا اجبار وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية والله تعالى ولي التوفيق

فصل في تحريم الظلم مطلقا

من السلاطين والامراء والقضاة وغيرهم مسلما او ذميا بفواكل مال او ضرب بشتم
 وغير ذلك وخذلان المظلوم مع القدرة على نصرته والدخول على الظلمة مع الرضا بظلم
 واعانتهم على الظلم والسعاية اليهم بما خل قال تعالى فبذلك للذين ظلموا ولا غير
 الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء عاكفا فافسقون هذه الآية تنزل
 في بني اسرائيل في الرجز العذاب من طاعون وغيره والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
 وفيها ان تبديل قول الله وكذا قول رسوله صلى الله عليه وسلم من صنيع الظلمة وهذا التبديل
 ظلم يستحق به صاحبه العذاب وفي آية اخرى فامرسلنا عليهم رجزا من السماء بما كانوا
 يظلمون وقال تعالى والله عليهم بالظالمين وفيه تحريف بقيد لهم ولما خصهم بالظلم
 لانه اعلم من الكفر ان كل من ظلم وليس كل ظالم كما في هذا كان اعلم وكان الاول به وهذا
 الآية في مواضع من القرآن العزيز وفي موضع واحد اعلم بالظالمين وقال تعالى
 ينال عهدي الظالمين المراد بالعهد الامامة وعمل النبوة وقيل الامر وقيل الامانة
 حذاب الآخرة ووجه الزجاج والاول اطهر كما يفيد السياق وقد استدلت بهذه الآية
 عن اهل العلم على ان الامام لا بد ان يكون من اهل العدل والعلم بالشرع كما ورد في مواضع
 زاع عن خلافه كان محالاً ويمكن ان يستدل به على استراط السكامة من وصف الظلم

في كل من تعلق بالموالد ينية ويفيد الاضافة من العموم **وقال تعالى** واتبع
 اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا من الظالمين هذه الآية فيها من التحديد
 والزجر البليغ ما تقشعر له الجلود وترجف منه الاقشدة واذا كان الميل الى الهوية المخالفة
 لهذه الشريعة الغراء والملة الشريفة البيضاء من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
 هو سيد ولد آدم وجب الظلم وحاشا ان يكون من الظالمين فساظنك بغيرة من امته
 كائنا ما كان واينما كان **وقال تعالى** فلا عدوان الا على الظالمين سمي جزاءهم عدوانا
 مشاكلة وسمى الكافر ظالما لوضعه العباد في غير موضعها **وقال تعالى** ومن يتبع
 حذواهم فاولئك هم الظالمون ذكر هذا الوعيد بعد النهي عن تعدية السبالة في التهمة
 وحدود الله اوامره ونواهيه **وقال تعالى** والكافرون هم الظالمون فيه دليل على ان
 كل كافر ظالم لنفسه قال المغسورون ومن جملة من يدخل تحت هذا العموم منكم الزكاة
 منعاً بوجوب كفرة بوقوع ذلك في سياق الامر بالانفاق قال عطاء الحمد لله الذي قال الكافر
 هم الظالمون ولم يقل الظالمون هم الكافرون **وقال تعالى** والله لا يهدي القوم الظالمين
 وهذا الخبر ما اعظم شأنه وما اخوف بيانه وهذه الآية في مواضع من الكتاب الكريم
وقال تعالى وما للظالمين من انصار راي باي مظلة كانت كما يفيد السياق حملة على العموم
 من غير تخصيص وهذه الآية في مواضع من الفرقان الحميد وفي آية فاللظالمين من نصير
وقال تعالى والله لا يحب الظالمين نفي الحكنية عن البغض واستعمال عدم محبة الله تعالى
 في هذا المعنى شائع في جميع اللغات جار مجرى الحقيقة **وقال تعالى** ومن يفعل ذلك
 حذرنا وظلمنا فسوف نصليه ناراً الاشارة بذلك الى القتل خاصة واكل اموال الناس
 باطلا وقيل اشارة الى كل ما هي عنه في هذه السورة والعدوان ان يجاوز الحد والظلم
 وضع الشيء في غير موضعه **وقال تعالى** ان الله لا يظلم مثقال ذرة وهي النمل الصغار
 اوراس النملة او الخرجلة او كل جزء من اجزاء الهباء الذي يظهر فيما يدخل من الشمس من
 كوة او غيرها والاوّل هو المعنى اللغوي الذي يجب حمل القرآن عليه والمراد انه لا يظلم كثيراً
 ولا قليلاً ويؤيد ذلك قوله تعالى ولا يظلمون فتى لا يقدّر قشرة يعني شيئاً حقيراً يسيراً

وقوله تعالى ولا تظلمون نقيرا وهو النقرة في طهر النواة ومنها تثبت النحلة وهذا على سبيل
 تأويله في نفي الظلم **وقال تعالى** ان الذين توفاهم الملائكة ظلماتي انفسهم الاية اي انما
 مع الكفار ونزل الحجر عند وجهها **وقال تعالى** لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم
 هو ان يدعوا على من ظلمه او يقول فلان ظلمي او هو ظالم ورواية الحديث الثابت في
 الصحيح ان الواحد ظلم رجل عرضه وعقوبته **وقال تعالى** ان الذين يتجاثفون انفسهم فتنكون
 من اصحاب النار وذلك جزاء الظالمين فيه ان جحد جزاء من ظلم اخاه **وقال تعالى**
 فمن تاب موعدا ظلمه واصح فان الله يتوب عليه أي يغفر له ويتجاوز عنه فيه ان توبة
 الظالم تقبل **وقال تعالى** من لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الظالمون انظر تفسير
 هذه الاية في كتابنا فتح البينا في مقاصد القرآن وقد تقدم بعض الكلام عليها في كتابنا
 هذا ايضا فراجعه يشفي عليك ويشرح صدرك ويطمئن فؤادك **وقال تعالى** انه لا
 يغفر الظالمون فيه نفي الفلاح عن الظلمة وكفى به شرا وشقا **وقال تعالى** هل هلك
 الاقوم الظالمون اي ما هلك هلاك تعذيب غيب بخط الاظلمة وهذا الاستفهام
 ما أشد وعيد **وقال تعالى** فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين عن ابن سيرين
 انه كان يرى ان هذه الاية نزلت في اهل الأهواء والبدع **وقال تعالى** وكذلك نرى
 الظالمين بعضنا اي يجعل بعضهم يتولى البعض قليل تسلط بعض الظلمة على بعض فحكمه
 ونداء فيكون في الاية على هذا الهدى للظلمة بان من لم يمنع من ظلمه من مفسداته
 عليه ظالم الاخر قال فضيل بن عياض اذا رايت ظالما ينتقم من ظالم فقف وانظر متعبا
وقال تعالى فان مؤذن بينهم حران لعنة الله على الظالمين وعن ابن عمر ان النبي صلى
 وقف على قليب ثم نزل هذه الاية اخرجها ابن ابي شيبة وابو الشيخ وابن مردويه
 واللعنة من صفات الكفر فاطلق على الظالم وهذا وعيد شديد لا بقادر قدره **وقال تعالى**
 وانما اخفئتموه لا تصيبون ان بن ظلموا منك في صفة فتمتة تتعدى الظالم فتصيب الصالحين
 طاع لا يختص اصحابها بمن يباين الظالمين في سبهم **وقال تعالى** واغرقنا آل فرعون وكل
 كانوا ظالمين **وقال تعالى** انما نزلناهم بالاسرار انما نزلناهم بالاسرار انما نزلناهم بالاسرار

لما ظلموا أي حين فعلوا الظلم بالتطاول في المعاصي وقيل الظلم هنا الشرك وقيل التكذيب
والجواز على الرسل **وقال تعالى** فان فعلت فانك اذا من الظالمين أي لا أنفسهم أي في عملهم
وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم المقصود التعريض بغيره **وقال تعالى** وما هي من الظالمين بعيد
قال المفسرون فيه وعيد لكل ظالم من الظلمة **وقال تعالى** ان الظالمين لهم عذاب اليم
وهذا نص في الباب **وقال تعالى** ويضل الله الظالمين أي يضاهيهم عن جحيمهم التي هي لقول النبا
فلا يقدر من على التكلم بها في قلوبهم ولا عند الحساب كما اضاهيهم عن اتباع الحق في الدنيا والمراد
كل من ظلم نفسه ولو مجرد الاعراض عن البيئات الواضحة فانه لا يثبت في مواقف الفتن
فلا يهتدي الى الحق وقيل المراد هنا الكفرة **وقال تعالى** ولا تخيبن الله غافلا عما يعمل الظالمون
خطاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو تعرض لامته او خطاب لكل من يصلح له من المكلفين قال ميمون بن
مهران الآية تعزية للمظلوم وعيد للظالم وروى عن ابن عيينة نحوه واخر الآية انما يفرح
لبس من تشخص فيه الا بصار مطعين مقني رؤسهم لا يرتد اليهم طرفهم وانما يفرح هو
اذا ناداه عن حال الظلمة **وقال تعالى** وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم
وتبين لكم كيف فعلنا بهم من العقوبة والعذاب الشديد بما فعلوا من الذنوب
وقال تعالى انا اعتدنا للظالمين نار الحاطط بهم سرا من فوقها وان يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل
يشوي الوجوه من الشراب ساءت مرتفاقية كيفية عذاب الظلمة بالنار **وقال تعالى**
كم قصصنا من قرية كانت ظالمة الى قريتنا وابلنا انا كنا ظالمين أي لانفسنا مستوجب للعذاب
بما قدمنا ان نرفعوا على انفسهم بالظلم الموجب للعذاب قالوا ذلك على سبيل الندامة ولم
ينفعهم الندم **وقال تعالى** ومن يرد فيه ما احدث بظلم نذقه من عذاب اليم فيه ان الظلم
موجب للعذاب **وقال تعالى** نكسين من قرية اهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها
ويتر معطلة وقصر مشيد نسبة الظلم الى القرية نسبة الى اهلها وفيه ان الظلم سبب الهلاك
والتياب والبوار **وقال تعالى** بل لعنناهم وظهرناهم ليعلم انهم هم الظالمون وظهرناهم ليعلم انهم هم
نفوسهم الى الجحيم في هذه الآية دليل على وجوب الاجابة الى القاضي الحاكم بحكم الله العاد
في حكمه كما يظهر من سياقها وانظر تفسير ذلك في فتح البيان بتفسير الحق في الباب والله اعلم بالصواب

وقال تعالى ومن يظلمونكم نذقه من الباء **قال** للفسر **هذا** وعيد لكل ظالم والعدا
 الكبير عذاب النار وفسر بالخلاوة فيها وهو يلقي بالمشارك دون الفاسق الاعلى نور رعد
 والخارج وهذه الآية ومثلها مقيدة بعد التوبة **وقال تعالى** اني طلبت نفسي فاعف
 فغفر له فيه ان التوبة منه تقبل **وقال تعالى** وما كنا مهلكي القرى الا وادبر
 ظالمون اي قد استحقوا الهلاك لاصرارهم على الظلم بعد الاعذار اليهم وتأيد بحجج
 عليهم **وقال تعالى** فاخذهم الطوفان وهم طالمون اي مسقرون عليه لم يجمع فيهم
 وعظمهم به نوح عليه السلام وذكرهم هذه المدة بطولها **وقال تعالى** بر الظالمون في
 ضلال مبين فمن ظلمهم اولا وضلوا لهم ثانيا ووصفه بآي خروج والضمير في من ركضوا
 فلا يعقل الحجة ولا يهتدي الى الحق **وقال تعالى** ونقول للذين ظلموا ذنوبا عدايتنا
 التي كنتم تعملون اي في الدنيا فيه ان الظلمه احق ببدن النار **وقال تعالى**
 ولوان للذين ظلموا ما في الارض جميعا ومثله معه لا فتدوا به من سوء العذاب في
 القيامة وبدلهم من الله صالحيكوا يحسنون وفي هذا وعيد لهم عظيم وتهديد بالغ
 غاية لا غاية ولها قال مجاهد عن عمالانو هو النجا حسنات فاذا هي سيدات كذا قال
 للسدي وقال سفيان الثوري ويل لاهل الريا هذه آيتهم وقصتهم **وقال تعالى**
 والذين ظلموا من هؤلاء سيصيبهم سيئات ما كسبوا اي كما اضاف من قبلهم وقد اصابهم
 في الدنيا ما اصابهم من القحط والقفل والاسر والقهو والسين للأكيد **وقال تعالى**
 يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهم اللعنة وشعوا الدار اي البعد عن الرحمة والنار **وقال**
تعالى والظالمون ما لهم من ولي ولا نصير يدفع عنهم العذاب ينصرون في طاب المقام
وقال تعالى ان الظالمين لهم عذاب اليم اي في الدنيا والاخرة **وقال تعالى**
 الظالمين منفقين بما كسبوا وهو واقع بهم في نزل عليهم لا محالة اشفقوا اولي شفقوا
وقال تعالى ومن لم يتب اي حاسر الله عنه قال ولئن ظلموا في ان عدم التوبة
 لا يمنع من عقابهم **وقال تعالى** فان الذين ظلموا اي انفسهم بالكفر والمعاصي ذنوبا
 مثل ذنوب صحابهم ان نصيبا من العذاب مثل نصيب الكفار من الامم السالفة **وقال**

نعم انه اهلك عاد الاولي وثمود فبقا البقية وقوم نوح من قبل انهم كانوا هم اظلم اظلم
 اليهم لا هم عتوا على الله بالمعاصي مع طول مدة دعوتهم نوح لهم وقال تعالى وكان عاقبتهم
 انهم في النار خالدون فيها وذلك جزاء الظالمين قية ان بعض الظلم جزاؤه الخلود في النار
 وقال تعالى والظالمين اعد لهم عند ربهم عذابا عظيمًا وقال تعالى احشر الذين ظلموا في
 ازواجهم قال عمر بن الخطاب اي امثالهم الذين هم مثلهم يعني اصحاب الرباع اصحاب الربا
 واصحاب الزنا مع اصحاب الزنا واصحاب الخمر مع اصحاب الخمر ازواج في الجنة وازواج في
 النار وقيل اشباههم ونظر ائمتهم من العصاة والمعنى واحد وقيل ازواج الظلمة اعوانهم
 وانصاعوا للظلم وقال تعالى ولا تكونوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار الزكوة الميل و
 السكون مطلقا من غير تقييد شيء ومن المفسرين من ذكر في تفسير الزكوة قيوها
 لم يذكرها ائمة اللغة فهم الزمخشري والآية عامة في الظلمة من غير فرق بين مسلم وكافر
 وهذا هو الظاهر من النظم القرآني فلو فرضنا ان سبب النزول هو المشركون لكان الاعتبار
 بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولا يعارضها ما ورد من الأدلة الصحيحة على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بوجوب اطاعة الائمة والسلاطين وان كانوا ظالمين فان الطاعة على عمومها
 بجميع اقسامها حيث لم يكن في معصية الله في على فرض صدق مسمى الزكوة عليها فخصصة
 لعموم النهي عنه وفي الآية اشارة الى ان الظلمة اهل النار وكاهل النار ومصاحبة النار في
 الاحالة من النار وهذا فيمن يكن ان من ظلم فكيف لا الظالم قال ابو اسعد اذا كان حال الميل
 في الجملة الى من وجد منه الظلم والافضاء الى المساس النار هكذا فاطمئنت عن ميل الى الراسخين في الظلم
 والعدوان ظلم عظيم ويتها لك على مصاحبتهم ومنا دهم وليق شرارة على عوانهم ومعاشرهم
 فيقع بالترمي لزمهم ويمر عينيه الى نهرهم الغانية وبغيطهم بما اوتوا من القوت الدانية وهو
 الحقيقة من الحجة طفيف ومن جناح البعوض خفيف بعزل ان تميل اليه القلوب ضعف الظلم
 والمطلوب والآية ابلغ ما يتصور في النهي عن الظلم والتعدي عليه وخطاب الرسول
 من معدن المنة نين تثبت على الاستقامة التي هي العدل فان الميل الى
 اعتد ظلمي الاغتراف والتفريط ظلم على نفسه او على غيره

وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل قال الموزعي في تفسيره
البيان حرم الله جل جلاله في هذه الآية اكل المال بالباطل وحرم للخاصة فيه والرشوة
عليه وفي الآية دليل على ان حكم الحاكم لا يجعل حراما ولا يحرم حلالا وانما ينفذ في المظاهر
ولا يغير حكما شرعيا في الباطن قال الشافعي فحكم القاضي لا يجعل الحلال على واحد
من المقتضي له والمقتضي عليه حراما ولا الحرام حلالا فالحلال والحرام على ما يعلمه
والحكم على ظاهر الامر وكان القاضي شريح يقول للرجل اني لا اقصي الشداني لا ظنك
ظلمنا ولكن لا يسعني الا ان اقصي بما يحضرن من البينة وان قضاي لا يجعل لك حراما
وبهذا قال احمد ومالك وجماعة علماء الاسلام من الصحابة والتابعين انتهى وقال في
موضع اخر تحت هذه الآية تعانا الله سبحانه عن اكل اموال بعضنا بعضا بالباطل والراد
بالاكل الاخذ يراى لكل فاعبر بالسبب عن سببه واباح اكلها بالتجارة اذا كانت عن تبادل
انتهى قلت في اطلاق الآية يشمل كل اكل واخذ يكون باطلا عند الشارع وهذا اكل ظلم
تعد ومعصية واثروا له انواع لا يسعها هذا المقام منها الكون من كل ما ياتي ببيان
شاء الله تعالى قال شيخنا وبركتنا الشوكاني رحمه في نثر الجواهر على حديث ابي ذر الذي في الغزاة
في صحيح مسلم هكذا عن ابي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه عز
وجل انه قال يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا
الحديث قال سعيد كان ابو ادريس النخعي اذا حدث بهذا الحديث جثى على ركبتيه
ما لفظه قال في الصحاح ظلمه بظلمه ظلم او مظلمة واصوله وضع الشيء في غير موضعه
قالوا الظلمة والظلمة والمظلمة ما تطلبه عند الظالم وهو اسم ما اخذ منه من مظلمة
فلان اي ظلمني مالي وتظلم منه اي اشتكى ظلمه وظلم فلان اظلم ما اذنبته الى الظلم

قال زهير

هو الجواد اني يعطيك نائلة عفو ويظلم احيا نافيظلم

س. مال خوف طائفة فيمنكفها وفي ادبات دليل على ان الظلم حرمه الله سبحانه

ع. عسك كما عزم عليه في قوله قال الموزعي في شرح مسلم قال العلماء معنى حرم

الظلم على يد غيره بقدر سعة منتهى تعالىت والظلم مستحيل منه سبحانه وتعالى لا للتفضل
 فيه بل لميلت أو بجوارحه كإلهها مستحيل في حق الله سبحانه وكيف يجاوز سبحانه حل
 وليس شقة من بطيعة وديف يتصرف في غير ملكه والعالم كله ملكه ويسلطانه وأصل
 التحريم في اللغة المنع فممن نقدس عن الظلم بحريم المشاهدة للمنع في أصل عدم الشيء عاتقه
 وأعلم أن الكلام في هذا يطول وموضع علم الكلام وفيه ثلاثة مذاهب محروقة مذهب
 المعتزلة ومذهب الأشعرية والتفصيل هو الحق فهو عز وجل يمتنع عليه أن ينقص
 عما لا أجر عمله أو يعجز به في الحديث أبلغ تشديد وأعظم تأكيد ولشد
 وعيد على مرتكبي الظلم من العباد فإنه سبحانه حرم على عباده المحرمات ونهاهم عن المنهيات
 ولعمري كفي شيء منها ما ذكره في تحريم الظلم من أخبارهم وإلانة حرم الظلم على نفسه
 ثم أخبارهم ثانياً بأنه يمتنع محرم فإن في هذا من تقرير الظلمة وقبحهم ما لا يقاوم
 قدرة ولا يبلغ مداه وذلك بما علمه عز وجل في سابق علمه من كثرة الظلمة في
 عبادة وندور العاديين منهم وهذا يعلمه كل من له اطلاع على أخبار العالم ومعرفته
 بأحوالهم وأحوال ملوكهم وجميع أرباب المناصب الدينية والرياسات الدنيوية لا يشك
 في ذلك شك ولا يرتاب فيه مراتب وقد كفر الله سبحانه في كتابه العزيز من
 تنزيه جنابه المقدس عن الظلم كقوله سبحانه وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم
 يظلمون وقوله وما ربك بظلام للعبيد وقوله ولا يظلم ربك أحداً وقوله إن الله
 لا يظلم الناس شيئا وغير ذلك من الآيات القرآنية ونهى على الظلمة ما هو فيه من
 الظلم في آيات كثيرة وقد أجمع المسلمون على تحريم الظلم ولهم في مخالف في ذلك مخالفاً
 وأجمع العقلاء على أنه من أشد ما تستقيم العقول ومن الآيات القرآنية قوله عز وجل
 إن الله لا يظلم مثقال ذرة وما الله بريد طمأنينة عاد وما أنا بظلام للعبيد وما ظلمنا
 ولكن كانوا هم الظالمين وخير شاهد ذلك ثمة في السنة المطهرة من تتبع الظالمين
 الكثير الطيبين في ذلك ما في الصحيحين: فنهجهما من حديث أبي موسى رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يظلم ظلمات إلا أخذ له ثمرة ثم قرأوا

ربه إذا عرف هو بشارته أن أخذ المرشد يد في الصحيحين وغيرهما من حديث
 ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ الظلم ظلمات يوم القيامة وأخرج مسلم وغيره
 من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ الظلم ظلمات يوم القيامة
 واتقوا الشخ وان الشخ اهالك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا
 محرمهم وآتى جابر بن عبد الله في حديثه ما حكى من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ
 قال يا أيها الظلمة ان الظلم هو الظلمات يوم القيامة وأخرج الطبراني في الكبير والبيهقي
 من حديث سعد بن بن زباد وأخرج من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ
 قال لا تطالبوا فذل عوا فاذ يستجاب لكم وتسقوا فلا تسقوا وتنتصروا لا تنتصروا
 وآخروا في الكبرياء ساد رجاله ثقات من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ
 الله عليه السلام صنفان من أممي من تنالها شفاعتي امام ظلموا مغشوق كما يقال ما رفته
 أحمد بإسناد حسن من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال المسلم امر المسند لا
 يظلمه ولا يظلم له ويقول والذي نفسي بيده ما يؤيد اثنتان عشرة أمية من الأديب
 يحدث أحدهما وأخرج أحمد والطبراني بإسناد حسن وأبو يعياض عن حديث
 ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال اتقوا الظلم ما استطعتم فان العباد خبيث
 بالحسنات يوم القيامة يرى لنها سنجيه فما يزل عبد يقوم فيقول يا رب فإني
 عبد لك مظلمة تقول الحق من حسناته فما يزل كذلك حتى ما يقبل له من نعم
 الذنوب وأخرج البخاري والترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ عليه السلام
 قال من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو من شيء فليحللها عنه اليوم من قبل
 أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أحضر به فوارده مظلمه وإن لم يكن
 له من صالحه من سادات حجه فحل عليه وأخرج من حديث
 أبي هريرة عن النبي ﷺ عليه السلام قال لا تظلموا الناس ما أنفقوا من أنفسهم فيكم
 ربه من عرف من أمر من باقي يوم القيامة لا تظلموا ولا تظلموا ولا تظلموا
 شتموا ولا تظلموا ولا تظلموا ولا تظلموا ولا تظلموا ولا تظلموا ولا تظلموا

دعوتان ليس بينهما وبين الله حجاب دعوة المظلوم ودعوة المرء لآخيه بظهر الغيب
وأخرج الطبراني بأسناده لا بأس به من حديث خزيمة بن ثابت قال قال رسول الله
ﷺ اتقوا دعوة المظلوم فانه لا تمهل على الغمام يقول الله عز وجل وعزني وجلا
لأنصرنك ولو بعد حين وأخرج أحمد بن حنبل الصحيح من حديث أبي عبد الله الأسدي
قال سمعت انس بن مالك يقول قال رسول الله ﷺ دعوة المظلوم وإن كان
كافرا ليس دونهما حجاب وأخرج ابن جابر في صحيحه والحاكم ومجهه من حديث أبي ذر قال قلت
يا رسول الله ما كانت صحف إبراهيم قال كانت أمثال الأكلها أيها الملك المسلط البتة ثم
إني لم أبعثك لتجمع الدنيا بعضها على بعض ولكن بعثتك لترد عني دعوة المظلوم فإني إذا
دعيت كنت من كرام الخلق الحديث في رد أيضا ما يدل على وجوب نصره المظلوم وأخرج
البخاري والترمذي من حديث انس قال قال رسول الله ﷺ أنصر أخاك ظالما أو مظلوما
فقال رجل يا رسول الله نصره إذا كان مظلوما أفرايت إن كان ظالما كيف نصره قل فجرة
عن ظلم ما تمنعه عن الظلم فإن ذلك نصره وأخرج مسلم من حديث جابر عن رسول
الله ﷺ قال ولنصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما إن كان ظالما فلينه ظلمه
وإن كان مظلوما فلينصره وكذا ورد الوعيد على الظلمة ورد الوعد للعباد في خروج
مسلم والنسائي من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ والله لا أراكم
المقسطين عند الله على منابر من نور عن عيين الرحمن وكنتا يد يبعين للذين يعدون
في حكمهم وأهلهم وما أولوا وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ
والله وسلم قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله أمم حافل الحديث وأخرج مسلم
من حديث حياض بن حمار قال سمعت رسول الله ﷺ يقول أهل الجنة ثلاثة ذو
سلطان مقصود وفق ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم عفيف يستغفر
ذو عيال وأخرج الطبراني في الكبير والأوسط بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال
قال رسول الله ﷺ يوم من أيام حادق أفضل من عبادة ستين سنة ورجل
يقام في الأرض بحقه لا كى فيها من مطر أربعين صباحا وأخرج الترمذي وحسنه الطبراني

من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من مجلسي الناس إلى الله
القيامة فوادناهم منه مجلسا امام عادل وابتغى الناس إلى الله واجد هزمينه مجلسا امام
واخرج نحوه الطبراني باسناد رجاله ثقات الا ليش بن ابي سليم والبخاري بسناد جيد من
حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما السلام انما
عذابا يوم القيمة من قتل نبيا او قتله نبي وامام جائر واخرج النسائي وابن حبان في
صحيحة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة يبغضهم الله البيع
المخلاف والفقيه المختال والشيخ الزاني والامام الجائر واخرج الحاكم وصححه من حديث طلحة
بن حبيب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يبع الناس لا يقبل الله صلواته
جائرا واخرج ابن ماجة والحاكم وصححه والبخاري واللفظ له من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم ان ظلمت الارض ياوي اليه كل مظلوم من عبادة فان عدل كان
له الاجر وكان على الرعية الشكر وان جاروا حاك او ظلم كان عليه الوزر وعلى الرعية الصبر
واخرج احمد باسناد جيد واللفظ له وابو يعلى والطبراني من حديث انس بن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا ائمة من قريش ان لكم عليهم حقا ولهم عليكم حقا مثل ذلك ان استرحلوا
رحلوا وان عاهدوا فؤا وان حكموا عدلوا فمeyer فعلهم فاعلموا عليهم صلوات الله وبركاته
والناس جميعين واخرج احمد باسناد رجاله ثقات البخاري وابو يعلى من حديث سليمان بن
سليم عن ابي هريرة يرفعه نحو الحديث الذي قبله واخرج احمد ايضا باسناد رجاله ثقات
والبخاري والطبراني من حديث ابي موسى نحوه ايضا وزاد بعد الحسن من الله وملائكته ثناء
اجمعين انه لا يقبل منه صرفا ولا عدلا واخرج الطبراني باسناد رجاله ثقات من حديث
معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدر الله امة لا يقضيه فيها باحق والضعيف
حقه من القوي غير متعتع واخرجه ايضا البخاري من حديث عائشة واخرجه ايضا الطبراني
من حديث ابن مسعود باسناد جيد واخرجه ايضا ابن ماجة من حديث ابي سعيد الخدري
الطبراني في الاوسط والحاكم وقال صحيح لا سناد من حديث معقل بن يسابك رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال بن علي امة من امة قبي فلتا وكثرت فلم يعدل فيها مكيه الله على وجهه في النار

وأخرج الطبراني بإسناد حسن عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن رسول الله
 ﷺ عليه السلام قال إن في هذا القرآن لآية من آياته يعلم بها عباده أن يسكنه كل
 جبار عنيد وأخرج أحمد بن حنبل عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ
 القصة مغلوبة لا يفكه إلا العدل وأخرج أحمد بن حنبل عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ
 حديث سعد بن عباد عن رجل من بني النضير وأخرج الطبراني في الأوسط
 ورجال البزار رجال الصحيح من حديث أبي هريرة وأخرج أيضا الطبراني في الكبير والأوسط
 رجاله ثقات من حديث ابن عباس وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة
 قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من شيء إلا وله ثلثة كلال في له مغلوبة بعينه فكم مثله
 أو غلبة جورة فلا يخرج مسلم الفسلي من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله ﷺ
 عليه وسلم يقول في يتي هذا العذر من ولي من أمرتي شيئا فشق عليهم فاشق عليهم
 ولي من أمرتي شيئا فرفق بهم فرفق به وأخرج الطبراني بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث
 ابن عباس عن النبي ﷺ قال من ولي شيئا من أمر المسلمين لم ينظر الله في حاجته
 حتى يظفر في حوائجهم وأخرج الطبراني في الصغير والأوسط من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ
 ﷺ عليه وسلم قال ما من أمي أحد لي من أمر الناس شيئا لم يحفظم بما حفظ به
 نفسه إلا لم يجد طاعة الجنة وأخرج مسلم من حديث معقل بن يسار قال سمعت رسول
 ﷺ عليه وسلم يقول ما من عبد استعير له امرأته من غير موافقة وهو غافل سمعت
 الأحرار الله عليه الجنة وفي رواية لم يحفظ من يصحح رايحة الجنة وأخرج أيضا الطبراني
 من حديثه وفي لفظ مسلم من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام ما من أمير يولي من أمر
 المسلمين ثم لا يجتهد لهم وينص لهم إلا لم يدخل معهم الجنة وأخرج الطبراني في الأوسط والصغير
 بإسناد رجاله ثقات عن عبد الله بن بشر قال سألت عن حديث عائشة قالت قال رسول الله
 ﷺ عليه وسلم من ولي من أمر المسلمين شيئا فغشمهم فهو في النار وأخرج الطبراني بإسناد
 حسن من حديث عبد الله بن معقل قال سألت عن حديث رسول الله ﷺ عليه وسلم يقول
 ما من أمير يولي من أمر المسلمين شيئا فغشمهم فهو في النار وأخرج أبو حنيفة

وأخرج ابن أبي داود عن حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الغيبة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغيب عنكم ما بين يدي من
 وعظم شأنه وقال ابن أبي داود هو صفة الرجل من الرجال عظم عند الله في الغيبة من
 ست وثلاثين زنية يذنبها الرجل يأتى بها الرأى عن الرجل المسلم وأخرج الطبراني
 في الأوسط بسند صحيح عن ابن أبي داود وهو ضعيف وقال الطبراني في المعجم
 البرهان بن عمار بن سويل الله صلى الله عليه وسلم قال الرجلان وسعوت بأبائهما
 مثل أتيان الرجل أمه وإن أربابا استطاع الرجل في عرض أبيه وأخرج ابن
 أبي الدنيا في المحاسن والطبراني في حديث ابن عباس بن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إن البراءة في سبعين بابا هو من بابا من الرجل مثل من ألقى أمه في الإسلام ودور
 البراءة من خمس وثلاثين زنية وأشد البراءة البراءة بعثت إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 المسلم وأنها العجوة وأخرج ابن أبي داود في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قلت يا رسول الله ما الغيبة قال غيبة الرجل عن الرجل المسلم في شيء من
 قصيرة فقال لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر مزجته وأخرج أحمد بن حنبل في
 ثقات من حديث جابر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فارتفعت ریح منتنة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتدرون ما هذه الريح هذه ریح الذين يفترون على
 وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال لا
 أخاك بما يكره قال فإيتان كان في أخيه ما تقول قال من كان فيه ما تقول
 فقد آخنته وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بخته ولا حد حديث في هذا الباب
 كثيرة وقد ثبت النعم القراني عن الغيبة وتمثيل ذلك بأكل الميتة قال الله تعالى
 ولا يغتب بعضهم بعضا أحب أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهوه فلهذا
 سبحانه بأكل لحم الأخ حتى ذكر أنه ميت وفي ذلك من التكرير والتنفيد ما يخرج كل
 عقل وقد أخرج ابن جابر في صحيحه من حديث أبي هريرة قال جاء الأسلي إلى رسول الله صلى

فتشهد على نفسه بالزنا أربع شهادات فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رجلين من الأنصار يقول أحدهما لصاحبه انظر إلى هذا الذي ستر الله
 عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم الكلب قال فصكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة
 فمر بحيفة حمار سائل برجله فقال ابن فلان وفلان فقال لا نحن ذايار رسول الله فقال
 لها كلا من هذا الحمار فقال لا يا رسول الله غفر الله لك من يأكل من هذا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما نلتما من عرض هذا الرجل انفا أشد من هذه الحيفة فوالذي نفسي
 بيده لكان في انهار الجنة قوم من الظالم في الأعراض المشتم واللعن ففي الصحيحين وغيرهما
 من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله
 كفر وأخبره مسلم وأبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال المستبان ما قال لأهل البادية منكم ما حتى يعتك المظلوم وفي الصحيحين أيضا من
 حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال لعن المسلم كفتله وفي البخاري وغيره من حديث
 عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أكبر الكبائر ان يلعن الرجل
 والديه قيل يا رسول الله كيف يلعن الرجل والديه قال يلعن الرجل من يلعن والديه
 فيسب أمه وأخاه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا ينبغي لصديق ان يكون لعانا وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي الدرداء قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون للعانون شفعا ولا شهداء يوم القيمة وأخرج
 نحوه الترمذي وحسنه من حديث ابن مسعود وأخرج أحمد والطبراني وابن أبي حاتم وصححه
 من حديث جرير بن مزني قال قلت يا رسول الله أو صني قال أو صيكت لا تكون لعانا وأخرج
 أبو داود والترمذي وصححه والحاكم وصححه أيضا من حديث سمرة بن جندب قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلعنوا لبعنة الله ولا بغضبه ولا بالنار وأخرج الطبراني
 بسند جيد عن سلمة بن الأكوع قال كنا إذا رأينا الرجل يلعن أخاه رأينا أن قد أتى بابا
 من الكبائر وأخرج أبو داود من حديث الحارث بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان العبد إذا لعن شيئا صعد اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء ونهاية تهبط إلى الأرض فتغلق أبوابها

ذوقها فان لم تجد مسأغا فاجتنب الى الذي لم يكن كتابا اهلا ولا رجعت الى قائلها
 واخرج نحو احمد اسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود واخرج مسلم وغيره من مثل
 عمران بن حصين قال سئل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ومرة من أن اصار على
 ناقة فنجرت فلغنتها فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذوها ما عليها ففعلوا
 ما عليه قال عمران فكاني اراها ان تقني في الناس ما لم يرض لها احد واخرج ابو يعلى
 وابن ابى الدنيا باسناد جيد من حديث انس بن مالك قال سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فلما بعثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسلموا على غيري ما لم يرضوا ولا تخرجوا
 باسناد جيد من حديث ابى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر يسير
 رجل ناقته فقال ابن جابر الناقة فقال الرجل يا فتى اني اخوها فقد اجبت فيها
 واخرج ابو داود وابن جابر في صحيحه من حديث زيد بن خالد الجهني قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تسلموا على الناقة ولا تسلموا على صاحبها ولا تسلموا على صاحبها ولا تسلموا
 من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل سجد على راسه فقال لا تسلموا
 رجاله رجال الصبيح الاحقاد بن منصور من حديث ابن عباس ان ديك اصبح قريبا من
 النبي فقال رجل اللهم لعنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا انه يدعو الى الصلوة واخرج
 ابو يعلى والبخاري باسناد رجاله رجال الصبيح الاسود بن ابراهيم الطبراني باسناد رجاله
 ثقات الاسعيد بن شاذان من حديث انس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فخرجت جلا
 برغوث فلغنتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلغنها فانها فميت غيبا من لانهيها للصلاة
 وفي لفظ فانها توقظ الصلوة واخرج الطبراني في الأوسط من حديث علي بن فضال
 هذه الاحاديث قد اشتملت على ارباب السب واللعن من اشد المحرمات والله حليم
 على ما عله ولو كان الذي وقع للعن عليه من غدر في ادم بل ولو كان من اصغر الحيوان
 جرم ما كان البرغوث مع ما يحصل منه من الاذى والضرر فانظر اشد لعنه الله ما حال من
 يسب او يغتاب او يلعن مسلما من المسلمين وماذا يكون عليه من العقوبة فكيف بمن
 يفعل ذلك بخيار عباد الله من المؤمنين بل كيف من يسب او يغتاب او يلعن خيرة الخيرة

من العالم انساني وهم الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم خير القرون كما ورد في الحديث
 للتواتر بعد الله الرافض عدوا بسبهم الحديث فحشهم للتباليغ الى من يعدل مثل
 او نصيفه اكثر من جبل احد من اتفاق غيرهم كما في الحديث الصحيح من قوله صلى الله عليه وآله
 لو اتفق احدكم على حد ذهاب ما بلغ مد احد هو ولا نصيفه وورد في الكتاب والسنة
 من مناقبهم وقضاة لهم التي امتازوا بها ولم يشتركهم فيها غيرهم فلا يفي به الا مؤلف بسيط
 مع ورود الاحاديث الصحيحة في النهي عن سبهم على الخصوص بل ثبت في الصحيح النهي عن
 سب الاموات على العموم وهم خير الاموات كما كانوا خير الاحياء لا جرم فانه لم يعادهم
 لم يعرض لأعراضهم الصوة الا ان حيث الطوائف المنسوبة الى الاسلام وشر من عروجه
 الارض من اهل هذه المسألة واقل اهلها عقولا واحترافا لاسلام علومها واضعفهم
 حلوما بل اصل دعوتهم كليات الدين ومختلفة شريعة المسلمين يعرف ذلك من يعرفه
 ويحتمل من يجهلها والتعجب كل التعجب ممن علماء الاسلام وسلاطين هذا الدين كيف
 تركوا على هذا المنكر البالغ في القبح الى غايته وفأيتته فان هؤلاء المخزولين لما ارادوا رد
 هذه الشريعة المظهرة ومختلفة طوائفها على اعراضها ما بين هؤلاء الذين لا يظنون اليها
 من طريقهم واسترطوا اهل القول الضعيفة والادراكات الركيكة بهذه الدريعة الملعونة
 والوسيلة الشيطانية فهم يظهرون السب واللعن تحيد الخليفة ويضرون العناد للشريعة وضع
 احكامها عن العباد وليس في الكبار اثر ولا في معاصي العباد اشنع ولا اخف ولا اشع من هذه
 الوسيلة الى ما اقسوا لها اليه فانه اقم منها لانه عند الله عز وجل وليس له صلى الله عليه وسلم
 ولشريعته فكان حاصل ما هم فيه من ذلك اربع كبا وكل واحد منها كفر بواح الاول العناد
 لله عز وجل والثانية العناد لرسوله صلى الله عليه وآله والثالثة العناد للشريعة المظهرة وكبارها
 ومحاولة ابطالها والارادة تكفير الصحابة رضي الله عنهم الوصفين في كتاب الله سبحانه وهم
 اشد على الكفار وان الله سبحانه يغضبهم الكفار وانه قد رضي عنهم مع انه قد ثبت في
 هذه الشريعة المظهرة ان من كفر مسلما كفر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قتل الرجل اخيه ياكافوقد باء بها احدا فان كان كمالا

فرفضوه وفارقوه فهو احيث الرافضة فانظر كيف كان ثبوت هذا اللقب الخبيث
لهم بسبب خذلانهم لنصوة ذلك الامام العظيم ومما احسن مما رواه الامام الحادي يحيى بن الحسين
اما ما يمين في كتاب الاحكام مسلسلة بابائه من عنده الى عند الحسن بن علي بن جابر
رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه انه سيكون
في آخر الزمان قوم لهم يزيد يعرفون به يقال لهم الرافضة فاقبلوا منهم قتالهم حمله اثم مشركون
هذا ذكره في كتاب الطلاق من الاحكام ولم يذكر في كتابه هذا احد من سلسلة بابائه
خير هذا الحديث وهو الامام العظيم الذي صار علما يقتدى بمذهبه في غالب الدنيا
اليمنية فقال صل بن من يصدق عليه هذا اللقب اقل احواله ان يكون معاديا للصحة
لا عن الكفر الغالبهم هذا على تقدير عدم تغبطه لما هو العلة الغاشية للرافضة من العناد
لله سبحانه ولرسوله صلى الله عليه وسلم وللشريعة للطهارة فتقر بذلك ان من قد على
انكار صنيع الرافضة ولم يفعل فقد رضي بان تنتهك حرمة الاسلام واهله وسكت على
ما هو كفر متضاعف كما سلف واقل احواله ان يكون كفرا يتكفي لا اكثر من الصحابة ومن
سكت عن انكار الكفر مع التقدير عليه فقد اهل ما امر الله سبحانه في كتابه من الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وترك الانكار على ما هو كفروا حواهل ما هو اعظم عمدة الدين والامر
اساطينه وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يكتب الله سبحانه عمله ولا بسنة رسوله
صلوات الله عليه وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت قال يا عينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر والعلن والمنشط والمكره وعلى
اثرة علينا وان لا ننازع في الامور اهله الا ان تروا كفرا او احادكم من الله فيه برهان
وطعان نقول بلحق اينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم واخرج مسلم والترمذي والنسائي
وابن ماجه من حديث ابي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من راي منكروا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه
وذا لم يضرع الايمان ولفظ النسائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من راي منكروا فغيره
بيده فقد برى ومن لم يستطع ان يغيره بيده فغيره بلسانه فغيره بقلمه ومن لم يستطع ان يغيره

لا يحقرن احدكم نفسه قالوا يا رسول الله كيف يحقر احدنا نفسه قال يرى امر الله فيه
مقال ثم لا يقول فيه فيقول الله عز وجل يوم القيامة ما منعك ان تقول في كذا وكذا
فيقول خشيت الناس قال فانا كنت احق ان تخشى واخرج ابو داود واللفظ له والترمذي
وحسنه من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولا ما دخل
المنقص على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقى الرجل فيقول يا هذا اتق الله ودع ما تصنع
فانه لا يحل لك ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فما يمنعه ذلك ان يكون اكيله فشيء
وقعيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله على قلوب بعضهم ببعض ثم قال لعن الذين كفروا من
من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا
يعتدون — — كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوا لبش ما كانوا يفعلون ترى
كثيرا منهم يتولون الذين كفروا بالبش ما قدمت لهم انفسهم ان يخطئوا الى قوله
فاسقون ثم قال كلا والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم
ولتأطرنه على الحق اطرا وهو من طرفي أبي عبيد بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ثم
يسمع منه واخرجه ابن ماجه عن أبي عبيد بن مسعود واخرج ابو داود وابن ماجه
وابن حبان في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي يقصدون ان يغيروا عليه ولا يغيروا
الا اصابهم الله منه بعقاب قبل ان يموتوا واخرج ابو داود وابن ماجه والترمذي
وصححه والنسائي وابن حبان في صحيحه عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه قال يا ايها الناس
انكم تقرن هذه الآية يا ايها الذين امنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا هتد
واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده اوشاك
ان يعهم الله بعقاب من عند الله ولفظ النسائي اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ان القوم اذا رأوا المنكر فلم يغيروا هم الله بعقاب في رواية لابي داود سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقصدون على ان يغيروا ثم لا يغيروا الا
بوشاك ان يعهم الله منه بعقاب واخرج الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر عن النبي

[illegible]

له حسنات وهو داخل في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شتم هذا وقد فسد هذا وكل ما في هذا وقد تقدم ما أخرجه أحمد بن عثمان بن أبي العاص عن
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كان لأبي الدرداء في ساعة من قطيعها أهله يقول
 يا آل فارد قوموا الصلوا فان هذا الساعة تصيب فيها الداء كالألسا حرا وعشيرة وعرقبة
 بن عامر رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل الجنة صاحب كل خربة
 أبو داود وابن خزيمة في صحيحه ومالك بن كاهل من رواية محمد بن اسحق وهو ثقة وقول الحاكم
 انه صحيح على شرط مسلم ومترى بيان مسلم انما اخرج لابن اسحق في الحديث عن علي بن زيد
 هارون يعني بقوله صاحب مكس العشار وقال الثوري يريد بصاحب المكس الذي اخذ
 من التجار ما يبيعون مكسا بأسم العشر الحيلة الزكاة قال الحافظ المذني اما الآن فاقم
 ياخذون مكسا بأسم العشر ومكسا الخولس له اسم بل شيء ياخذونه حراما واحتوايا على
 في بطونهم نكاحهم فيه فاحضة عند ربهم وعليهم غضب لغير علم لا بشئ يسئل بالرج
 الملقين عن قوله صلى الله عليه وآله تائب توبة لو تابها صاحب مكس كفر بل لا ينفع
 عند الله شيئا من ذلك بل لا ينفع على المصانع والعبادة فاجب الحكم بطلان على ما جاز
 المكس ويطلق على من هو على طريقته الرديئة والظاهر ان مراد النبي صلى الله عليه وآله
 ذنبه عظيم وهو الذي يقال له ايضا صاحب مكس وكذا لو يقال للجاري على طريقته
 ويظهر من هذا الحديث ان الذي احدث المكس تقبل توبته وان الذي استوفى
 السبعة انما يكون عليه وزرها ووزر من يعمل بها اذا الم يقب فاذ تاب قبلت توبته ولم يكن
 عليه وزر من يعمل بها انتهى واخرج الطبراني عن عثمان بن أبي العاص في الكبير
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يدنو من خلقه فيغفر لمن استغفره البغية
 بغيرها او عشار وعنه روى في صحيح بن ثابت قال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان صاحب
 المكس في النار رواه احمد في مسنده ابن خزيمة عن أبي الخير ورواه الطبراني بنحوه وزاد
 يعني العاشر وعنه سلمة رضي الله عنها في حديث الظبية الموثقة قالت صلى الله عليه وسلم
 عن المكس ان لم يفعل الحديث رواه الطبراني في الكبير في رواية نعيم الاصفهاني قال بعض

الحفاظ ان هذا ورد في الجواز في حق الجاني في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
في تخرج احاديث المختصين في ذلك في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
يقرب بعضها ببعض في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
وصح عنه عليه السلام في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
والنفس في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
ظاهر وبه صرح جماعة فلا حاشية في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
الظلم وكما يدل على ذلك في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
ابن عبيد السلام وهو ظاهر لان الغرض كما هو ظاهر له لا يحضر لاختلاف في حق المظالم في حق المظالم
لجود ضبط ما يخذل على حسب ما علم ان بعض فقهة الفقهاء ان من جاز في حق المظالم في حق المظالم
بحسب عنه في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
الزكاة من قبله في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
زكاة او لا زكاة له انما هو في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
في ملك محبة الملوكة والنجار لا هو المحرم عنهم عن ابي بصير في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
ما يقتضون في حيزه مما يتبعه في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
فكيف مع ذلك يخرجون الزكاة وقد جعل العلماء المكاسب من جوازها في حق المظالم في حق المظالم
الطريق بل اشرافا في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
الزكاة يجد بمحروا طالوا في هذه المقالة وتنفذها وان فاتها جاهل لا يرجع اليه في
يعول عليه فقامل ذلك اعلى به ان شاء الله تعالى انتهى حاصله وقد تقدم جملة من
الاحاديث الواردة في حق المظالم وذهبوا في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم في حق المظالم
النبي صلى الله عليه وسلم لما امر بالحق قال لا تدخاوا مساكن الذين ظلموا انفسهم الا ان تكونوا في
ان يصيبكم ما اصابهم ثم قنع راسه وامر عالسير حتى اجاز الوادي منفق عليه ^{عن}
ايضا مائة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الناس من زلتي يوم القيامة عبد اذهب اخرته بدنيا
غيره رواه ابن ماجه واورد في المصنف في باب الظلم ^{وعن} عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

بدوا من ثلاثة ديران لا يغفر الله لهما الا بعد ان يقول الله عز وجل ان الله لا يغفر لشركه
 ودوان لا يترك الله ظلم العباد فيما بينهم حتى يقتض بعضهم من بعض ودوان لا يغفر الله
 لهما ظلم العباد فيما بينهم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من شاة حرة او رعية او
 عليه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عوة المظلوم فانما يسأل الله حقه
 ان الله لا يمنع ذا حق حقه وعن اوس بن حذيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى
 مع ظالم ليغويه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام وعن ابي هريرة رضي الله عنه
 انه سمع رجلا يقول ان للظالم الاضرار بحقه فقال ابو هريرة بل والله حتى يجارى لغيره في
 وكما هو لا ظلم للظالم روى في هذه الاحاديث الاربعة في شعبك ان الى غير ذلك من
 الاخبار التي اشتملت عليها ادوار من الاسلام وهي مما تشمل كل ظلم وظالم في المال والدم
 والعرش ومن يظلم من اشد انواع الظلم والظلم احرم الله سبحانه وتعالى كل اموال
 الناس بالباطل وهذا قسمة ولكن ان لم يتناوش من مكان بعيد فقد علموا انهم يظلمون
 من قبل الله تعالى في اغلب اقطار الارض وامصارها وقراتها ان اطلت الظلمة وعلمهم
 فاعلموا لا بد من اذن لها وظلموا لغيرهم في ذاتهم في كل مكان حتى ينفذ التي هي
 بل ملكة التكررة والاعتراف وتظلموا فان اصحاب الكس الكاسين هناك يجفون الحجاج والحمد لله
 الى بيت الله الحرام ومنه رسالة عليه الصلوة والسلام ويا الله العجيب مولانا الاسلام صلاطين
 المسلمين لا سيما شرفا مكة وعلما كيف لم يرفعوا الى النفي عن تلك المظالم الراس وجوزها في
 مثل هذا الوطن الميراث اساسا واخذوا هذا المكسب الحرام دولا ومغنا وجعلوا قلوبا من
 افلام الخراج ورقما من ارقام الدين مغرورا ولم يمتنعوا عن ذلك بما ورد من المؤمنين الراجحة والزواج
 القاهرة عن ابي بكر ورسوله صلى الله عليه وسلم حتى مكثوا على ذلك لم يعبسوا ان الله تعالى
 للمؤمنين الذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق قال السيد الامام العلامة محمد
 بن سليمان مقبل الاهل في فناء اعداء الاموال الحاشية في بلاد الاسلام لا يجرها شرع
 يسوغها اجتهاد ولا هي من قضاي النصفة وقيل ان في بلاد الحجازة وكل خيرة ذلك
 من الكتاب والسنة ظاهرة واضحة انتهى وتجزى الله سبحانه ونجا السيد الامام العلامة مقبل

الملة المنير محمد بن اسماعيل الامير اليماني بل الله شراة وجعل جنة الفردوس مأواه حيث
كتب سؤال المحي في رد الزامه وينقاد التسليم ما حواه والتميم هو يستخرج بالتضمنه للعالم
العامل ويعرض عنه كل جاهل غافل وهو هذا

| | |
|-----------------------------|------------------------------|
| سؤال فهل صفت عليه بحر | ويبرز بها فاصححاً ويزد |
| ويتركنا من قول زود وعجرة | ولكن كتابا وجدته محرر |
| رواة ثقات ليس فيهم مدلس | ولا غلة فيها كها يتغير |
| يبين ما وجه المكوس القوي | على كل حال في اليلام تصد |
| اجاء عن المختار حرف خطا | فيا حبل الن كان ذلنا بخر |
| ويوضح لي من كان مكاسل احد | بطبقة اذ فيها النبي للظهر |
| وفي مكة من كان من بعد فتمها | يفتح لحوال المجيب وينثر |
| ومن كان في هذا السواحل خطا | بهاشم احوال العسا ديقتو |
| ويعطي اصل الملبس بها جناية | وهي العري في الحقيقة البكر |
| فينا نرجهم لا تكار منكر | اذا هم قسط من الجسد الكبر |
| كفرنا في الدين ان جماعة | اذا خذ لوة قل لنا كيف نصر |
| متى ينصر الاسلام من اصابه | اذا كان من يرجى يخاف ويحذر |
| وما بال اقطاع البلاد لساوة | لهم في العلم بيت من الجود |
| فياخذها منهم غني وماتوف | ورب فقير فيمنعه يتخذ |
| يغترون منها في الهوى صليم | فيمشي في موط الهوى يتخذ |
| اليس ابوكم لا في فيه قرة | فاخرجها المختار وهو معار |
| دعاهم للتغدير الطباع غسالة | فما بالهم لم ينقروا حين نقرا |
| وعزج على حكام شرعة احمد | وقل لهم حتام بالشرع تسفروا |
| محالتم اكل الرشاء كائنا | يدار عليكم في المواقف سكر |
| وسايلة رجا لكم في ضلالهم | وقد نسروا رزق الله لهم مهر |

عن
نفسه
بالحسن
والبشر
في
الجنة

اذا لم نسا على هم على هفتهم
وان خضتم في قصة كان همكم
وناخذ منكم اجرة ثوبها
وما شان تقبيل البلاد وانه
اليفوا الفيقوا وانصى امراءكم
وهو افقد طال المنام عن الهمة
ولكن اضعمت نصهم واطعموا
الم نسمعوا ما جاءنا في كتابنا
وكم قص فيه الله من خبركم
ودونكم هذا السؤال الذي على
فان تقبلوها فالرجوع الى
وان تملوها فالى بال عليكم
وموقف حصل في اعلمكم

بعضوا واتصونا والرزق قاتروا
نطاف محلات التجار وتنظر
نواخذكم حتى تملاوا وتبجروا
لفاقتم في الدين للناس تقصروا
عساكم لما السلف غموة تكفروا
وناصحكم هم ما طغوا وتجبرا
اوامرهم فاستاثروا وفكروا
فكم فيه من وعظ لمن يتدبر
عصوهم فابقاهم قليلا وودوا
غصون معانيه النصيب تخطر
باهل النوى والدين اجل واحد
ويلقاكم موت وقبر وحشر
هو اعد لكم من عذابهم

هذا السؤال ونسأل الله الهداية الى سنن الهدى ولا نقول الا الحق بالهدى النبي المصطفى
صلواته عليه وآله وسلم وقال ايضا قدس الله روحه وجعل في الجنة غبوقه و
مناصب الاشراف مكة المشرفة وارسلها بيل اخيه العلامة ابراهيم بن محمد الامير
رحمها الله تغارحة واسعة مع عزمه وذلك في شهر جمادى الاخرى سنة الهجرة

عن
ابي
قبايل
من
اشراف
الكنانة

الى الاشراف اعيان الانام
بنو حسن والى ابي شفيعة
سلام لا يزال على رباكم
ولا لترحمة البيت من
انا انا عنكم خبر غريب
بان عبيدكم اضحى الصفا
واهل البيت والبلد الحرام
وابنا احمد خير الانام
من التوب السلام على الدوام
يحاول فيه انواع الاثام
قواتر من يمانى ومثالي
يحجفون المحجور بكل عام

اذا طهرت ما ازيلت عنك شئ
 واثبوا بجميع ثيابكم من دونه
 ولوا بالقتل فان يصبهم ثلثه
 وحاشا انكم ترضون هذا
 ووفاد المخرج لكم فيكون
 وحق الضيف كالم وعز
 كما سلاف لكم كافوا ملوكا
 اذا ورد الحجج الى باهم
 فقل لسا هذا الملائكة
 واثبوا في كل ما سلف
~~فقل لسا هذا الملائكة~~
~~فقل لسا هذا الملائكة~~
~~فقل لسا هذا الملائكة~~
 فقل لسا هذا الملائكة
 وفارقوا الاحبة في هواه
 يلاقون الامان بكل ارض
 وقل لسا هذا المسمود مشر
 وانت بخير ارض بين قوم
 فامن من اتاهها من جميع
 وانت مسود من خير مود
 وطهر مكة من كل عبه
 فقد امر الاله خليفه
 فقال وطهر ابيته وانتم
 فان الناس قد لا موا سكونا
 على اشياء تنكروا عقول

بلحقوا بحبيب وقت الحرام
 طوفوا بالحجر كما هو العمام
 بالافوت هناك ولا احتشام
 كما يرضاه وما له سواي
 وانتم صوفى الال الكرام
 ولا يلقى بضم واهشام
 لم يجد سام كل سلكه
 تلقوه بيسر وابتنسسام
 لما قال اندب عن الانام
 من الاشراف ليس طويلا
 ويلقى الحق في الميثاق
 سوى الزيف المصراهم
 وسكروا في الغاوى والكام
 وفي حرم يلاقون الحساري
 وقد باثف سمع الكلام
 كلامهم كلامهم
 امان الورد في الحرم
 فاثف السوي من الظلام
 فبيح الفعل من الامام
 ابنه جديك في الامام
 بنوه فطهروا من الامام
 جرى منكم بعد عام
 لخبر من العمام وعامي

| | |
|--------------------------|---------------------------|
| وانتم عمدة العظماء طرأ | وعين العين في البيت حرام |
| تسمنتم سنام المجد قدما | فيا لله ذلك من سنام |
| ولكن افضل التطهير قطعا | هو التطهير عن فعل حرام |
| وهي العصاة عن المعاصي | وهد هم على شرب الدمام |
| ونفي البغاة مع البغايا | وطرهم الى مصر وشام |
| فما البيت الامين محل عار | وليس لها عاص من مقام |
| وكيف ومن يرد فيه بظلم | يذاق من العذاب على الدوام |
| ففي البيت افضل كل بيت | باجماع من اعيان الانام |
| حماهم عن قتل وفيل | بطير من ابابيل ثلثه |
| ودونكم النصيحة من محب | بلطف قد احاط بها نظامي |
| واختتم بالصلوة والسلام | على المختار والال الكرام |
| محمد الرسول اجل عبد | ختام الراسلي بالتمجيد |

خاتمة في حكم الاتصال بالسلطين

اعلم ان كثيرا من القاصرين يعتقدان من طلب ما يقوم بما يغنيه ومن يعول ودخل في
الاسباب التي يحصل منها ذلك يخرج عن طريقة الصالحين مخالف لهدى المرسلين
مباين لمسالك الزاهدين وهو وهم عظيم وجعل كبير فانه قد طلب ذلك سيد
الانبياء صلى الله عليه وسلم ويسأل ربه الغناء كما في الصحيحين وغيرهما انه كان يقول
اللهم اني اسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى والاحاديث في هذا كثيرة جدا وامد
الله سبحانه عليه بالغنى فقال وجدك عائلا فاغنى وثبت في الصحيحين وغيرهما انه دعا
مخادمه انس بالغنى وثبت في الصحيح انه قال اللهم اني اعوذ بك من الجمع فانه يفسد الغنى
وقال حبلى الطيب والنساء وجلت قرعة علي في الصلوة وهو حديث صحيح وثبت في الصحيح
انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر رضي الله عنه ما جاءك من هذا المال اسره غير

مستشرق ولا سائل فخره ولا يلاقي فيه يقبله وثبت في حديث صحيح الفخر المستشرق
 السلطان ومن ذلك ما حكاه عن موسى عليه السلام انه قال يا بني ان
 انزلت الي من خير فقير وما حكاه عنه جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اجعلني على خزانة الارض وقال ايوب عليه السلام لما رأى جملته من ذهب تسقط حنذا
 فجعل يلطمها فقال يا الله عز وجل يا الله اغنيك عن هذا فقال يا علي ما لك لا تحني لي عن كوك
 كما انك تحزن للثابت في الصحيح وقال عيسى عليه السلام فيما يحكي له عنه وانه قال يا
 الرازيق ومن ذلك سؤال حنة الدنيا كافي قوله عز وجل ومنهم من يقول بيننا وبينكم
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناع عذاب النار اولئك هم نصيب كسبوا الحسن
 الحساب وقوله عز وجل ولا تحزني تحوفا نصر من الله وفتح قريب قوله عز وجل فان
 خير الرازيقين وانما حصل من طلب الرزق كافي من غلب العباد كانه في الجنة
 بل هو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الرازيق يا ايها الرازيق يا ايها الرازيق
 من الله عز وجل لا مطار وصلاح الثمر والبركة في الارزاق وهذا هو طلب الرزق
 كافي من جميع بني آدم والمتوسع منهم بقيد سؤاله بان يكون فلاح من وجه حلال
 الدماء هو من جملة السعي في تحصيل الرزق كذا في جميع الاسباب المحصل منها على اختلاف
 انواعها وتباين طرقها ومن انكر هذا فقد انكر ما هو معلوم لكل فرد من اقوال بني آدم
 ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم في ايام النبوة فان كل واحد منهم سعى في سبب
 اسباب الرزق كما انما كان ومن عجز عن ذلك قبح اصيل اليه كاهل القصة فان
 وقوفهم فيها هو من طلب الرزق وهكذا بعد ايام النبوة فان الخلفاء الراشدين سلكوا
 لانفسهم نصيبا من رزق النبي صلى الله عليه وسلم بما جازت اليه لا تقصم وليس هو ابو
 العدل وعلى طريقة الزهد وهو ازال العباد في الدنيا وفي الاشتغال بطلب الرزق
 كان منهم بعد الفضل خلافة النبوة التي يقول فيها الصادق المصدوق الخلافة
 بعدك تلون عاما ثم يكون ملكا عصوصا فان هذه المدة انقضت بخلافة الحسن
 رضي الله عنه ثم كانت من بعده ثمانية عشر نبيا وفيهم ائمة الاثنى عشر من عترة محمد

الخلافة القيام بحفظ بيضة الاسلام وجهاد الكفار وفتح ما لم يكن قد فتح من الاقطار وكما
 الصحابة رضي الله عنهم بقصد من من بيده امر المسلمين ويطلبون منه ما لهم فيه حتى من
 بيوت الاموال التي بيده وذلك هو من طلب الرزق ويقبلون منه ما يعطيهم حتى كشف
 عن حقيقة الحال وهكذا من بعدهم من التابعين وكان هذا حال خير القرون
 ثم الذين يلوهم كما ثبت في الحديث الصحيحة وكان من اهل هذين القرون من
 يلبس القباطين بالامر الاعمال من قضاء وامارة على بعض البلاد وامارة على جيش ولا ينكرها
 منكرو ولا يخالف فيها مخالف هذا هو نوع من انواع طلب الرزق ان كان العمل قرية كالفقيه
 امير جيش لجهاد فانه لا ينافي ما هو فيه من القرية اخذ ما يحتاج اليه من بيت مال المسلمين
 وما نزل على المسلمين على هذا منذ قامت الملة الاسلامية الى الان مع كل ملك من الملوك
 فجاعة يلون لهم القضاء وجماعة يلون لهم الافتا وجماعة يلون لهم على البلاد التي اليهم
 وجماعة يلون لهم امارة الجيش وجماعة يدبسون في المدائن الموضوعة لذلك وغالبهم
 من بيت المال فان قلت قد يكون في الملوك من هو ظالم جائر قلت نعم ولكن هذا لا يتصل
 بهم لا يتصل بهم ليعينهم على ظلمهم وجورهم بل لتقضي بين الناس بحكم الله او يفتي
 بحكم الله او يتبض من الرعايا ما اوجبه الله او يجاهد من يحج جهادة او يعادي من يحج
 عداوته فان كان الامر هكذا فلو كان الملك قد بلغ من الظلم الى اعلى درجاته لم يكن على
 هؤلاء من ظلمة شيء اذا كان لاحد هم مدخل في تخفيف الظلم ولو اقل قليل واحقر حقير
 كان مع ما هو فيه من المنصب ما جوا البلاء اجر لانه قد صار مع منصبه في حكم من يطلب
 الحق ويكره الباطل ويسعى بما تبلغ اليه طاقته في دفعه ولم يعنه على ظلمه ولا يسعى
 في تقرير ما هو عليه او تحسينه او ايراد الشبه في تجويزه فان ادخل نفسه في شيء من
 هذه الامور فهو في علاج الظلمة وفتح الجور ومن جملة الخيانة وليس كلامنا فيمن
 كان هكذا انما كان كلامنا في من قام بما وكل اليه من الامر الذي غير مستغل بما هم فيه
 الا ما كان من امر معروف او نهي عن منكر او تخفيف ظلم او تخفيف من عاقبته او وعظ
 فاعله بما يندفع منه بعض شره وكيف يظن بحال علم او يذني علم ان يداخل الظلمة

فيما هو ظلم وقد تبرأ الله سبحانه على عباده من الظلم فقال وما ظلمناهم ولكن كانوا يظلمون
 وقال وما أرباب يظلمون العبيد فقال ولا يظلمون أحدًا وقال لمن لا يظلم شيئًا
 شيئًا وقال لمن لا يظلم شيئًا فقال ذرة رق قال وما لكم يريد الظلم لكم فقال وما ظلمناهم
 ولكن كانوا هم الظالمين وغير ذلك من الآيات القرآنية فقال في الحديث للقديس
 عبادي بن حمزة الظلم على نفسه وجعلته بينكم محرمان لا تظلموا قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كل في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى قال قال رسول
 صلى الله عليه وسلم ان الله يعلل الظالم فاذا اخذته لم يغفر له ثم قرأ وكذا نت اخذت بسيفك
 انما هو ظالمه ان اخذته اليم شديد وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيمة واخرج نحو مسلم وغيره من حديث
 جابر بن الصبح في حديث أبي هريرة السلام اخر السلام لا يظلم في لفظ لا يظلم لا يظلم
 ولا احاديث الواردة في تحريم الظلم ودم فاعلموا ما استحقه من العقوبة كثير فجدوا في
 اجمع المسلمون على تحريمه وليرى حاله في ذلك فالتفت جميع المسلمين على ما من اعظم
 تستحيه العقول ثم قد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا في مداخلة الظلم ما
 هو القول للفصل والحكم العدل فقال في حديث صحيح اخرجه الله مدين في موضعين من
 سننه ووضح ذلك انما اوضح وبينه اكمال بيان من غشوا بواجبهم وصدقهم في كذبهم و
 اعانهم على ظلمهم فليس مني الا ان اعنه ولا هو وارد على الخوض من القبيحة ومن لم
 يغشهم ولم يصدقهم في كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني واتامته وهو وارد على
 يوم القيمة وقد ثبت في الصحيح في ذكراثة الجور ومد اختم فقال صلى الله عليه وسلم
 رضي وتابع فقرر هذا ان الداخل لهم ذالم يصدقهم في كذبهم ولا اعانهم على ظلمهم كان رضي
 تابع فهو من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت هذه من تعلقية
 وفضيلة جليلة فكيف اذا جمع بين صلم وقبح ذلك منه والسعي في تخفيفه لا علة
 احسن ولا يخفى على ذي عقل انه لو امتنع اهل العالم للفصل بظلم من مداخلة للمو
 لتعطلت الشريعة المظهرة لعدم وجود من يقوم بها وتبدلت تلك المملكة الاسلامية

بما كان كثير من السلف منعتهم من ان يفتخروا على الناس في تصديقهم لقولهم
 وذكراهم لما هم عليه من جهل الشرع وكونهم يفتخرون بالعلماء بين الكفرة
 والفضيل الباطلة فكان عليهم ان يتواضعوا من ذلك ويكفوا عن ذلك الى ما كان
 بالسنة الذين يدعون الناس الى حقهم واولادهم وبناتهم وبناتهم وبناتهم
 الثاني جماعة هم شغلوا بالعلم والعلية واولادهم ان يكون لهم من المناصب
 بيد غيرهم ما ينفقون به في دنياهم فاعوزهم في الدنيا وعجزوا عنه فاعوزوا الرعية عنه
 واهم تركوه اختاروا ورغبة وتزهد عنه وضربوا بسنة استأهل للمناصب اليه
 وثالث اعراضهم والتقصير بهم واطهر والخم انما تركوا ذلك لان في هذا حلة للمال و
 اخذ بعض من بيوت الاموال وان اهل المناصب قد صاروا اعداء للظلمة ومن كان
 للبحث ولا حامل لهم على ذلك الا هم والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 انفسهم موضع التعقيب عن ذلك التوسع عن غيبات غيبات فلو مقاصد كسده مع ما
 في ذلك من الخلق في حصة من خصال النفاق والفرح في حصة من غيبات غيبات
 الحومة لا يرسل بغير حق وادخلوا انفسهم في هذه المصائب المثالب للعاصي و
 الحارثي والجرائم والمات على علم منهم بتجربتها وكما قال القائل **شعر**
 يدعو وكل دعائه ما للفراسة لا تقع
 عجل بها اذا العلى ان اللواد قد انصدع
 وقد عرفنا من هذا المجلس جماعة من اهل العلم والدين وعرفنا منهم
 من طفر بعد استنكاره من هذه البلية فيعصب من المناصب فيكون من اهل ذلك
 المنصب بلع في التكالب على الخطام والتفاف على حرام الى بلع غلبة وممن من جالس
 بعد مراد في كثرة النفاق ملكا او قريب ملكا او صاحب مائة دينار منهم
 كما يسمى بعضه ولا يكره من اهل اذى وازع من ناس بل ادنى واحد من عقل بل
 عرفنا من صار منهم في اذى من يصل الى اهل احوال من الله ففعلوا ولكن
 لم يفتصروا على اذى من يكره من اهل اذى من الله ففعلوا ولكن

الذي وضعه لثقل جل واعظم لمن لا ذنب له قال بعض ما كذب عنه فضلا عن كماله
وبالحجة ما جرت احوال من هذا الصنف لا كشفت الايام عن باطن بخلاف ما كان
يظهره وقول وفعل ينافي ما كان يشتغل به ايام قطعه فليأخذ المتحري لذنبه حذرة
منهم ولا يركن اليهم في شيء من الاعمال الدينية كائني ما كان فان قلت اذا ظهر ظهرا
بين ان بعض الداخلين يمينه على ظلمه بيد اولسائه او يسوغ له ذلك او يظهر من
الثناء عليه ما لا يجوز اطلاقه على مثله قلت من كان هكذا فهو من جنس الطلبة وليس
من الجنس الذي قدمنا ذكرهم من الداخلين لهم والظلم كما يكون باليد يكون باللسان
بالقلم وقد يكون خالصا وكلامنا فيمن يتصل بهم غير معين لهم على ما لا يحل ولا
مشاركتهم بيد لسان بل يكون جل مقصده بالاتصال بهم لاستعانة بقوتهم على
انفاذ احكام الله عز وجل وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب الحال وما تبلغ
اليه الطاقة مثلا اذا كان العالم ينكر ما يراه من المنكرات على الرعايا ولا يقدر على ذلك
اذا كان له يد من السلطان يستعين بها على النهي عن المنكر كما هو حاله
اذا كان لا يقدر على فصل الخصومات عن اشراف الناس الى الطاعة لا يلد من السلطان
فذلك مسوغ صحيح ايضا وهكذا اذا كان لا يقدر على تخفيف بعض ما يفعله وزر له
السلطان وامراؤه واهل خاصته من الظلم الا باتصاله بالسلطان فهو ايضا مسوغ
صحيح وهكذا اذا كان السلطان يصغي في الموعظة منهم في بعض الاحوال وينزجر
عن فعل المنكرات فيخفف في الاشياء ما فهذا مسوغ صحيح واعلم ان احوال
السلطين كما قال بعض السلف لهم طاعة كثيرة ومعاصر كثيرة وصدق هذا القائل فمن
طاعتم تامين السبل وتامين الضعفاء من الاقرباء والحيولة بينهم وبين ما يريدون
من ظلمهم وجهاد اهل الكفر والبيغ والتجارين على غلب الضعفاء وهتك حرمة و
تخويفهم ومغالبتهم على ما تحت ايديهم من املاكهم واقامة الحدود والشرعية والقصاص
واقامة شعائر الاسلام والقيام من رعاياهم بواجباته ونصيب القضاة لفصل الخصومات
بالطريق الشرعية واهل الحسبة بالقيام بوظيفة الحسبة من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

جمع الجيوش وقاموا بالأمور القهرا بعد أن دبروا في قلوبهم ما كانوا يريدون من دبرهم بالإمارة
 راحية من أرسن العلم ينصب للدين والسياسة والفتن في طاعة الله تعالى في الدنيا والآخرة
 من الفساد في الأرض بحرية السلطان في عهده لا يفتاح من يملكه كثير من الناس في عهده
 السلطان كان له من الأفاعيل جرك في حبس الجركين كسلطان علي بن أبي طالب في حبس الجركين
 القلوب تلهي من الملل مع وجوه الخلفاء بعد أن عجزوا عن التفرقة في كل الأمور فسلطان ما لم يفرح
 وصدق فيما قاله هو الحق الذي يعلمه كل عاقل فإن غالب الناس في الأماناة عروبة
 السلطان له لتلك الواجبات لا النادر وفعل من المنكرات ما لا يأتي عليه المحصر ولما
 أهل الخفاة من الله عز وجل الذين يفعلون الواجب لكونه أوجب الله عليهم فيكون
 المنكرات لكون الله عز وجل فها هم عنها قفل قليل ومن أنكر شيئا من هذا فليبحث عن
 حقائق الأمور وينظر في مصاردها ومواردها وأحوال الفاعلين لها حتى يتضح له أن الأمر
 كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله وأما كرم السلاطين مع عبيد كبرياء فانه قد تأخذ
 النفس العصبية فيفسد الدماء ويستحيل الأموال الخفية من قلوب هؤلاء أهل غيرة بسبب
 فرد منهم عن طاعته وقد تشبهت نفسه إلى ما في أيدي الرعايا فاحمل منها على قانون الشريعة
 المظهر وينصب لك شيئا من الخيل وذرائع الظلم وقد يطاوع نفسه الشهوانية بفعل
 ما تشتهي به ويرتلك في محرمات الله عز وجل ويفعل ما يريد لحد من غرور قلبه قائل عليه
 ألا سلطان عليه الأمن عصم الله وقليل ما هم يحكمون بعض سلاطين الإسلام ما كان
 يجمع مع من يجالسهم على كثير من الفتن والفسوق وكان في المدينة التي هي في الجبل
 صالح ينكر ما يبلغه من المنكرات فيأمر أن يثأر فيه خمر كسرة فسوي ما من تحت حمار السلطان
 فقال للسلطان بعض جلسائه هذا فلان الذي أذا رأيت أنه من الخمر بيد أحد من المنكر
 كسرة وإذا رأى منكرا غيره فامر من يبيد خلفه إلى جلسة ثم قال له أنت تنكر على الضعفاء
 الناس ما تراه من المنكرات فكسر ما تجد عندهم من إواني الخمر وهذه عندنا من الأواني فلو
 فعل تستطيع أن تغير ذلك علينا فقال له أنا أضعف أنكر على مثل من الضعفاء لقد لي
 على ذلك وأما أنت يا سلطان فكما قال الله عز وجل لا يأت من الجبال فقل بنفسها

يعني نغنا هذا فاعا صفة لا يرى فيها عوجا ولا امتنا فيك السلطان وقال ما انما ينظر
 على وفهم هذه الاولي من هذه الطاقات فقام وروي بها وناب السلطان فلم بعد ان
 فقه ما كان عليه فافا عرفت ان للسلطين تلك الحاسن وتلك المساوي ونظرت في
 ذلك بعين الصواب علمت ان فيه من خصال الخير ما نفعه الله ولغيرك اكثر من
 الضرر وقد عرفت ما يقوله اهل الفقه وغيرهم ان محبته بخصال خيرية مما لا باس به
 فاذا كانت هذه المحبة جائزة فكيف لا يجوز ما هو دونها من الاتصال به لاحد لا سبب
 المتقدم ذكرها مع كون المتصل به على الرجاء بان تقبل منه موعظة او يترك بعض
 ما يقارفه حياء منه فان منزلة العلم والفضل لها من المهابة في صدور كل احد
 والتعظيم لها والخشعة منها ما لا يخفى الاعلى هيهي الطبع ولا ينكر ذلك الا صلوب الفهم
 وعلى كل حال فواصلته لتلك الاسباب لا يتردد احد في جوازها بل قد يكون في
 بعضها حسنا بل قد يكون واجبا اذا لم يتم الواجب الا به او لم يندفع المحرم الا به وهذا
 لا يخفى على ادنى الناس علما وفهما والممنوع هو موصلته لا المصلحة دينية تعوجب فرد من
 افراد المسلمين او افرادا اذا ترتب على ذلك مفسدة فكيف قد ثبت في الكتاب العزيز الامر
 بطاعة اولى الامر وحصل الله اولى الامر وطاعتهم بعد طاعة الله سبحانه وطاعة رسوله
 صلى الله عليه وسلم وتواتر في السنة المطهرة في الامهات وغيرها التحجب الطاعة لهم الصبر على
 جورهم وفي بعض الاحاديث الصحيحة المشتملة على الامر بالطاعة لهم انه قال صلى الله عليه وسلم
 وان ضرب ظمرك واخذ مالك وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اعطوهم الذي لهم
 اسألوا الله الذي لكم وصح في السنة المطهرة انها تجب الطاعة لهم ما قاموا بالصلاة وفي
 بعضها ما لم يظهر منهم الكفر البواح فاذا امر واحد من الناس ان يتصل بهم لم يحل له
 ان يمنع على فرض انه لم يكن في اتصاله شيء من تلك الاسباب المتقدمة وعليه ان لا يدع
 ما يجب عليه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا تمكن من ذلك والا فهو معذور ولا
 اثر عليه الا اذا حصل منه الرضاء والمتابعة كما تقدم في الحديث الصحيح واخرج ابن ماجة والحاكم
 وصححه البيهقي واللفظ له من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السلطان ظل

انه في انفسنا كل مظلوم من عباده فان كان له اهل او على رعية الشكر بان
 جادا وحافا لو كان عليه الموزة على الرعية المصدرة من رسل الله عليه السلام
 الدين المصطفى فكل من يادخل الله قال الله وكتبنا به ورسوله ولا نكسر في حاكمهم
 فان قلت فما حكم ما يادخل من اموال مع وقوعها فيه ظلم على الرعية وقول
 بعض الاكابر على وجوده في ما يحصل منه لاهل الدنيا صعب قلت نعم بل ينشأ
 انه من الله عليه وسلم قال لهم ما انا الا من هذا المال طاعت غير مستخرجة ولا داخل
 وما لا تتبعه نفسك وثبت ما يصل اليه عليه وسلم فهو من اهل البيت والكتاب والكل
 من اهل البيت والكتاب والكل من اهل البيت والكتاب والكل من اهل البيت والكتاب
 يتعاملون به وصح عنه صلواته عليه وسلم انه استقرض من يهودي طعاما ورهنه
 درعه فباخل من له جارية من بيت مال المسلمين ما يصل اليه منه من غير كشف
 عن حقيقته الا ان يعجل في ذلك هو الخادم بعينه على ان هذا الخادم الذي اخذ
 السلطان من الرعية على غير وجهه في كل سنة ما كان من اهل البيت في
 اهل العلم والفضل واقع في موقعه ومطابق لحاله لا هو صرف المظالم بل من
 احسن مصارفها ثم هذا المروي على من يصل بسلاطين الاسلام من اهل العلم
 والفضل فدلزمه لزوما بينا ان يتناول هذا الطعن كل من اتصل بسلاطين الاستغلام
 منذ انقراض خلافة النبوة الى الان فانه لا بد في كل زمان من طعن طائفتين ولا بد
 من صدور مكر من اهل الولايات وان اكثر منهم في كل زمان وهذا القول لا ينافي
 صلواته عليه وسلم في خلافة بعدى ثلاثون عاما ثم يكون ملكا عضوا كما كان
 للملك المظلم من ان يصدر عنه ما يكره ولو تدار هذا المثل في كل زمان جميع الناس
 على براءة مالك من ملوك الاخرين فمن تلبسوا في حق من اتواغ الجور والفساد بالانتماء
 المطلق الذي لم يشبهه شائبة ولا في حقيقته فاذحة الاعلى عمر بن عبد العزيز من جهة
 الله عليه ولا يمكن حضوره من يتصل من اهل العلم والفضل بسلاطين فرق من
 القرن بل بسلاطين بعض القرون في جميع الارض ونحن نعلم علما يقينا ان لا

لكل ملك وان كانت ولايته خاصة بولاية من مدائن الاسلام فضلا عن قطر لا قطع
 فضلا عن قطر لا يكون معاد من المناصب الدينية ولا يستعمل امر ولا تمت له ولاية
 ولا حصلت له طاعة ولا اعتدت له بهجة يعلم هذا كل عاقل من المسلمين فضلا عن
 اهل العلم منهم واذا كان الامر هكذا فكم هذا الطاعن المشوم من خصوم ولا يعدل
 احقرهم قدرا واقبلهم طبا وفضلا وهو لا يخرج عن قسمين اما ان يكون من قسم
 الغشابين او من قسم الباهتدين ولهذا يقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم
 ان كان فيه ما تقول فقد اغتبتك ان لم يكن فيه ما تقول فقد بختك فهو واقع في المناظر العظم
 والذنب الوخير على كل تقدير وفي كل حالة ثم هذا للزري على من يتصل بسلاطين
 الاسلام من اهل العلم والفضل القائمين بالمناصب الدينية قد وقع في ساء الظن
 بجميع من اتصل بهم على الصفة التي بيناها من دخول جميع هذا الجنس تحت سوء ظنه
 وباطل اعتقاده وزائف خواطره وفاسد تخيلاته وكاسد تصوراته وفي هذا امالا
 يخفى من مخالفة هذه الشريعة المحمدية والطريقة اليمانية ومع هذا فالمتصل بهم من اهل
 المناصب الدينية قد ينظرون في بعض الاحوال عن شيء من المنكرات لا يرضى به بل لا يرضى
 قد لا يرضى به عما هو اعظم منه ولا يجرله ذلك لا بعد التشديد فيما هو دونه وهو
 يعلم انه لو شذف في ذلك الدرس لو قع هو ذلك الذي هو اشد منه واشنع وافظع
 كما يحكى عن بعض اهل المناصب الدينية ان سلطان وقته اذا ضرب عنق رجل
 لم يكن قد استحق ذلك شوعا فما زال ذلك العالم يدافعه ويصاوله ويحاوله حتى كان
 اخر الامر الذي انعقد بينهما على ان ذلك الرجل يضرب على شريطة اشتراط السلطان
 وهو ان يكون الذي يضربه ذلك العالم فاخرج الرجل الى مجمع الناس الذي يحضر في
 مثل ذلك الفرجة فضربه ضربات فتفرق ذلك الجمع وهم يشتمونه اقبس شتم وهم
 ماومين لان هذا في الظاهر منكرا فكيف يتولاة من هو الرجل لا تكار مثل ذلك والكشف
 طر الحقيقة واطلعوا على انه بذلك انقذه من القتل وتغاداه بضرب العصا عن ضرب
 السيف لرفعوا ايدهم بالدعاء والترضي عنه ويظن الجاهل قد فسد الامر وذلك الفساد

عين الصلاح ومن هذا القبيل ما حكاه صاحب الشفاق ان سلطان الروم امر
 بقتل جماعة كثير من اهل الاسواق فذكرهم في امرهم من تسعير بعض
 فخرج السلطان وقد صغر القتل فقام بعض العلماء وقرعوا من السلطان هو كذب
 فقال هو لا يسوغ قتلهم في الشريعة فذكر له السلطان امره فامر امره وانه لا عدل
 من قتلهم فقال للعلماء هم لم يكونوا اهل ان يبلغوا ما عز عليه السلطان فوقف
 السلطان مكتوبه وقد ظهر عليه من الغضب ما ظهر اثره ظهورا بينا وقال ليس هذا من عمل
 فقال لا هو من عهدي لان فيه حفظ حياك وهو من عهدي فاطلقهم السلطان
 وسلموا من القتل فانظر هذا الامر وبصيرة في انكار المنكر فانه لو قال لا يبتدأ من مخالفة
 امر لا توجب عليه القتل لكان هذا القول مما يوجبهم لا مما يظلمهم ولو سكت عند قول السلطان
 ليس هذا من عهدي لك لقتلوا الكثرة جاء وسيلة مقبولة فوثق النفس اعظم تلذذ ولا شك
 ان مسا عدا في مخالفة امر السلطان وعدل له الى ان يعلم بغير الامر اذا سمعوا من لا يعرف
 الحقائق انذر عليه وقال ينبغي ان يكون امر السلطان في تسعير بضاعة او نحو ذلك موجبا
 لقتل من لم يمثل وعد ذلك من المداينة وعدم التصدير على الحق ولو عقل ما فعله
 العالم الصالح لعلم انه قد جازا السلطان مجازاة كانت سببا لسلامة جماعة كثيرة من السليبي
 ولو لم يفعل ذلك لقتلوا جميعا اذا عرفت هذا فبين انك ان افضل مخالفة الشريعة
 في بعض الحالات وكذلك الاعمال التي تكون ظاهرة مخالفة قد تكون عمل صالح
 الظاهر وتبين انها من اعظم الطاعات واحسن الحسنات طين فكان سببا لسلامة
 ينبغي لاسلم ان يسارع بالانكار ويحجم عقبة الحق من القبية والبعث هو عمل غير صالح
 ما انكره منكرا او كون ما امر به معروفا وهل هذا الا جهل الصراح او الضمير البواح
 هذا وانتقل منه الى من لا يحل عليه الجهل بل مجرد الحسد والنافسة كما هو الغالب
 على ما تقدم بيانه فان اهل المناصب الدينية من القضاء ونحوه اذا اشتغل صاحبها
 بما وكل اليه ونجبت ما فيه عمل الملوك واعوانهم من تدبير المملكة وما يخصهم من
 اليه ويقوم بخندها واهل الاعمال فيها الا اذا اقتضت الحال الكلام معهم في توجيه الشريعة

من امر معروف اوحى عن منكر والقيام في ذلك بما تبلغ اليه الطاقة ويقتضيه طبع الوقت فهل مثل هذا حقيق من عباد الله الصالحين بالدعوات المتكررة بالتثبت والتسديد واستمداد الاعانة له من رب العالمين امر هو حقيق بالتثبت والاعتباب خطا وجرافا وحسدا ومتنافسة وهل هذا شأن الصالحين من المؤمنين امر شأن اخوان الشياطين كما قيل ان يسمعو الخير يخفون وان يسمعو شررا دعوا وان لم يسمعو كذبوا وكما قيل ان يسمعو سب طاروا بها فرحوا عني وما يسمعو من صلح دفنوا فكيف اذا كانوا لا يسمعون الا خبرا ولا يعدد المعداد ونال المناقب فما الحق من كان ذا عقل ودون ان لا يرفع الى مخرفتهم راسا ولا يفتح بخبر غيلا لهم اذا ناك كما قلت من ابيات

فما الشمر الشوايح عند ربح تمر على جوانبها تمود

ولا البحر الخضر يعاب يوما اذا بالت بجانبه القمود

اجتمعت في ايام الطلب بجماعة من اهل العلم فسمعت من بعض اهل الحاضرة ثلثا شديدا الوزير من الوزراء فقلت للمتكلم انشدك الله يا فلان ان تجيبني عما سألت عنه وتصدقني قال نعم قلت له هذا الثلب الذي جرى منك هل هو لوازع ديني تجده من نفسك لكون هذا الذي تشبه ارتكب منك او اجترى على مظلمة او ظالم ام ذلك لكونه في دنيا حسنة وعيشة قرافة ففكر قليلا ثم قال ليس ذلك لكون الظالم ابن الفاعل يلبس الناعم من الثياب ويركب الفارة من الدواب ثم عد من ذلك تشابه فضحك الحاضرون وقلت له انت اذن ظالم له تخاطب هذه المظلمة بين يدي الله وتخبر مع المظلمة في الاعراض وذلك اشد من الظلم في الاموال عند كل ذي نفس حرة ومبررة مرة فلما يقول الظالم هو ن علينا ان تصاب جسومنا وتسلم اعراضنا وعقولنا وبالجملة فاني اظن ان المظلمة في الاعراض اجري من المظلمة في الاموال لان ظالم المال قد صار له وازع على الظالم وهو المال الذي به قيام المعاش وبقاء الحيوة ثم قد حصل له من مظلمته ما ينتفع به في جنياه وان كان محتاجا بحما حراما وظالم الاعراض لم يقف الا على الخيبة والخسران مع كونه فعل جود من لاله جود وذلك ما تنفر عنه النفوس الشريفة

اي عزة
للنفس
الغريفة

وتستصغر فاعلم الطبايع الفعلية والقوى الرفعة فتأبده **اعلم** ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هما اعظم اساطين الدين واحكم قناطر الاسلام واهم احكام شرع الشريعة المظهرية بل هما اذا كانتا قائمتين كل الدين على اتقيام واكمل نظام وان يكونا قائمتين في العباد ولم يوجد في البلاد من يقوم بها خولفت الشرائع الاساسية ومطلت الشعائر الالهية وقال من يشاء من اهل الخساسة ما شاء وفعل من لم يكن له زاجر ديني ما اراد لعدم وجود من يأخذ على ايديهم من القائمين بحجة الله في عبادة طهارة وردت الايات القرآنية والاحاديث الصحيحة في البحث على ذلك والمدح العظيم لبقائها والزجر الوخيم لتناكها فمن قدر على ذلك فقد حمل العبء الكبير وفاد بالامر الجليل المحطير ولا يزال يزداد قوة وتمكنا وثباتا حتى يثمر له ما لم يكن له في حساب لا خطر له على بال ولا مر له على خيال وصار راسا للفرقة التي قال فيها الصادق المصدوق في الانزال طائفة من ائمة على الحق ظاهرين وكبار من القائمين بحجة الله في بلاده على عبادة وفار بالاجر العظيم الذي وعد الله به عباده الصالحين القائمين بما قام به وان يدرك في النفس الامارة بعض جبن في بعض الاحوال وانس من طبيعته جورا وضعفا في بعض المقامات فليعلم ان ذلك من وسوسة الشيطان الرجيم لانه اشد عليه من القائمين في مقامات العبادة والقاعد في مقام الزهد والورع والمستكبرين من طاعة الله عز وجل والمازفين نفوسهم عن معاصيه وذلك ان كل واحد من هؤلاء صار يجاهد الشيطان عن نفسه ويدفعه عن حرضه ويصارفه عن عنته ويبضه ويذوده عن ان يتعرض لشيء من طاعته بالثقة بكبره عليه او من وسوسة الشيطان مصلحي خاصة بنفس هذا الرجل النجس للشغل برضى الله عز وجل للخصب ^{صبر} واما الغائب عما امر الله به من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو فائز لا صلاح عبادة بعد صلاحه لنفسه ولا يزال زاجر لهم عن المنكرات من عبادة في انواع الطاعة محذره من مكر الشيطان الرجيم صبينا لهم ما ينصيه من حياقل الخذلان لعباد الله وما يزينه لئلا يرتفع قدومه في الايمان ومن هذه الحكيمة كان مقامه عام ^{النفعة}

ومصلحته شاملة للجميع فهو في حكم المصاوير للشيطان من عباد الله سبحانه المجاول
لهم عند ان يريد الاغواء بالاهواء والامتناع بجهنموات الانفس من التعمد بالذات
التمتع بالمحرمات التلذذ بالمعوقات فهو العدو الاكبر للشرقيين الشياطين والقائم في كل موطن
بالمخاربة لهم عن ان يتوكيدهم على احد من عباد الله الصالحين والمصاولة لهم عن ان
يتسلطوا على احد من المؤمنين اجمعين وهذا تعلم انه قد اسفر الصبح لذي عشرين
بان بين المقامات مسافات تنقطع فيها احناق الابل ومفاوز تثبت وطاسواق
المطربل بين المقامين ما بين السماء والارض ولا بد ان ينتهي امر هذا القائم بحجة الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر الى التمام على ما يطابق المراسم ويوافق رضا الملك المعلا كما
قام هذا المقام لتكون كلمة الله هي العليا وذو الحق غلاب بنصوص السنة والكتاب
قد صح عنه صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يقاتل حبة وشجاعة وليرى موضع
الهم في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله
فهذا القائم بحجة الله عز وجل هو في اعظم الجهاد وهو في سبيل الله عز وجل لانه لم
يفعل ذلك لغير هذا القصد فله ان لا يتجزأ عمله فيحصل له سرعة حصول ولوبعده
حين كما وعد الله سبحانه ويتصور عند قيامه في هذا المقام تصفية النية عن كبر
الرياء والمقاصد التي ليست من الدين ويتصور ما امر الله عز وجل به من الاخلاص
وحث عبادة عليه ويستحضر قول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم اغال اعمال
بالنيات فانها قضية كلية جامعة مانعة نافعة لا سيما بعد ضم ما ضم رسول الله صلى
عليه وسلم الى هذه الجملة من قوله وانما لكل امرئ ما دوى ثم تصور بذلك وتمثله منه صلى
عليه وسلم بقوله فمن كانت هجرته الى الله ورسوله كانت هجرته الى الله ورسوله ومن كانت
هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يتزوجها كانت هجرته الى ما هاجر اليه فان فارقه الاخلاص
ولو مسافة يسيرة فقد لا يتلوه ما يريد بهذا السبيل بسبب خلل في المقام الذي قام له
مقام المرسلين والعلماء العاملين وعباد الله الصالحين ورويت في كتب الغرائب قصة
لبعض الثقاتين في هذا المقام وهو انه وقف على انية من المحرو قد حمل من بعض المواضع

الذي يفتقد بعض المأوى وراى الملائكة له وقد اخرجوا من المركب حاج
 البحر ليجعلوا على الدواب بعد ان حاربوا في السفن في البحر فاحد عودا ثم كثر هذا
 حتى بقيت واحد قسما فوق جند هاتين الاخر فكلوا من العصا فاحد قال لاصحابه
 بها وقد اجتمع عليه جمع وما شكوا ان الملك يقتله فلما وصلوا الى الملك اشتد عصبه
 فقال ما حملك على ما فعلت من الاختصاص بنكر الاقدام على هذا الخلق لا تحفظ
 بك بل فعلت ما امرني الله به واخذ علي من ثمري عن المنكر فقال فما سببت ذلك
 لواحد منها قال احدثت فرقة من فرقات العجب قد اوصوا الشيطان في قلبي فكنس
 كسر ذلك الواحد منها لثا الكسرة على غيرنية عجيبة خلاصة الله عز وجل فلما سمع
 ذلك الملك على سبيله ولم يكن له عليه سبيل وفي هذا اللقد انكفاية اتمى ما بلغه
 الفتح الرباني فتاوى الشوكاني والحمد لله اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

خاتمة الطبع لولد المولى في الزكي الطبع السيد يوسف

الرحمن السيد علي حسن جعله الله سبحانه خيرا كل علم وفن

بعد حمد الله سبحانه وتعالى على ملائكة الكشاف والصلوات والسلام على خاتم الانبياء والآخرة
 يقول الرازي رحمه الله الباري عبد وابن عبد وامته علي بن صديق بن حسن
 الحسيني القنوجي البخاري قد تم بحون الله سبحانه طبع كتاب اكمل الكرامة في قيل
 مقاصد الامامة تاليف سيد علي الدين الماجد سلاله الكرام الاما جد من محافظ
 الظاهر بسنا مؤلفاته القهرية واثبت مراسم العدل بسيرة العصرية عزيز مصر الديار
 البهوية والية وجمع المكارم الكعبية والوهبية اي الطبيب الخاطب بنوايب الاجاه
 امير الملك السيد محمد صديق حسن خان بهادر
 اطل الله امد مع الانعام وحرسه بعين عنايته التي لا تنام على خمة صاحب المكارم
 والفظانة المولوي محمد عبد المجيد خان صانه الله عن كل ما اذنان مبرر للطابع

الزریة بطلا الحانة الواقعة ببلدة **بھوپال** المحمية بالمطبعة الشاهجھانية المنسوبة
 الى من نطرت الافواه بنائها وبلغت من كل اوصاف جميلة ومقاصد حسنة حد
 انتهاها اسبلت على اهل مملكتها غیوث انعامها واحسانها وشملتهم بعظمتها
 وامتنانها بفضة البلد البھوبالية وحامية حمى حوزتها الرضية الرضية جناب
نواب شاہجھان بیگم ادام الله سبحانه اقبالها وتشر على عام الارض علام
 اجلالها وكان تمام طبعه الميمون وتمثيله الفائق المصون مشمولا بتصحیح من عليه
 احاسن اخلاقه وفضائله **شیخ المولوي سيد ذوالفقار احمد النقوي الحسيني**
 وشركة النظر من هو في العلوم ذوالبائع وله على الفنون اطلاع المولوي **محمد**
عبد الصمد الفشاروري ابقاها الله تعالى عافية وانعم عليها بنعمه الكافية
 بكتابة النسخ المأمون الامين الحافظ لكتاب الله والمزاول لسنة رسوله المبین الحافظ
علي حسين اللكنوي عافاه الله عن شر كل حاسد وغوي في اوائل ذي القعدة
 سنة اربع وتسعين والاف ومائتين من هجرة سيد الثقلين صلی الله عليه وآله وسلم
 وعلى كل من هو من عصابة علم الكذب وخزيه ما طلعت الشمس وطلعت الشمس
 تاريخ عام الطبع في الحافظ البلد المندرج خان محمد خان التخلص بالشهيد سلمة الله القدر

نسخ
 بنی در حالت
 سنه ۱۲۸۵

شنيده ام كه بيانك رباب ميشنوم
 قسانه شب تار شباب ميشنوم
 تو گرز تاب من از ترك ميشنوم
 من ز سلسله بچ و تاب ميشنوم
 تو خواب گوی و تعبیر خواب ميشنوم
 حکایتیست كه از شيخ و شايخ ميشنوم
 چراغ انجمن بو تراب ميشنوم
 بهر منظر و عاليجناب ميشنوم
 مراد لغت آفتاب ميشنوم

ترانه از لب ساقی خراب ميشنوم
 طرب كجا و من پيرازي خوانم
 اگر تو نامزد كوششي مرا ششست
 بزلف يار هر آينه واجب العقدست
 مرا هست جهان و منع نيست و نظرت
 شير منع محبت چه بزر از تعقيب
 چو خانه دل خود بر فروختن هوس
 چو در سر تو تنم اي جبهه سائيست
 جهان ستان كه بقا مونس گني شتر

فرخنده گلزار بهر دانه و لاله
 سواد بر آید می آید بر خفاش
 مگر خوشه است غریب و نازنین
 کینه بنده اش اسفند یار میگویند
 چه بیست است که در حلقه اطاعت
 و ران لغت که دیار تنگ می آید
 ز هر کجا نغم ساز خوشدل میداد
 هر آنکه می نگریم کامگار می نگریم
 و رون میگرد اش نغمه حدیث
 مگر بود قلم نغمه متصل قصه
 نشانه گشت نقش بشمار آمد
 بهر چه می نگریم چیده چیده می نگریم
 کنون رموز پسندیده امامت
 ستایش کتب آنجا که سر سری شوند
 سوال کرد مش از سال بهر آورد
 دعای خویش و انجام این قصه نغمه
 حیات حضرت مدوح نقش و نگار

امیر ملک بهار در خطاب می شنوم
 بحال شغل رست و کلب می شنوم
 درون بهمنش بار یاب می شنوم
 کینه چاکر ش افرا سیاب می شنوم
 ز هر که می شنوم سبب متاب می شنوم
 بجای دوست نوازش سیاب می شنوم
 نه از رباب هم از آسیاب می شنوم
 کیک می شنوم کامیاب می شنوم
 بجای بوی شراب و کباب می شنوم
 بلا رگیت که در اضطراب می شنوم
 نوشته نقش صد کتاب می شنوم
 ز هر چه می شنوم انتحاب می شنوم
 من از جناب امامت تاب می شنوم
 ازین کتاب بصد آیت تاب می شنوم
 ز دل بیاض امامت جواب می شنوم
 و نقش خوانسته را مستجاب می شنوم
 ثبات عمر عدو نقش آید می شنوم

تتمه مد الک کتاب

بسم الله الملك

الهاب

اصلاح ما وقع في طبع هذه الرسالة

| صفحة | سطر | خطا | صواب | صفحة | سطر | خطا | صواب |
|------|-----|------------|---------------|------|-----|-----------|--------------|
| ٣ | ١٤ | عمل | مغل | ٣١ | ٢ | حظها | خطها |
| ٤ | ٢٢ | اساءت | امعات | ٤٠ | ٩ | لفيه | نفيا |
| ٥ | ١٣ | يكونا | يكونون | ٤١ | ١١ | فخاير | فخاير |
| ٦ | ١ | لسبيل | سبيل | ٤٩ | ٢١٠ | يخبر | يخبر |
| ٨ | ١٩ | به | جا | ٥٩ | ١ | حديث | حدث |
| ٩ | ٢٢ | ينم | يتم | ٦٠ | ١٥ | ما كان | ما كان |
| ١١ | ٦ | غري | غري | ٦١ | ١٦ | تراق | راق |
| ١٢ | ٨ | معهم | معهم | ٦٢ | ٣ | الملاهي | الملاهي التي |
| ١٣ | ١٣ | نفع | نفع | ٦٣ | ٢٣ | يحيها يا | يحيها يا |
| ١٤ | ١٤ | نفع | نفع | ٦٤ | ١٥ | خفته | خفته |
| ١٥ | ١٨ | بايقروان | بالقروان | ٦٥ | ١٦ | كالضط | كالضب |
| ١٦ | ٢ | والنكه | والنكه | ٦٥ | ١ | اراي | اراء |
| ١٧ | ١١ | اللقم | التزام | ٦٥ | ٥ | يحملة | يحملة |
| ١٨ | ٢١ | انتمز | انتمز | ٦٥ | ٢٢ | يرجي | يرجي |
| ١٩ | ١٩ | في الدنيا | خزي في الدنيا | ٦٥ | ٢٣ | عندة | عندها |
| ٢٠ | ٤ | غيرها | غيرها | ٦٩ | ٢١ | جائرة | جائرة |
| ٢١ | ٦ | والضجو | والضجو | ٨١ | ٥ | وتغي | ولم ينف |
| ٢٢ | ٢١ | اليينات | اليينات | ٨٣ | ٨ | توفي | توفي |
| ٢٣ | ١٨ | احوالهم | احوالهم | ٨٤ | ١٤ | ايضا | ايضا |
| ٢٤ | ٣ | توفي | توفي | ٨٩ | ٢ | المتقدمين | المتقدمين |
| ٢٥ | ١٢ | واقربه | واقربه | ٩٢ | ٤ | والولد | والولد |
| ٢٦ | ١ | قتلا عطيما | قتل عظيم | ٩٣ | ٨ | اثارة | اثارة |
| ٢٧ | ٥ | خلعت | خلعت | ٩٣ | ٦ | يغزي | يغزي |
| ٢٨ | ٢٠ | ويكون | يكون | ٩٥ | ١١ | قدم | قدم |

| صفحة | سطر | خطا | مواهب | مواهب | خطا | مواهب |
|------|-----|-----|-------|-------|-----|-------|
| ١٠٣ | ١ | ١ | أوردي | أوردي | ١ | ١٠٣ |
| ١٠٤ | ٢ | ٢ | أوردي | أوردي | ٢ | ١٠٤ |
| ١٠٥ | ٣ | ٣ | أوردي | أوردي | ٣ | ١٠٥ |
| ١٠٦ | ٤ | ٤ | أوردي | أوردي | ٤ | ١٠٦ |
| ١٠٧ | ٥ | ٥ | أوردي | أوردي | ٥ | ١٠٧ |
| ١٠٨ | ٦ | ٦ | أوردي | أوردي | ٦ | ١٠٨ |
| ١٠٩ | ٧ | ٧ | أوردي | أوردي | ٧ | ١٠٩ |
| ١١٠ | ٨ | ٨ | أوردي | أوردي | ٨ | ١١٠ |
| ١١١ | ٩ | ٩ | أوردي | أوردي | ٩ | ١١١ |
| ١١٢ | ١٠ | ١٠ | أوردي | أوردي | ١٠ | ١١٢ |
| ١١٣ | ١١ | ١١ | أوردي | أوردي | ١١ | ١١٣ |
| ١١٤ | ١٢ | ١٢ | أوردي | أوردي | ١٢ | ١١٤ |
| ١١٥ | ١٣ | ١٣ | أوردي | أوردي | ١٣ | ١١٥ |
| ١١٦ | ١٤ | ١٤ | أوردي | أوردي | ١٤ | ١١٦ |
| ١١٧ | ١٥ | ١٥ | أوردي | أوردي | ١٥ | ١١٧ |
| ١١٨ | ١٦ | ١٦ | أوردي | أوردي | ١٦ | ١١٨ |
| ١١٩ | ١٧ | ١٧ | أوردي | أوردي | ١٧ | ١١٩ |
| ١٢٠ | ١٨ | ١٨ | أوردي | أوردي | ١٨ | ١٢٠ |
| ١٢١ | ١٩ | ١٩ | أوردي | أوردي | ١٩ | ١٢١ |
| ١٢٢ | ٢٠ | ٢٠ | أوردي | أوردي | ٢٠ | ١٢٢ |
| ١٢٣ | ٢١ | ٢١ | أوردي | أوردي | ٢١ | ١٢٣ |
| ١٢٤ | ٢٢ | ٢٢ | أوردي | أوردي | ٢٢ | ١٢٤ |
| ١٢٥ | ٢٣ | ٢٣ | أوردي | أوردي | ٢٣ | ١٢٥ |
| ١٢٦ | ٢٤ | ٢٤ | أوردي | أوردي | ٢٤ | ١٢٦ |
| ١٢٧ | ٢٥ | ٢٥ | أوردي | أوردي | ٢٥ | ١٢٧ |
| ١٢٨ | ٢٦ | ٢٦ | أوردي | أوردي | ٢٦ | ١٢٨ |
| ١٢٩ | ٢٧ | ٢٧ | أوردي | أوردي | ٢٧ | ١٢٩ |
| ١٣٠ | ٢٨ | ٢٨ | أوردي | أوردي | ٢٨ | ١٣٠ |
| ١٣١ | ٢٩ | ٢٩ | أوردي | أوردي | ٢٩ | ١٣١ |
| ١٣٢ | ٣٠ | ٣٠ | أوردي | أوردي | ٣٠ | ١٣٢ |
| ١٣٣ | ٣١ | ٣١ | أوردي | أوردي | ٣١ | ١٣٣ |
| ١٣٤ | ٣٢ | ٣٢ | أوردي | أوردي | ٣٢ | ١٣٤ |
| ١٣٥ | ٣٣ | ٣٣ | أوردي | أوردي | ٣٣ | ١٣٥ |
| ١٣٦ | ٣٤ | ٣٤ | أوردي | أوردي | ٣٤ | ١٣٦ |
| ١٣٧ | ٣٥ | ٣٥ | أوردي | أوردي | ٣٥ | ١٣٧ |
| ١٣٨ | ٣٦ | ٣٦ | أوردي | أوردي | ٣٦ | ١٣٨ |
| ١٣٩ | ٣٧ | ٣٧ | أوردي | أوردي | ٣٧ | ١٣٩ |
| ١٤٠ | ٣٨ | ٣٨ | أوردي | أوردي | ٣٨ | ١٤٠ |
| ١٤١ | ٣٩ | ٣٩ | أوردي | أوردي | ٣٩ | ١٤١ |
| ١٤٢ | ٤٠ | ٤٠ | أوردي | أوردي | ٤٠ | ١٤٢ |
| ١٤٣ | ٤١ | ٤١ | أوردي | أوردي | ٤١ | ١٤٣ |
| ١٤٤ | ٤٢ | ٤٢ | أوردي | أوردي | ٤٢ | ١٤٤ |
| ١٤٥ | ٤٣ | ٤٣ | أوردي | أوردي | ٤٣ | ١٤٥ |
| ١٤٦ | ٤٤ | ٤٤ | أوردي | أوردي | ٤٤ | ١٤٦ |
| ١٤٧ | ٤٥ | ٤٥ | أوردي | أوردي | ٤٥ | ١٤٧ |
| ١٤٨ | ٤٦ | ٤٦ | أوردي | أوردي | ٤٦ | ١٤٨ |
| ١٤٩ | ٤٧ | ٤٧ | أوردي | أوردي | ٤٧ | ١٤٩ |
| ١٥٠ | ٤٨ | ٤٨ | أوردي | أوردي | ٤٨ | ١٥٠ |
| ١٥١ | ٤٩ | ٤٩ | أوردي | أوردي | ٤٩ | ١٥١ |
| ١٥٢ | ٥٠ | ٥٠ | أوردي | أوردي | ٥٠ | ١٥٢ |
| ١٥٣ | ٥١ | ٥١ | أوردي | أوردي | ٥١ | ١٥٣ |
| ١٥٤ | ٥٢ | ٥٢ | أوردي | أوردي | ٥٢ | ١٥٤ |
| ١٥٥ | ٥٣ | ٥٣ | أوردي | أوردي | ٥٣ | ١٥٥ |
| ١٥٦ | ٥٤ | ٥٤ | أوردي | أوردي | ٥٤ | ١٥٦ |
| ١٥٧ | ٥٥ | ٥٥ | أوردي | أوردي | ٥٥ | ١٥٧ |
| ١٥٨ | ٥٦ | ٥٦ | أوردي | أوردي | ٥٦ | ١٥٨ |
| ١٥٩ | ٥٧ | ٥٧ | أوردي | أوردي | ٥٧ | ١٥٩ |
| ١٦٠ | ٥٨ | ٥٨ | أوردي | أوردي | ٥٨ | ١٦٠ |
| ١٦١ | ٥٩ | ٥٩ | أوردي | أوردي | ٥٩ | ١٦١ |
| ١٦٢ | ٦٠ | ٦٠ | أوردي | أوردي | ٦٠ | ١٦٢ |
| ١٦٣ | ٦١ | ٦١ | أوردي | أوردي | ٦١ | ١٦٣ |
| ١٦٤ | ٦٢ | ٦٢ | أوردي | أوردي | ٦٢ | ١٦٤ |
| ١٦٥ | ٦٣ | ٦٣ | أوردي | أوردي | ٦٣ | ١٦٥ |
| ١٦٦ | ٦٤ | ٦٤ | أوردي | أوردي | ٦٤ | ١٦٦ |
| ١٦٧ | ٦٥ | ٦٥ | أوردي | أوردي | ٦٥ | ١٦٧ |
| ١٦٨ | ٦٦ | ٦٦ | أوردي | أوردي | ٦٦ | ١٦٨ |
| ١٦٩ | ٦٧ | ٦٧ | أوردي | أوردي | ٦٧ | ١٦٩ |
| ١٧٠ | ٦٨ | ٦٨ | أوردي | أوردي | ٦٨ | ١٧٠ |
| ١٧١ | ٦٩ | ٦٩ | أوردي | أوردي | ٦٩ | ١٧١ |
| ١٧٢ | ٧٠ | ٧٠ | أوردي | أوردي | ٧٠ | ١٧٢ |
| ١٧٣ | ٧١ | ٧١ | أوردي | أوردي | ٧١ | ١٧٣ |
| ١٧٤ | ٧٢ | ٧٢ | أوردي | أوردي | ٧٢ | ١٧٤ |
| ١٧٥ | ٧٣ | ٧٣ | أوردي | أوردي | ٧٣ | ١٧٥ |
| ١٧٦ | ٧٤ | ٧٤ | أوردي | أوردي | ٧٤ | ١٧٦ |
| ١٧٧ | ٧٥ | ٧٥ | أوردي | أوردي | ٧٥ | ١٧٧ |
| ١٧٨ | ٧٦ | ٧٦ | أوردي | أوردي | ٧٦ | ١٧٨ |
| ١٧٩ | ٧٧ | ٧٧ | أوردي | أوردي | ٧٧ | ١٧٩ |
| ١٨٠ | ٧٨ | ٧٨ | أوردي | أوردي | ٧٨ | ١٨٠ |
| ١٨١ | ٧٩ | ٧٩ | أوردي | أوردي | ٧٩ | ١٨١ |
| ١٨٢ | ٨٠ | ٨٠ | أوردي | أوردي | ٨٠ | ١٨٢ |
| ١٨٣ | ٨١ | ٨١ | أوردي | أوردي | ٨١ | ١٨٣ |
| ١٨٤ | ٨٢ | ٨٢ | أوردي | أوردي | ٨٢ | ١٨٤ |
| ١٨٥ | ٨٣ | ٨٣ | أوردي | أوردي | ٨٣ | ١٨٥ |
| ١٨٦ | ٨٤ | ٨٤ | أوردي | أوردي | ٨٤ | ١٨٦ |
| ١٨٧ | ٨٥ | ٨٥ | أوردي | أوردي | ٨٥ | ١٨٧ |
| ١٨٨ | ٨٦ | ٨٦ | أوردي | أوردي | ٨٦ | ١٨٨ |
| ١٨٩ | ٨٧ | ٨٧ | أوردي | أوردي | ٨٧ | ١٨٩ |
| ١٩٠ | ٨٨ | ٨٨ | أوردي | أوردي | ٨٨ | ١٩٠ |
| ١٩١ | ٨٩ | ٨٩ | أوردي | أوردي | ٨٩ | ١٩١ |
| ١٩٢ | ٩٠ | ٩٠ | أوردي | أوردي | ٩٠ | ١٩٢ |
| ١٩٣ | ٩١ | ٩١ | أوردي | أوردي | ٩١ | ١٩٣ |
| ١٩٤ | ٩٢ | ٩٢ | أوردي | أوردي | ٩٢ | ١٩٤ |
| ١٩٥ | ٩٣ | ٩٣ | أوردي | أوردي | ٩٣ | ١٩٥ |
| ١٩٦ | ٩٤ | ٩٤ | أوردي | أوردي | ٩٤ | ١٩٦ |
| ١٩٧ | ٩٥ | ٩٥ | أوردي | أوردي | ٩٥ | ١٩٧ |
| ١٩٨ | ٩٦ | ٩٦ | أوردي | أوردي | ٩٦ | ١٩٨ |
| ١٩٩ | ٩٧ | ٩٧ | أوردي | أوردي | ٩٧ | ١٩٩ |
| ٢٠٠ | ٩٨ | ٩٨ | أوردي | أوردي | ٩٨ | ٢٠٠ |

| صفحة | سطر | خطا | صواب | صفحة | سطر | خطا | صواب |
|------|-----|-----------------|---------------------|------|-----|-----------------|-----------------|
| ١٦١ | ٢٣ | الاية | الادلة | ١٩٢ | ١٠ | القرية | القرية |
| ١٦٢ | ١ | من قوله طيبة | او طيبة من | ٢٠٥ | ١٩ | فانظلم | فانظلم |
| | | الى قوله بالابل | نفسه كما في الحديث | ٢٠٤ | ١٥ | فما يزال | فما يزال |
| ١٦٣ | ١١ | اذا رايته | اذا رايته | ٢٠٨ | ١٠ | عليه | عليه |
| ١٤٠ | ٤ | المعنى | المعنى | = | ١١ | دعوه | دعوه |
| ١٤١ | ٢ | اعلم | قال الشوكاني اعلم | ٢١٣ | ٢٢ | الانكار | التكريد |
| ١٤٢ | ٣ | القطر | القطر المني | ٢١٦ | ٢٣ | فان كان كما قال | فان كان كما قال |
| = | ١١ | كم جدار | كم من جدار | | | والارجع عليه | |
| = | ١٥ | للقطر | القطر المني | ٢١٤ | ١٣ | جباب | جباب |
| = | ١٦ | كذا وكذا | صعدة وعدن | ٢١٩ | ٣ | ضعفه | ضعف |
| = | ١٩ | والبلاد الكبر | كصغاوخدار | ٢٢٠ | ٨ | عصا | عصو |
| ١٤٣ | ٤ | شي | شئ | ٢٢٣ | ١٤ | يحد بهم | يحد بهم |
| = | ٢٢ | فيها | فيه | ٢٢٨ | ١٤ | قال الشوكاني في | اعلم |
| ١٤٤ | ٢ | تعزيز | تعزيز | | | فتاواه اعلم | |
| = | ٢ | لا تعزيز | لا تعزيز | ٢٢٩ | ٥ | لا غني | لا غني |
| ١٤٤ | ٢ | بظلمهم | بما كسبوا | ٢٣٠ | ١٦ | بل اذا كان | اذا كان |
| ١٤٥ | ٢٣ | ربصلاة | وبصلاة | = | ٢٣ | بجامل | بجامل |
| ١٨١ | ١٦ | للتوسطين | للتوسطين | ٢٣٢ | ١٤ | للمركب | للمركب |
| = | ٢٣ | التوفيق | التوفيق انتهى ما في | ٢٣٥ | ٢ | للمركب | للمركب |
| | | الفقر الرباني | | = | ٥ | ليزع | يزع |
| ١٨٢ | ١٣ | لوخل | لوخل | ٢٣٤ | ٢ | من ظلم | ظلم |
| ١٨٦ | ١٢ | ومن اللوازم | من اللوازم | ٢٣٨ | ١٣ | بغضي | بغضي |
| ١٩١ | ١ | بين الايمان | ما بين الايمان | = | ١١ | منكر | منكر |
| ١٩٢ | ٨ | لمائة صبة | مائة صبة | | | | |

| | |
|-------|------------|
| ۲۹۱۸۱ | واغله نمبر |
| ۲۳ | فر. نمبر |
| ع. ۸ | نقش نمبر |

